





**يأتى ذلك الشخص بلفظ يوهيم** أى يوقع فى الوهم أى انه **انصلا** و لا  
 يقتضيه وذلك **كعن** فلان لشخص من معاصريه **وكان** فلا نا  
**وكذا ك قال** فلان فان لم يكن عاصره فليس الرواية عنه بذلك تدليسا  
 على المشهور **وقيل** أى وقال جماعة انه تدليس فعرفوه **بأن يروى** الرجل  
 عن الرجل **ما لم يسمعه** منه بلفظ لا يقتضى تصريحا بالسماع **ولو**  
**تعاصر الم يجمع** بينهما قال ابن عبد البر وعلى هذا فاسلم احد من التدليس  
 لامالك ولا غيره وقال البزار وابن القطان هو ان يروى عن سمع منه  
 ما لم يسمع منه من غير ان يذكر انه سمعه منه وعليه فالفرق بينه  
 وبين الارسل ان الارسل رواية عنه لم يسمع منه ولكن المشهور بما  
 قاله العراقي هو الاول نعم قيد الحافظ ابن حجر بقسم اللقاء وجعل قسم  
 المعاصرة ارسل اخفا **ومنى** أى من تدليس الاسناد **ان يسمى** **الشيخ**  
**فقط** **قطعه** به يعنى يسمى تدليس القطع حيث **الاداة** أى اداة  
 الرواية **مطلقا** أى حدثنا أو أخبرنا أو نحوهما منه **سقط** بأن لم يذكرها  
 مثاله ما حكى عن علي بن خشرم قال كنا عند ابن عيينة فقال الزهري فقبل  
 له حدثكم الزهري فكت ثم قال قال الزهري فقبل له سمعته من الزهري  
 فقال لا والله سمعته من الزهري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري **ومنه**  
 أى من تدليس الاسناد ايضا **عطف** أى تدليس عطف مثاله ما نقل عن  
 هشيم ان اصحابه قالوا له تريد ان تحدثنا اليوم شيئا لا يكون فيه  
 تدليس فقال خذ وانتم املى عليهم مجاسا يقول فى كل حديث منه حدثنا  
 فلان وفلان ثم يسوق السنه والمتن فلما فرغ قال هل دلت لكم  
 اليوم شيئا قالوا لا قال بلى كل ما قلت فيه وفلان فان لم يسمعه منه  
**وكذا** من تدليس الاسناد ايضا **ان يذكر** لفظ **حدثنا** مثله **وفصل**  
**الاسم** أى اسم الشيخ عنه **طرا** بعده ذكر محمد بن سعيد ان ابا حفص المقدسي  
 كان يدلس تدليسا شديدا يقول سمعت وحدثنا ثم يسكت ثم يقول هشام  
 ابن عروة الا عمن وكان ابو اسحاق يقول ليس ابو عبيد ذكره ولكن عبه

، يأتى بلفظ يوهيم انصلا  
 ، كعن وأنه وكذا ك قال  
 ، وقيل بأنه يروى ما لم يسمع  
 ، منه ولو تعاصر الم يجمع  
 ، ومنه ان يسمى الشيخ فقط  
 ، قطع به الاداة مطلقا سقط  
 ، ومنه عطف وكذا ان يذكر  
 ، حدثنا وفصل الاسم طرا

الرحمن بن الاسود عن ابيه فقوله عبد الرحمن تدليس يوهيم انه سمعه عنه  
**وكذا** أى تدليس الاسناد **دم** أى مذموم عند اكثر العلماء حتى بالغ شعبة  
 وقال لأن ان في احب الرمن ان ادلس وقال التدليس اخو الكذب قال ابن  
 الصلاح هذه اعنه افراط حمل على الزجر عنه والتفكير **وقيل بل جرح** به  
**فاعله** فهو عرفا به صار جرحا مردود الرواية **ولو يمتنع** واحدة **وضم**  
 بل وان بين السماع وقيل من يقبل المرسل يقبل مطالعا وما نقل من الاتفاق  
 على رد ما عنقه حمل على اتفاق من لا يحتج بالمرسل على ابن عبد البر  
 نقل عن اثمة الحديث انهم قالوا يقبل تدليس بن عيينة لأنه اذا وقف  
 احال عن ابن جريح ومعمرو بن عيسى فان كان يدلس ولا يدلس الا على ثقة  
 ليس في الدنيا الا لابن عيينة فانه كان يدلس ولا يدلس الا على ثقة  
 متقنه ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه الا وقد بين سماعه عن ثقة نقل  
 ثقته كمراسيل كبار التابعين فانهم لا يرسلون الا على صحابه وسبقه  
 الا ذلك البزار والازدي **والمرضى** من الخلق في ذلك **قبولهم** أى  
 المدلسين على التفصيل الذى ذكره بقوله **ان صرحوا** فيما روه  
 بلفظ **الوصل** بأن بين فيه بالسماع كسمعت وحدثنا واخبرنا  
**فالاكثر** من الائمة كاشافى وابن المدي وابن معين في آخرين **هذا الخبر**  
 الذى صرح بالسماع فيه **صحوا** فيقبل لأن التدليس ليس كذبا وانما هو  
 ضرب من الابرار وان لم يصرح بذلك لم يقبل وفيه التدرج نقلا عن الصيرفي  
 من ظهر تدليسه عن غير الثقات لم يقبل خبره حتى يقول حديثي او سمعت  
 فعلى هذا هو قول آخر مفصل غير التفصيل المذكور **وما اتانا**  
 من روايات المدلسين كقادة وسفيان بن عبيد الرزاق والوليد بن مسلمة  
**في الصحيحين** وغيرهما من الكتب الصحيحة بلفظ **عن** وان ونحوهما  
**فعله على ثبوته** بالسماع من جهة اخرى **فمن** أى حقيق وانما اختار صاحب  
 الصحيح طريق العنعنة على طريق التدليس بالسماع لكونه على شرط  
 دونه تلك **وشرو** أى الخش انواع التدليس **التجويد والتسوية** أى التدليس

، وكذا دم وقيل بل جرح  
 ، فاعله ولو يمتنع وضم  
 ، والمرضى قبولهم ان صرحوا  
 ، بالوصل فالاكثر هذا صحوا  
 ، وما اتانا في الصحيحين عن  
 ، فعله على ثبوته فمن  
 ، وشرو التجويد والتسوية



المسمى عند طائفة بالتجريد وعند آخرين بالتسوية وهو اسقاط غير شيخ  
 الشيخ او اعلى منه لكونه ضعيفا او صغيرا ولا يسقط شيخه بل  
**يشبه** وان فيه بلفظ محتمل عن الثقة **الثاني كمثل عن** فلان وان فلانا  
**وذلك** لأن الثقة الأول قد يكون معروفا بالتدليس ويحده الواقف على  
 السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة  
 وفيه غرور شديد ومن ثم كان فاعله **قطعا يخرج** أي مجروح عند  
 التعمد بالاختلاف قال الحافظ ابن حجر وان وصف به الثوري والأشعث  
 فلا اعتذار لهما لا يفعلونه الا فرح من يكون ثقة عندهما ضعيفا عند  
 غيرهما ثم ان ابنه القطان انما سمي ذلك تسوية بغير لفظ التدليس  
 فيقول سواه فلان وهذا تسوية والقدماء يسمونه تجويدا فيقولون  
 جوده فلان أي ذكره فيه من الاجواد وحده غيرهم قال الحافظ  
 والتحقيق انه يقال متى قيل تدليس التسوية فلا بد ان يكون كل من  
 الثقات الذين حذف بينهم الوسائط في ذلك الاسناد قد اجتمع  
 الشخص منه بشيخ شيخه وذلك الحديث وان قيل تسوية بدون لفظ  
 التدليس لم يمتح إلى اجتماع احد منهم بموقفه كما فعل مالك فانه لم يصح  
 في التدليس اصلا ووقع في هذا فانه يروي عن ثوري عن ابن عباس وثوري  
 لم يلقه وانما روى عن عكرمة عنه فاسقط عكرمة لانه غير حجة عنده  
 وعلى هذا يفارق المنقطع بان شرط الساقط هنا ان يكون ضعيفا  
 فهو منقطع خاص **ودونه** أي دونه تدليس الاسناد بانه **تدليس**  
**شيخ** أي المسمى به فهو اخف من ذلك وهو انه **يفصح** أي يظهر باسم او كنية  
 لا يعرف بها او بوصف **بصفة لا يعرف** بهما القول انه بكره مجاهد المقر  
 حدثنا عبد الله بن ابي عبيد الله يعني به ابا بكر بن ابي داود السجستاني  
 ويدخل ايضا في هذه القسم كما قال الحافظ ابن حجر التسوية بان يصف شيخ شيخه  
 بذلك وسبب كراهته توغير طريق معرفته على السامع قال المصنف وفيه  
 توضيح للمروى عنه والمروى ايضا لانه قد لا يفطن له فيحكم عليه بالجهالة

فان يكن

اسقاط غير شيخه ويشبه  
 كمثل عن وذلك قطعا يخرج  
 ودونه تدليس شيخ يفصح  
 بوصفه بصفة لا يعرف

**فان يكن** هذا التدليس لكونه أي شيخه **يضعف** أي محكوما بضعفه  
 فيدلسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء **فقال** أي قال ابن الصباغ **انه جرح**  
 أي مجروح يجب ان لا يقبل خبره بل وان كان هو يعتقد فيه الثقة لاحتمال  
 ان يعرف غير من جرحه ما لا يعرفه هو وقال ابن السمعاني ان كان  
 بحيث لو سئل عنه لم يبينه فخرج والاصل انما قاله المصنف انه  
 ليس بجرح على ان بعضهم منع اطلاق اسم التدليس على هذا فعنه محمد  
 ابن رافع قلت لا في عامر كان الثوري يدلس قال لا قلت اليس اذا دخل لوك  
 يعلم ان اهل لا يكتبون حديث رجل قال حديثي رجل واذا عرف الرجل بالاسم  
 كناه واعرف بالكنية سماه قال هذا تزيب ليس بتدليس **او يكن**  
**التدليس** **الاستصغار** في السور **فأمر اخف** ما تقدم اتفاقا **استكثار** فان يكن لكونه يضعف  
 بان سمع من شيخه كثيرا فافتنع من تكرار على صوره واحدا ما اكثر  
 الشيخ او ثقنتا في العبارة فانه اخف ايضا ما تقدم وكذا التأخر الوفاة  
 حتى شمار له هو هو وانه فقد تسبى جماعة من المصنفين بذلك **ومنه**  
 أي من تدليس الشيخ عكس هذا وهو **اعطاء شيخ فيها أي في اسانيد اسم** ومنه اعطاء شيخ فيها  
**مسمى آخر مشهور تشبيه** كقول ابن السبكي اخبرنا ابو عبد الله الحافظ يعني  
 الذهبي تشبيها بالبيره في حيث يقول ذلك يريد به الحاكم وكقول المصنف  
 حدثنا ابو الفضل الحافظ يعني ابن فهد تشبيها بالحافظ ابن حجر يقول  
 ذلك ويريد به العراقي وكذا ايهام اللقي والرحالة كحدثنا من وراء النهر  
 يومهم انه جيتون ويريد به عيسى ببغداد او الجيزي بمصر وليس ذلك  
 بجرح قطعا كما قاله جماعة من المحققين لأن ذلك من باب المعارض  
 لا من الكذب واستدل على ان التدليس غير حرام بقول البراء رضي الله  
 تعالى عنه لم يكن فينا فارس يوم بدر المقداد رضي الله تعالى عنه  
 قال ابن عساکر قوله فينا يعني المسلمين لأن البراء لم يشهد بدر  
 وذكر بعض الحفاظ انه لم يعلم لأئمة الحرميين ومصر والعوالي وخراسا  
 تدليس قال واكثر المحديثين تدليس اهل الكوفة ونفريسي من اهل

فان يكن لكونه يضعف  
 فقول جرح او للاستصغار  
 فأمر اخف كاستكثار  
 ومنه اعطاء شيخ فيها  
 اسم مسمى آخر تشبيها



البصرة وما بعد ذلك فاول من احدث بها ابو بكر محمد الباغندي ومن دلس من  
اهلها انما تتبعه في ذلك والله اعلم

**الارسال الخفي** اي هذا مجتبه وهو النوع الرابع عشر

**والمزيد في متصل الاسانيد** وهو الخامس عشر  
وجمع بينهما لانه يعتبر من كل منهما على الاخر اذ هما مكان الحكم للزائد وبما كان  
لناقص والزائد وهم وهو مشبه على كثير من اهل الحديث ولا يدركه الا  
النقاد وقد الف الخطيب البغدادي في الاول كتابا سماه التفضيل لمسلم المثل  
وفي الثاني كتابا سماه تميز المزيد في متصل الاسانيد **ويعرف الارسال** اي

**الارسال الخفي والمزيد في متصل** **الاسانيد**  
ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره **واللقاء** اي او عدم اللقاء او عدم سماع  
المعاصرة بخلاف رواية الرجل عن لم يعاصره فانه ظاهر كرواية القاسم  
ابن محمد عن ابن مسعود ومالك عن ابن المسيب **ومنه** اي من المرسى الخفي ما  
**يحكم بانقطاع** لحيته من جهة اخرى **يزيد** اي زيادة **شخص واحد** بينهما  
كحديث رواه عبد الرزاق عن الثوري عن ابي اسحاق عن يزيد بن عيسى عن  
حديثه رضي الله تعالى عنه مرفوعا وان لم يمتوا بالباكر فقوي اعمى قال  
المصنف فهو منقطع في موضعين لانه روى عن عبد الرزاق فلا حديث  
النعمان بن ابي شيبه عن الثوري وروى ايضا عن الثوري عن شريك  
عن ابي اسحاق وما يحكم **زيادة** في الاستناد لانه زيادة ثقة وهي  
مقبولة وربما يقضى على الزائد **بان قد رها** حيث وجدت **قرينة**  
تدل على الوهم مثاله ما روى ابن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن  
ابن يزيد حدثني بسمر عن عبيد الله قال سمعت ابا ادريس قال سمعت  
واثلة يقول سمعت ابا مرثد يقول سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم يقول لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا عليها قال جماعة من الحفاظ  
ذكر سفيان وابي ادريس فيه زيادة وهم وهو في سفيان ممن دون ابن  
المبارك لانه نقاء كابن المهدى والحسن بن الربيع وهناد وروى عن ابن  
المبارك

بلغ

المبارك عن ابن يزيد نفسه وفي ابي ادريس عن ابن المبارك لانه نقاء كعلي  
ابن حجر والوليد بن مسلم وعيسى بن يونس ورواه عن ابن يزيد وسلم  
يذكر واما ابا ادريس وقد حكم الاثمة كالبخاري وغيره على ابن المبارك  
بالوهم فذلك قال ابو حاتم وكثيرا ما يحدث بسمر عن ابن ادريس فغاط  
ابن المبارك فضله ان هذا امار روى عن ابي ادريس عن واثلة وقد  
سمع هذا بسمر عن واثلة نفسه قال المصنف ثم الحديث على الوجهين عنه  
مسلم والترمذي **والا** بان لم توجد قرينة دالة على الوهم **احتمالا** **سما** **عه**

اي الراوي **من دين** الشخصية **ما قد حملا** اي الحديث الذي رواه بان  
يكون سمعه من رجل عنه ثم سمعه منه قال النووي ويمكن ان يقال =  
الظاهر من وقع له هذا انه يذكر السماعين فاذا لم يذكرهما حمل على الزيادة  
**وانما يعرف** ما ذكره **اما بالاخبار** اي اخبار الراوي **عن نفسه** بذلك في بعض  
طرق الحديث كاحاديث ابي عبيد عن ابيه عبد الله بن مسعود رضي  
الله تعالى عنه فذكر روى الترمذي ان عمرو بن مرة قال لابي عبيد هل =

والاحتمالا  
سماعه من دين ما قد حملا  
وانما يعرف بالاخبار  
عن نفسه النص من كبار

تذكر من عبد الله شيئا قال لا **واما بالنص** **منه** **كبار** كحديث رواه  
ابن ماجه عن روى عن عمر بن عبد العزيز عن عتبة بن عامر رضي الله تعالى  
عنه ما مرفوعا عن الله حارس احسن فانه لم يلق عتبة كما قاله الحفاظ  
المزي في الاطراف وبما تقرر علم ان هذا النوع كالذي قبله مهم عظيم الفائدة  
وانما يذكر بالاشاع في الرواية وجمع طرق الحديث مع المعرفة التامة والله =  
اعلم **الشاذ** اي هذا مجتبه وهو النوع السادس عشر وهو السابع عشر  
وجمعها لتقابلها **وذا الشاذ** **ود** اي الشاذ على المعتمد في الاصطلاح **مارواه**  
الراوي **المقبول** حال كونه مخالفا من كان **ارجح** منه لمزيد ضبط او كثر  
عدد او غير ذلك من وجوه الترجيح **وهذا المجهول** **ارجح** يقال له  
**محفوظ** مثاله ما رواه الترمذي وغيره من طريق ابن عبيدة عن عمرو  
ابن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان رجلا =  
توفي على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يدع وارثا الا

الشاذ والمحفوظ  
وذا الشاذ وذا  
المقبول حال كونه مخالفا  
من كان ارجح منه لمزيد ضبط  
او كثر عدد او غير ذلك من وجوه  
الترجيح وهذا المجهول ارجح  
محفوظ مثاله ما رواه الترمذي  
وغيره من طريق ابن عبيدة عن عمرو  
ابن دينار عن عوسجة عن ابن عباس  
رضي الله تعالى عنهما ان رجلا توفي  
على عهد رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ولم يدع وارثا الا

بعضه



مولى هو اعتقه الحديث وتابع ابن عيينة على وصلة ابن جريج وغيره  
ورواه حماد بن زيد عن عمرو بن عوسجة ولم يذكر ابن عباس فذكر ابو حاتم  
ان المحفوظ حديث ابن عيينة قال الحافظ ابن حجر فحماد من اهل العدالة  
والضبط ومع ذلك نزح ابو حاتم مرواية من هم اكثر عدد ائمة ومن  
اشكته في المتن ما رواه ابو داود وغيره من حديث عبد الواحد بن زياد  
عن الامش عن ابن صالح عن ابن هريج مرفوعا اذا صلى احدكم ركعتي الفجر  
فليضبط عن يمينه فقد ذكر البيهقي انه عبد الواحد خالف العدد الكثير  
فيه فانهم اثنار وروى من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم لامن قوله  
وانفرد عبد الواحد من بين ثقات اصحاب الامش بهذا اللفظ **وقيل**  
**ان الشاذ ما انفرد به راوية ثقة كان اوله ولولم يخالف** فما كان منه عن  
غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به فلا  
يعتبر صاحب هذا القول في مخالفة **قيل واضبطا فقد بان** ان لم يكن  
حافظا وقال الحاكم هو ما انفرد به ثقة وليس هو اصل متابع له وينقدح  
في نفس الناقد انه غلط ولا يقدر على اقامة الدليل على ذلك وذكر انه  
يغير المعلن من حيث ان المعلن وقف على علمه الدالة على حتم الوهم فيه  
والشاذ لم يوقف فيه على علمه كذلك قال الحافظ ابن حجر فهو على هذا  
ادق من المعلن بكثير فلا يتماهى من الحكم به الامم مارس الفن غاية  
الممارسة وكان في النزوع من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة  
قال المصنف ولعمري لم يفرد احد بالتصنيف والله اعلم  
**المنكر** اي هذا من جنس النوع الثامن عشر **والمعروف** وهو التاسع عشر  
وجمعها لتقابلها فالحديث **المنكر** بفتح الكاف اسم مفعول من الانكار  
هو الذي رواه غير الثقة وهو الضعيف حال كونه **مخالفا للثقة** هكذا  
في متن **نخبة** اي نخبة الفكر في مصطلح اهل الآثار **قد حققه** اي ذكره على  
الوجه الحق **قايده** الحديث **المعروف** اي السمي به قال في النزعة مثال  
المنكر ما رواه ابن ابي حاتم من طريق حبيب بن حبيب اخي حمزة الزيات

المقرى

**وقيل ما انفرد**  
**لوم يخالف قيل اضبطا فقه**  
**المنكر والمعروف**  
**المنكر الذي روى غير الثقة**  
**مخالفا في نخبة قد حققه**  
**قايده المعروف**

المقرى عن ابن اسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس رضي الله تعالى  
عنه ما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من اقام الصلاة واتى الزكاة  
وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غير من  
الثقة ما رواه عن ابن اسحاق موقوف فاهو المعروف **واما الذي مر**  
**ترادف المنكر والشاذ** كما بين الصلاح حيث قال الصواب في التفصيل  
الذي بيناه في الشاذ وعنه هذا القول المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرنا  
في الشاذ فانه بمعناه **اي** اي بعد عن مقتضى الاضطرار وانما  
بينهما عموم وخصوص من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة  
وافترقا فان الشاذ راويه ثقة او صدوق والمنكر راويه ضعيف  
بل قال بعض المحققين هذا كلام ظاهري والحق ان بينهما التباين لا  
اجتماعه جنس مثل الحيوان للفرس والانسان ولا يقال ان بين  
الفرس والانسان عموما وخصوصا من وجه تأمل والله اعلم  
**المنكر** اي هذا من جنس النوع العشر  
قال بعضهم هو في اللغة الساقط وفي الاصطلاح ما ذكره بقوله **وسم**  
**بالحديث المنكر** فردا لا مخالفة فيه لكن **انتصب** **راو** واحدا له وهو  
**منهم بالكتب** في الحديث النبوي قال في النزعة يان لا يروى ذلك الحديث  
الامم جرته ويكون مخالفا للقواعد المعلومة قال بعضهم اي بان يخالف  
من هو اوثق منه وليس المراد بالقواعد قواعد الشريعة لانها بيانا  
آخر بل المراد من الرواة وعاداتهم كما تقر فالشرط ان يكون من جهة  
وان يخالف من هو اوثق منه وان لا يفرد بالاختصاص الشيخ في بعض  
الاحيان **او عرفوه** اي المنكر منه اي من ذلك الراوي الواحد في غير  
الآثار اي الحديث بان عرف بالكتب في كلامه وان لم يظهر منه وقوع  
ذلك في الحديث النبوي وهذا دون الاول **او ظهر فسق** اي فسق الراوي  
بالفعل او القول مما لا يبلغ الكفر وانما قدرته ظهر لان جعله موجبا  
للمترك انما هو بعد العلم به وظهره واما الفسق بالمعنى فسياسة بيانه

**والذي رأي**  
**ترادف المنكر والشاذ نأى**  
**المنكر**  
**وسم بالمنكر فردا انتصب**  
**راوله منهم بالكتب**  
**او عرفوه منه في غير الآثار**  
**او فسق**







الغريب اي هذا بفتح هاء وهو النوع الثاني والعشرون **والعزيز** وهو الثالث والعشرون **والمشهور** وهو الرابع والعشرون **والمستفيض** وهو الخامس والعشرون **والمتواتر** وهو السادس والعشرون وكلما سوي الخبر واحد وخبر واحد وهو لغة ما يرويه شخص واحد واصطلاحا ما لم يجمع شروط المتواتر قيل ان اهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص وان وقع في كلام الخطيب في سياق اشعار بانه اتبع فيه غير اهل الحديث ورويان الحكم وابنه عبد البر وابن خزم ذكره واجب بانهم لم يذكروه باسمه المشعر بمعناه بل وقع في كلامهم تواتر عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كذا وان الحديث الفلاني متواتر ووجه جمع الخمسة في ترجمة مع الترتيب في جلي **فالاول** اي الغريب هو المطلق فردا يعني ما انفرد بروايته شخص في اي موضع وقع التفرد به من السند على ما تقدم في الافراد **والحديث الذي له طريقان** اي شخصان **نقط** عن اثنين فقط ولو في مرتبة واحدة **له خدي** وسمي اي علامة الحديث **العزيز** سمي به لقلة وجوده وعزته اي قوته بمحيته من طريق اخرى وليس شرطا لصحيح خلافا لما في زعمه **والحديث الذي رواه** **ثلاثة** هو **مشهورنا** اي المسمى بالمشهور عند الحديث من الشهرة وهو الصحيح وقد رآه قوم من ائمة الفقهاء انه **يساوي** الحديث **المستفيض** سمي به لانتشاره من فاضل الماء يفيض فيضنا كشر حتى سال على طرف الوادي ومنهم من غاير بينهما وهو **الصحيح** **في هذا** المستفيض يكون برواية اكثر من الثلاثة من ائمة ما عدا الاسترثاء والمشهور اعم من ذلك ومنهم من عكس وعبارته في الاسعاف وقيل ان اقلهم اي العدد الذي تثبت به الاستفاضة اكثر من الثلاثة وهذا لا يوجب فانه قال المستفيض ما زاد نقلته على ثلاثة وقال الامدي هو ما نقله جماعة تزيد على الثلاثة والاربعة وهذا قول آخر غير قول ابن الحاجب كما هو ظاهر **ولكن** على هذا **الصحيح** ما ناقة **وضوح**

**الغريب والعزيز والمشهور والمستفيض والمتواتر**  
**الاول المطلق فردا** الذي له طريقان فقط له خدي  
**وسم** العزيز والذي رواه  
**ثلاثة** مشهورنا را  
**قوم** يساوي المستفيض والصح  
**هذا** بالكثر ولكن ما وضح

اي لم يتضح

اي لم يتضح **حد تواتر** بناء على الصحيح الآتي فيه ولا يحصل التمييز بينهما اللهم الا ان يراد بالكثر هنا ما دون العشرة وجربنا هناك على ما رجحه المصنف من تحديد عدد التواتر بالعشرة فما فوقها فليتأمل **وكل** من الغريب والعزيز والمشهور والمستفيض **ينقسم** **لما** حكم **بصحة** وحسن **ضعف** **يتسم** ففي كل منها المقبول وهو ما يجب العمل به عند الجمهور وفي المردود وهو الذي لم يرجح صدق الخبر به وسيا في بعض افقته **ولكن الغالب** هو **الضعف** **على** الحديث **الغريب** والصحة فيه نادر قال مالك بن النضر العالم الغريب وخبر الظاهر الذي قدره رواه الناس وقال علي بن الحسين انما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن وقال عبد الرزاق كنا نرى ان غريب الحديث خير فاذا هو شر وقال ابو يوسف من طلب غريب الحديث كذب وقال احمد بن حنبل لا تكتبوا هذه الاحاديث الغرائب فانها ما لير **لما** بصحة وضعف يتسم وعامة تسمى الضعفاء **وتسم** **الفرد** اي الغريب **الغريب** **في** **منته** وفي **والغالب** الضعف على الغريب **سند** اي سنده وهو الحديث الذي انفرد بروايته قلة او واحد **والى** **الثان** اي غريب في سند **قد** اي فقط دون منته كالحديث الذي منته معروف مروي عن جماعة من الصحابة اذ انفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبا من ذلك الوجه ومنته غير غريب وقيل له بحديث عبد المجيد بن ابراهيم عن مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال الاعمال بالنسبة قال ابن سيد الناس البيهقي هذا السناد غريب كله والمتن صحيح وفي مثل هذا هو الذي يقول فيه الترمذي غريب من هذا الوجه **ولا نرى** هذا النوع ينعكس بحيث يكون **غريب** **متن** **لا سند** فلا يوجد ما هو غريب متنا وليس بغريب اسنادا قال ابن الصلاح الا اذا اشترى الحديث الفرد عن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون فانه يصير غريبا مشهورا وغريبا قتنا وغير غريب اسنادا لكن بالنظر الى أحد طرفي الاسناد فانه متصف بالغربة في طرف الاول متصف بالشهرق في طرف الآخر

منهاج ذوي النظر في شرح منظومة علم الاثر



كحديث الاعمال بالنيات وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف =  
المشتهرة وينقسم المشهور كما تقدم الى صحيح وحسن وضعيف مثال  
الاول حديث ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه ومثال الثاني حديث  
طلب العلم فريضة على كل مسلم فقد قال الحافظ المزي ان له طريقا يرتقى بها  
المرتبة الحسن ومثال الثالث الاذان من الرأس مثل به الحاكم وهذا على  
الاصطلاح وقد يطلق المشهور الحديث الذي **اشتهر في الناس** اي  
بين الناس من الحديث وغيرهم العلماء والعامة بل قد يراد به ما اشتهر  
على السنة من غير شرط **وتعتبر في الاصطلاح** فيطلق على ما له اسناد  
واحد فصاعدا بل ما لا له اسناد اصلا وفيه مؤلفات للزكريا ومثله  
وغيرها مثال المشهور عند الحديث وغيرهم المسلم من سلم المسلمون  
من لسانه ويده وعند الفقهاء ابغض الحلال عند الله الطلاق  
صححه الحاكم من سئل عن علم فكتمه الحديث حسنه الترمذي لاصالة  
لجار المسجد الا وهو المسجد صنعته الحفاظ وعند الاصوليين رفع عن متى  
الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه صححه ابن حبان وغيره بلفظ  
ان الله وضع وعند النخاعة نعم العبد صهيبي لولم يخف الله لم يعصه  
قال الحافظ العراقي اصله ولا يوجد بهذه اللفظ في شيء من كتب الحديث  
ومثال المشهور بين العامة ليس الخبز كالمعينة صححه ابن حبان  
والحاكم المستشار مؤتمن حسنه الترمذي جيلت القلب على حب من  
احسن الي قال المصنف ضعيف يوم صومكم يوم نكرم قال المصنف  
انه باطل الاصل والله اعلم ثم بين المتواتر فقال **وما** اي الحديث  
الذي **رواه عدد** جم بفتح الجيم اي كثير قال في القاموس الجم الكثير من كل شيء  
والجم جام وجموم **يجب في العادة** **احالة اجتماعهم** وتقرأ طرهم  
**على الكذب** ورووا ذلك عن قتله من الابداء الا انتهاء وكانت  
مستندة انتهى ثم الحسن من مشاهد او سماع وانضاف الى ذلك  
ان يصحب خبرهم افادة العلم لسماعه **فهو المتواتر** اسم فاعل من التواتر

ويطلق المشهور الذي **اشتهر**  
**في الناس من غير شرط**  
**ومارواه عدد** جم **يجب**  
**احالة اجتماعهم على الكذب**  
**فالمتواتر**

بمعنى التابع

بمعنى التابع قال بعضهم لا يدخل الصفات المنجزة هنا كما هو ظاهر قولهم  
انه لا يبحث فيه عن رجاله لكن التحقيق ان الحالة العادية قد تكون  
من حيثية الكثرة بالاملاحة الوصفية وقد تكون بانضمامها  
كما اذ روي عن العشرة المبشرة عشرون من التابعين فانه لا شك ان  
العادة تحيل اتفاق الاولين على الكذب ولا تحيل اتفاق العشرين  
من التابعين عليه ولو كانوا عدولا وخيئة فالمدار الاصل هنا على الحالة  
دون اعتبار العدد والعدالة فبني اخيرا لجمع الكثير وافاد خبرهم العلم  
علمنا انه متواتر والا فلا ومن ثم كان الضميمة عدم تعيين عدده **وعنه**  
**قوم من العلماء فحددوا** اقل عدده **لعشرة** اي بهم فلا تنقص الكثرة  
عنها الا ان لا تزيد اذ الزيادة هنا مستحسنة من باب اول لان العلم  
اذا حصل بدونه الزيادة فعلا لا شك انه احري بالوصول واغوى  
للقبول وهكذا يقال في الاقوال الالهية وهذا منقول عن ابي سعيد  
الارضطليحي ورجحه المصنف اذ قال **وهو لذي** اي عندي **اجود** من  
الاقوال الالهية قال لانها اول جموع الكثرة ومادونها احاد وعليها شريطة  
كناية المشار اليه الاله في النظم قال العطار وهو واه اذا الرباطين خروج  
العدد عن جمع القلة وبين افادة العلم انتهى وفيه تأمل **ويحكي القول**  
بتحديده **بأثنى عشر** عتق نقبا بني اسرائيل في وبعثنا منهم اثني عشر  
نقيا فكونهم على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب  
في مثل ذلك **او** اي والقول بتحديده **بأثنى عشر** **يحكي** لقوله تعالى  
ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا ما شئتم فكونهم على هذا العدد  
ليس الا لانه **ويحكي القول** بتحديده **بأربعين** لقوله تعالى يا ايها النبي  
حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا حينئذ اربعين فكونهم  
على هذا العدد ليس الا لانه **او** اي **ويحكي القول** بتحديده **بأربعين**  
لقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتا فكونهم على هذا  
العدد ليس الا لانه **ويحكي القول** بتحديده **بثلاثمائة** وبضعة كعدت

**وقوم حددوا**  
**لعشرة** وهو لذي **اجود**  
**والقول بأثنى عشر** او **عشرينا**  
**يحكي** واربعين او **سبعين**

بمعنى



اهل بدر واصحاب طالوت فكونهم على هذه العدة ليس الا ان قال جمع هذه  
 الاقوال ضعيفة والليسية المذكورة في ادلتها ممنوعة وهذه اصادق  
 بمنع ان العلم مطلوب في نفس الامور المذكورة فيها بل يكفي الظن فيها  
 ومنع ذلك العدد على تسليم ان المطلوب هو العلم في تلك الامور ليس الا  
 لانه اقل ما يفيد العلم بل يجوز ان يكون لغرض آخر كزيادة الاستظهار  
 والاحتياط وقد اشار الحافظ ابن حجر الى ذلك بقوله وليس بالازم ان يطرد  
 في غير الاحتمال الاختصاص تأمل **وبعضهم** كابن حبان والحايمي  
**قد ادعى فيه عدم** اي عدم الحديث المتواتر **وبعضهم** ادعى **عزته**  
 اي قلته جدا كابن الصلاح حيث قال ولا يكاد يوجد في المتواتر في  
 رواياتهم قال ومن سئل عن ايراد مثال له في ما يروى من اهل الحديث  
 اعياء تطلبه الخ وتبعه في التقريب قال المصنف بتعال الحافظ ابن  
 حجر **وهو** اي كل من الادعاء **وهم** اي غلط لان ذلك نشأ عن قلة  
 الاطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لاحاطة  
 خمسة وسبعون روايا كناية **العادة** ان يتواطوا على الكذب او يحصل منهم اتفاق **الصواب**  
**انه** اي الحديث المتواتر موجود **وكثير** في الكتب المشهورة زاد المصنف  
**وفيه** اي في هذا النوع بالخصوص **في مؤلف** **تصنيف** اي حسن لم يسبق الى  
 مثله سواه الا زهار المتأثر في الاخبار المتواترة وهو مرتب على الابواب  
 او وفيه كل حديث باسناد من خرجه وطرقه ثم لخصه في جزء سماه  
 قطف الزهار واقتصر فيه على عز و كل طريق لم يخرجها من الاثمة  
 او وفيه احاديث كثيرة وقد اشار الى بعضها هنا بقوله **خمس وسبعون**  
 صحابيا وعين في العراق بصنعة وسبعون **روا** اي حديث **من كذا** اي على  
 متعمدا فليست بمقعد من النار **ومنهم** اي من هؤلاء الخمسة والسبعين  
**العشر** المشهورون بالجنة وذكر في التبريد بقيتهم مع الزمر لكل  
 من خرج حديثه من الاثمة فراجعته وذكر بعضهم اكثر من مائة  
 وبعضهم نحو مائتين لكنه كما قاله العراقي في مطلق الكذب لا في هذا

المتن

المتن بعينه وانما الخاص به ما ذكره الناظم **ثم انتسبا** اي الى الرايات  
 المتواترة **حديث الرفع لليدين** في الصلاة فانه من روايته نحو خمسين  
 افردة البخاري في جزء واحد **حديث الشفاعة والحوص** فانه ورد من رواية  
 سيف وخمسين صحابيا **وحديث المسح على الخفين** في الوضوء فانه ورد  
 من رواية سبعين صحابيا **وحديث نصر الله امرأ سمع** مقالتي  
 ورد من رواية نحو ثلاثين **وحديث نزل القرآن على سبعة احرف**  
 ورد من رواية سبع وعشرين صحابيا وغير ذلك مما اودعه في الزها  
 هذه او قسم الاصوليون المتواتر اللفظي وهو ما تواتر لفظه ومعنوى  
 وهو ان ينقل جماعة يستعمل عادة تواتروا لهم على الكذب وقائع مختلفة  
 اشتركت في امر يتواتر ذلك القدر المشترك كما اذا نقل رجل عن حاتم مثالا  
 انه اعطى جملا واخرانه اعطى فرسا واخرانه اعطى دينارا وهكذا في تواتر  
 القدر المشترك بين اخبارهم وهو الاعطاء اذ وجوده مشترك في جميع  
 تلك القضايا قال المصنف وذلك ايضا تواتر في الحديث فانه ما  
 تواتر لفظه كالامثلة السابقة ومنه ما تواتر معناه كاحاديث رفع  
 اليدين في الدعاء وقد جمعتهما في جزء لكنها في قضايا مختلفة فكل  
 قضية منها لم يتواتر والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء  
 تواتر باعتبار المجموع ثم عاد الى الكلام على العزيز والمشهور فقال  
**ولا بن حبان** البسقي **العزيز** من الاحاديث **ما** نافية **وجد** قط  
**بجاء السابق** فانه قال ان روايته اشني عن اشني الى ان ينتهي للتوجه  
 اصلا قال المصنف **كن لم يجد** بضم الاء من الاجادة اي لم يأت  
 بكلام جيد فيما قاله فقد تعقبه الحافظ ابن حجر بان ان اراد به  
 ان روايته اشني فقط عن اشني فقط لا توجه اصلا فيمكن  
 ان يسلم اي ويمكن ان يكون موجودا ولم نطلع عليه قال واما  
 صورة العزيز التي حررها فوجوده بان لا يرويه اقل من  
 اشني عن اقل من اشني مثاله ما رواه الشيخان من حديث

ثم انتسبا  
 اي احاديث الرفع لليدين  
 والحوص والمسح على الخفين  
 ولا بن حبان العزيز ما وجد  
 بجاء السابق لكن لم يجد







قال ابن الصلاح وذلك في لطيف تستحسن العناية به وقد كان أبو بكر  
ابن زياد النيسابوري وأبو نعيم الجرجاني وأبو الوليد القرشي أئمة مذكورين  
بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية في الأحاديث **وقيل زيادات الثقات**  
أي العدل الضابط بين الخلف بين العلماء **جم** أي كثير على ثمانية أقوال الأول  
قبول ما مطلقا سواء وقعت من نفس من رواه أي الحديث **ناقضا أو**  
**من** أي وسواء تعلق بالحكم شرعي أم لا وسواء غيرت الحكم الثابت أم لا  
وسواء أوجبت تقضى أحكام ثبتت بخبر ليست هي فيه أم لا وهذه الأقوال  
محكي عن جمهور الفقهاء والمحدثين بل ادعى ابن طاهر الاتفاق عليه الثاني  
**ثالثا** لا تقبل ما لم يكن مطلقا لا من كان ناقضا ولا من غيره **وثالثا** أي لا نقول أنها  
**تقبل** أن زادها غير من رواه ناقضا ولا تقبل **من** رواه **خزل** بمجموعتين  
أي قطع وتقصى قال ابن الصلاح وقد قد من أحكمته عن أكثر أهل الحديث  
بعضنا أو النسيان يدعيه **فيما** إذا وصل الحديث قوم وأرسله قوم أن الحكم لمن أرسله مع أن وصلته  
**تقبل** ولا يتوقف فيه **زيادة** من الثقة **والرابع** ما **يقبل** أن ذكرنا سمع كل واحد من الخبرين  
ومجلسين **وفي كل مجلس** منها **جمل** بعضنا من دينك الخبرين **أو**  
عز ذلك المجلس واحد ولكن **النسيان** للزيادة **يدعيه** بأن قال  
كنت أنسيتها **تقبل** الزيادة منه وكان خبرين يعمل بها **والأب** أن لم يذكر  
السماع في مجلسين ولم يدعي النسيان **يتوقف** فيه أي في العمل بها  
للتعارض وهذه الأقوال تعلقه في التصريح عن ابن الصلاح **والخامس** ما  
**يقبل** أن العبر بما روى منه أكثر فإن **أكثر** حذفتها أي الزيادة **ترد**  
فإن استوى قبلت منه ومن باب أوله كثرت الزيادة وهذه المنقول  
عن المحصول للإمام الرازي **والسادس** ما **يقبل** فيما **روى** كلاما من  
الزيادة وعدمها **عدد** اثنان فأكثر فإن كان من أي الراوي **النسيان** يحذفها  
أي الزيادة **لا يقبل** بضم الفاء في الأسماء ويجوز الفتح عن مثلها في عادة  
بأن كانوا في الكثرة بحيث لا يتصور مثلهم عن مثل تلك الزيادة  
سواء كانوا عدد التواتر أم لا وسواء كانت الغفلة ابتداء أو دوما  
أو ابتداء فقط

أو ابتداء فقط أو دوما فقط **لا تقبل** الزيادة والاقبلت وهذا منقول عن  
الأحمدي وابن الحاجب وعن ابن الصلاح أيضا وقال ابن السمعاني  
مثله وزاد أن يكون مما تنقو في الرواية على نقله واختاره في جميع الجمع  
لا يقال إذا كانوا عدة التواتر كانت الزيادة مقطوعة عما يمكنها فلا  
تكون محل الخلاف لأننا نقول محل القطع بالكذب إنما هو عند مخالفة  
العادة ومطابقها لا يخالفها كما هو فرض المسئلة ولم يدع ناقل الزيادة  
أن غيره شارك في السماع وأما مسألة القطع بالكذب فنفر عنه فيما  
إذا شارك المنفرد بالخبر خلق كثير فيما يدعي نسبيا للعلم فقامله  
**والسابع** ما **يقبل** لا تقبل الزيادة إذا كان **لا تقبل** حكما بخلاف ما  
إذا أفادته فتقبل **والثامن** ما **يقبل** خذ الزيادة وأقبلها ما لم تغير نظاما  
يعني أعرابا فإن غيرته تعارضنا قال في التصريح حكاية ابن الصلاح عن  
المستحسين والصفى الزهري عن الأكثرين كأن يروى في أربعين شاة  
ثم في أربعين نصف شاة وزيد تاسع لا تقبل أن غير الأعراب مطلقا  
وعاشر تقبل أن كان راويا حافظا وحادي عشر تقبل في اللفظ دون  
المعنى وقال الحافظ ابن حجر أشهر عن جميع من العلماء القول بقبول  
الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا ينافي ذلك على طريق المحدثين  
المشترطين في الصحيح أي والحسن أن لا يكون شاة إذا تم تفسيره  
الشاة وبخالفه الثقة من هو أولئك منه قال والمنقول عن أئمة  
الحديث المتقدمة ميم كيمي القطان وأبناء مهدي وحنبلي ومعين  
والمديني والبخاري وأبو زرعة وحاتم والنسائي والمروزي  
وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة المناقشة بحيث يلزم  
من قبول ما روى الرواية الأخرى ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق  
قبول الزيادة وقد تنبه الحافظ أبو عمرو **ابن الصلاح** حيث قال  
وتبعه النووي قال المصنف **وهو المعتمد** في هذه المسألة قد رأيت تقسيم  
ينفرد به الثقة الثلاثة أقام أحدها أن خالف الزيادة **مالثقات**

**لا تقبل**  
**لا تقبل** إذا لا تقيد حكما  
**لا تقبل** خذ ما لم تغير نظاما  
**ابن الصلاح** قال هو المعتمد  
أن خالفت مالثقات



بان تقع مخالفة منافية لما روي في الزيادة **رد** اي مردودة كما سبق في  
 نوع الشاذ والثاني ما اشار اليه بقوله **اولا** تخالف ما لهم بان لا تقع مخالفة  
 فيها لما رواه الغير **اصلا** **فخذ** تلك الزيادة واقبلها كالحديث الذي تفرد  
 بروايته جملة ثقة ولا تعرض في طارواه الغير بمخالفة اصلا وذلك  
**باجماع** وضع عبارات ابن الصلاح وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء  
 عليه قال في التدرج اسند اليه لغيره من عهده والثالث ما اشار اليه  
 بقوله **او خالف** راوي الزيادة **الاطلاق** فقط وهو بين القسمين الاولين  
 كزيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث ومثله  
 بحديث حذيفة جعلت لنا الارض مسجدا وطهورا تفرد ابو مالك  
 الاشجعي فقال وترتبه طهورا وسائر الرواة لم يذكروا ذلك قال ابن  
 الصلاح في هذا او ما يشبهه يشبه القسم الاول اي المردود من حيث انه  
 ما رواه الجماعة عام وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص وفي ذلك  
 مغايرة فلا صفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم ويشبه القسم  
 الثاني من حيث انه لا منافاة بينهما هذا كلامه ولم يفسح بحكم  
 هذا القسم قال المصنف **فاقبل** الزيادة هنا في **الاصح** وكذا اصح التبري  
 لانها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه  
 غيره قال المصنف ومن امتلكه هذا حديث الشيخين عن ابي مسعود  
 قال سالت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اي العمل افضل قال  
 الصلاة لوقتها زاد الحسن بن مكرم وشذروا في روايتها في اول وقتها  
 صحيحا الحاكم وابن حبان وحديث الشيخين عن انس بن مالك ان  
 يشفع الاذنه ويوتر الاقامة زاد سماك بن عطية الا الاقامة صحيحا  
 الحاكم وابن حبان وحديث علي بن ابي اسامة وكاء للشيخين زاد ابراهيم  
 ابن موسى فيهم نام فليتنوا والله اعلم

في رد  
 او لا فخذ تلك باجماع وضع  
 او خالف الاطلاق فاقبل  
 المل

بلع  
 وتعبير به اجود من العمل بلامين لان الاول مفعول اعل قياسا  
 بخلاف الثاني

بخلاف الثاني فانه مفعول عمل قال المصنف وهو لغة بمعنى الهاء بالشيء شغل  
 وليس هذا الفعل مستعمل في كلامهم ووقع في عتق جماعة من الحفاظ  
 التعبير بالمعول قيل انه لم يسم المفعول من اعل الرباعي لا ياتي على  
 مفعول **وعلة الحديث** اي علة **اسباب** كالارسال والاضطرار  
 والادراج وغيرها **خفت** ونقصت **تقدح** في صحته اي الحديث **حين**  
**وقت** تلك الاسباب فيه **مع كونه** اي الحديث **ظاهرا** **الامنة** منها  
 فمعرفة عمل الحديث من اجل علومه وادقها واشرفها وانما يطالع بذلك  
 اهل الحفاظ والخبير والفهم الثاق ومن لم يتكلم فيها الا بالزركاين  
 المديني واحمد والبخاري ويعقوب بن ابي شيبة وابو حاتم والدارقطني  
 قال ابن مهدي لان اعرف علة الحديث احب اليه ان كنت عشرين حديثا  
 ليس عندي واذا تفرد ذلك **فليحذر** الحديث **المعل** بالنصب مفعول  
 مقدم عن فاعله وهو **من قد رآه** اي قصده بانه ما اي الحديث  
 الذي **رأى** فيه **علة** **تقدح** في **صحته** اي الحديث **بعد** ظهور **سأله**  
**تقى** فيه ولا يدركها الا **الحافظ** المتقن قال الحاكم انما يعمل الحديث من وجه  
 ليس للبرج فيما مدخل والحجة في التعديل عندنا بالحفظ والفهم والمعرفة  
 لا غير فتعرف **بالنفرد** اي تفرد الراوي له **بالمخالف** اي مخالفة غيره له  
**مع قرأ** منضم الى ذلك **فيهم يندى** الحافظ **للوهم** اي الرواية على سبيل  
 التوهم من الراوي **بالارسال** في الموصول **او بالوقف** في المرفوع **او**  
**بنداخل** بين حديثين اي دخول حديث في حديث او غير ذلك  
 من كل ما حكينا من الاشياء القادرة كالتدليس القاذح والاضطرار  
**بحيث يقوى** ويعلم ما يظن من ذلك **فتقضي** الحافظ **بضعفه**  
 اي الحديث **او بحيث رآه** اي شككه وتردد فيه **فاعرضنا عنه** وتوقف  
 فيه وربما تقصر عتقه المعل عن اقامة الحجة على دعواه فربما  
 قيل للعالم بعمل الحديث من اين قلت هذا انه فعل فسكت عن جوابه  
 كالصغير في فقد النيار والبرهم ومن شخصي لا يندى لذلك وسئل

وعلة الحديث اسباب خفت  
 تقدح في صحته حين وقت  
 مع كونه ظاهرا السامه  
 فليحذر المعل من قد رآه  
 ما رآى فيه علة تقدح في  
 صحته بعد سلامة تقى  
 يدركها الحافظ بالنفرد  
 والمخالف مع قرأ فيهم يندى  
 للوهم بالارسال او بالوقف او  
 تنداخل بين حديثين حكوا  
 بحيث يقوى ما يظن فتقضى  
 بضعفه او رآه فاعرضا



ابو زرعة الرازي ما الحجة في تعليلكم الحديث فقال الحجة ان تسألني عن حديث  
له علة فاذا عرلته ثم تقصده بغيره فقلت له علة فيه كبر علة ثم تقصده  
اباحكم فيعلله ثم يميز كلاما على ذلك الحديث فاذا وجدت بيننا  
اختلاف فاعلم ان كلامنا حكم على مراده وان وجدت الكلمة متفقة  
فاعلم حقيقة هذا العلم ففعل الرجل ذلك فاتفقت كلمتهم فقال **ان**  
**ان هذا العلم الهام وقال الخطيب البغدادي ما معناه الوجه في ادراكها**  
**اي علة الحديث جمع الطرق** اي الاسانيد المشتملة على التواتر واستقصاؤها  
من الجوامع والمسانيد والاجزاء **وسبر احوال الرواة والفرق** اي تتبعها  
بان ينظر في اختلافهم ويقترب بمكانهم من الحفظ ويترجمهم في الاتقان  
والضبط وروى عن علي بن المديني انه قال الباب افرالم يجمع طرقه  
لم يتبين خطوط **وغالبا وقوعها** اي العلة **في السند** حديث موسى بن  
عقبة عن سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم قال من جالس مجلسا فكثرت فيه لغطه فقال قبل ان  
يقوم سبحانك اللهم وبحمدك لاله الا انت استغفرك واتوب اليك  
غفر له ما كان في مجلسه ذلك فروى ان مسلما سأل البخاري عنه  
فقال هذا حديث مباح الا انه معلول حديثا به موسى بن اسماعيل ثنا  
وهيب ثنا سهل بن عوف بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم كفار من الجاهل من روى عنه عن عوف بن عبد الله  
قوله قال محمد بن اسماعيل اي البخاري وهذا الاول لانه لا يذكر موسى  
ابن عقبة سماع من سهل وقد تقع العلة في المتن قليلا **الحديث** نفي  
**البسملة** الذي انفرد به مسلم **في المسند** يعني في صحيحه من رواية  
الوليد بن مسلم حديثنا الاوزاعي عن قتادة انه كتب اليه يخبر عن انس  
ابن مالك انه حدثه قال صليت خلف النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم وابوبكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا  
يذكرونه بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في آخرها فهذا الحديث

والوجه في ادراكها جمع الطرق  
وسبر احوال الرواة والفرق  
وغالبا وقوعها في السند  
وكحديث البسملة في المسند

معل

معل اعلمه الأئمة كالشافعي والبرقطين والبيهقي وابن عبد البر وغيرهم  
برجوع اوصحابها ونخصها المصنف في التدرج ثم قال ان لهذا الحديث تسع  
علل مخالفة من الحفاظ والاكثر من والافقطاع وتدليس التسوية والكناية  
وجهالة الكاتب والاصططاب في لفظه والادراج وثبوت ما يخالفه عن  
صحابيه ومخالفة لما رواه عدة التواتر قال الحفاظ العراقة وقول ابن الجوزي  
ان الأئمة اتفقوا على صحة حديث انس المذكور فيه نظيره الشافعي  
ومن ذكر معه لا يقولون بصحته ا فلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذي  
ادعاهم قال المصنف **ونوع الحاكم** ابو عبد الله في كتابه علوم الحديث **اجناس**  
**العلل** اي علل الحديث **لعشرة** جعلها اثنتا عشرة لاجل كثرة كل اي كل  
واحد من العشرة **برايته الخلل** اي القبح في الصحة ثم انه الناطق لم يذكر  
هنا تفصيل ذلك فنظمه في اربعة عشر بيتا احببت ان الحفظ في هذا  
الموضع مشروحة مثالة تتما اللغات فاقول بحول الله تعالى وقوته  
وارجو منه القبول **اولها** اي العشرة **ما** اي الحديث الذي **ظاهر الاسناد**  
**صحته** باستيفائها لشروطها في الظاهر ولكن **باطنا** ان من نقله **لم يعرف**  
بالبناء للمفعول **السماع** اي سماعه **من قديمي** ذلك الحديث مثاله ما  
تقدم في حديث كفار من الجاهل وهو خفي جدا حتى على الامام مسلم الى انه  
بينه البخاري له ولذا قال مسلم له لا يغضك ان حاسدا واشهر ان ليس  
في الدنيا مثلك **ثم** ثانيا هو الحديث الذي **ارسله** من **حفظا حوى** بان  
يكون مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ وهو **باسكان** اي ذلك  
الحديث **صحيح مسند** من وجه آخر لكي **في الظاهر** فقط مثاله حديث  
قيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء وعاصم عن ابي قلابة عن  
انس رضي الله تعالى عنه مرفوعا ارحم امتي ابو بكر واشدهم في الله عمر  
الحديث قال الحاكم فلو صح اسناده لأخرج في الصحيح انما روى خالد  
الحذاء عن ابي قلابة مرسلا **وثالثها** اي العشرة **مروى** صحيح معين  
بان يكون الحديث محفوظا **فاخبر** بان كان هذا الحديث **عن سواه** اي

ونوع الحاكم اجناس العلل  
لعشرة كل برايته الخلل  
اولها ما ظاهر الاسناد له  
صحته وباطنا من نقله  
لم يعرف السماع من قديمي  
ثم الذي ارسله من حفظا حوى  
وهو صحيح مسند في الظاهر  
ثالثها مروى صحيح فاخبر  
ان كان هذا عن سواه



غير ذلك الصحيح **يوثرى** اي يروي **بخلاف** بضم الخاء واسكان اللام اي اختلافا  
**بإدراك الرواة** انه يذكر كالمعينة والكوفة مثاله حديث موسى بن عتبة  
عن ابي اسحاق عن ابي بردة عن ابيه مرفوعا انه لا يستغفر الله وانما اليه  
في اليوم مائة مرة قال الحاكم هذه الاسناد لا ينظر فيه حديثي الاظن انه  
من حديث الصحيحين والمحدثين اذا مروا عن الكوفيين من لقوا  
وانما الحديث محفوظا من رواية ابي بردة عن الاعرابي **ورابع** اي  
**يوثرى** رابع العشرة ما اي الحديث الذي كان محفوظا عن كسر النون مشبعة  
بمختلف بايدان الرواة يذكر **صحة** معنيين **وواهم** من يقتني اي يرويه عنهم من التابعين في  
**ورابع** ما كان محفوظا عن التصريح بما اقتضى الصحة اي صحة ذلك الحديث مع بساطة العيون  
**صحة** وواهم من يقتني **انما** هذا فاصلة الهاء للوزن لا يكون عرفا اي معروفا **جبهة** اي من  
بما اقتضى الصحة مع انه لا جبهة فيها **النجلاء** ويتحقق في نفس الامر مثاله حديث نهر بن محمد عن  
عثمان بن سليمان عن ابيه انه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم يقرأ في المغرب بالطور قال الحاكم اخرج العسكري وغيره هذا  
**خامس** ما معني **قد سقط** الحديث والوحيدان وهو معلول ابو عثمان لم يسمع من النبي صلى الله  
**مراو** بالانضاج للذي انضبط **تعالى** عليه وسلم ولا رواه عثمان انما رواه عن نافع بن جبير عن مطعم  
**سادس** الاختلاف في **السنة** عن ابيه وانما هو عثمان بن ابي سليمان **خامس** اي العشرة حديث  
**لرجل** مقابل **ذو العمدة** **معني** بان يرويه الراوي بالنعنة **والحال** انه قد سقط من سنده  
**مراو** واحد فالكثير **بالانضاج** للذي انضبط **بان** دل على سقوط طريق  
اخرى محفوظة مثاله حديث يونس عن ابيه شهاب عن ابي الحسن  
عن رجال من انصارهم كانوا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم ذات ليلة فرمى بنجم فاستند الحديث قال الحاكم وعلته ان يونس  
مع جلالة قصره وانما هو عن ابيه عباس بن عبد شمس عن رجال هكذا رواه  
ابن عيينة وشعيب وصالح والوزاعي وغيرهم عن الزهري **سادس**  
اي العشرة **اختلاف** نحو **السنة** **لرجل** اي على راو **مقابل** له **ذو العمدة**  
بفتح الهمزة بان اختلف على ذلك الرجل بالاسناد وغيره ويكون المحفوظ

عنه ما قابل الا سناد مثاله حديث علي بن الحسين بن واقد عن ابيه عن  
عبد الله بن بريق عن ابيه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال قلت  
يا رسول الله مالك افضحنا الحديث قال الحاكم وعلته ما اسند عن علي  
ابن خنيسم حديثا عن علي بن الحسين بن واقد بلغني ان عمر رضي الله تعالى  
فذكره **ثم** سابع **اختلاف** **شيخه** عليه اي الراوي **اسما** بالاختلاف عليه  
في تسمية شيخه **وكذا** **تجهيد** اي الشيخ **لديه** اي الراوي مثاله حديث الزهري  
عن سفيان الثوري عن ججاج بن فراصة عن يحيى بن ابراهيم عن ابي  
سامة عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعا المؤمن غر كريم والفاجر  
خبائث قال الحاكم وعلته ما اسند عن محمد بن كثير حديثا عن  
ججاج عن رجل عن ابي سامة فذكره **يليه** **الثامن** وهو ان يكون من **يليه** ان يكون من روى سمع  
**روى** الحديث قد سمع **عن** الشيخ الذي ادركه **لكن** ذلك الراوي **ما** **عن** الذي ادركه **لكن** ما سمع  
نافية **سمع** بان لم يسمع عنه اي عن شيخه **الحديث** التي قد عينت  
**فان** رواها عنه **بلا واسطة** اي بغير واسطة بينهما **فعلة** **وقت** انه لم  
يسمعه عنه مثاله حديث يحيى بن ابراهيم عن انس رضي الله تعالى  
عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا افطر عند اهل بيته  
قال افطروا عنكم الصائمون الحديث قال الحاكم فيحيى بن ابي انصار رضي الله  
تعالى عنه فظهر من غير وجه انه لم يسمع منه هذا الحديث **ثم** اسند  
عن يحيى قال حدثت عن انس فذكره **تاسعا** اي العشرة **كون** الحديث  
**قد عرفت** **طريقه** اي اسناده **فواحد** من **قد الف** بالبناء للمفعول **قدروهم** **البان** على الطريق  
اي احدهم **جال** ذلك الطريق **روى** حديثا من **سوى** اي غير طريق  
معهود بينهم **قدروهم** **البان** على الطريق اي وقع من رواه من تلك الطريق  
بناء على الجادة في الوهم مثاله حديث المنذر بن عبد الله الحرابي عن عبد  
العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابيه عمر رضي الله تعالى  
عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة  
قال سبحانك اللهم الحديث قال الحاكم اخذ فيه المنذر وطريق الجادة



وانما هو من حديث عبد العزيز بن عبد الله بن الفضل عن الاعرج عن  
عبيد الله بن مرفع عن علي كرم الله تعالى وجهه **ثمة ما** اي الحديث  
الذي كان **رفعا** اي مرفوعا من وجه **وقفا** اي موقوفا من وجه آخر  
**عاشرا** اي عاشر الاجناس وهو آخر ما ذكره الحاكم ابو عبد الله مثاله  
حديث ابن فروق بن يزيد بن محمد ثنا ابني عن ابيه عن الاعمش عن ابني  
سفيان عن جابر بن خنيس رضي الله تعالى عنه مرفوعا من صحاح في صلاته  
بعده الصلاة ولا يعيد الوضوء قال الحاكم وعلمته ما السند وكيع عن  
الاعمش عن ابني سفيان قال سئل جابر فذكر ثم قال الحاكم **وبقيت**  
**هناك ما لا نذكرها** من الاجناس وانما جعلنا هذه في الاثر حديث  
**ثمة ما** رفعاً ووقفاً **عاشرا** كثير ثم ان ما ذكره كما افاده المصنف قد شمله القسمان المتقدمان  
**وبقيت هناك ما لا نذكرها** اعني ما في المتن وما في السند وهو الاكثر الاغلب كما سبق وهما انتهى  
**ومنه ما ليس بقادح** كان شرح ما الحقته قال المصنف **ومنه ما يفتح** في صحته ما معاً كما في التعليل بل  
**يبدل عدلا** بما وحيث عن **بالرسال** والوقف وما يفتح في صحة الاسناد فقط **وليس بقادح** في  
**صحة المتن كان** **يبدل عدلا** في السند **بمساوله** في العدالة **حيث**  
اي ظهر ومثله ابيه الصالح بما رواه يعلى بن عبيد وهو ثقة من رجال  
الصحيح عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابني عمر رضي الله  
تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال البيعات  
بالخير الحديث قال في هذا الاسناد ينقل العدل عن العدل وهو محل  
غير صحيح والمتن على كل حال صحيح والعدل في قوله عن عمرو بن دينار  
انما هو عبد الله بن دينار عن ابني عمر فكانا رواه الا ثمة من اصحاب  
سفيان عنه اي كابني دكين ومحمد بن يزيد ومحمد بن يوسف الفريابي  
وغيرهم فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن عمرو وكلاهما ثقة  
**وربما يطلق اسم** العدالة على غير ما ذكر من باقي الاسماء القادحة في الحديث  
الخرجة له منه الطمحة الى الضعف للمانعة من العمل على ما هو مقتضى  
لفظ العدالة في الاصل فقد **يعمل بالجلي** من القوادح **كالقطع للمصل القوي**

اي التعليل

اي التعليل بالانقطاع او الارسال في الحديث الموصول **والفسق والكذب**  
اي فسق الراوي او كذبه ونحو ذلك من كل نوع من انواع **المخرج** كغفلة  
الراوي وسوء حفظه وذلك موجود وجود كثير في كتب العمل **وربما**  
**قيت** اي اطلقت العدالة على مخالفة **لغير القبح** في صحة الحديث =  
**في ارسال** **وصل ثبت** اي ما وصله الثقة الضابط وهذا منقول عن ابني  
الخليلي **فعلى هذا القول ما** من اقسام الصحيح ما هو حديث **صحيح** **معل**  
كقول مالك بن انس الامام بلغني عن ابني هريق رضي الله تعالى عنه ان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال للمملوك طعامة وكسوته  
ولا يكلف من العمل الا ما يطيق فانه اوردته في الموطأ معصلا ورواه عنه  
ابن ابي ابيهم بن حنبلان والنعمان بن عبد السلام موصولا اي عن محمد بن عجلان **والفسق وكذب ونوع المخرج**  
عن بكر بن عجلان عن ابني هريق قال اعني اخلي فقد صار الحديث تبين **وربما** قيت لغير الصحيح  
الاستناد صحيحا يعتمد عليه قيل وذلك عكس المعل فانه ما ظاهره **كوصل ثبت فعلى هذا روا**  
السلامة فاطلع فيه بعد التخصي على قادح وهذا كان ظاهرا الاعمال **صحيح** **معل** وهو في الشاذ حكوا  
بالاعضال فلما فتش تبين وصلا **وهو** اي هذا الرأي مثل ما في نوع **والنسخ** قد ادرجه في العمل  
**الشاذ السابق حكوا** اذ قالوا ثمة من الصحيح ما هو صحيح شاذ كحديث الترمذي **النسخ**  
عن بيع الولاء وهبته وحديث النيات وغيرهما من ايراد الصحيح **والنسخ**  
**قد ادرجه في اقسام العمل** الحافظ المتقن ابو عيسى محمد بن عيسى بن سوري  
**الترمذي** فانه من النسخ عامة من عمل الحديث **ولكن خصه** اي خصي  
ايها الحديث كلام الترمذي **هذا بالعمل** فقد قال الحافظ ابو الفضل العرفي  
ان اراد الترمذي رحمه الله تعالى بذلك انه اي النسخ عامة في  
العمل بالحديث فصحيح او في صحته فلا لانه في الصحيح احاديث كثيرة  
منسوخة هذا وقد ألف في العمل مصنفات اجملها كتاب الحافظ ابن  
المديني والحافظ ابن ابي حاتم والخالل واجمعها كتاب الحافظ ابن الحسن  
الديلمي والحافظ ابن الفضل ابن حجر العسقلاني في الزهر المطول  
في الخبر المعلوم والله اعلم



**المضطرب** أي هذه الصفة وهو النوع الثاني والثالث ثوب  
 فما أي الحديث الذي **اختلفت وجوهه** بأن يروى على وجه مختلف  
 متقاربة **حيث ورد** أي الاختلاف من رواه **واحد** أو **فوق** أي فوق  
 الواحد اثنين مرتين أو أكثر سواء كان **متناظرا** أو **سندا** بالوقف  
 على لغة ربيعة أي أو سند فقط وهو الأكثر الأغلب وقتنا وسندا معا  
 كما في التقريب قال في النزاهة لكن قل أن يحكم الحديث على الحديث  
 بالاضطراب بالنسبة إلى الاختلاف في المتن دون الإسناد قال بعضهم  
 أن الحديث لا يسمى الحديث مضطربا غالبا إلا فيما إذا وقع الاضطراب  
 في السند وأما لو كان الاضطراب في المتن فذلك وظيفة المجتهد من لا  
 الحديث لأن وظيفة السند فلتأمل **والحال أنه لا مرجح** لأحد  
 الروايتين على الرواية الأخرى إذا لا اضطراب مع وجود المرجح كما  
 سيأتي **النص** مرجح به ولا يمكن الجمع بينهما كما صرح به غيره **هو** الحديث  
**المضطرب** بكسر الراء أي المسمى به **وهو** أي الاضطراب **لتضعيف الحديث**  
 فلا يعمل به **موجب** بكسر الجيم لا شعارة ذلك بعدم الضبط من رواه  
 الذي هو شرط الصحة والحسن مثاله في المتن حديث البسملة المار  
 فقد قال الحافظ ابن عبد البر اختلف في الفاظ هذا الحديث اختلافا  
 كثيرا متداخلا مضطربا منهم من يقول صليت خلف رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وأبو بكر وعمر ومنهم من يذكر عثمان ومنهم من يقتصر على  
 أبي بكر وعمر وعثمان ومنهم من لا يذكر فكانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم  
 ومنهم من قال فكانوا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال  
 فكانوا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال فكانوا يفتتحون  
 القراءة الحمد لله رب العالمين ومنهم من قال فكانوا يقرؤون بسم الله الرحمن  
 الرحيم قال وهذا اضطراب لا يقيم معه حجة لأحد ومثاله في نسخة  
 أبي بكر يا رسول الله أراك ثبت قال سيبتي هود وأخواتها قال الدارقطني  
 هذا اضطراب فإنه لم يرو إلا من طريقين اسماء وقد اختلف عليه في على

**المضطرب**  
 ما اختلفت وجوه حيث ورد  
 من واحد أو فوق متناوئ  
 ولا مرجح هو المضطرب  
 وهو لتضعيف الحديث موجب

في عشرة أو

في عشرة أو وجه فمنهم من رواه عنه مراسلا ومنهم من رواه موصولا ومنهم من جعله  
 من مسند أبي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد ومنهم من جعله من مسند  
 عائشة وغير ذلك قال الحافظ ابن حجر ورواه ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم  
 على بعضهم والجمع معتد به يستثنى من ضعف الحديث بالاضطراب ما  
 ذكره بقوله **الأدما اختلفوا** أي الرواة **في اسم** **أب** **لثقة** أو نسبه أو نحو  
 ذلك بأن يقع الاختلاف في اسم الرجل مثلا ويكون ثقة فيحكم **هو** أي  
 حديثه بأنه **صحيح** ولا يضرب الاختلاف فيما ذكر مع شتمه بأنه **مضطرب**  
 وفي القصة حين أحاديث كثيرة بهذه المشاة ولذا جزم بذلك بدر الدين  
 أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن برادر **الزركشي** فإنه قال في ختمه  
**القلب** متناوئ **والشدود** كذا ذلك قد عن أي ظهر ودخل كل منهما **وكذا**  
**الاضطراب** في **الصحيح** **والحسن** يقولهم أن الاضطراب موجب لضعف  
 الحديث إنما هو في الأكثر الأغلب ثم بين مفهوم قوله ولا مرجح فقال  
**وليس منه** أي المضطرب **حيث بعض** أي الوجود **مرجح** على بعض فإذا  
 رتخت إحدى الروايتين أو الروايات بحفظها أو بأكثرها صحبته  
 المروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح فالحكم بالراجحة ولا يكون الحديث  
 مضطربا إلا بالراجح كما هو ظاهر ولا المرجوح كما قال **علي بن كزندا** **وشدوده** أي  
 الضد **وضم** ما تقدم فليس المرجوح بالمنكر أو الشاذ وكذا أن يمكن الجمع  
 بحيث يمكن أن يكون المتكلم معبرا باللفظين فالترجيح معنى واحد أو  
 يخل كل منهما على حالة لا تنافي الأخرى فلا يكون الحديث مضطربا إلا  
 كحديث الواهبة نفسها قد اختلفت في اللفظة الواقعة منه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم ففي رواية نوحكم يا وفي أخرى زوجنا كما وفي أخرى  
 أمكننا كما وفي أخرى ملكنا فهذا الحديث صحيح ثابت وثابت هل هذه  
 الألفاظ سهل فإنها راجعة إلى معنى واحد والثاني كحديث الترمذي  
 أن في المال لحق أسوي الزكاة مع حديث ابن ماجة ليس في المال حق  
 أسوي الزكاة فالحق المشت في الأول هو المستحب والمنفي في الثاني هو الواجب

**الاضطراب** إذا اختلفوا في اسم أو أب  
**لثقة** فهو صحيح مضطرب  
**الزركشي** القلب والشدود عن  
**والاضطراب** في الصحيح والحسن  
**وليس منه** حيث بعضها مرجح  
**علي بن كزندا** وشدوده وضد



على انهما ضعيفا من قبل ضعف روايه شريك وقد صنف الحافظ ابو جحر  
في المصنوع كتابا المقرب فانظره والله اعلم  
**المقارب** اي هذا مصنف وهو النسخ الثالث والثلاثون  
**القلب** بتقديم وتأخير قد يقع في المتن قليلا كحديث ابي هريرة عن مسلم  
في السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظل عرشه فينفذ رجل تصدق بصحة  
انفعاها حتى لا تعلم بمنه ما تنفق شماله انقلب على احد الرواة وانما  
هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق بمينه كما في الصحيحين وكحديث ابي هريرة  
ايضا عنه الطبراني اذا امرتكم بشيء فاقبلوه واذا نهيتكم عن شيء  
فاجتنبوه ما استطعتم اذ المروءة المتفق عليه ما نهيتكم عنه فاجتنبوه  
وما امرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم ومثله ايضا البلقيني بحديث انيسة  
عند احمد وابي خزيمة وجبان اذ اذن ابنه ام مكتوم فكلوا واشربوا  
واما بابل الذي به اشهر واذا اذن بابل فلا تأكلوا ولا تشربوا الحديث ابن  
بواحد نظير ليغزبا عمرو عاتشة ان بابل لا يؤذنه بابل اي ينادي بابل فكلوا واشربوا حتى  
يؤذنه ابن ام مكتوم قال البلقيني فالرواية بخلافه مقلوب الا انه ابى  
خزيمة وجبان لم يجعلا ذلك من المقلوب بل جمعا بينهما باحتمال ان  
يكون بين بابل وابنه ام مكتوم تناوب قال ومع ذلك قد عوى القلب  
لا يتبعه ولو فتحنا باب التأويل لا ندفع كثير من علل الحديث ويمكن ان  
يسمى ذلك بالمحكومين فيغزبني ولم ار من تعرض لذلك انتهى والقلب  
يقع في الاسناد وقر كثيرا كقوله كعب وكعب بن مرة وللخطيب فيه  
كتاب سماه ارفع الارتياب في المقلوب من الاسماء والانساب  
وذلك اما حرفي تفصيل بابل الحديث الذي به اشهر بواحد  
من الرواة نظير منهم ليغزبا اي ليقع في الغرابة حتى يرغب فيه لغرابته  
نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع او مشهور عن مالك جعل  
عن عبيد الله بن عمر او اي واما جعل اسناد حديث الذي اجبى اي  
اختار الاخر بان يؤخذ اسنادا من فيجعل على متن آخر وعكسه

اي ويؤخذ

**المقارب**

- القلب في المتن في الاسناد
- اما بابل الذي به اشهر
- بواحد نظير ليغزبا
- او جعل اسناد حديثه اجبى
- الاخر وعكسه

اي ويؤخذ اسناد هذه الاخر ويجعل لذلك المتن وهذا قد يكون اغرابا  
اي قصد الاغراب قال جمع فيكون كالمصنوع واي وقد يكون محتضا لحفظ  
الحديث ومختبرا اهل اختلاط ام لا وهل يقبل التلقين اي يختبر بذلك القلب  
حفظه فان فطن له عرف حفظه فاخذ عنه وان خفي عليه عرف ضعفه فلم  
يعتمد عليه وهذا يفعله المحدثون كثيرا **اهل بغداد** في امتحانهم للإمام  
البخاري فقد حكوا اي احفاظا له لما قدمها وسمع به اهل الحديث اجتمعوا  
وعند الامانة حديث قتلوا امتوزا واسانيد ها وجعلوا متن هذا  
الاسناد لاسناد آخر واسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوا العشرة انفس  
كل واحد عشرة من اهل يلقونها على البخاري في مجلس الاملاء فاجتمع الناس  
اهل بغداد وغيرهم من الغرابة فقدم واحد منهم وسأله عن احاديثه واحدا  
واحدا والبخاري يقول له في كل واحد منها لا اعرفه ثم التاثر له ذلك ثم الثالث  
وهكذا الى ان استوفى العشرة رجال المائة حديث وهو لا يزيده  
في كل منها على لا اعرفه فكان الفراء منهم يلتفت بعضهم الى بعض  
ويقول فهم الرجل وغيرهم قضى عليه بالعجز والتقصير وقلة الفهم فلما  
علم البخاري فراغهم التفت الى اول منهم فقال اما حديثك الاول  
فخصوا به كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الواح حتى  
اتي على تمام العشرة فرد كل متن الاسناد وكل اسناد المتن وفعل  
بالاخرين مثل ذلك ورد مشون الاحاديث كلها الاسانيد ها واسانيد ها الى  
متوزا فاقر له الناس بالحفظ واذ عنوا له بالفضل وعلموا محل والمترلة  
في هذه الشأن قال الحافظ ابن حجر في العجب من رده الخطأ الى الصواب  
فانه كان حافظا بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما القوه عليه  
من متن واحدة وتوقف الحافظ العراقي في جواز ذلك لانه اذا فعل  
اهل الحديث لا يستقر حديثا وقد انكر بعضهم على من فعله وقال  
بشئ ما صنع وهذا اجل ومن ثم قال في الترهة وبشرطه ان لا يستمر عليه  
بل ينتهي بانتهاء الحاجة وهو اي القلب السابق الذي هو بابل الذي

منهج ذي النظر في شرح منظومة علم الاثر

اغرابا او  
محتضا كاهل بغداد حكوا



اشتهر برأيه ونظيره الخ فلو عبر بقوله وذلك الخ لكان اظهر **يسمى عندهم اى**  
 عنه المحدثين **بالسرقة** فيطلق على فاعله انه يسرق الحديث قال  
 المصنف ومن كان يفعل ذلك من الوضاعين حماد بن عمرو النصيبى وابو  
 اسماعيل ابراهيم بن ابراهيم السجستاني وهاول بن عبيد الكندي قال  
 الخافط مثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحارثي عن حماد النصيبى عن  
 الاعشى عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا اذا القيمت المشركين في طريق  
 فالوتبه وهم بالسلام الحديث فهذا حديث مقلوب قلبه حماد فجعله  
 عن الاعشى وانما هو معروف بسهيل بن ابي صالح عن ابيه هكذا أخرجه  
 مسلم من رواية شعبة والثوري وجري بن عبد الحميد وعبد العزيز  
 الدراوردي كلهم عن سهيل قال واياه اكره اهل الحديث تتبع الغرائب  
 فانه قلما يصح منها وقد يكون القلب للاسناد او المتن **يسمى سرورا بالطلقة**  
 كحديث جرير بن حازم عن ثابت عن انس مرفوعا اذا اقيمت الصلاة  
 فلا تقوموا حتى تروني قال المصنف فهذا حديث انقلاب اسناده على  
 جرير وهو مشهور ليحيى بن ابي كثير عن عبد الله بن ابي قتادة عن  
 ابيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا رواه الخمسة وهو  
 عند مسلم والنسائي من رواية حجاج الصوافي عن يحيى وجري رانما  
 سمعه عن حجاج فانقلب عليه وقد بين ذلك حماد بن زيد قال كنت  
 انا وجري عنده ثابت فحدث حجاج عن يحيى بن ابي كثير عن عبد الله بن  
 ابي قتادة عن ابيه فظن جريرا انه انما حدث به ثابت عن انس والله اعلم  
**المدح** اى هذه امجته وهو النوع الرابع والثلاثون  
 وهو قسمان احدهما **مدح المتن** وهو بان **يالحق** بالبناء للمفعول  
 والنائب عن الفاعل قوله الآ في كلام راوا **في** **اوله** كحديث رواه الخطيب  
 من طريق ابي قطن وشيابة في روايتهما عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي  
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اسبغوا الوضوء  
 ويل للاعقاب من النار فقوله اسبغوا الوضوء **مدح** من قول ابي هريرة

كاتبين

كاتبين من رواية البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة  
 قال اسبغوا الوضوء فان ابا القاسم قال ويل للاعقاب من النار قال  
 الخطيب وهم ابو قطن وشيابة في روايتهما له عن شعبة على ما سقنا  
 وقد رواه الخم الغفير عنه كرواية آدم **او في وسطاى** اثناء المتن  
 كحديث الدارقطني من طريق عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن  
 ابيه عن بسير بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 عليه وسلم يقول من مس ذكره او انشبهه او رغبه فليتبوأ  
 قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد عن هشام وهو في ذكر الانشيين  
 والرفع وادراج ذلك في حديث بسير قال والمخفوط ان ذلك من  
 كلام عروق **او في طرف** اى آخر المتن كحديث ابي خيثمة عن الحسن بن الجبر  
 عن ابي عتيق عن علقمة عن ابن مسعود انه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 علمه التشهد في الصلاة فقال قل التحية لله الخ وفيه فاذا قلت  
 هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد  
 فاقعد فقوله فاذا قلت الخ وصله زهير وهو مدرج من كلام ابن  
 مسعود كما نقل النووي اتفاق الحفاظ عليه **كلام راوماى** اى راو  
 كان صحابى او غير **بالافضل** اى من غير تمييز وتفرقة بين المدح  
 والمرفوع بما يدل على مغايرتها سمي بذلك لانه ادبج في المتن شي  
 فهو مدرج فيه ثم حذف الجار واوصل الفعل والسبب في الادراج اما  
 استنباط الراوى حكما من الحديث قبل ان يتم فيدرجه او تفسير بعض  
 الالفاظ الغريبة او نحو ذلك **وذا الادراج يعرف بالتفصيل**  
**طريق اخرى** كما في حديث التشهد المذكور فقدرناه شيابة بن سوار  
 عن ابي خيثمة ففصله فقال قال عبد الله اذا قلت ذلك الى آخره قال  
 الدارقطني شيابة ثقة وقد فضل آخر الحديث وجعله من قول ابن  
 مسعود وهو واضح من رواية من ادبج وقوله انشبه بالصواب  
 لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن كذلك مع اتفاق من روى التشهد

او وسطاى او طرف  
 كلام راوماى بالافضل وذا  
 يعرف بالتفصيل في اخرى



عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود عن ذلك **وكذا** يعرف الادراج **بني**  
**راوى** اي تصريحه نفسه به كحديث ابن مسعود رفته من مات لا يشرك  
بالله شيئا دخل الجنة ومن مات يشرك به شيئا دخل النار قال  
المصنف في رواية اخرى قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كلمة  
وقلت انا اخرى فذكرها فادانه احدى الكلمتين من قول ابن  
مسعود ثم وردت رواية ثالثة افادت ان الكلمة التي هي من قوله  
هي الثانية واكد ذلك رواية رابعة اقتصر فيها على الكلمة الاولى مضافه  
الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم **او ينص امام** من الحفاظ به كما  
تقدم في الانشيين والرفع فقد صرح الدارقطني ان ذلك من كلام  
عروة وكذا الخطيب فعروة لما فهم من لفظ الخبر من مس ذكره فليست  
**كذا** ان سبب نقض الوضوء مظنة الشروع جعل حكم ما قرب من الذكر  
كذلك فقال اذا مس ذكره او انتيبه او رفعه فليست وضوءه بعض  
الرواة انه من صلب الخبر فنقله مدرجا فيه وفهم ان خرون حقيقة  
الحال ففصلوا وكذا يعرف الادراج باستحالة كونه صلى الله تعالى  
عليه وسلم يقول ذلك قال المصنف وفي الصحيح عن ابي هريرة مرفوعا  
للعبد المملوك اجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله وانج  
وبرأى لأحببت ان اموت وانا مملوك فقوله والذي نفسي بيده الخ  
من كلام ابي هريرة لانه يمتنع منه صلى الله تعالى عليه وسلم ان يمتنع  
الرق ولأن أمه لم تكن اذ ذاك موجودة حتى يبرها **وهي** اي  
ضعف **عرفانه** اي الادراج **في وسط** اي اثناء الاحاديث **وفي**  
**اولها** فالطريق الحكم بالادراج في الاول والثناء ضعيف لاسيما  
ان كان مقدما على اللفظ المروي او معطوفا عليه بواو العطف  
والغالب وقوع الادراج في آخر الخبر قال المصنف ووقوعه اوله اكثر  
من وسطه لانه الراوى يقول كلاما يريد ان يستدل عليه بالحديث  
فيأتي به بالوفصل فيتوهم ان الكل حديث ومن امثلة ما في الوسط

حديث

حديث عائشة في بدء الوحي كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتحدث  
في غار حراء وهو التقيد للبيان ذوات العدد فقوله وهو التقيد مدرج  
من قول الزهري وحديث فضالة انار غيم والرقيم الجمل بيت في  
ربض الجنة الحديث فقوله والرقيم الجمل مدرج من تفسير ابن وهب  
وثانيهما مدرج **الاسناد** وهو قسم الاول ما ذكره بقوله **شئني**  
**بسنده** لو كان يكون عند الراوى متنا مختلفان باسنادين مختلفين  
فيرويهما راو عنه مقتصر على احد الاسنادين حديث الاعمال بالنيات  
وحديث بني الاسلام على خمس الخ يكون كل واحد باسناد فيرويهما واحد  
باسناد واحد والثاني ما اشار اليه بقوله **او روى** **هذا الحديث الواحد**  
**طريق** اي بعض منه **فباسناد آخر فيرويه** **راوى** **الكل** بعبارة الترهة  
الثاني ان يكون المتن عند راو والاطراف منه فانه عنده باسناد فيرويه راو  
عنه تاما بالاسناد الاول وحديث ابي داود والنسائي عن عاصم بن  
كليب عن ابيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة صلى الله تعالى عليه وسلم  
صلت خلف اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فكانوا اذا سلموا  
يشتركون بايديهم كانوا اذا نابل جمل شرب ثم جثتم بعد ذلك في زمان  
فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جيد الثياب تحرك ايديهم تحت  
الثياب فان قوله ثم جثتم الخ ليس بهذا الاسناد بل مدرج فيه  
من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض اهل البيت  
هكذا رواه مينا زهير بن معاوية وشجاع بن الوليد فميزا قصة  
تحريك الايدي وفصلها من الحديث وذكر الاسنادها قال  
موسى بن هارون الخمال هما اثبت من روى رفع الايدي تحت الثياب عن  
عاصم عن ابيه **او روى بعض متن في سواه** اي السند **يشبهه** كان يروي  
احد الحديثين باسناده الخاص به لكن يزيده فيه من المتن الاخر ما  
ليس في الاول كحديث رواه سعيد بن ابي مريم عن مالك عن الزهري  
عن انس مرفوعا لا تبأ غصنوا ولا تحاسدوا ولا تباروا ولا تافسوا

- ومدرج الاسناد متين روى
- بسند واحد او في السوى
- طرف باسناد فيرويه الكل به
- او بعض متن في سواه يشبهه



الحديث فان قوله ولا تنا فسوا مرج ادرجه ابن ابي مريم مع حديث آخر  
 لما لك عن ابى الزناد عن الاعمش عن ابى هريق مرفوعا يا ابا الحسن فان  
 الظن كذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنا فسوا ولا تحاسدوا ولا  
 اخبروا متفق عليه من طريق مالك وليس في الاول ولا تنا فسوا وهي  
 في الثاني وهكذا الحديثان عند رواية الموطا قال الخطيب هم ابن ابي مريم  
 عن مالك عن ابن شهاب وانما يروى مالك في حديثه عن ابى الزناد  
 الثالث ما ذكره بقوله **او قاله** اي روى الحديث **جماعة** من المشايخ  
 حال كونه الحديث **مختلفا** بفتح اللام **وسند** من غير تبين للاختلاف  
**فقال هم مؤلفا** اي متفقان ليسمع الراوي حديثا عن هؤلاء الجماعة  
 مختلفين في اسناده فيرويه عنهم باتفاق ويجمع الكل على اسناد واحد  
 ولا تبين ما اختلف فيه كحديث الترمذي عن بندار عن ابن مهيدي  
 عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والاعمش عن ابى وائل عن عمرو  
 ابن شرجيل عن عبد الله قال قلت يا رسول الله اني اذنب عظم الحديث  
 فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والاعمش لأن واصل  
 لم يذكر فيه عمرا بل يجعله عن ابى وائل عن عبد الله وانما ذكره فيه منصور  
 والاعمش وقد بين الاسنادين معا يحيى القطان في روايته عن سفيان  
 واصل أحدهما عن الآخر كما في البخاري عن عمرو بن علي عن يحيى عن سفيان  
 عن منصور والاعمش كلاهما عن ابى وائل عن عمرو بن شرجيل وعن  
 سفيان عن واصل عن ابى وائل عن عبد الله عن غير ذكر عمرو بن شرجيل  
 نعم في النسائي عن واصل وحده عن ابى وائل عن عمرو فزاد في السند عمرا  
 من غير ذكر أحد قال العرفي وكان ابن مهيدي لما حدث عن سفيان عن  
 منصور والاعمش وواصل باسناد ظن الرواة عن ابن مهيدي اتفاق  
 طرقهم فاقصر على احدهم سفيان والله اعلم **وط** اي الادراج  
 بجميع اقسامه **محرم** باجماع اهل الحديث والفقهاء كذا في الترتيب قال  
 بعضهم لما فيه من التلبس وان كان بعضه اخف من بعض **وهو قاذ**  
 على فاعله

او قاله جماعة مختلفا  
 في سنده فقال هم مؤلفا  
 وكل ذا محرم وقادح

على فاعله قال ابن السمعاني من تعد الادراج فهو ساقط العدالة ومن  
 يحرف الحكم عن مواضعه وهو ملحق بالكذب ابن قال المصنف كشيخ  
 الاسلام وغيره **وعندي** بفتح الياء **التفسير** اي ان ما درج لتفسير غريب  
**قد يساه** ولا يمنع منه ولذلك فعله الرهري وغيره من الأئمة قال  
 بعض المحققين لا يظهر التحريم في مثله لاسيما في المتفق عليه وقول ابن  
 السمعاني المذكور يحمل على ما عدا هذا وقد صنف الخطيب في نوع الادراج  
 كتابا سماه الفصل للوصل المذبح في النقل ونخصه بالحفاظ ابن حجر فزاد  
 عليه نحو مرتين واكثر في كتابه سماه تقريبا للمذبح بترتيب المذبح والله اعلم  
**الموضوع** اي هنا موضعته وهو النوع الخامس والثلاثون  
 اوردته في الادراج مع انه ليس بحديث نظر الزعم واضعته ولتقر طرقه التي  
 يتوصل بها الى معرفته لينفي عنه القول **في الخبر الموضوع** اي الكذب المختلف  
 الموضوع **شر الخبر** واقبحه والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن  
 الغالب لا بالقطع اذ قد يصدق الكذب لكن لا اهل العلم بالحديث ملكة  
 قوية يتميزون بها ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطالوعة تاما  
 وزهته ثاقبا وفهمه قويا ومعرفته بالقراءات متمكنة وستارة **وذكر** اي  
 الموضوع **لعالم به** اي يكونه موضوعا **احظر** اي منعه فحرم روايته مع العلم  
 به **في اي معنى كان** سواء الاحكام والقضاي والترغيب وغيرها **الا**  
**واصفاه** **لوضعه** ببيان انه موضوع لحديث مسلم من حديث عن  
 بحديث يرى انه كذب فهو احد الكذابين بخلاف غيره من الاحاديث  
 الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن حيث روايتها في الترغيب  
 والترهيب على ما سياتي **والوضع فيه** اي في الخبر **عرفا** باحد امور  
**اما بالاقرار** اي اقرار واضعته انه وضعه كقول عمرو بن صبيح انا وضعت  
 خطبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التي نسبتها اليه قال ابن دقيق  
 العيد لكن لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار  
 قال الحافظ ابن حجر فهم منه بعضهم انه لا يعمل بذلك الاقرار اصلا

وعندي التفسير قد يساه  
 الموضوع  
 الخبر الموضوع شر الخبر  
 وذكر لعالم به احظر  
 في اي معنى كان الا واصفا  
 لوضعه والوضع فيه عرفا  
 اما بالاقرار



وليس مراده وانما نفي القطع بذلك ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لأن الحكم يقع بالنظر الغالب وهو هنا كونه يؤول لا ذلك لما ساع قتل المقر بالقتل ولا رجم المقر بالزنا لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به **وما يحكيه** اي يشابه الاقرار بما ينزل منزلته قال الحافظ العراقي كان يحدث بحديث عن شيخه ويسأل عن مولده فيذكر تاريخا تعلم وفاة ذلك الشيخ قبله ولا يعرف ذلك الحديث الا عند هذا الميعاد فيعرف بوضعه ولكن اعترافه بوقت مولده ينزل منزلة اقراره بالوضع لأن ذلك الحديث لا يعرف الا عن ذلك الشيخ ولا يعرف الا برواية هذه عنه تأمل **واما** **بركة** اي ركعة في معناه قال الحافظ ابن حجر فحيثما وجدت دل على الوضع وان لم ينضم اليه ركالة اللفظ لأن هذا الذي كله محاسن والركعة ترجع **وما يحكيه** الى الرداءة **واما** ركالة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك لاحتمالات يكون رواه بالمعنى غير الفاظه بغير فصيح نعم ان صرح بانه من لفظه صلى الله تعالى عليه وسلم فكاذب **واما** **بدليل فيه** اي قرينة في الراوي او المروي كما اسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال كنت عند سعد ابن ظريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي قال ما لك قال ضربني المعلم قال لا تخزيهم اليوم حدثني عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا معلوما بصيانهم بشرارهم اقامهم حجة لليتيم واغلاظهم على المسلمين **واما انه يناوي** اي يخالف دليلا **قاطعا** بان يكون مخالفا لدلالة الكتاب القطعية او السنة المتواترة او الاجماع القطعية او مخالفا للعقل **وما نافية قبل** **تاويله** بحيث لا يقبل التأويل والحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة قال المصنف اما المعارضة مع امكان الجمع فلا قال ومن المخالف للعقل ما اسند ابن الجوزي من طريق محمد بن شجاع الباسني عن حسان بن هلال عن حماد بن سلمة عن ابن الميزان عن ابن هريق مرفوعا ان الله خلق القر فاجراها فعرقت فخلق نفسه منها هذه الايصحة مسلم والمتمم به محمد بن شجاع كان زائعا في دينه وفيه ابوالميزان قال شعبة رأيت

• وكذا وبدليل فيه •  
• وان يناوي قاطعا وما قبل •  
• تاويله •

لوا عطي درهما

لوا عطي درهما وضع خمسين حديثا **اما** بان يكون ما نقل من الخبر بحيث **الدواعي التلفت** اي اتفقت بنقله بان يكون خبرا عن امر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بحضور الجمع ثم لا ينقله منهم الا واحد او يصح بتكذيب رواية جمع المتواترة قال الزركشي او لكونه اصلا في الدين ولم يتواتر كالنص الذي تزعم الرافضة انه دل على امامة علي **واما** **بمبحث لا يوجد الخبر عند اهله** بان نقب عنه من الاخبار ولم يوجد عنه هم من صدور الرواة وبطون الكتب وهذا كما قاله جمع مفروضا فيما بعد استقرار الاخبار وتبينها اما قبل ذلك كعصر الصحابة فيجوز ان يروي احدهم ما ليس عنده غيره وبذلك يجاب عن قول ابن حازم للزهري وقد قال في حديث لا يعرفه احفظت حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كله قال لا قال فصفه قال لا رجوع قال اكل هذا في النصف الذي لم تحفظه فان ذلك قيل تدوين الاخبار في الكتب فليتأمل **واما** بانه ما به اي خبر فيه **وعند عظيم جدا** اوفيه **وعيد شديد** كما يأتي وقال بعض العلماء الكل آخرا لبيت وقوله **علي** فعل حقير من الاعمال راجع للوعيد وقوله **وعلى صغير** من الذنوب راجع للوعيد **شديد** قال المصنف وهذه الكثير في حديث القصص وهو راجع الى الركعة فقد وضعت احاديث طويلة يشهد بها لوضعها ركالة لفظها ومعانيها قال الربيع بن خيثم ان للمحدث صنوا كصنف الزنا تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكر ثم نقل قولنا يوافق بعض ما تقدم ذكره بقوله **وقال بعض العلماء الكل** واستحسنه ابن الجوزي **الحكم** اي الحديث بوضع خبري بكونه موضوعا **ان** **يجل** اي يظهر بان رأته **قد يأتين** **المعقول** اي خالفه ولم يمكن تأويله بالكلية كما تقدم **ومنقول** من الكتاب او السنة **وهذه** المتواترة او الاجماع القطعية **خالفه** كما تقدم ايضا او ناقض الاصول **وقد** **فسر** **واحد** **الآخر** اي مناقضة للاصول بانه حيث يفقه دواوين الاسلام **جوامع مشهورة** **وسند** اي كل المسانيد وحاصل هذه التفسير ان معنى ذلك ان يكون خارجا عن دواوين الاسلام من

• وان يكون ما نقل •  
• حيث الدواعي التلفت بنقله •  
• وحيث لا يوجد عند اهله •  
• وما به وعيد عظيم ووعيد •  
• على حقير وصغير شديد •  
• وقال بعض العلماء الكل •  
• احكم بوضع خبره يتجل •  
• قد يأتين المعقول او منقولا •  
• خالفه او ناقض الاصول •  
• وفسر واحد الآخر حيث يفقه •  
• جوامع مشهورة وسند •



المسانيد والجوامع المشهورة قال العراقي بشرط استيعاب الاستقراء بحيث لا يبقى ديوان ولا راو الا وكشف امر في جميع اقطار الارض وهو عسراو متعذر انتهى قال الزركشي **وفي ثبوت الوضع الخبر حيث يشهد عليه** بذلك **مع قطع منع عمل به تردد** يعني هل ثبت بالبينة على انه وضعه ام لا ثبت بها قال اعني الزركشي يشبه ان يكون فيه التردد في ان شهادة الزور هل تثبت بالبينة مع القطع بانه لا يعمل به انتهى ثم بين الاسباب الداعية الى الوضع فيما تضمنه قوله **والواضعون** للاخبار المتناقضة اقسام بحسب الامور المحال لهم على الوضع **فبعضهم** وضع تحالوا الاحاد **ليفسدوا بها ديننا** اي دين الاسلام وهم الزنادقة ذكر حماد بن زيد انهم وضعوا على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اربعة عشر ألف حديث منهم عبد الكريم بن ابى العوجاء الذي قتل واصلت في زمن المهدي اي والدة هارون الرشيد العباسي وكثير من سمعانه المهدي الذي قتلهم خالد القسري واحرقه بالنار ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة فروى عن حميد بن انس مرفوعا انا خاتم النبيين لا نبى بعدي الا ان يشاء الله وضع هذا الاستثناء لما كان يدعو اليه من الاتحاد والزندقة والديوق الى التنبى **وبعضهم** من الواضعين **نصراني** اي مذهب **قصدا** للتعصب كالفطابية والرافضة والخوارج وغيرهم روى ابنه ابي حاتم عن شيخ من الخوارج انه كان يقول بعد ما تابوا نظر واعين تأخذون دينكم فانا كنا اذا هوننا امرا صيرناه حديثا زاد غيره في رواية ونحسب الخبر في اضلالكم قال حماد بن سلمة اخبرني شيخ من الرافضة انهم كانوا يجتمعون على وضع الاحاديث وقال الحاكم كان محمد بن القاسم الطائفي من روى المرجحة وكان يضع الحديث على مذهبه **وكذا بعضهم** يضع الحديث **ككسايه** وارترقا بانه في قصصهم قال المصنف كان سعيد المدائني **وبعضهم** من الواضعين **قد روى**

**وفي ثبوت الوضع حيث يشهد عليه**  
**مع قطع منع عمل به تردد**  
**والواضعون بعضهم**  
**دينا وبعضهم نصراني قصدا**  
**كذلك كسايه وبعضهم قد روى**

لبعض

لبعض الخلفاء والامراء ما اى خبرا وضعه **يوافق الهوى** اي ما يهواه الامراء ويفعلونه كغياث بن ابراهيم حيث وضع للمهدي والرشيد في حديث لا سبق الا في فصل او خاف او خاف فراد فيه او يحتاج وكان المهدي اذ ذاك يلعب بالحمام فتركها بعد ذلك وامر بدمجها وقال انا سألته على ذلك وذكر انه لما قام قال المهدي لم اشهد ان قفالك قفا كذاب وقال المهدي لا ابي عبيد الله الا ترى ما يقول في مقاتل قال ان شئت وضعت لك احاديث في العباس قلت لا حاجة لي فيها **وشهرهم** اي الواضعين **صوفية** اي قوم متصوفة جهال ينسبون الى الزهد **قد وضعوا** احاديث مختلفة حال كونهم **مختسين** الاجر عند الله تعالى **فيما يدعوا** اي في قول الناس موضوعاتهم ثقة **وشهرهم** صوفية قد وضعوا يعني في زعمهم القاسد **فقبلت منهم** اي قبل الناس موضوعاتهم ثقة **وشهرهم** صوفية قد وضعوا **منهم** **وكونا** اي ميلا لهم لما نسبوا اليه من الزهد والصلاح **مختسين** الاجر فيما يدعوا **ولما** اقال يحيى القطان ما رايت الكذب في احد اكثر منهم فيمن **فقبلت منهم** **وكونا** لهم ينسب الى الخرافة لعدم علمهم بتفرقة ما يجوز لهم وما يتبع عليهم **حق** اباها اولوهم همو **اولا** عن عندهم حسن ظن وسلامة صدر فيحلون ما سمعوا على **كالواضعين** في فضائل السوء الصدق ولا يرتدون لتمييز الخطأ من الصواب **حق** اباها اي اظهرها وبي غلطاتهم في ذلك جهالة **اولوهم** اي اصحابهم عالية وبصيرت تامة فالواضعون من هؤلاء المتصوفة وانهم خفي حالهم على كثير من الناس فانه لا يخفى على جهالة الحديث ونقا كالدارقطني فقد قال يا اهل بغداد لا تظنوا ان احدا يقدر ان يكتب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وانا حي ذكر الحافظ السخاوي وقيل لابن المبارك هذق ان احاديث الموضوعية فقال تعيشت ابا جهالة انما نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون ثم ذكر المصنف بعض امثلة من وضع للاحتساب بقوله **هو كالواضعين** احاديث مختلفة **في فضائل السوء** اي سوق سوق قال ابو عمار المروزي

**الامراء ما يوافق الهوى**  
**وشهرهم** صوفية قد وضعوا  
**مختسين** الاجر فيما يدعوا  
**فقبلت منهم** **وكونا** لهم  
**حق** اباها اولوهم همو  
**كالواضعين** في فضائل السوء



قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا فقال في رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهاء أبي حنيفة ومغازي ابن اسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة وكان يقال لأبي حنيفة هذا نوح الجامع قال ابن حبان جمع كل شيء إلا الصدق وقال عبد الرحمن بن مهدي قلت لم يسبق بن عبد ربه من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا قال ووضعت الرغب الناس فيها وسألت مؤمل بن اسماعيل شيخنا من المتصوفة عن أهل عبادان يا شيخ من حديث بهذا الحديث أي الذي في فضائل القرآن سورة سورة فقال لم يحدثني أحد ولكن رأيت الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعتهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم عن القرآن قال المصنف لم أقف على اسم هذا الشيخ إلا أنه ابن الجوزي أوردته من طريق بزيح بن حبان بسند إلى أبي ومن طريق محمد بن عبد الواحد عن علي وعطاء وقال يعني ابن الجوزي الآفة في الأول من بزيح وفي الثاني من محمد قال المصنف فكان أحدهما وضعه والآخر سرقه أو كلاهما سرقه من ذلك الشيخ الواضع وبالجملة **من رواها** أي فضائل السور سورة سورة من المفسرين **في كتابه** أي تفسيره كالشعلي والواحدى والرخشي والبيضاوي فقد أخطأ فيما فعله **وقدر** بالذال المعجمة أي وسخن كتابه بذلك قال الحافظ العراقي ولكن من أبرز أسناده منهم كالأولين فهو أبسط لغيره إذا حالنا ظره على الكشف عن سنده وإن كان لا يجوز السكوت عليه وأما من لم يبرز سنده وأورده بصيغة الحرم فخطئ فحش هذا نعم ورد في فضائل السور مفرقة أحاديث بعضها صحيح وبعضها حسن وبعضها ضعيف ليس بموضع فلا تتوهم أنه لم يصح في ذلك شيء خصوصاً مع قول الدارقطني أصح ما ورد في فضائل القرآن فضل قل هو الله أحد وقد جمع المصنف

كتاباً

في رواها في كتابه قد روي

كتاباً في ذلك سماء خائل الزهر في فضائل السور وذكر أن السور التي صحت الأحاديث في فضائلها الفاتحة والزهر وأول الانعام والسبع الطوال مجلدة والكهف ويس والذخا والملائك والزلزلة والنصر والكافرون والاحقاص والمعوذتان قال وماعداها لم يصح فيها شيء والله أعلم **والوضع** للحديث **في الترغيب** للناس في الطاعة والترهيب لهم عن المعصية **ذو ابتداء** **جوز** دون ما يتعلق بالأحكام وهو بعض الكرامة قوم من المبتدعة نسبوا إلى محمد بن كرام السجستان المتكلم بتشديد الراء في الأثر واستدلوا بذلك بما في بعض الروايات في حديث من كذب على محمد ليضل به الناس فليستوا مقعده من النار واخذوا بمفهومة جواز الكذب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم لقصد اهتداء الناس وقال بعضهم إنما كذب له لأعليه وحمل بعضهم حديث من كذب على علي أن المراد به من قال في حقته صلى الله تعالى عليه وسلم ساحراً ومجنوناً أو شاعراً ونحو ذلك قال الحافظ ابن حجر وهو خطأ من فاعله نشأ عن حمل لأن الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية وذلك وما أشبهه **مخالف** **الإجماع** أي إجماع المسلمين الذين يعتبرهم فقهاء جوعا على أن تعمد الكذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أكبر الكبائر كما صرح العلماء به **وجزم** الشيخ الملقب بركون الإسلام **أبو محمد** عبد الله بن يوسف بن حيوية الجويني والدامام الحريمي **بكفره** أي الشخص **بوضعه** أي الحديث **أن يقصده** فإنه كفر من تعمد الكذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي الزواجر بعد نقل كلام الشيخ وقال بعض المتأخرين وقد ذهبت طائفة من العلماء إلى أن الكذب على الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم كفر يخرج عن الملة ولا ريب أن تعمد الكذب على الله ورسوله في تحليل حرام أو تحريم حلال كفر محض وإنما الكلام في الكذب عليهم ما فيما سوى ذلك انتهى وبه يعلم أن ما قيل أن كلاماً

والوضع في الترغيب ذو ابتداء  
جوز مخالف الإجماع  
وجزم الشيخ أبو محمد  
بكفره بوضعه أن يقصده



الشيخ ان لم يحل على الزجر مخالف للاجماع وقول ولقد هذه زلة من الشيخ  
 ليس بذلك الحسن فليتنامل **وغالب** الفاظ الخبر **الموضع** ما صنعه  
**واختلقا** بالالف الاشباع **واضعه** من عنده نفسه كما تقدم من الامثلة  
 وما وضعه ما مؤونه بن احمد الهروي لما قيل له الاترى الى الشافعي  
 ومن تبعه بخبر اسان من قوله حدثنا محمد بن عبد البر حدثنا عبد الله  
 ابن معمر بن الارزدي عن انس مرفوعا يكون في امتي رجل يقال له محمد بن  
 ادريس اضر على امتي من ابليس ويكون في امتي رجل يقال له ابو حنيفة  
 هو سراج امتي قال الملا على القاري ولقد رايت رجلا قام يوم الجمعة  
 والناس مجتمعون قبل الصلاة فابتدأ ليورد هذا الموضوع فسقط من  
 قامته مغشيا عليه وكذا ما وضعه محمد بن عكاشة الكرمي لما قيل له  
 ان قوما يرفعون ايديهم في الركوع وفي الرفع منه من قوله حدثنا  
 المسيب بن واضح ثنا ابن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري  
 عن انس مرفوعا من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له وغير ذلك  
**وبعضهم** اي الواضعين لم يخترع لفظا من عنده نفسه وانما **لفقا**  
 اي اخذ وضعه **كلام** نحو **بعض الحكماء** كما رتبين كذا وبقرائط  
 وافلاطون واسطاطا ليس في اخذ الواضع كلامهم ويجعله كلاما  
 محمديا كالمحقق بيت الداء والحمزة رأس الدوا قال الحافظ العراقي لا  
 له من كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل هو من كلام بعض الائمة  
 قيل انه ابن كذا طبيب العرب قيل وتجب الدنيا رأس كل خطيئة فانه  
 من كلام مالك بن دينار ومن كلام عيسى بن مريم ولا اصل له من  
 حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا من مراسيل الحسن البصري  
 كما في شعب الايمان ومراسيل الحسن عندهم شبه الريح اي فالايحوي عليه  
 لكن قال الحافظ ابن حجر اسناده الى الحسن حسن ومراسيله اشئ عليه  
 ابو زرعة وابن المديني فلا دليل على وضعه قال المصنف وهو كما قال  
**ومنه** اي من الموضوع ما ليس بموضوع حقيقة وهو ما كان **وقوعه**

من رايه

من رايه **من غير قصد** بوضع بل كان **وهما** اي غلطاه في هذا الموضع  
 بان يسوق الاسناد فيعرض له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه  
 فيظن بعض من سمعه ان ذلك الكلام هو ما من ذلك الاسناد فيروي  
 عنه كذلك ومثل هذا يحدث ابن ماجه عن اسماعيل بن محمد الطليحي  
 عن ثابت بن موسى الزاهد عن الاعشى عن ابي سفيان عن جابر مرفوعا  
 من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنها قال الحاكم دخل ثابت على  
 شريك وهو يملئ حديثا الا غمض عن ابي سفيان عن جابر قال قال  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ونسكت ليكتب المستمعي فلما  
 نظر الى ثابت قال من كثرت صلواته الخ وقصده ثابتا الزاهد فظن ثابت  
 انه من ذلك فكان يحذره وروى ابن حبان ادرجه ثابت والخبر  
 ثم سرقه جماعة من الضعفاء وحديثه عن شريك وامامته ذلك  
 الاسناد فهو يعقد الشيطان على قافية رأس احدكم الحديث **وف**  
**كتاب الموضوعات** الكبرى للحافظ ابى الفرج عبد الرحمن بن علي  
**وليد الجوزي** الخبلي ذكر في اول الكتاب اربعة ابواب الاول في ذكر الكثرة  
 والثاني في حديث من كذب على الخ والثالث في الوصية بانتقاد الرجال  
 والرابع فيما اشتمل عليه هذا الكتاب وهو خمسة كتابا ثم بين المقصود  
 ما اي حديث كثير **ليس من الخبر الموضوع** اصلا فلا دليل على وضعه  
**حق** **وهما** بالبناء للمفعول من التهميم اي غلطاه الحقا في انتقاد الرجال  
 ذلك قال بعضهم اصحاب ابن الجوزي في ذكر احاديث سبعة مخالفة  
 للنقل والعقل ولم يصب في اطلاقه الوضع على احاديث لم يشهد العقل  
 بطلانها ولا فيها مخالفة ولا معارضة للكتاب والسنة والجماع وذكر  
 الحافظ ابن حجر ان غالب ما فيه موضوع وان الذي ينتقد عليه بالنسبة  
 اليها لا ينتقد قليل جدا قال وفيه من الضرر ان يظن ما ليس بموضوع  
 موضوعا عكس الضرر بمسند الحاكم فانه يظن ما ليس بصحيح  
 صحيحا فيستعين الاعتناء بانتقاد الكتابين فان الكلام في تساهلها

من غير قصد وهما  
 في كتاب وليد الجوزي ما  
 ليس من الموضوع حتى وهما



اعدم الانتفاع بهما الا العالم بالحق لانه ما من حديث الا ويمكن ان يكون قد وقع فيه تساهل وبالجمله ففي كتاب ابن الجوزي على احاديث كثيره من الحديث **الصحيح** والحديث **الضعيف** والحديث **الحسن** وقد ألف الحافظ ابن حجر كتابا سماه القول المسدد في الذب عن مسند احمد اورد فيه اربعة وعشرين حديثا في المسند وهي في كتاب ابن الجوزي وانتقد هاتحين حديثا وذيّل عليه المصنف وزاد على ذلك اربعة عشر حديثا هي في المسند ايضا ثم ألف كتابا آخر وهو الذي ذكره هنا بقوله **ضممته** اي جميع ما ليس بموضوع وهو في كتاب ابن الجوزي محكوم بالوضع **كتابي** وهو الذي ألفه ذيلا على دينك الكتابين وسماه **القول الحسن** في الذب عن السنن اورد فيه مائة وبضعة وعشرين حديثا ليست بموضوعة منها ما هو في سنن ابن داود وهي اربعة منها حديث صلاة التسبيح ومنها ما في الترمذي وهي ثلاثة وعشرون حديثا ومنها ما في النسائي وهو واحد ومنها ما في ابن ماجه وهي ستة عشر حديثا ومنها ما في تأليف البخاري غير الصحيح وما في مؤلف اطلق عليه اسم الصحيح كسند الدارمي والمستدرک والالواع والتقاسيم وما في مؤلف البيهقي فقد التزم ان لا يخرج حديثا يعالجه موضوعا وغير ذلك وقد مر الكلام على كل ذلك حديثا حديثا فكان كتابا حافظا والله الخدم من غريب وعجيب **ما تراه فاعلم** اي الحديث انه كان فيه اي في كتاب ابن الجوزي المذكور حديث واحد من صحيح مسلم وهو ما اوردته عن جماعة من مشايخه عن ابي عامر العقدي عن ابي ابي سعيد عن عبد الله بن رافع عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان طالت بك مدة او شك ان ترى قوما يفترون في سخط الله ويترجحون في غضبه في ايديهم مثل اذناب البقر وذكر الحافظ ابن حجر ان هذا الحديث في المسند من وجهين قال ولم اقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع

من الصحيح والضعيف والحسن  
ضممته كتابي القول الحسن  
ومن غريب ما تراه فاعلم  
فيه حديث من صحيح مسلم

حكم عليه بالوضع وهو في احد الصحيحين غير هذا الحديث وانما الغفلة شديقة منه ثم تكلم عليه وعلى شواهد ثم قال ولقد اساء ابن الجوزي لذكره في الموضوعات حديثا من صحيح مسلم وهذا من عجائبه وذكر المصنف في القول الحسن حديثا آخر في صحيح البخاري رواية حماد بن شاذان وهو حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كيف بك اذا عمرت بين قوم يخشون رزق سننهم ذكر ان هذا الحديث اوردته الديلمي في مسند الفردوس وعزاه للبخاري وذكر سنن ابن عمر ونقل عن الحافظ العراقي انه ليس في الرواية المشهورة وان الحافظ المزي ذكره في رواية حماد بن شاذان قال اعني المصنف فهذا حديث ثان من احاديث الصحيحين والله اعلم **خاتمة** في بيان ترتيب انواع الضعيف ومسايل تتعلق به **الضعيف** من ال اخبار هو **الوضع** اي الموضوع بشر الضعيف الوضع والمتروك ثم وهذا امر متفق عليه كما صرح به في التذييل بل هو في الحقيقة ذو النكر فالمعل والمدرج ضم غير حديث كما تقدم فبعده **المتروك** وهو ما انفرد به روايته منهم بالكتب ثم بعد ذلك **الذكر** اي المنكر وهو ما انفرد به من لم يبلغ في الثقة والا تقان ما يحتل معه تفرد به فبعده **المعل** وهو ما ظاهر السلامة اطلع فيه بعد التفتش على قاصد فبعده **المدرج** وهو كلام يقع في متن الحديث وليس منه وقوله **ضم** تكلم به **وبعد** اي المدرج في الرتبة **المطلوب** وهو الذي ابدل فيه شيء باخر على الوجه المتقدم فبعده **المضطرب** وهو ما اختلفت وجوهه من غير مرجح ولا قابل للجمع بينهما قال في التدرج كذا رتبة شيخ الاسلام يعني الحافظ ابن حجر **واخرون** من المصنفين غير هذه الترتيب الذي ذكره هنا **رتبوا** فقال الخطابي شرها الموضوع ثم المطلوب ثم المجهول وقال البدر الزركشي ما ضعفه لاعداء اتصاله بسبعة اصناف شرها الموضوع ثم المدرج ثم المطلوب ثم المنكر ثم الشاذ ثم المعل ثم المضطرب قال المصنف هذا ترتيب حسن وينبغي جعل المتروك قبل المدرج وان يقال فيما

خاتمة  
بشر الضعيف الوضع والمتروك ثم  
ذو النكر فالمعل والمدرج ضم  
وبعد المطلوب فالمضطرب  
واخرون غير هذا رتبوا



ضعفه لعدم اتصاله بشرح المعضل ثم المنقطع ثم المدلس ثم المرسل  
وهذا واضح **ومن روى متنا صحيحا** من الأخبار والآثار **يجزم**  
أي يترك بصيغة الجزم كأن يقول قال رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات قال في التدريس ويقع فيه  
صيغة التمرين كما يقع في الضعيف صيغة الجزم **أوروى**  
**متنا وأهيا** أي ضعيفا **أوروى متنا حاله لا يعلم** هو صحيح  
أو ضعيف **أوروى ضعيفا بغير ما أسنده** أي من غير ذكر أسنده  
فلا يقول قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا مثلا بل  
**يمرض** أي يأت بصيغة التمرين في ذلك كأن يقول روى  
عنه كذا أو بلغنا عنه كذا أو ورد أو نقل عنه وما أشبهه من  
صيغ التمرين **وتركه** أي الراوي للحديث الضعيف غير الموضوع  
**بيان ضعف** سند **قد روى** أي أهل الحديث وغيرهم فيجوز  
التساهل في الأسانيد الضعيفة ورواية ما سوى الموضوع من  
الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه إذا كان **في نحو الوعظ**  
**أو في فضائل الأعمال** والقصص وغيرها مما لا يتعلق له بالعقائد  
والأحكام كما قال ولا يرضون ذلك في العقائد كصفات  
الله عز وجل وما يجوز وما يستحيل عليه وتفسير كلامه **ولا في أحكام**  
**الشريعة من الحرام والحلال** وغيرهما قال الأئمة أحمد بن حنبل وعبد الرحمن  
ابن مهدي وعبد الله بن المبارك وغيرهم إذا روي في الحلال والحرام  
شده ناوا إذا روي في الفضائل ونحوها تساهلنا **ولا يرضون ذلك**  
أيضا فيما إذا كان **يشهد ضعف** أي ضعف الحديث بسبب كونه راوي  
كذا أو متنا بالكتابة أو بالوضع أو فاحش المصنف قال المصنف نقل  
العلامة اتفاق عليه فشرط العمل بالضعيف أن يكون في نحو الفضائل  
وأن لا يكون شديد الضعف وزيد بشرط أن لا يندرج تحت أصل  
عام فيخرج ما يخرج بحيث لا يكون له أصل البتة وأن لا يعتقه

ومن روى متنا صحيحا يجزم  
أو أهيا أو حاله لا يعلم  
بغير ما أسنده يمرض  
وتركه بيان ضعف قد روى  
في الوعظ أو فضائل الأعمال  
لا العقد والحرام والحلال  
ولا إذا يشهد ضعف

ثبوته

ثبوته بل يعتقدا الاحتياط ونظر في هذه الأخبار بأنه لا وجه له إذا  
للعمل بالضعيف في مثل دعاء الأعضاء أو الوضوء أو كونه مطلقا طلبا  
غير جائز وكل ما كان كذلك سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد  
سنته قال المصنف ويعمل بالضعيف أيضا في الأحكام إذا كان فيه  
احتياط **ثم من ضعف** أي **سند** بانه رأى حديثا بأسناد ضعيف  
**ورام** أي قصد **أن يقول في المتن** أي حديث ذلك السند الضعيف  
أنه حديث **ضعيف** فلا بد من أن **قد** ذلك **سند** فيقول هو ضعيف  
بهذا الأسناد **خوف** **مجيئ** سند آخر **أجود** من ذلك فقد يكون  
مرويا بأسناد آخر صحيح ثبت مثله الحديث **ولا تضعف** أي لا  
يجزم بضعف الحديث **مطلقا** أي على سبيل الإطلاق كأن تقول  
أنه ضعيف المتن أو ضعيف بمجرد ذلك الأسناد **ما تجد** **تضعفه** يقول في المتن ضعيف فبدا  
أي الحديث **مصرح** به عن **أمام** **مجتهد** في نقد الحديث فيتوقف جواز ذلك **سند** خوف مجيء أجود  
على حكم **أمام** من أئمة الحديث بانه لم يرو بأسناد ثبت به أو بانه **ولا تضعف** مطلقا ما **تجد**  
ضعيف أو نحو هذا مفسر وجه القبح فيه فإن أطلق ولم يفسر فيه **تضعفه** **مصرح** به عن **مجتهد**  
كلام يأتي وذكر الحفاظ ابن حجر أنه إذا قال الحفاظ المطلق الناقص **من تقبل روايته ومن رده**  
في حديث لا عرفه اعتمد عليه ذلك في نفسه لا يقال هذا معارض بما  
تقدم من حكاية الزهري مع الجازم وبما في الحكاية الواقعة =  
للشعبي أنه شابا تكلم عنده فقال ما سمعنا بهذا فقال الشيا العلم سمعت  
قال لا قال فشطرح قال لا قال فاجعل هذا في الشطر الذي لم تسمعه =  
فأفهم الشعبي لانا نقول قد اجيب عن ذلك بانه كان قبل تدوين  
الأخبار في الكتب فكان إذا كان عند بعض الرواة ما ليس عند  
الحفاظ وما بعد التدوين فالرجوع إلى الكتب المصنفة فيبعد كل  
البعد عدم اطلاع من الحفاظ الجاهل على ما يورده غيره =  
فالظاهر عدمه والله أعلم

**من تقبل روايته ومن رده** أي هذا مجتهد وهو النوع السادس والثلاثون

ثم من

ضعف



وما يتعلق بذلك من مراتب التعديل والتجريح يشترط **الناقل** أي راوي  
**الأخبار** غير المتواترة ليحتج بروايته **شرطان** باتفاق الجماهير من  
 أئمة الحديث والفقهاء كما صرح به جماعة من المحققين **هما** أي الشرطان  
**عدل** و**ضبط** أي كونه عدلا وكونه ضابطا لما يرويه وفسر العدل  
 بأن يكون الراوي **مسلمًا** **مكلفًا** أي بالغًا عاقلًا ولو عبداً وامراً  
 فلا يقبل كافرًا ولا وثوقاً به مع شرف منصب الرواية عن الكافر لنفوذها  
 على كل مسلم ولا مجنونه إذا لم يمكن التحرز عن الخلل ولا صبي إلا أن يصح له  
 بعلمه أنه غير مكلف قد لا يحترز عن الكذب **ولم يرتكب فسقا**  
 أي مفسقاً ولا يرتكب **خبراً** **مرواً** أي على ما حذر في الشهادات من كتب  
 الفقه وتختلف فيها في عدم اشتراط الحرية والذكورة كما اشترت إليه  
 اتفاقاً قال تعالى يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا  
 وقالوا شهدنا واذكري عدل منكم وفي الحديث لا تأخذوا العلم إلا  
 ممن تقبلونه شهادته رواه البيهقي مرفوعاً وموقوفاً وفي صحيح مسلم عن  
 سعد بن إبراهيم لا يحد عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا الثقات  
 وفيه أيضاً عن أبي سعيد بن جابر أن هذا العلم دين فأنظروا عني تأخذوا  
 دينكم وروى البيهقي عن عمر بن الخطاب كان يأمرنا أن لا تأخذوا إلا عن  
 ثقة وفسر الضبط بأن لا يكون **مغفلاً** أي كثير الغفلة و**يحفظ**  
 مرويه **أن يمل** أي يروى من حفظه بأن يثبت بحيث يتمكن من استحضار  
 وهذا هو المسمى عندهم بضبط الصدر كما تقدم و**كتاباً** **بضبطه** **أن**  
**يرويه** أي الكتاب كما هو في هذه الأزمان بأن يصونه لديه منذ  
 سمع فيه وصححه إلا أن يؤدي منه وهذا هو المسمى عندهم بضبط الكتاب  
 قال بعضهم ومن شرطه أن لا يعين لأحد فان أعرج فلا يجوز له  
 أن يرويه بعدها لاحتمال أن يغيره المستعير ويبدل ما لم يعين لأبي  
 ومالم تكثر النسخ وهذا الزمان لا يقال فيه ذلك لأن الكتب قد انضبطت  
 قديماً

لناقل الأخبار شرطان هما  
 عدل وضبط أن يكون مسلماً  
 مكلفاً لم يرتكب فسقاً ولا  
 خرم مروية ولا مغفلاً  
 يحفظ أن يمل كتاباً بضبطه  
 أن يرويه منه

قديماً انتهى ويشترط مع ذلك أن يكون **علماً** **بما يسقط** ويجعل المعنى  
**أن يروى الخبر بالمعنى** بناء على جواز وهو الصحيح كما سيأتي بشرطه  
 ثم بين ما يعرف به كونه ضابطاً بقوله **وضبطه** أي الراوي **عرف**  
 بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان  
**فإن** وجدت موافقة ولو من حيث المعنى أو كان **غالباً** أي في الأغلب  
**وافق من به** أي بالضبط والاتقان **وصف** وخالفه نادراً عرف حينئذ  
 كونه ضابطاً فلا تضر مخالفته لهم النادر بخلاف ما لو كثرت وتبدلت  
 الموافقة فإنه يخل بضبطه ولم يحتج به في حديثه ونقل المصنف عن  
 الحافظ المزني أن الوهم تأنيق يكون في الحفظ وتأنيق يكون في القول  
 وتأنيق يكون في الكتابة ومثل هذا برواية مسلم حديث لا تسبوا الصحابة  
 عن يحيى بن يحيى وأبي بكر وأبي كريب ثلاثتهم عن أبي معاوية عن  
 الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال المزني وهم أي مسلم عليهم في  
 ذلك أنما روي عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد  
 كذلك رواه الناس عنهم والدليل على ذلك وهم وقع منه في حال كيانته  
 لا في حفظه أنه ذكر أول حديث أبي معاوية ثم نبه بحديث جرير وذكر  
 المتن وبقيته الإسناد ثم ثلث بحديث وكيع ثم رجع بحديث شعبة  
 ولم يذكر المتن ولا بقيته الإسناد عنهما بل قال عن الأعمش بأسناد جرير  
 وأبي معاوية بمثل حديثهما فلو أن إسناد جرير وأبي معاوية واحد لما  
 جمعهما في الحوالة عليهم ما فافهم ثم بين الخلاف فيمن ثبت به التعديل  
 والجرح فقال **وإذا كان** **اثنا** **فأكثر** **من زكاه** أي الراوي **مروى**  
**عدل** اتفاقاً ثم قيل لا يثبت التعديل والجرح بواحد كما في الشهادات  
 قال النووي العرف في حكمه القاضي أبو بكر عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة  
 ولكن **الأصح** عند المحققين ونقله عنه الحاجب عن أكثر من أنه **أن**  
**عدل** **المزني الواحد** ولو عبداً وامراً **يكفي** **أوجرح** فيثبت التعديل  
 والجرح بالواحد لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح

✓ **مخرج دوى النظر في شرح منظومة علم الأثر**

علماً بما يسقط  
 أن يروى بالمعنى وضبطه عرف  
 أن غالباً وافق من به وصف  
 واثنا من زكاه عدل ولا  
 أن عدل الواحد يكفي أوجرح



راويه وتعديله ولأن التزكية بمنزلة الحكم وهو أيضا لا يشترط فيه العدد  
 بخلاف الشهادة وبحث بعضهم التفصيل بين ما إذا كانت التزكية مسندة  
 من المزكي إلى المجتهد أو إلى النقل عن غيره فإن كان الأول لم يشترط العدد  
 أصلا لأنه بمنزلة الحكم وإن كان الثاني جرى فيه الخلاف قال وتبين  
 أيضا أنه لا يشترط العدد لأن أصل النقل لا يشترط فيه فكذلك ما  
 تفرع عنه وتعقبه المصنف بأن هذا التفصيل ليس له فائدة إلا في  
 الخلاف في القسم الأول فليأمل **أو كان الراوي مشهورا بالعدالة**  
 فمن أشهر من الرواية بالعدالة يبين أهل العلم وشاع الثناء عليه بأكفى في  
 عدالته ولا يحتاج مع ذلك إلى المزكّي وهذا كما قاله ابن الصلاح هو  
 الصحيح في مذهبه الشافعي وعليه أن يعتاد في أصول الفقه قال القاضي  
 أبو بكر والدليل على أن العلم بظهور رسر الراوي واستثناؤه عن عدالته أقوى  
 في النفوس من تعديل واحد أو اثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة  
 وذلك مثل مالك والشافعي وأحمد بن حنبل والليث وابن المبارك  
 وشعبة وإسحاق ومن جرى مجراهم في نهاية الذكر واستقامة الأمر  
 فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وإنما يسأل عن عدالة من نخفى أمره وسئل  
 أحمد عن إسحاق بن راهوية فقال مثل إسحاق يسئل عنه وسئل  
 يحيى بن معين عن أبي عبيد فقال مثل يسأل عن أبي عبيد أبو عبيد  
 يسأل عن الناس **وزاد على ذلك حافظ المغرب أبو عمر يوسف**  
 ابن عبد الله المعروف بابن عبد البر النمري **بأن كل من يعلم يعرف**  
 أي أن كل حامل علم معروف بالاعتناء به فهو **عدل** شمول في أمره  
 أبدا على العدالة **أي** أن يتبين خلافه بظهور **رجح** فيه ووافقه  
 على ذلك ابنه المواق حديث يحمل هذا العلم عدوله ينفعونه عنه تحريف  
 الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين رواه من طريق  
 العقيلي من رواية معاذ بن رفاع السلمي عن إبراهيم بن عبد الرحمن  
 العذري من رسالة قال المصنف **ولكن أبوا** أي المحققون كلام ابن عبد

ذلك  
 أو كان مشهورا وزاد يوسف  
 بأن كل من يعلم يعرف  
 عدل إلى ظهور رجح وأبوا

البر

البر المذکور وقالوا إنه توسع غير مرضي والحديث بتلك الطريقة مرسل  
 أو معضل ومرسل غير معروف ومعان ضعیف عند جماعة من  
 الحفاظ وذكر الحفاظ أن الحديث ورد متصلا من عن روايات لكنها  
 كلها ضعيفة لا ثبت منها شيء وليس فيها ما يقوى المرسل ثم على تقدير  
 ثبوته إنما يصح الاستدلال به لو كان خبرا ولا يصح حمله على الخبر لوجود  
 من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة فلم يبق له محل سوى أن مرده  
 أنه أمر للثقات بحمل العلم أذهولا يقبل إلا منهم بل في بعض طرق  
 الحديث ليحمل هذا العلم بالأمر إلا من وثق عن بعضهم ضبط بحمل البناء  
 للمفعول ورفع العلم على النيابة عن الفاعل وعدوله بوزن فعولة  
 بمعنى فاعل أي كامل في العدالة أي أن الخلق هو العدولة والمعنى  
 أن هذا العلم يحمل أي يؤخذ عن كل خلق عدول فهو أمر باخذ العلم  
 عن العدول ولكن المعروف كما قاله المصنف في ضبط الحديث  
 بناء على الفاعل ونصب العلم على المفعول ورفع عدوله على  
 الفاعلية والله أعلم **والجرح والتعديل** له حال كونه  
 كل منهما **مطلقا** أي مبرهما من غير ذكر سببه **بأو أقوله** إذا صدر  
 ذلك **من عالم** بأسباب الجرح والتعديل والخلاف فيها بصيراء  
 مرضيا في اعتقاده وأفعاله وهذه **أعلى** القول **الأصح** الذي صححه  
 الحفاظ العراقي والباقين وهو مختار لا ما بين والغزالي والخطيب  
 البغدادي والقاضي ابن بكر ونقله عن الجمهور وقيل لا يقبل لأن  
 الأفسر من لأن الجرح قد يخرج بما لا يقدر والمعدل قد يوثق  
 بما لا يقتضي العدالة وقيل يقبل الجرح غير مفسر ولا يقبل التعديل  
 إلا بذكر سببه لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها فينبغي المعدل  
 على الظاهر وقيل عكسه أي يقبل التعديل من غير ذكر سببه لأن أسبابه  
 كثيرة فيثقل ويشق ذكرها أذهو يجوز المعدل أن يقول لم  
 يفعل كذا لم يرتكب كذا فعل كذا أو كذا فيعد جميع ما يفسق بفعله

والجرح والتعديل مطلقا وأبوا  
 قبوله من عالم على الأصح



او يتركه وذلك شاق جدا ولا يقبل الجرح الا مبين السبب لانه يحصل بامر واحد ولا يشق ذكره ولا نهم يختلفونه في اسباب الجرح فيطلق احدهم الجرح بناء على ما اعتقد جرحا وليس بجرح في نفس الامر فلا بد من بيان سببه لينظر هل هو قاذح او لا وهذا منقول عن الشافعي وصحة النووي كابن الصلاح قال وهو ظاهر مقرر في الفقه واصوله بل ذكر الخطيب انه مذهب الائمة من حفاظ الحديث كالشيخين وغيرهما ثم اورد ابن الصلاح على نفسه سؤالا فقال ولقال ان يقول انما يعتمد الناس في جميع الروايات وحديثهم على الكتب المصنفة في الجرح اوفيه وفي التعديل معا قلما يتعرض مصنفوها لبيان السبب بل اقتصر واعلى نحو فلان ضعيف او ليس بشيء او هذه احديث ضعيف او غير ثابت ونحو ذلك فاشترط لبيان السبب التعديل ذلك وسد باب الجرح في الغالب الاكثر واجاب بان ذلك وان لم يعتمد في انباء الجرح والحكم به فقد اعتمد في التوقف عن قبول حديث من قيل فيه مثل ذلك لما وقع فيهم ريبة قوية يوجب مشاها التوقف ثم من انزاحت عنه الريبة منهم بالبحث عن حاله او جبال الثقة بعد ان قيل حديثه ولم يتوقف كالذين احتج بهم في الصحيحين ممن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم فافهم فانه مخلص حسن وعلى الاصح الذي في النظم فيه الحافظ ابن حجر بما ذكره المصنف في قوله **ما لم يوثق بالبناء للمفعول والنائب عن الفاعل قوله من كان** **باجمال جرح** اي مجروحا باجمال وايضا حه ان من جرح جرحا لا وقد وثقه احد من ائمة هذه الشان لم يقبل الجرح فيه من احد كائنا من كان الا مفسرا اذ قد ثبتت ريبة الثقة فلا يخرج عن الايام جلي فان ائمة هذه الشان لا يوثقون الا من اعتبر واحاله في دينه ثم في حديثه ونقدوه كاي ينبغي وهم ايقظ الناس فلا ينقض حكم احدهم الا بامر صريح وان خلا عن التعديل قيل الجرح فيه غير مفسر اذ اصد من عارف

نظري

ما لم يوثق من اجمال جرح

عارف لانه اذا لم يعدل فهو في حيز المجهول واعمال قول الجرح فيه او لم يها له وقال الحافظ الذهبي لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق **ضعيف** ولا عن تضعيف ثقة اي بل ان كان احدهما ضعيفه وثقة الاخر او وثقه احدهما ضعيفه الاخر قال الحافظ ابن حجر ولا كان مذهب النساء ان لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجمع على تركه **ويقبل التعديل** اي للراوي والتجريح **من عبادي قن ومن انش** يقول خبرهما **وفي قبول تعديل الانش** وتجريحها **خلاف قد نك** اي علم فقد حكى القاضي ابو بكر عن اكثر الفقهاء من اهل المدينة وغيرهم عدم القبول منها لاف الرواية ولا في الشهادة ولا يوافقهم فيه فانه جزم بالقبول واستدل الخطيب له بسؤال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بريق عن عائشة في قصة الافك قال بخلاف الصبي المراهق فلا يقبل تعديله **اجماعا واذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل قدم الجرح على التعديل ولو كان من عدله** اكثر عددا من الجرح في القول **القوي** اي الاصح عند الفقهاء والاصوليين ويقول عن الجمهور لان مع الجرح زيادة علم لم يطالع عليه المعدل ولا عنه مصدر في المعدل فيما اخبره عن ظاهري حاله الا انه يخبر عن امر باطن خفي عنه وقيل ان كان عند المعدل اكثر من الجرح قدم المعدل عليه لان اكثر تقوى حالهم وتوجب العمل بخبرهم وقالة الجرحيين تضعف خبرهم وغلبة الخطيب ان المعدلين وان كثروا لم يخبروا عن عدم ما اخبر به الجرحون ولو اخبروا بذلك كانت شهادة باطلة على نفي وقيل يرجح الاحتفاظ وقيل يتعارضان فلا يعمل باحدهما الا بمخرج وهو محكي عن ابن شعبان من المالكية وعلى الاصح يستثنى من تقديم الجرح على التعديل صورتان بينهما المصنف بقوله **فانه فضله** اي المعدل تعدله كان قال الجرح ان هذا الراوي قد نكنا **فقال** المعدل عرفت ذلك ولكنه **منه تاب** اي قد تاب من ذلك الزنا وحسنت توبته

ويقبل التعديل من عبادي قن

انش وفي الانش خلاف قد نك

وقدم الجرح ولو عدله

اكثر في القوي فان فضله

فقال منه تاب



وحالته **أوعين** الجراح سببا لجرحه **فنفاه** المعدل بوجهه أي بطريق  
النفي المعتبر فيه لم يقدم الجراح في الصورتين بل **قدم من زكاه**  
فيهما لأن معه زيادة علم هذا ظاهر صنيعة هناك في السوق الثانية  
مخالفا لما في المدرس من أنها يتعارضان وبعبارة بعد نقل الأولى  
عن الفقهاء ويستثنى أيضا ما إذا عيّن سببا فنظام المعدل بطريق  
معتبر بأن قال قتل غلاما فلما يوم كذا فقال المعدل رأيت حيا بعد  
ذلك أو كان القاتل في ذلك الوقت عندي فانها يتعارضان انتهى  
وفي البدر اللامع

**أونفاه** ما قلت إذا معدّل نفي سبب  
عنه الجراح نفيًا مقنعًا تعارضًا وإن يقل قد اقلعا  
وحسنت توثيقه فقدمنا بذلك شيخنا فقهنا قد جزمنا  
تدبروا إذا روي العدل عن رجل وسماه **فليس** في القول **الظاهر** عنه  
أكثر الحديثين وغيرهم **تعدّيل** للرجل **أذ** عنه روي ذلك **العدل**  
لجواز رواية العدل عن غير العدل كما قال الشعبي حدثنا الحارث والشره  
بالله أنه كان كذا أبا فلم يتضمن روايته عنه **تعدّيل** ولو خص العدل  
روايته **بأن** أي العدل بأن صرح به أو عرف به حاله بالاستقراء  
كشعبة ومالك ويحيى القطان فلا يكون ذلك **تعدّيل** لا لمرؤي  
لجواز أن يترك عادته وقيل إن ذلك **تعدّيل** مطلقا إذ لو علم فيه  
جرحًا لتركه ولو لم يذكره لكان غائبًا في الدين واجيب بأن الرواية  
تعريف والعدالة بالخبر والراوي قد لا يعرف عدالة المروي عنه  
ولا جرحه وقيل إن خص الراوي في روايته بالعدل كانت  
**تعدّيل** لا فلا وهذه المختار أكثر الأصوليين ويجري هذا الخلاف  
في كتاب التزم أن لا يروي مصنفه فيه إلا للعدل **وإن يقل** أي  
الراوي في روايته **حدثني** أو أخبرني مثلاً **لا أترجمه** بالله  
مثلاً أو **حدثني ثقة** من غير أن يسميه أو يقل الراوي **كل شيخ** **لهم**

أي علم

أي علم **ثقة** بأن صرح بذلك ثم روي الحديث عن ميمم لم يسمه فان  
ذلك لا يكتفي في التعديل على القول الصحيح حتى يسميه وإن كان  
ثقة عنه فلم يسمه كان ممن جرحه غيره بجرح قاذج بل  
اضربه عن تسميته سريّة توقع تردد في القلب **فأعلم** ذلك وقيل  
يكتفي بذلك في التعديل كالوعينه لأنه ما مؤمن والمخالفين معا  
وظاهر صنيع المصنف أن قول الراوي حدثني الثقة وحدثني من لا  
أترجمه سواء وليس كذلك فقد قال الحافظ الذهبي أنه الثاني ليس  
بتوثيق لأنه نفي للثمة وليس فيه تعرض لا تقانه ولا لأنه حجة  
نعم قال ابن السبكي إن هذا إذا وقع من الشافعي على مسألة دينية  
فهو والتوثيق سواء في أصل الحجة وإن كان مدلول اللفظ لا يزيد  
على ما ذكره الذهبي فمن ثم خالفناه في مثل الشافعي إمام ليس مثله **ثقة** ثم روي عن ميمم  
فألا صرحا قال انتهى **ويكتفي** ذلك كله إذا صدر من عالم أي مجتهد لا يكتفي على الصحيح فأعلم  
كالشافعي ومالك وكثيرا ما يفعلون ذلك **في حق** أصحابه **ممن** ويكتفي من عالم فحق من  
**قلده** في مذهبه لا غير هذا ما جرى عليه المحققون كابن الصباغ وإمام  
الترمذي والرافعي لأن المجتهد لم يورد ذلك احتجاجا بالخبر على غيره  
بل يذكر لأصحابه قيام الحجة عنده على الحكم وقد عرف هو من روي  
عنه ذلك **وقيل** لا يكتفي أيضا فحق من قلده **مالم يبين** كونه ثقة  
كأن يقول كل من أروي لكم عنه ولم اسمه فهو عدل لأنه قد يوجد في  
بعض من أبرهوه الضعيف لخفاء حاله كرواية مالك عن عبد الكريم  
ابن أبي المخارق هذا قال الحافظ ابن حجر إذا قال الشافعي عن الثقة  
عن الليث بن سعد فهو يحيى بن حسان أو عن الثقة عن أسامة  
ابن زيد هو إبراهيم بن أبي يحيى وعن الثقة عن حميد هو ابن علية  
وعن الثقة عن معمر هو مطرف بن مازن وعن الثقة عن الوليد  
ابن كثير هو أبو أسامة وعن الثقة عن يحيى بن أبي كثير هو عبد الله  
ابن يحيى وعن الثقة عن يونس بن عبيد عن الحسن هو ابن علية

بثقة ثم روي عن ميمم  
لا يكتفي على الصحيح فأعلم  
ويكتفي من عالم فحق من  
قلده وقيل لا مالم يبين



وعن الثقة عن الزهري هو سفيان بن عيينة وقال ابن عبد البر اذا قال ما  
 عن الثقة عن بكر بن عبد الله الشافعي قال ثقة خزيمة بن بكير واذا قال  
 عن الثقة عن عمرو بن شعيب فهو عبد الله بن وهب قال الربيع اذا قال  
 الشافعي اخبرني من لا اهتم برأيه ابراهيم بن يحيى وقال عبد الله  
 ابن وهب كل ما في كتاب مالك اخبرني من لا اهتم من اهل العلم فهو  
 الليث بن سعد والله اعلم وما في **وما اقتضى** نافية وقوله **تصحیح**  
**متن** اي حديث مفعول اقتضى مقده ما على فاعله وهو فتوى **في**  
**الاصح** الذي جزم به النووي كابن الصلاح **فتوى** من الراوي او علمه  
**بما فيه** اي المتن فعمل العالم اوفياؤه على وقف حديث ليس حكما منه  
 بصحته ولا بتعديل روايته لا مكان ان يكون ذلك منه احتياطا  
 اول دليل آخر وافق ذلك الخبر واعترض بما اذا لم يكن في الباب غيره =  
 وتعرض للاحتجاج في فتاواه واستشهد به عند العمل بمقتضاه واجيب  
 بأنه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غيره هذا الحديث ان لا يكون  
 ثم دليل آخر من قياس واجماع بل ربما كان يرى العمل بالضعيف كما  
 تقدم وقيل انه حكم بذلك وقيل ان كان في مسائل الاحتياط لم يكن  
 تصحيحا ولا تعديلا والاقصحيح وتعديل **حكمه** **وضوح** اي لا يقتضي  
 الفتوى بخلاف مرويه قد حاز صحته ولا في روايته لا مكان ان يكون  
 ذلك لما نفع من معارضته او غير وقد روي مالك حديث الخياط ولم  
 يعمل به لعل اهل المدينة بخلافه ولم يكن ذلك قد حاز مرويه نافع  
 ولا يقتضي صحة الحديث **بقائه** اي الحديث **حيثما الدواعي** **تبطله**  
 فبقاء الخبر تنافي الدواعي على ابطاله لا يدل على صحته خلافا للنزعية  
 حيث قالوا انه يدل عليها للاتفاق على قبوله حينئذ ورد بان  
 الاتفاق على القبول انما يدل على ظاهريه صيدقه ولا يلزم من ذلك  
 صحته في الواقع **ولا يقتضي** صحة الحديث في **الاصح** ايضا **الوقف**  
 بتثليث الواو اي موافقة معناه **للاجماع** اي الجمع عليه لاحتمال  
 ان يكون

وما اقتضى تصحيح متن **الاصح**  
 فتوى بما فيه كعكسه **وضوح**  
 ولا بقاء حيثما الدواعي  
 تبطله والوقف للاجماع

ان يكون للاجماع مستند آخر وقيل يقتضي ذلك اذا اظهر استنادهم  
 اليه وعدم مستند غيره وقيل يقتضي ذلك ان صرح اهل الاجماع =  
 بالاستناد اليه والافلا عليه ابن فورك **ولا** يقتضي صحة الحديث  
 في **الاصح** ايضا **افتراق العلماء الكل** في ذلك الحديث **ما بين** **محتاج**  
**به وبين ذي تاول** اي متاؤل له وقال ابن السمعاني في آخرين  
 ان ذلك يدل على الصحة للاتفاق على القبول حينئذ فالاحتجاج به  
 يستلزم قبوله وكذا تأويله يستلزم ذلك **والا** لم يحتج الى تأويله  
 واجيب بان الاتفاق على القبول انما يدل على ظاهريه صيدقه ولا يلزم من  
 ذلك صحته في الواقع بل التأويل قد يكون على تقدير الصحة كما وقع **ولا افتراق العلماء الكل**  
 لهم كثيرا من قولهم وعلى فرض صحته فهو محمول على كذا **ويقبل المجنون** **ما بين** **محتاج** **وذي تاول**  
 اي روايته **ان تقطعا** جنيته **ولم يؤثر** في **افاقه** معا اي  
 مع تقطعه فان اثره في ذلك لم يقبل فما تقدم ان المجنون لا يقبل محمول **ويقبل المجنون ان تقطعا**  
 على ان المراد المجنون المطلق كذا نقل البدر الزركشي عن ابن السمعاني ووقع **ولم يؤثر** في **افاقه** معا  
 وجزم به المصنف هنا لكن قال الولي العراقي انه لا يحتاج الى ذكره **وتركوا** مجهول عين ماري  
 فانه في حال الافاقه اذا لم يستمر به الجبل ليس مجنونا وان استمر به **عنه** **سوي** شخص **وجرحا** ماضي  
 الجبل فهو في تلك الحالة مجنون الا ان احوال المجنون مختلفة تامل **ثالثها** ان كان من عنه انفرد  
 ثم بين حكم الراوي المجهول فقال **وتركوا** اي اكثر العلماء من اهل الحديث **ثالثها** ان كان من عنه انفرد  
 وغيرهم **مجهول عين** اي روايته وهو عند المحدثين كل او **ما نافية** **لم يروا** **واللعدول**  
**روي** **عنه** **سوي** **شخص** واحد **وجرحا** ماضي اي ولم يكن  
 مجروحا واقل ما يرفع الجاهلية عنه رواية اثنين مشهورين فاكتر  
 عنه وان لم يثبت له بذلك حكم العدالة وقيل يقبل مطلقا وهو  
 كما قاله المصنف وغير قول من لا يشترط في الراوي من ربيدا  
 على السلام **وثالثها** اي **القول** **ان كان** من اي الراوي الذي  
**عنه** **انفرد** اي انفرد بالرواية عن ذلك المجهول لم يرو **والا**  
 للرجال **العدول** اي عنهم كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد







ذلك منه ولا ينجح به لاحتمال أن يكون المخبر هو الجهول وهذا وجه  
بعض الحفاظ أقوم من الرواة لعدم علمهم بهم وهم معروفون  
بالعدالة عند غيره وفي الصحيحين من ذلك تسعة رجال  
أحمد بن عاصم البجلي جهم أبو حاتم ووثقه ابن حبان وقال يروى  
عنه أهل بلد إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي جهم بن القطان  
ووثقه ابن حبان وروى عنه جماعة أسامة بن حفص المدني  
جهم الساجي واللالكاني وعرفه الذهبي وقال يروى عنه أربعة  
أسامة أبو اليسع جهم أبو حاتم وعرفه البخاري بيان بن عمرو  
جهم أبو حاتم ووثقه علي بن المديني وغيره الحسين بن الحسن  
ابن يسار جهم أبو حاتم ووثقه أحمد وروى عنه غير الحكم بن  
عبد الله المصري جهم أبو حاتم ووثقه الذهبي وروى عنه  
أربعة ثقات عباس بن الحسين القنطري جهم أبو حاتم ووثقه أحمد  
وروى عنه جماعة محمد بن الحكم المروزي جهم أبو حاتم ووثقه ابن  
حبان إفاده المصنف ثم بيده حكم رواية المستدعة فقال **وكافر**  
**ببدعة** وهو المجسم ومنكر علم الجزئيات هذا ما نقل عن النووي  
فيل وقال خالق القرآن فقد نص عليه الشافعي واختار البلصني ونفع  
تأويل البيهقي بكفر النعمة بأن الشافعي قال ذلك في حق حفص الفرد  
لما افتى بضرب عنقه وهذا أراد للتأويل **ليقبل** في الرواية  
عند الجمهور مطلقا وقيل يقبل مطلقا **والثالث** أي القول وهو  
الذي صححه الإمام فخر الدين لا يقبل **أن كذا باطل** وحللا ويقبل إن  
اعتقد حرمة الكذب وحقق الحفاظ ابن حجر أنه لا يرد كل مكفر  
ببدعة لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها بدعة وقد تبأن  
فتكفر مخالفتها فلو أخذ ذلك على الالاف لاستانم رد جميع  
الطوائف قال فالمعتمد الذي تروى روايته من أنكر أصواتنا من  
الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فاما  
من لم يكن

وكافر بدعة ثم يقبل  
ثالثها أن كذا باطل حللا

منهم من يهتد بالصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع غيره  
وتقواه فلا مانع من قبوله **وعين** أي غير الكافر بدعة **يرد منه**  
**الرافضي** وسبب السلف كما ذكره النووي في موضع من الروضة وهو  
المصنف وقد قال مالك لما سئل عن الرافضة لا تكلمهم ولا ترو عنهم  
وقال الشافعي لم أر أشبه بالنزور من الرافضة وقال ابن المبارك  
لا تحذروا عن عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف ولأن سب المسلم  
فسوق والصحابه والسلف أولى فالرفض الكامل والغلو فيه  
والخطأ على أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والدعاء إلى ذلك هو المذعة الكبرى  
كما صرح به الذهبي قال فهذا النوع لا ينجح بهم ولا كرامة وأيضا في المستظهر  
الآن وهذه الضربة رجل صادق أو لا ما مونا بل الكذب شعارهم والنقبة  
والنفاق وتنازعهم قال المصنف وهذا الذي قاله هو الصواب الذي لا  
يحل لمسلم أن يعتقه خلافا **ويرد من المستدع** الذي لا يكفر بدعة **دعا**  
الناس إلى بدعته لأن تزيين بدعته قد يحمل على تحريف الروايات **وتستوي**  
على ما يقتضيه مذهبه بخلاف غير الدعاة فيقبل وهذا هو الظاهر **ومن دعا ومن سواهم**  
الذي عليه أكثر العلماء كما صرح به النووي وغيره واعتزض بأن النجاشي  
اختبأ بالدعاة أيضا فقد احتج البخاري بعمران بن حطان وهو منهم  
واختبأ بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحناني وكان داعية إلى الرجاء واجب  
بقول أبي داود وليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج ثم ذكر  
ابن حبان وابن حبان الأعمش وبتوثيق ابن معين للحناني **واما**  
**سواهم** أي غير الرافضة والدعاة **فمن يقضي** أي المحققون **قبولهم** أي  
قبول روايتهم كالتسعة قال الحاكم وكتب مسلم ما لا نؤمنهم وقال  
ابن حبان ليس بين أهل الحديث من أتمتنا خلافا أن الصدوق المتفق  
إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج جائز فإذا كان داعيا  
إليه سقط الاحتجاج **بأخبارهم** واستغرب الحفاظ ابن حجر دعواه  
الاتفاق من غير تفصيل قال نعم لأن أكثر على قبول غير الداعية **لأن روي**

وغيره يرد منه الرافضي  
ومن دعا ومن سواهم ترضى  
قبولهم لأن روي



اي المستدعة **وفاقا** اي موافقا ومقررا **الرأي** اي بدعتهم فلا يقبل  
 حينئذ كما **ابدي** مصرحاً بذلك الحافظ **ابو اسحاق** ابراهيم بن  
 يعقوب - المجوز جازي شيخ ابي داود والنسائي اذ قال في وصف الرواة  
 ومنهم رائج عن الحق اي السنة صادق الهمجة فليس فيه حياة الا  
 ان يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرا اذ لم يقويه بدعته قال  
 الحافظ ابن حجر وما قاله متجه لأن العلة التي ردها حديث الداعية  
 واردة فيما اذا كان فلاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن  
 داعية والله اعلم **ومن يتبع عن فسقة** وعن الكذب في غير الحديث  
 النبوي **فليقبل** في روايته كشراوته لايات والآحاديث الدالة على  
 ذلك **او يتبع عن كذب الحديث** اي الكذب في حديث النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم **والا** امام ابو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل  
**وابو بكر** محمد بن عبد الله **الصيرفي** من اصحابنا شراح رسالة الشافعي  
**وابو بكر** عبد الله بن الزبير **الحمدي** تلميذ الشافعي وشيخ البخاري وهو  
 اول من ذكر في الجامع قد **ابوا** اي متعوا **قبوله** اي قبول روايته  
**مؤيدا** وان حسن طريقته **ثم ناوا** اي هؤلاء الأئمة اي تجنبوا  
**عن قبول كل ما** اي الحديث الذي **من قبل** اي قبل كذبه في حديث النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم **في** **الثاني** من كذبه فيه **رواه** عياض الجوهري  
 نقلا عن الصيرفي في شرح الرسالة كل من استقطنا خبره من اهل النقل  
 يكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر ومن ضعفنا نقله  
 لم نجعله قويا بعد ذلك وذكرنا ذلك مما افرقت فيه الرواية  
 والشهادة ثم نقل عن ابي المظفر اجماع السمعاني ان من كذب في خبر واحد  
 استقام ما تقدم من حديثه قال وهذه ايضا هي من حنف المعنى ما ذكر  
 الصيرفي ونقل في التدريب توجيه ذلك عن النووي بأنه جعل تغليظا  
 عليه ورجزا ليلغا عن الكذب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم لعظم منفته  
 فانه يصير شرعا مستمر الى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة

**وفاقا**  
 لرأيهم ابدى أبو اسحاق  
 ومن يتبع عن فسقة فليقبل  
 او كذب الحديث فابن حنبل  
 والصيرفي والحمدي ابوا  
 قبوله مؤيدا ثم ناوا  
 عن كل ما من قبل دارواه

فان مفسدها

فان مفسدها قاصرة ليست عامة ومع ذلك فالامام حنبل **النووي**  
 نفسه **كل ذا** الذي ذكره **اباه** اذ قال في تقريبه قلت هذا كله مخالف  
 لقاعد مذهبنا ومذهب غيرنا ولا يقوى الفرق بينه وبين الشهادة  
 وهكذا قال في شرح مسلم المختار القطع بصحة توبته وقبول روايته  
 كشراوته كالكافر اذ اسلم لكن قال المصنف ان كانتا شرا في  
 قوله هذا كله لقول احمد والصيرفي والسمعاني فلا والله ما هو بمخالف  
 ولا بعيد بل الحق ما قالوا في تغليظا ورجزا وان كانت لقول الصيرفي بناء  
 على ان قوله يكذب عام في الكذب في الحديث وغيره فقد اجاب عن الحافظ  
 العراقي بان مراد الصيرفي ما قاله احمد اي في الحديث لا مطلقا بل قوله  
 من اهل النقل وتفسيره بالحديث في قوله ايضا في شرح الرسالة وليس  
 بطلان على الحديث الا انه يقول يتحدث الكذب فهو كذب في الاصل ولا يقبل  
 خبر بعد ذلك انتهى وقوله ومن ضعفناه اي بالكذب فانظم مع قول  
 الامام احمد رضي الله تعالى عنه وبالحجة **فما رآه الاولون** اي الامام حنبل  
 ومن معه من عدم القبول في ذلك **ابوا** مما تضمنه قول النووي من القبول  
**دليلا** اي شاهدا راجحة ذلك الرأي **في شرحنا** التدريب على التريب  
**موقع** وهو ما ذكره الفقهاء في باب اللعان ان الزاني المحض اذا تاب  
 وحسن توبته لا يعود محصنا ولا يحده قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلثة  
 عشرين قال فهذا نظير ان الكاذب لا يقبل خبره ابدا وذكرنا ايضا انه لو  
 تم زنه المقذوف بعد القذف قبل ان يحده القاذف لم يحده لان الله تعالى  
 اجري العادة أنه لا يفضح احدا من اول مرة فالظاهر تقدم زناه قبل  
 ذلك فلم يحده القاذف قال وكذلك نقول فيمن تبين كذبه الظاهر  
 تكرره ذلك منه حتى ظهر لنا ولم يتبين لنا ذلك فيما روى من حديثه  
 فوجب سقاط الكل وهذا واضح بلا شك ولم ارا احدا تنبه لما حذر  
 والله الحمد انتهى **ومن نفي ما عنه يروى** كما اذا روى ثقة عن ثقة  
 حديثا وروى عنه فنفاه **فالا** صحيح عند المتأخرين كالامام

**والنوي كل ذا اباه**  
**وما رآه الاولون ارجح**  
**دليلا في شرحنا موضح**  
**ومن نفي ما عنه يروى فالصحيح**



فخر الدين والآمدى واجبه الصالح والنورى **اسقاطه** اى الحديث  
ان كان جازما بنفيه بان قال ما رويته او كذب على ونحوه لتعارض  
قولهما مع ان الجاحد هو الاصل ووجه ذلك بعض المحققين بان  
احدهما كاذب ولا بد ويحتمل ان يكون هو الفرع فلا يثبت مرويه  
**ولكن يفرع ما نافية قهر** اى لا يقدح ذلك في باقى روايات الفرع  
عنه ولا يثبت جرحه لانه مذهب شيخه ايضا في ذلك فليس قبول  
جرح شيخه له بأولى من قبول جرحه لشيخه فتساقطا ومقابل الاصل  
ما اختار في جمع الجوامع وفاقا لابن السمعاني وغيره بل حكم  
الفخر الشافعي عن الشافعي رضي الله تعالى عنه وحكى الصنف الهندي  
الاتفاق عليه وهو عدم اسقاط المروى لاحتمال نسيان الاصل له  
بعد روايته للفرع ولان الفرع عدل ضابط الى آخره شرطه وقد  
قرر انه يجب العمل بنجده والوجوب لا يسقط بالاحتمال والاصل  
وان كان عدلا ايضا لكنه كذب عدلا وتكذيبا لعدل خلاف  
الظاهر لا يقال يلزم ان يكون الاصل كاذبا وهو ايضا عدل فيكون  
خلاف الظاهر لا نقول بل هو الظاهر لا نكذب في التكذيب  
للفرع العدل وقد علمت انه خلاف الظاهر فيكون كذبا بالاصل  
هو الاصل الا انه اعد الله يحل على النسيان وبه يعلم ان هذا المقابل  
هو التحقيق ومن شواهد كافي التبريد ما رواه الشافعي عن ابن  
عيسى عن عمرو بن دينار عن ابن معبد عن ابن عباس رضي الله تعالى  
عنهم قال كنت اعرف ان قضاء صلاة رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم بالتكبير قال عمرو ثم ذكرته لابي معبد بعد فقال لا احد  
قال عمرو وقد حدثتني قال الشافعي كان نسيه بعد ما حدثه اياه  
والحديث اخرجه البخاري من حديث ابن عيينة وبقي قول ثالث  
وهو ان ذلك لا يقدح في صحة الحديث الا انه لا يجوز روايته عن  
الاصل وبه جزم الماوردي والرواية في ورايع انها يتعارضان  
ويرجح احدهما

اسقاطه لكن يفرع ما قدح

ويرجح احدهما بطريقه وهذه اختارا امام الحرمين **او قال الاصل**  
**اذن** اولا اعرفه اولا ادرى **ونحو ذلك** مما لا يقتضي الجزم بنفيه  
فهو اولى بقبول الخبر مما جزم به الاصل بالنفي على ما حققناه فيه  
وعلى ذلك معظم اصحاب الشافعي ومالك وابي حنيفة لان ذلك  
يجل على نسيان الشيخ وبه يعلم ان الكافي في قوله كان نسي الشيخ  
لحديثه للتظهير فان جمهور المحدثين والفقهاء والمتكلمين قد **صححوا**  
**ان يؤخذ** الحديث الذي نسيه الشيخ بعد روايته وفي هذا  
صنف الدارقطني والخطيب كتاب من حديث ونسي وفيه كما قاله  
الحافظ ابن حجر وغيره ما يدل على هذا المذهب الصحيح لكون كثير منهم  
حدثوا بالحديث فلما عرضت عليهم لم يتذكروها لكنهم لا يعتمدون  
على الرواية عنهم صاروا يروونها عن رواها عنهم عن انفسهم  
كحديث ابي داود وغيره من طريق ربيعة عن شريك بن ابى صالح  
عن ابيه عن ابيه هرق ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى  
باليمن مع الشاهد نزار ابوداود وفي رواية ان الدر او روى قال  
فذكرته لك ليسهل فقال اخبرني ربيعة وهو عندي ثقة ان  
حدثته اياه ولا احفظه وقال سليمان بن بلال فليقترب من ابي  
عن هذا الحديث فقال ما اعرفه فقلت له ان ربيعة اخبرني به عندك  
قال ان كان ربيعة اخبرني عن حديث به عن ربيعة عنى وروى  
الخطيب من طريق بشر بن الوليد ثنا محمد بن طلحة شئ مروح انى  
حدثته بحديث عن زيد عن مرق عن عبد الله انه قال ان هذه الدنيا  
والدهر هم اهلها من كان قبلكم وهما هم اهلها من كان بعدكم من اخذ  
الا جرح في حديثه فقال **واخذ اجر الحديث** اى الا جرح على  
التحديث **يقدره جماعة** من الائمة كالامام احمد واسحاق بن  
مراهويه وابي حاتم الرازي فانهم سئلوا عن الحديث يجرح بالاجر  
فاجابوا بان لا يكت حديثه عنه **واخرون** كما في نعيم الفضل  
وابي حاتم

او قال لا اذكره ونحو ذلك  
كان نسي فصححو ان يؤخذ  
واخذ اجر الحديث يقدح  
جماعة واخرون



ابن دكين وعلى به عبد العزيز البغوي في طائفة فانهم **سبحوا** اخذ  
 الاجحى على الحديث ترخصا قال ابن الصلاح وذلك نسبة باخذ  
 الاجحى على تعليم القرآن ونحو غير ان في هذا من حيث العرف فما  
 للمرواة والظن يساء بفاعله الا ان يقترب ذلك لعدم رينغ ذلك عنه  
 ومن ثم فصل **آخرون** ذلك **فجوزوا** اخذ الاجحى على الحديث **لمن**  
**شغل** بتدريسه عن نفسه ولمن تلزمه مؤنته ولم يجوزوا والغير  
**فاختير** هذا القول **وقيل** لتوسطه بين الاولين قال ابن الصلاح  
 كمثل ما حديثه الشيخ ابو المظفر عبيد الحافظ ابي سعيد السمعي ان  
 ابا الفضل محمد بن ناصر السلافي ذكر ان ابا الحسين ابن النقيب فعل  
 ذلك لان الشيخ ابا السحاق الشيرازي اقيما يجوز اخذ الاجحى  
 على الحديث لان اصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لعله  
 قال في التدريس ويشهد له جواز اخذ الوصي الاجحى من مال اليتيم  
 اذا كان فقيرا واشتغل بحفظه عن الكسب من غير رجوع عليه  
 لظاهر القرآن انتهى ثم بيده حكم المتساهل في الحديث بقوله **من يتساهل**  
 اي عرف بالتساهل **في سماع الحديث او في ادائه** من لا يبالي بنوع  
 في مجلس السماع والاداء او من يحدث مع **ترك اصله** المقابل باصل  
 صحيح او اصل شيخه **اردا** ايها الحديث روايته فانها لا تقبل منه وكذا  
**اردد قابل التلقين** فيه بان يدقق الشيء فيحدث به من غير ان يعلم انه  
 من حديثه قال المصنف كما لموسى بن دينار ونحوه وكذا **اردد الذي**  
**كثر شذوه** في الرواية او تحارته فيما قيل لشعبة من الذي ترك  
 الرواية عنه قال من اكثر من المعروف من الرواية ما لا يعرف واكثر  
 الغلط وقال ايضا لا يثبت الحديث الشاذ الا من الرجل الشاذ او  
 كثر **سهره** في الرواية لكن محل رده **حيث** اثر اي مروي الحديث **من حفظه**  
 بان لم يحدث من اصل صحيح والا بان حدث عنه فلا يرد اذا لا عبر  
 بكثر سهره حينئذ لان اعتماد على الاصل لا على حفظه وقال

**سبحوا**  
 وآخرون جوزوا لمن شغل  
 ما كسبه فاختر هذا وقيل  
 ما من يتساهل في سماع او اداء  
 ما كنوم او ترك اصله اردوا  
 وقابل التلقين والذي كثر  
 شذوه او سهره حيث اثر  
 ما حفظه قال

جماعة

**جماعة** كبر جمع كبير كالامام احمد بن حنبل وعبد الله بن المبارك وابو بكر  
 الخيمى في آخرون **وكل من يعرف وهمه** اي غايته في حديث واحد  
 بين له وهمه فلم يرجع عنهم بل **اصروا** على رواية ذلك الحديث **يدخل ما**  
 رواه من الاحاديث ولم يكتب عنه قال ابن الصلاح وفي هذا نظر وهو  
 غير مستنكر اذا ظهر ان ذلك منه على جهة العناد او نحو ذلك ولذا قال  
 المصنف **وقيد** ما ذكره هؤلاء **بان يبين** من الالبان اي يظهر **عالم**  
 بالفن عنه ذلك الواهم **وعاندا** وصمم على روايته من غير حجة فيه قال  
 عبد الرحمن بن مهدي لشعبة من الذي ترك الرواية عنه قال اذا تاملت  
 في غلط مجمع عليه ولم يهتم نفسه عند اجتماعهم على خلافه والله  
 اعلم **واعرضوا** اي المحدثون وغيرهم **في هذه الاوقات** المتأخر قال  
 الحافظ الذهبي الحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة **بان يبين عالم وعاندا**  
 ثمانية عن اعتبار مجموع **هذه المعاني** اي الشروط المتقدمة في رواية **واعرضوا** في هذه الاوقات  
 الحديث ومشايخه وذلك **لحسرها** وتعذر الوفاء بها على ما شرط **عن اعتبار هذه المعاني**  
**مع كون المراد** اي المقصود **ان صار بقا سلسلة الاسناد المختص** لعسر هاج كون المراد  
 بالامة الحميرية والمخلاق من انقطاع سلسلة ما فقد قال البيهقي القصد **صار بقا سلسلة الاسناد**  
 من روايته والسماع منه ان يصير الحديث مسلا لجمدة ثنا واخبارا وتبقى  
 هذه الكرامة التي خست بها هذه الامة شرفا للنبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم **فليقتصر** من الشروط ما يليق بالمراد المذكور على تجرده وليكتف  
 بما ذكر وهو **تقليفه** اي كون الراوي متكلما **والستر** بان لا يكون **ولير ومن موافق الاصل**  
 متظاهرا بالفسق او السفخ الذي يخل بمرواته ليتحقق عدالة **شيوخه**  
 وعامة الذهبي في الميزان العمدة في زماننا ليس على الرواية بل على  
 المحدثين والمفيدة والذين عرفتهم عندهم وصدهم فوضبط اسماء  
 السامعين ثم من المعلوم انه لا بد من صون الراوي وستره **وليعتبر**  
**في ضبط ما روى** اي حفظه له بان اثبت ثبت بوجود سماعه بخط  
 ثقة غير مضموم **ولير ومن اصل صحيح موافق الاصل** شيوخه كما تقدم



جماعة كبر  
 ومن يعرف وهمه ثم اصروا  
 يدخل ما روى وقيد  
 بان يبين عالم وعاندا  
 عن اعتبار هذه المعاني  
 لعتسرها مع كون المراد  
 صار بقا سلسلة الاسناد  
 فليقتصر تقليفه والستر  
 ما روى اثبت ثبت ببر  
 موافق الاصل



فذلك الذي ذكره هو ضبط الادل الآت وذلك لأن الأحاديث التي قد  
 صحت او وقعت بين الصحة والسقم قد دوت وكبت في الجوامع التي  
 جمعها ائمة الحديث فلا يجوز ان يذهب شي من على جميعهم وان جاز  
 ان يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها قال البيهقي  
 فيمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه ومن جاء بحديث  
 معروف عندهم قاله يرويه لا ينفرد بروايته والحجة قائمة بحديثه  
 بروايته غيره الخ ومن ثم قال بعضهم تروى الأحاديث عن كل مائة  
 وانها المعانيها واكثر الناس في هذه الأعصار لا يدرون ما يروون  
 ولا يعرفون هذا الشأن انما سمعوا في الصغر واحتجوا على سندهم  
 الكبر قال الامراء ما تقرر والله اعلم

فذلك ضبط الادل مراتب التعديل والتجريح هذا من مسائل النوع المتقدم  
 ما يوجب اليه صنيع غير فليس نوعا مستقلا قال في النزعة ينبغي ان لا  
 يقبل الجرح والتعديل الا من عدل مستقلا فلا يقبل جرح من افطر فيه  
 فخرج بما لا يقتضي من حديث الحديث كما لا يقبل تركية من اخذ بحجر الظاهر  
 فاطلق التركية قال وليحذر المتكلم في هذه الفن منها فانه ان عدل  
 من غير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيحشى عليه ان يدخل في  
 نمرق من روى حديثا وهو يظن انه كذب وان جرح بلا تحذر  
 أقدم على الطعن في مسلم برى من ذلك ووسمه بميسم سوء يقي  
 عليه عار ابا واعلم ان الفاظ كل من التعديل والتجريح على مراتب  
 جعلها ابن ابي حاتم وبعده ابن الصلاح والنووي اربعاً وجعلوا الفاظها  
 الذهبية والعراقية خمساً وجعلها الحافظ ابن حجر ستاً وبعده النافلم  
 فقال في رفع الالفاظ مرتبة في التعديل للرواة قدمه لأن  
 المقصود بالذات انباء الحديث حتى يعمل به ما اى لفظ جاء فيه افع  
 التفضيل لدلالة على المبالغة في ذلك كما وثق الناس اى اكثرهم اعتمادا  
 وما اشبهها كما ثبت الناس اى حفظاً وعدالة اوجاء فيه نحو

اي نحو افع

فذلك ضبط الادل مراتب التعديل والتجريح  
 ما يوجب اليه صنيع غير فليس نوعا مستقلا قال في النزعة ينبغي ان لا  
 يقبل الجرح والتعديل الا من عدل مستقلا فلا يقبل جرح من افطر فيه  
 فخرج بما لا يقتضي من حديث الحديث كما لا يقبل تركية من اخذ بحجر الظاهر  
 فاطلق التركية قال وليحذر المتكلم في هذه الفن منها فانه ان عدل  
 من غير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيحشى عليه ان يدخل في  
 نمرق من روى حديثا وهو يظن انه كذب وان جرح بلا تحذر  
 أقدم على الطعن في مسلم برى من ذلك ووسمه بميسم سوء يقي  
 عليه عار ابا واعلم ان الفاظ كل من التعديل والتجريح على مراتب  
 جعلها ابن ابي حاتم وبعده ابن الصلاح والنووي اربعاً وجعلوا الفاظها  
 الذهبية والعراقية خمساً وجعلها الحافظ ابن حجر ستاً وبعده النافلم  
 فقال في رفع الالفاظ مرتبة في التعديل للرواة قدمه لأن  
 المقصود بالذات انباء الحديث حتى يعمل به ما اى لفظ جاء فيه افع  
 التفضيل لدلالة على المبالغة في ذلك كما وثق الناس اى اكثرهم اعتمادا  
 وما اشبهها كما ثبت الناس اى حفظاً وعدالة اوجاء فيه نحو

ما وثق الناس  
 وما اشبهها

اي نحو افع التفضيل نحو قولهم اليه المتشبه في التثب اي التيقظ والاحتياط  
 في الديانة والرواية قال في التدريس ومنه لا احداثت منه ومنه مثل  
 فلان وفلان يسأل عنه ولم أر من ذكره في التلافة وهي في الظاهر  
 انتهى ومنه ايضا ثقة وفوق الثقة وهو في الظاهر ايضا فانه كلما  
 المرتبة الاولى ثم بعدها اللفظ الذي كرر مرتين او اكثر ما اى اللفظ الذي  
 يفرده بعد على الاثر اما بنفس لفظه كثبت وثقة ثقة وحجة  
 حجة وهو ظاهرا ولا بنفسه بل بمعنى يورد كثبت ثقة وحافة حجة  
 وضابطا متقن لأن التأكيد الحاصل بال تكرار فيه زيادة على الخارج منه  
 وعليه فما زيد فيه على مرتين اعلى كقول ابن سعد في شعبة ثقة  
 ما مؤن ثبت حجة صاحب حديث قال الحافظ السخاوي واكثر ما  
 وقضا عليه من المكرر قول ابن عيينة حدثنا عمرو بن دينار وكان  
 ثقة ثقة تسع مرات وكأني سكت لا نقطاع نفسه قال بعضهم  
 يعني امراة الكثير والتأكيد دون الحصر والتحديد ثم يليه اى المكرر  
 وهي المرتبة الثانية ما افرده من قولهم فلان ثبت باسكان الموحدة  
 الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة واما بالفتح فاثبت  
 فيه الحديث فسموه مع مسموع المشار كين له فيه كالحجة عنده  
 الشخص لسماعه وسماع غير كذا نقل عن السخاوي او فلان متقن  
 اسم فاعل من الاتقان وهو الاحكام او فلان ثقة من الوثوق  
 وهو الاعتماد او فلان حافظ او فلان ضابط او فلان حجة  
 فانه كلما في مرتبة واحدة وهي الثالثة قال ابن ابي حاتم اذا قيل  
 للرجل انه ثقة او متقن فهو ممن يحتج بحديثه قال ابن الصلاح وكذا  
 اذا قيل ثبت او حجة وكذا اذا قيل في العدل انه حافظ او ضابط  
 ثم المرتبة الرابعة فلان صدوق بفتح الصاد اى يبلغ في الصدق  
 او هو فلان مؤن في الحديث والفاء زائدة ولا بأس به وليس به  
 بأس وكذا هو خيار الناس فانه كلما في مرتبة واحدة وذكر ابن

منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الاثر

نحو اليه المتشبه  
 ثم الذي كرر مما يضرده  
 بعد بالفظ او بمعنى يورد  
 يليه ثبت متقن او ثقة  
 او حافظ او ضابط او حجة  
 ثم صدوق او فلان مؤن ولا  
 بأس به كذا اختيار



ابن حاتم ان من قيل فيه ذلك فهو معنى يكسب حديثه وينظر فيه قال ابن  
 الصلاح هو كما قال لأن هذه العبارات لا تشعر بشرطية الضبط فيظهر  
 في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه وقد تقدم بيان طريقه وان لم يستوف  
 النظر المعرفي تكون ذلك الحديث في نفسه ضابطا مطلقا واحتمالا الى  
 حديث من حديثه اعتبرناه ونظرنا هل له اصل من رواية غيره وعن  
 ابن معين اذا قلت فلان لا بأس به فهو ثقة قيل فيه تصريح بأسوأ  
 اللفظين لكنه قاله عن نفسه خاصة لا عن غيره من اهل الحديث فلا  
 يقاوم ما ذكره ابن حاتم عن اهل الفن ورده العراقي بان ابن معين  
 لم يقل انه ليس به بأس كثقة حتى يلزم منه التسوية وانما قال ان  
 من قال فيه هذا فهو ثقة والثقة مراتب فالعبرة بثقة ارفع من لا  
 وبأس به وان اشتركا في مطلق الثقة **وتلا ما ذكر من صدوق وما ذكر**  
 معه في الرتبة قولهم فلان **حمله الصدق** انما اخبره عن صدوق  
 لأنه ما لفته في الصدق بخلاف حمله الصدق فانه دال على ان  
 صاحب حمله ومربته مطلق الصدق وقولهم فلان **رووا عنه**  
 وفلان **وساطة شيخ** كانا مكررين اي مجموعين في شخص او فردا  
**فقط** اي وسط فقط او شيخ فقط وفلان **جيد الحديث** او فلان  
**مقاربه** بكسر الراء من القرب ضد البعد اي حديث يقارب حديث  
 غيره بمعنى ان حديثه ليس شاذا ولا منكرا وفلان **حسنه** اي  
 الحديث وفلان **صالحه** وفلان **مقاربه** بفتح الراء اسم مفعول اي  
 يقاربه حديث غيره قيل ان ابن السكيت حكى فيم الفتح والكسر معا  
 غير ان الكسر من الفاذا التعديل والفتح من الفاذا التجريح وبه جزم  
 البلقيني وقال حكى ثعلب هو مقارب بالفتح الردى لكن رد ذلك  
 الحافظ العراقي بانه ليس بصحيح بل هما معروفان ذكرهما ابو بكر  
 ابن العربي في الخوذة والذهبي وهما على كل حال من الفاذا التعديل  
 قال وكان قائله فهم من فتح الراء ان الشئ المقارب هو الردى

وهذا

وهذا من كلام العوام وليس معروف في اللغة وانما هو على الوجهين  
 قوله صلى الله تعالى عليه وسلم سيدوا وقاربوا فمن كسر قال ان معنا  
 حديثه مقارب لحديث غيره ومن فتح قال معناه حديثه يقاربه حديث  
 غيره ومادة فاعل تقتضي المشاركة تدبر **ومنه** اي مما لا يخفى الصدوق  
 كما قال الحافظ ابن حجر **من يرى** بالبناء للمفعول **يسوع** بدع كالشيع  
 والقدر والنصب والارجاء والتجريم **او من يضمن** الى وصفه بصدق  
**سوء حفظ** بالرفع نائب فاعل يضمن بان يقال فلان صدوق سيئ الحفظ  
**او يضمن اليه** **وهم** ونحوه بان يقال فلان صدوق يهم او صدوق لا يهم  
 او صدوق يخطئ او صدوق يغير بآخر فكل هذه في مرتبة نحو حمله  
 الصدق وهي المرتبة الخامسة فقد ذكر ابن حاتم انه اذا قيل شيخ  
 فهو بهذه المنزلة نكت حديثه وينظر فيه الا انه دون تلك واذا  
 قيل صالح الحديث فانه نكت حديثه للاعتبار وعن ابن مهدي  
 ربما جرى ذكر حديث الرجل في ضعف وهو رجل صدوق فيقول  
 رجل صالح الحديث **ويليه** اي ما ذكر كله في الرتبة ما كان من ذلك  
 مع ضم مشيئة اليه كصدوق ان شاء الله وقولهم فلان **ارجو بان**  
**لا بأس به** وفلان **صويح** بالتصغير زاد الحافظ ابن حجر فلان  
**مقبول** في حديثه وقوله عن اي ظهر شك في هذه كلها هي المرتبة  
 السادسة قال المصنف ما تقر من المراتب مصرح بان العدالة تتجزأ  
 لكنه باعتبار الضبط وهل تتجزأ باعتبار الدين وجهان في الفقه  
 ونظير الخلاف في تجزئ الاجساد وهو الاصح فيه وقياسه  
 يتجزأ الحفظ في الحديث فيكون حافظا في نوع دون نوع عن الحديث  
 وفيه نظر ثم بين مراتب التجريح فقال **وأسوأ** الفاذا التجريح هو  
 الوصف بما دل على المبالغة في ما قد وصفه **بكنب** والوصف  
 اواحدهما **كيف صرفا** واصلح ذلك كما قاله الحافظ ابن حجر التعبير  
 بأفعل الموضوع للتفضيل كما كذب الناس واوصعهم وكذا قولهم

ومنه من يرى ببدع او يضمن  
 الى صدوق سوء حفظ او وهم  
 يليه مع مشيئة ارجو بان  
 لا بأس به صويح مقبول عن  
 وأسوأ التجريح ما قد وصفنا  
 بكنب والوضع كيف صرفا



اليه المشهور في الوضع اي افتراء الكذب بل هذا الشد ما قبله وهو كمن الكذب  
او منع الكذب ثم دجال او وضاع او كذاب لانها وان كان فيها مبالغة  
فكنها دون التي قبلها ثم بعد ذلك **بذيين** اي الكذب والوضع **انما** اي  
الحفاظ فقوله فلان منهم اي انهم اتهموا بالوضع او الكذب وفلان  
فيه نظر فقد اطلق البخاري فيمن تركوا حديثه **وفلان ساقط** وفلان  
**هالك** وفلان لا يعتبر به وفلان لا يعتبر بحديثه **وفلان ذاهب** او  
**ذاهب الحديث** وفلان **يسكتوا عنه** فقد اطلق البخاري فيمن تركوا حديثه  
**وفلان ترك** اي متروك او متروك الحديث او فلان تركه **وفلان ليس**  
**بالثقة** او ليس بثقة او غير ثقة ولا ما مؤمن وبعده اي ما ذكر من المتهم  
**بجحوا الكذب** اي هنا **فكان** في المرتبة فلان **القول احديثه** اي طرحه وفلان  
**ليس بالثقة** بعد ذلك **مطرح** او مطرح الحديث وفلان **ضعيف جدا** بلغ الغاية فيه وفلان  
**ارم به** او بحديثه وفلان **وامر به** اي قول واحد لا ترد فيه فكان  
**الباء** زائدة قاله في التدرج وفلان **رد** احديثه او رد واحدته او  
**مردود** الحديث وفلان **ليس بشي** او لا يساوي شيئا وكل ذلك في  
مرتبة واحد ثم بعدها فلان **لا ينجح به** وفلان مجهول **كنكر الحديث**  
**او مضطرب** اي مثل قولهم فلان منكر الحديث وفلان مضطرب الحديث  
او حديثه مضطرب وذكر جماعة ان البخاري اطلق هو منكر الحديث  
على من لا تحمل الرواية عنه وفلان **واه** وفلان **ضعيف** من غير تقييدها  
بمرق ولا بحد او فلان **ضعفه** فكل ذلك في مرتبة واحد ذكر ابنه  
ابن حاتم اذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون ليس بالثقة فلا يطرح  
حديثه بل يعتبر به ايضا **ويليه** اي ما ذكر في المرتبة فلان **ضعف**  
بالبناء للمفعول اي ضعفه اهل الحديث او فلان فيه **ضعف** او  
في حديثه ضعف وفلان **مقال فيه** او في حديثه مقال وفلان **يتنكر**  
**وتعريف** اي يأتي مرق بالمناكير وصرق بالمشاهير قاله في التدرج وفلان  
**فيه خلاف** بضم الخاء واسكان اللام اي خلافا بين الحفاظ وفلان

اختلف فيه

ثم بذيين اتهموا فيه نظر  
وساقط وهالك لا يعتبر  
وذاهب وسكتوا عنه ترك  
وليس بالثقة بعد ذلك  
القول احديثه ضعيف جدا  
ارم به واه بمرق ردا  
ليس بشي ثم لا ينجح به  
كنكر الحديث او مضطرب  
واه ضعيف ضعفوا اليه  
ضعف او ضعف مقال فيه  
يتنكر وتعريف فيه خلاف

اختلف فيه وفلان **طعنوا فيه** وفلان **تكلموا فيه** زاد العراقي للضعف  
ما هو ومعناه كالي الصدق ما هو انه قريب من الضعف والصدق  
قال المصنف فخر الجري يتعلق بقريب مقدر وما زائد في الكلام كما  
قال القاضي عياشي والنوري في حديث الحساسة عند مسلم من قبل  
المشرق ما هو المراد اثبات انه في جهة المشرق وفلان **سبي حفظ**  
وفلان **لين** بفتح اللام وتشديد الياء قال ابن ابي حاتم اذا اجابوا  
في الرجل يدين الحديث فهو ممن يكت حديثه وينظر فيه اعتبارا قيل  
للهار قطنى اذا قلت فلان لين اي شئ تريد به قال لا يكون ساقطا  
متروك الحديث ولكن مجروحا بشي لا يسقط عن العدالة وفلان  
**ليس بحجة** او فلان ليس بالقوى او المتيقن وفلان ليس **بعقد**  
وفلان ليس **بذاك** او ليس بذاك القوى او فلان ليس **بالمرضى**  
وفلان ما اعلم به بأسا وهذا كما قال المصنف من هذه المرتبة او  
من آخر مراتب التعديل كما رجحوا لا بأس به بل قال الحفاظ  
العراقي هذه المراتب في لانه لا يلزم من عدم العلم بالباس حصول  
الرجاء بذلك ونبه بعضهم على ان دلالة تلك اللفاظ بعضها  
على اعلى المراتب وبعضها على الاند في بعضها على ما بينهما فما ذكر  
انما هي بحسب اصطلاحهم ولا مشاحة فيه والافن حيث اللغة لا  
يكون في اكثرها دلالة على ترتيب المراتب والله اعلم

طعنوا  
تكلموا سبي حفظ لين  
ليس بحجة او القوى  
بعقد بذاك بالمرضى  
تعمل الحديث  
ومن يكفر او صبا قد حمله  
او فسقه ثم روى اذ كمالا  
يقبله الجمهور

**تعمل الحديث** اي هذا صيغته وهو النوع السابع والثلاثون  
**ومن يكفر** اي في حال كفر او في حال **صبا** **قد حمله** الحديث او حمله  
في حال فسقه **ثم روى** ذلك الحديث الذي حمله في حال كفر او صبا  
او فسقه **اذ كمالا** اي بعد كمال كل منهم بالاسلام او بالبلوغ او التوبة  
**يقبله الجمهور** من العلماء الحديث جدير بمطعم انه سمع النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور وكان جاء الى المدينة  
في فداء السري بدر قبل ان يسلم قال الحفاظ ابن جبر وكذا الفاسق

ين



من باب اولي اذا اذاه بعد ثوبته وثبوت عدالته ولا نهم قبلوا رواية  
 احداث الصحابة من غير تفرقة بين ما تمليه قبل البلوغ وبعد وكذا  
 كان اهل العلم يحضرون الصبيان مجالس الحديث ويعتدرون بعد  
 البلوغ ومن ثم قيل ان القول بعدم القبول خطأ واختلاف في سن التحمل  
 فقيل خمس سنين وقيل عشر وقيل عشرون **والمشتر** الذي صوبه المحققون  
 ان **لاسن** يعتبر **للعمل** اي تحمل الحديث **بل** **المعتبر** فيه انما هو **تعيينه**  
 فاذا مزج سماعه وان كان دون خمس صحاح واللام يصح وان كان اربع خمس  
 بل اربعه خمسين والتعيين **ان يفهم الخطاب** **قد ضبطوا** **هنا** **وبرده**  
**الجواب** فالمنزله من فهم الخطاب واحسن الجواب بحث ارتفاع عن حال  
 والمشتر **لا يعقل مثله** وقال الاستاذ ابو اسحاق اذا بلغ الصبي المبلغ الذي  
**لاسن** **للعمل** بل **المعتبر** يفهم اللفظ بسماعه صح سماعه حتى انه لو سمع كلمة اذاه في الحال لم  
**تعيينه** ان يفهم الخطا **با** كان مراعي لما يقوله من حديث او لقراءة القاري صح سماعه وان لم يفهم  
**قد ضبطوا** **اورده** **الجواب** **معناه** **وما روي** **عن** **احمد بن حنبل** **الشيبي** ان رجلا  
 يقول ان سن التحمل خمس عشرة سنة لا في دونها فقال **بشي** ما قال بل  
 اذا عقل الحديث وضبطه صح تحمله وسماعه ولو كان صبي كيف يعمل  
 بركع وابن عينة وغيرهما ممن سمع قبل هذه السن فقدر روى عن ابن  
 عينة انه قال آتيت الزهري ووافي في قرط ولني ذؤابة فلما رأني جعل  
 يقول **واسنينه** **واسنينه** **ههنا** **ههنا** ما رأيت طالب علم اصغر من هذا  
**وعن** **موسى بن** **نجاشي** **اي** **ابن هارون** **الحال** **احد** **الائمة** **الحفاظ** **النقاد** **من**  
 انه سئل متى يسمع الصبي فقال اذا فرغ من البقرة والحمار وقبر منه  
 ما وقع للولي العرا في حيث قال اخبرني فلان وانا في الثالثة سأل  
 فهم ويحتاج **تعيينه** بين بعير الذي كان يركبه حين رحل به ابو  
 اول ما طلع في السنة المذكورة وبين غيره وهو حجة **على** **ذلك**  
 من اعتبار **التمييز** **نزل** **ايها** **المحدث** **ماروي** **عن** **الامام** **احمد**  
 واجه هارون وكذا ما ذكره بعضهم ان التمييز بتبيين الدنار  
 من له رهم

والمشتر  
لاسن للعمل بل  
المعتبر  
تعيينه ان يفهم  
الخطا با  
قد ضبطوا  
اورده الجواب  
معناه وما روي  
عن احمد بن حنبل  
الشيبي ان رجلا  
يقول ان سن التحمل  
خمس عشرة سنة  
لا في دونها  
فقال بشي  
ما قال بل  
اذا عقل الحديث  
وضبطه صح  
تحمله وسماعه  
ولو كان صبي  
كيف يعمل  
بركع وابن  
عينة وغيرهما  
ممن سمع قبل  
هذه السن  
فقدر روى  
عن ابن  
عينة انه قال  
آتيت الزهري  
ووافي في قرط  
ولني ذؤابة  
فلما رأني  
جعل يقول  
واسنينه واسنينه  
ههنا ههنا  
ما رأيت طالب  
علم اصغر من  
هذا  
وعن موسى بن  
نجاشي اي ابن  
هارون الحال  
احد الائمة  
الحفاظ النقاد  
من انه سئل  
متى يسمع  
الصبي فقال  
اذا فرغ من  
البقرة  
والحمار  
وقبر منه  
ما وقع  
للولي العرا  
في حيث قال  
اخبرني فلان  
وانا في  
الثالثة  
سأل  
فهم  
ويحتاج  
تعيينه  
بين بعير  
الذي كان  
يركبه  
حين رحل  
به ابو  
اول ما  
طلع في  
السنة  
المذكورة  
وبين  
غيره  
وهو حجة  
على ذلك  
من اعتبار  
التمييز  
نزل ايها  
المحدث  
ماروي  
عن الامام  
احمد  
واجه  
هارون  
وكذا ما  
ذكره  
بعضهم  
ان التمييز  
بتبيين  
الدنار  
من له رهم

من الرهم ثم ساق حكاية ابي الحسن محمد بن محمد بن محمد بن الرعداني اول سماع  
 منه الحسن بن شهاب العكبري كان عمره خمس سنين قال وكان اصحا  
 الحديث لا يشتون سماعي لصغري وابي يسمعون علي ذلك الى ان اجعلوا  
 ان يعطوني دينارا او درهما فان ميزت بينهما يشتون سماعي حينئذ  
 ففعلوا ذلك وقالوا لي ميز بينهما فنظرت وقلت اما الينار فغري  
 فاستحسنوا فسمي ودكاري وقالوا اخبرنا بالعين والنقد **وغالبا**  
**يحصل** **التمييز** **للصبيان** **ان خمس غير** **اي** **ان** **مضى** **من** **عمرهم** **خمس** **سنين**  
**فسمي** **ثم** **حدث** **اي** **السمع** **للحديث** **الجل** **اي** **جمهور** **المحدثين** **بها** **اي**  
 الخمس فقد نقل القاضي عياض ان اهل الصناعة حددوا اولهم  
 يصح فيه السماع للصغير بخمس سنين ونسبه غيره للجمهور قال ابن  
 الصلاح وغيره **ثم** **على** **ذلك** **استقر** **اي** **العمل** **بيده** **اهل** **الحديث**  
 فيكتبونه لانه خمس فصاعدا سمع وان لم يبلغ خمسا حضر او  
 حضر واحتجوا على ذلك بما رواه البخاري وغيره من حديث  
 محمود بن الربيع قال عقلت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 حجة مجزئة في وجهي من دلو وانا اربع خمس سنين روي عليه البخاري  
 متى يصح سماع الصغير قال الحافظ ولابد في مثل ذلك من اجازة  
 المسمع والاصح في سن الطالب بنفسه ان يتأهل لذلك يعني  
 متعلقات الطالب لا ان يعرف على الحديث والنكاح واختلاف  
 الروايات لا ان يعقل المعاني واستنطاق الالاء لان هذه السن  
 بشرط اللداء فضلا عن التحمل وذلك يختلف باختلاف الاشياء  
 وليس ينحصر في سن مخصوص **وكذلك** **كتبه** **اي** **الحديث** **وضبطه**  
 اي تقيده والرجلة بل الاء ايضا لا اختصاص لذلك كله  
 من من معين بل **حيث** **استعد** **وتأهل** **وكنه** **لك** **التأليف** **فمن** **له**  
 اهلية بالاستحقاق التام وقلة خطئه في المرام يجوز له ان  
 يتصدي له وان لم يكن له اجازة نظر من عينة الصبي في المسج

وغالبا يحصل ان خمس غير  
فحين اجل بها ثم استقر  
وكتبته وضبطه حيث استعد



فكان اهل المسجد ينادون به لصغره فقال سيفيان كذلك كنتم من قبل  
 فمن الله عليكم ثم قال لورائتي ولى عشر سنين اختلف العلماء  
 الامصار مثل الزهري وعمر بن دينار اجلس بينهم كالسماحة مجبر  
 كالجوزة وقلمى كاللوزة فاذا دخلت المسجدة قالوا وسعوا للشيخ  
 الصغير وسعوا للشيخ الصغير واما من لم يكن اهلا لذلك فلا يفيد  
 الا اجازة وسام رواية ولكن **ان يقدم** ان انسان قبله اى قبل  
 الاشتغال بنحو كتابه الحديث **الفقه** الذى يصح عباداته فهو **أسد**  
 واولى فقه قال ابو عبد الله الزبيرى يستحب كبت الحديث في العشر  
 لانها مجتمع العقل واحبان يشغلون بها حفظ القرآن والفرائض  
 اى الفقه هذا قال جمع وما يدل على ان المرجع هو التمييز فاروا  
 الخطيب البغدادي قال سمعت القاضي ابا عماد الصيرفي يقول حفظت  
 القرآن وخمس سنين وحملت الارب يكون المقرى لا يسمع منه ولا يربع  
 سنين فقال بعض الحاضرين لا تسمعوا له فيما قرئ فانه صغير  
 فقال ابن المقرى اقر اسوق الكافرون فقرأها فقال اسوق الكافر فقرأها  
 فقال في غير اقر والمرسلات فقرأها ولم يغلط فيها فقال ابن المقرى اسمعوا  
 له والعهد على ثم قال سمعت ابا صالح صاحب الحافظ الى مسعود احمد  
 ابن القراء يقول سمعت ابا مسعود يقول اتعجب من انسان يقرأ  
 والمرسلات عن ظهر قلب ولا يغلط فيها والله اعلم  
**اقسام طرق النقل** اى تحمل الحديث وبمجامع ثمانية اقسام  
**فأعلى وجوه** اى طرق من يريد جمالا للحديث عنده جمهور **سماع** لفظ الشيخ  
 سواء كان املا بالقصص للذي له ام لا اى يجد ثباتا من غير املاء وكل من يروي  
 من حفظ للشيخ **او من كتب** له والا ملاء اعلى من غيره كما مر جوابه وان  
 استويا في اصل الرتبة لما فيه من شدة تحري الشيخ والراوي اذ الشيخ  
 مشغل بالتدوين والراوي بالكتابة عنه فهما بعد عن الغفلة واقر  
 الى التحقيق مع جريان العادة بالمقابلة بعده **ولو كان** سماع من هو **وراء**

سفر

وان يقدم قبله الفقه أسد  
 اقسام النقل  
 اعلى وجوه من يريد جمالا  
 سماع لفظ الشيخ املا ام لا  
 من حفظ او من كتب ولو وراء

**ستر** اى حجاب فانه يصح اذ اعرفته اى الشيخ بصوته **او اخبار** به **معتد** ثقة  
 من اهل الخبر بالشيخ **ورد هذا** السماع من وراء الستر الامام ابو  
 بسطام **شعبة** بن الحجاج البصري فانه شرط رؤيته الشيخ وقال اذا  
 حدثك الحديث فلم ترو وجهه فلا ترو عنه فلعنه شيطان قد تصور في  
 صورته يقول حدثنا واخبرنا انتهى وهو كما قاله في التقرىب خلاف  
 الصواب وقول الجمهور فقد كانوا يسمعون عن عائشة رضي الله تعالى  
 عنها وغيرها من ازواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وغيرهن من وراء  
 حجاب ويروونه عنهن اعتمادا على الصوت واحتج عبد الغنى بن سعيد  
 الحافظ في ذلك بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان بلا ليناوى  
 بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم فامر صلى الله تعالى  
 عليه وسلم بالاعتماد على الصوت مع غيبة شخصه عن سماعه  
 يقول الراوى **سمعت** فلانا **قال** حال **الاداء** لذلك الحديث الذى سمعه  
 منه فانه اشبه بالتقديم مما بعد لانه لا يكاد احد يقول سمعت في  
 الاجازة والمكانة ولا فائدة ليس مالم يسمعه بخلاف حديثنا فان بعض  
 اهل العلم يستعملون في الاجازة وقد روى عنه الحسن انه قال حدثنا ابو  
 هريقة فيقول بالاجازة لانه لم يسمع منه شيئا كما حققه الحافظ  
 منهم العراقي **وبعد** اى سمعت **التحديث** اى حديثي او حدثنا فقه قال  
 ابن القطان ليست حديثنا نص في ان قالها يسمع ففي صحيح مسلم في  
 حديث الذي يقتله الرجال فيقول انت الذي حدثنا به رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ومعلوم ان ذلك الرجل متاخر  
 الميقات اى فيكون المراد حديث امته وهو منهم لكن قال معمر بن الحنفية  
 لا مانع من سماعه **وبعد** التحديث **الاخبار** اى اخبرني او اخبرنا وهو  
 كثير الاستعمال حتى ان جماعة لا يكادون يستعملون فيما سمعوا من  
 لفظ الشيخ سواها وقال الامام احمد اخبرنا اسهل من حدثنا حديثنا  
 اشه قلا به الصلاح وكان ذلك قبل ان يشيع تخصيص اخبرنا بما قرئ  
 على الشيخ ثم بعد الاخبار **انبا** و **نبأ** وهو قليل في الاستعمال بل

ستر اذ اعرفته او اخبرنا  
 معتد ورد هذا شعبة  
 ثم سمعت في الاداء اشبه  
 وبعد التحديث فالأخبار ثم  
 انبا نبأ





قال الحافظ العراقي ان اطلاق ابننا بعد ان اشتهر استعمالها في الاجازة  
 يؤدى الى ان نطق بما اداها به انما جاز فيسقطه من لا يتجرب بها فينبغي  
 ان لا يستعمل في السماع لما حدث من الاصطلاح **وبعد** اي بعد اننا  
**نضم** اليه في الاداء للسامع **قال** لنا فلان او قال في فلان **ودونه** في الرتبة  
**لنا** ذكر فلان او ذكر في فقد ادعى القاضى عياض عدم الخلاف في جواز  
 الاداء بأحد تلك الالفاظ للسامع ونظيره ابن الصلاح قال  
 وينبغي فيما شاع استعماله منها بخصوصا بما سمع من غير لفظ الشيخ  
 ان لا يطلق فيما سمع من لفظه لما فيه من الابهام والالباس انتهى  
 وبالجملة فهي وان كانت محمولة على الاتصال كمد ثنا كنهها فيما سمعته  
 حال **الذكرات** والمتاخرات **هذه** اي ذكرنا وكذا قال لنا **ابو** واليق من حديثنا  
 كما تقدم **وبعضهم** وهو الحافظ ابو عمرو بن الصلاح **قال** في مختصره **سمعت**  
**آخرا** في الرتبة عن نحو حديثنا وعبارته حديثنا واخبرنا ارفع من سمعت  
 من جهة اخرى وهي انه ليس في سمعت دلالة على ان الشيخ رواه الحديث  
 وخاطبه به وفرد ثنا واخبرنا دلالة على انه خاطبه به ورواه له او هو  
 من فعل به ذلك سال الخليل ابو بكر الحافظ شيخه ابابكر البرقاني  
 الفقيه الحافظ رحمهما الله تعالى عن السر في كونه يقول فيما رواه لهم  
 عن ابى القاسم عبد الله بن ابراهيم الآبندوني سمعت ولا يقول حديثنا  
 ولا اخبرنا فذكر له ان ابابقا سمع كان مع ثقته وصلاحه عسير الرواية  
 وكان البرقاني يجلس بحيث لا يراه ابو القاسم ولا يعلم بحضوره فسمع منه  
 ما يحدث به الشخصى الداخل اليه فلذلك يقول سمعت ولا يقول حديثنا  
 ولا اخبرنا لان قصده كان الرواية للداخل وحده انتهى **وقيل** وصححه  
 الزركشي والقطاط في اخر سمعت عن نحو حديثنا **على العموم اخبرنا**  
 فلا وعبارته الزركشي الصحيح التفصيل وهو ان حديثنا ارفع من حديثنا على العموم  
 سمعت ان حديثنا على الخصوص انتهى وذكر ابن الصلاح وعين ان اوضح العبار  
 في ذلك ان يقول قال فلان او ذكر فلان من غير ذكر قوله في ولا لنا وهو مع

وبعد ضم  
 قال لنا ودونه لنا ذكر  
 وفي المذكرات هذه ابر  
 وبعضهم قال سمعت اخبرنا  
 وقيل ان على العموم اخبرنا

ذلك محمول

ذلك محمول على السماع اذا عرف لقائهم وسماعه منه وسلم من التذليل على ما  
 تقدم في العنقنة ولا سيما ان عرف من حاله انه لا يقول ذلك الا فيما  
 سمعه منه كحاج بن محمد الا غور روى كتب ابن جرير عنه بلفظ قال ابن  
 جرير فحمله اناس عنه واحتجوا به وخصي الخطيب حماد على السماع بمحرف  
 منه ذلك لكن المعروف انه غير شرط واخرط ابن منق فقال حيث قال  
 البخاري قال لنا فلان فهو اجازة وحيث قال قال فلان من غير ذكر لنا  
 فهو تدليس ورد العلماء ذلك على ابن منق ولم يقبلوه منه **وبعد**  
 اي سماع لفظ الشيخ في الرتبة **قراءة** عليه وهذه **اعني** ادعوا اي سماء اكثر  
 المحدثين بالعرض من حيث ان القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه كما يعرض  
 القرآن على المقرئ لكن قال الحافظ ابن جرير في القراءة والعرض عموم = **قرا** اي من حفظ او كتابا  
 وخصوصا لان الطالب اذا قرأ كان أعين من العرض وغيره ولا يتجرب  
 العرض الا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعرض به الطالب لصل شخصه  
 او مع غيره بخبرته فهو اخص من القراءة تأمل سواء **قرا** اي الاحاديث  
**من حفظ** اي من حفظك اي عن ظهر قلبك **او** **قرا** اي لم تقرأها  
 بنفسك بل انما سمعتها من قارئ قارئ القارئ لذلك او حافظه =  
**والسمع** اي الشيخ يحفظه اي الكتاب **او** **ثقة** آخر مستمع لتلك القراءة وهو  
 غير غافل **او** **امسك** الشيخ المستمع له **اصلا** وان لم يحفظه عن ظهر قلبه **او**  
**جري** امسك الاصل على الصحيح من غير المستمع بل ثقة آخر مستمع غير غافل  
 كما ذكر الحافظ العراقي من غير واحد من اهل الحديث وغيرهم انهم يسمون  
 بذلك **او** **جري** الامسك من نفس من **قرا** ها وبجث الحافظ ابن جرير  
 ترجيح الامسك في الصور كلها على الحفظ لانه خوان وشرط الامام احمد بن  
 حنبل في القارئ كونه ممن يعرف ويفهم وشرط امام الحرمين في الشيخ كونه  
 بحيث لو فرض من القارئ تحريف او تصحيف لردده ولا فلا يصح التحمل بها  
**والاكثر** من ائمة الحديث والفقهاء قد حكموا **الجماعة** **أخذوا** اي  
 بالقراءة بشرط في كل ذلك فتم رواية صحيحة بلا خلاف في **والغوا**

وبعد ذاقه عرضا دعوا  
 قرا من حفظ او كتابا  
 سمعت من قارله والسمع  
 يحفظه او ثقة مستمع  
 او امسك السميع اصلا او جري  
 على الصحيح ثقة او من قرا  
 والاكثر من قد حكموا الجماعة  
 أخذوا والغوا

والا



ولم يعتبروا **النزاعا** في ذلك كما حكى عن أبي عاصم النبيل ومحمد بن سلام  
وعبد الرحمن بن سلام المحمي من انهما لا تكفي وهذا ان ثبت عنهما لا يعتد به  
ومما قال ابراهيم بن سعد لا تدعون تنطعكم يا اهل العراق العرض مثل  
السباع واستدل البخاري كالحمدى على ذلك بحديث ضمام بن ثعلبة  
لما اتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له اني سايلك فنشد عليك  
ثم قال اسألك بربك ورب من قبلك الله أرسلك الحديث في سؤاله  
عن شرائع الدين فلما فرغ قال آمنت بما جئت به وانا رسول من ورثة  
فلما رجع الي قومه اجتمعوا اليه فابلاغهم فأجازوه اي قبلوه منه  
واسلموا وقال مطرف سمعت ما لكاي في أشد الالباء على من يقول لا  
يجزيه ان السماع من لفظ الشيخ ويقول كيف لا يجزيك هذا الحديث  
ويجزيك في القرآن والقرآن أعظم **وكونها** اي القراءة على الشيخ **الرجح**  
**النزاعا** وعلى ما قبل اي السماع من لفظ الشيخ وهذه اذهب اليه بن سعد  
**وكونها** ارجح ما قبل أو وشعبة وابنه جريح وسفيان الثوري وهشام وابنه حنيفة في آخره  
**ساوته** او تأخرت خلف حكوا يقولون قراءة ثك على العالم خير من قراءة العالم عليك واعتلوا بان  
الشيخ لو غلط لم يترتب الا لطلال الرد عليه **ساوته** اي القراءة السماع  
وهو مذهب مالك في المشهور عنه والبخاري ومعظم علماء المجاز  
والكوفة وغيرهم وهو يحكى عن علي بن ابي طالب قال والقراءة على العالم  
بمنزلة السماع منه وعن ابن عباس اقروا على فان قراءتكم على قراءة  
عليكم وعن الشافعي ايضا قال المصنف ان هؤلاء انما ذكروا المساواة في  
صحة الاخذ بها رد اعلى من كان انكرها لاف اتحاد الرتبة **او تأخرت** اي  
القراءة عن السماع وهذا مذهب جمهور اهل المشرق وصحة ابن الصلاح  
والنووي وغيرهما ذلك **خلف** بضم الخاء واسكان اللام اي خلاف **حكوا**  
على ثلاثة مذاهب كما تقرر قال بعض الخنفية بعد اختيار المساواة بينها  
محل الخلاف ما اذا قرأ الشيخ في كتابه لانه قد يسر هو فافرق بينه وبين  
القراءة عليه واختار الحافظ ابنه جبران محل ترجيح السماع فاذا  
استوى الشيخ

استوى الشيخ والطالب وكان الطالب أعلم لانه اوعى لما يسمع فان كان مفضلا  
فقرأته اولي لانها اضطط له قال ولهذا كان السماع من لفظه اولى من رفع  
الدرجات لما يلزم منه من تحرر الشيخ والطالب وصرح جماعة بان القراءة  
بنفسه اعلى مرتبة من السماع بقراءة غيره وقال البدر الزركشي القاري وغيره  
سواء **ونما الاداء** قيل يعني يقول في الرواية **قرأت** على فلان وهو يسمع  
ان قرأ بنفسه **او قرأ** عليه وانا اسمع فأقر به وهذا اشاع وهو الاصول  
الايجود ثم يليه **الذي** **اول** من التجهيز والاخبار والبناء وغيرها  
**ان تذكر** اي الراوي ذلك **مقيدا** **قراءة** اي بها **لامطلقا** كتحديثنا بقراءة  
او قراءة عليه وانا اسمع وكما خبرنا بقراءة او قراءة عليه وانا اسمع  
او انا نأنا او نأنا او قال لنا كذا لك وافاد المصنف ان قول الراوي اخبرنا  
قراءة او سماعا من باب قولهم اتيت سعياء وكلمته مشافهة وذكر ان للخفا  
فيه مذاهب الاول انهما مضاد وقعت موقع فاعل حال لا وقع المصنف وقع  
فعلنا في زيد عدل وهو سماعي لا يقاس وعليه فذلك ان استعمال الرواية  
ممنوع لعدم نطق العرب به الثاني انما ليست احوال بل مفعولات لغير  
من لفظها وذلك المضمرة هو الحال وهو مقيس على كل ما دل عليه الفعل  
وعلى هذا استخراج الصيغة المذكورة الثالث ان ذلك من باب جاست  
تعودا منصوبا بالظاهر مصدر بمعنى وهذا السهل فاحفظه **ولا يقول**  
الراوي **اسمعت** فلا نأنا يقول كذا **ابدا** اي ولو مقيدا بالقراءة **في القول للشي**  
اي المختار بل الصحيح في التدريب ومنهم من اجاز فيها سمعت ايضا وروى  
عن مالك والسفيانيين والصحيح لا يجوز ومن صححه احمد بن صالح والشافعي  
ابوبكر وغيرهما ويقع في عبارة السلف في كتابه التسميع سمعت بقراءة وهو اما  
تسامع في الكتابة لا يستعمل في الرواية اوراى يفصل بين التقييد والاطراف  
انتهى اختلاف في اطلاقه ثنا واخبرنا هنا فقبل بمنعه وهو منقول  
عن الكبارك ويحيى بن يحيى والامام احمد والنسائي في آخره وقيل يجوز  
وهو منقول عن الزهري ومالك وابنه عيسى والبخاري وغيرهم بل حكاه

وفي الاداء قيل قرأت او قرأ  
ثم الذي في اول ان تذكر  
مقيدا قراءة لا مطلقا  
ولا سمعت ابدا في المستقى



عياض عن الأكثرين ولكن **المرضى** أي المختار عند الحفاظ المتأخرين المذهب  
**الثالث** وهو الفرق بينهما في **الخبار** يطلق هنا جوازا ولا يطلق  
**التحديث** فيه وهذا مذهب الشافعي وأصحابه ومسلم بن الحجاج وغيرهم  
 أهل المشرق بل ذكر صاحب المال نصا في محمد بن الحسن الجوهري أنه مذهب  
 الأكثر من أهل الحديث الذين لا يحصيهم أحد وإنما جعلوا أخبارنا علما  
 يقوم مقام قول قائلة أنا قرأته عليه لا أنه لفظ له قال ومن كان  
 يقول به أبو عبد الرحمن الساجي في جماعة مثله من محدثينا وهو مروى عن  
 ابن جريج والأوزاعي وأول من فعله بمصر عبد الله بن وهب قال لفظ  
 أبو عمرو بن الصلاح الفرق بينهما هو أن شائع الغالب على أهل الحديث في  
 هذه **الأصناف** والاحتجاج بذلك من حيث اللغة عناء ويكلف وغير  
 ما يقال فيه أنه اصطلاح منهم أرادوا به التمييز بين النوعين ثم خصص  
 النوع بقول حدثنا الحق أشعار بالناطق والمشافهة ومن أحسن ما  
 يحكى عن مذهب هذه المذهب ما حكاه البرقاني عن أبي حاتم محمد بن يعقوب  
 الهروي أنه قرأ على بعض الشيوخ عن الفربري ضيق البخاري وكان  
 يقول له في كل حديث حدثكم الفربري فلما فرغ من الكتاب سجع الشيخ يذكر أنه  
 إنما سمع الكتاب من الفربري قراءة عليه فأعاد الهروي قراءة الكتاب  
 كله وقال له في جميعه أخبركم الفربري قال الحافظ العراقي وكأنه يرى إعادة  
 السنة في كل حديث وهو تشديد والصحيح أنه لا يحتاج إليه كما ساقى  
 والله أعلم **والاستحسان** أي أهل الحديث في الأداء ما ذكره الحاكم أبو عبد الله  
 وغيره مما معناه الذي اختار في الرواية وعهدت عليه أكثر مشايخي  
 وأئمة عصره **المفرد** أي مفرد فيما يأخذه من الحديث لفظا وليس معه أحد  
 أن يقول حدثني بالافراد فلان **ولقار** أي بنفسه على الحديث وليس معه أحد  
 أن يقول أخبرني بالافراد أيضا فلان **وان يحد** الشيخ جماعة من الطائفة اثنتي  
 فأكثر يقول الراوي **حدثنا بالجمع** **وان سمعت** أي بالطلاب **قار** أي الحديث  
 على الشيخ وانت حاضر في الأداء **أخبرنا بالجمع** وكذا روى الترمذي عن أبي  
 وهب أنه قال ما قلت حدثنا فهو ما سمعت مع الناس وما قلت حدثني

المرضى الثالث في الأخبار  
 يطلق لا التحديث والأصناف  
 واستحسنوا المفرد حدثني  
 وقارى بنفسه أخبرني  
 وان يحد جماعة حدثنا  
 وان سمعت قارنا أخبرنا

هو ما سمعت وحدي

هو ما سمعت وحدي وما قلت أخبرنا فهو ما قرئ على العالم وأنا شاهد ما  
 قلت أخبرني فهو ما قرأ على العالم وروى ذلك عن سعيد بن أبي مريم قال  
 البيهقي وعليه أدركت مشايخنا وهو معنى قوله الشافعي وأحمد رضي الله تعالى  
 عنهما قال ابن الصلاح وهو حسن رأي قال الحافظ العراقي وفي كلامهما أي  
 الحاكم وأبو وهب أن القاري يقول أخبرني سمعته معه أم لا وقال ابن دقيق  
 العيد أن كان معه غيره قال أخبرنا فسيكون بين مسئلتى التحديث والخبر  
 قال المصنف الأول أو لتمييز ما قرأه بنفسه وما سمعه بقراءة غيره **وشك**  
**شك** أي الراوي في سماع أي هل سمع الحديث بقراءة غيره أم قرأه بنفسه  
**أوشك** في عدد أي هل كان وحده حال التحمل أم معه غيره حيث **أو**  
**شك** فيما **يقوله** **الشيخ** هل هو من قبل حدثنا أو أخبرنا أو من قبل  
 حدثني أو أخبرني **والحد** أي أنت أي الراوي عند الأداء في الصور كلها  
 بالتوحيد بأن تقول حدثني أو أخبرني **في القول** **الاسم** أي الأرجح قال  
 ابن الصلاح لأن عدم غيره هو الأصل ولكن ذكر ابن المديني عن يحيى القطان  
 فيما إذا شك أن الشيخ قال حدثني فلان أو حدثنا فلان أنه يقول حدثنا  
 وهذه يقتضي فيما إذا شك في سماع نفسه في مثل ذلك أن يقول حدثنا  
 وهو عندي يتوجه بأن حدثني أكل مرتبة وحدثنا أقصى مرتبة  
 فليقتصر إذا شك على الناقص لأن عدم الزائد هو الأصل وهذه الطائفة  
 وجدة البيهقي اختار بعد حكاية قول القطان ما قدمته ثم أن هذا التفصيل  
 من أصل مستحب وليس بواجب حكاه الخطيب عن أهل العلم كافة فجاءت  
 إذا سمع وحده أن يقول نخوحدثنا لجواز ذلك للواحد في كلام العرب  
 وجاءت إذا سمع في جماعة أن يقول حدثني لأن الحديث حدثه وحده غيره  
**ولم يجوز** بالبناء للمفعول من التجوز والنايب عن الفاعل أن يبدل من كتاب  
**مُصنّف** بصيغة اسم مفعول **والجوز** من لفظ **الشيخ** **فلان** أي يرى المقرقة  
 بين حدثنا وأخبرنا مثلا **أن يبدل** الراوي **أخبرني** مثلا **بالتحديث** أي بقوله  
 حدثني مثلا **أو عكس** أي بديل حدثني بأخبرني وإن كان في قامة أحدهما

وحيث شك في سماع أو عدد  
 أو ما يقول الشيخ وحدثنا  
 ولم يجوز من مصنف ولا  
 من لفظ شيخ فارق أن يبدل  
 أخبر بالتحديث أو عكس



مقام الآخر خلافاً في نفس ذلك التصنيف بأن يغير ولا فيما ينقل منه الى  
الاجزاء والتخارج فليس له فيما يجده في الكتب المؤلفة من روايات من  
تقدمه أن يبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه اخبرنا محمد بن عثمان  
قال ابن الصلاح لا احتمال ان يكون من قال ذلك ممن لا يرى التسوية بينهما  
بلى يجوز ذلك **ان سوي** الشيخ بين ذلك فاذا سمعت الحديث من  
لفظ الحديث فابداً على الخلاف في الرواية بالمعنى فان جوزناها جاز  
الابدال ان كان قائم يري التسوية ويجوز اطلاق كليهما بمعنى والا  
فلا **وقيل حظاً** اي منع ذلك الابدال مطلقاً وهذا منقول عن الامام  
بلى ففي ابن الصلاح عنه قال الشيخ لفظ الشيخ في قوله حديثاً واحداً  
يجوز ان سوي وقيل حظاً **وسمعت** واخبرنا ولا تعد في انتهى واختلف فيما **اذ قرئ** الحديث على  
**اذ قرئ** ولم يقر المسمع **الشيخ** وهو مصنف اليه فاهم له وهو غير منكر له ولكن **ليقر** ذلك الشيخ  
لفظاً كفي وقيل ليس ينفع **الشيخ** لفظاً بقوله نحو نعم **فقال** كفي ذلك في صحة السماع وجواز الرواية  
بثبوتها فلا نفي **بالقرائن** الظاهرة فلا يشترط انطق الشيخ  
بالاقرار بذلك هذا هو الصحيح الذي عليه جمهور العلماء الحديثين والفقهاء  
**بقد قرأت** او قرئ عليه **والاصوليين** **وقيل** اي قال بعض الظاهريين وغيرهم ان ذلك **ليس ينفع**  
وليروا ما يسمعه ولو منع **اي** لا يكفي في صحة السماع وجواز الرواية بل الشارح اقر الشيخ نطقاً لقوله  
نعم قال ابن الصلاح **وبقطع** الشيخ ابو اسحاق وسليم الرازي وابو نصر ابن  
الصباح **ونانها** اي الاقوال وهو لاجل الصباغ من التثنية لا لقرار  
نطقاً لا يكفي في ذلك لكنه **يقول** اي يجوز للراوي ان يعمل بما قرئ على  
الشيخ **او يروي** بقوله **قد قرأت** عليه ان قرأ بنفسه **او قرئ** عليه  
ان قرأ غيره عليه وهو يسمع وليس له ان يقول في الرواية حديثي ولا  
اخبرني وبشرط ان يثبت كون سكوته لا عن غفلة او الكراهة ونظر فيه المصنف  
قال ولو اشار الشيخ برأيه او اصبعه لا لقرار ولم يتلفظ فجزم في  
المحصل بان لا يقول حديثي ولا اخبرني قال العراقي وفيه نظر انتهى **وليروا**  
من شيخ من شيخ ما يسمعه من الأحاديث ولو منع **الشيخ** من روايته

كان قال له

كان قال له لا تروى عنى ولا آذن لك في روايته عنى او قال است اجيزك  
**او خصص** الشيخ بحديثه **غير** اي غير ذلك السامع فقد سأل الحافظ ابو السعيد  
النيسابوري الاستاذ ابا اسحاق الاسفرائني عن محدث خفي بالسماع  
قوما فجاء غيرهم من غير علم الحديث به هل يجوز له روايته ذلك عنه فقال  
يجوز ولو قال الحديث انه اخبركم ولا اخبر فلانا لم يضره في صحة سماعه  
وجواز روايته **اورجع** الشيخ عن حديثه **من غير شك** منه فيه كان قال  
رجعت عن اخبارك قال ابن الصلاح اورجعت عن اعتمادى اياك به فلا  
تروى عنى غير مستند ذلك الى انه خطأ فيه او شك فيه ونحو ذلك بل منعه من  
روايته مع جزمه بان حديثه وروايته فذلك غير مبطل لسماعه ولا مانع  
له من روايته عنه **واختلف** فيما اذ وقع **السماع** في حال النسخ من السامع او  
المسمع **فقبل** لا يطعم السماع مطلقاً وعليه ابراهيم الحري والاستاذ ابو اسحاق  
الاسفرائني في آخره وقيل يصح مطلقاً وعليه الحافظ موسى بن هارون  
الحمال وآخرون وقد كتب ابو حاتم حال السماع عنه عارم وعمرو بن مرزوق  
وكتب ابن المبارك وهو يقرأ عليه شيئاً آخر غير ما يقرأ عليه ولكن **الاصح**  
عنه المحققين **ثالثها** اي الاقوال من التخصيص فان كان النسخ من  
سامع لا يفهم ما يقرأ فلا يصح وان كان **من سامع يفهم** صح السماع كمثل ما  
روينا عن الدارقطني انه حضر في جماعة مجلس اسماعيل الصفاق فجلس  
ينسخ خبراً كان معه واسماعيل يلى فقال له بعض الحاضرين لا يصح  
سماعك وانت تنسخ فقال فهمي لا املاء خلافاً فهمك ثم قال تحفظكم  
املى الشيخ من حديث الى ان قال لا فقال الدارقطني املى ثمانية عشر  
حديثاً فعدت الأحاديث فوجدت كما قال ثم قال الحديث الأول منها عن  
فلان عن فلان ومثله كذا والحديث الثاني عن فلان عن فلان ومثله  
كذا ولم يزل يذكر اسانيد الأحاديث ومثولها على ترتيبها في الاملاء حتى  
أتى على آخرها فتعجب الناس منه واليه اشار الحافظ العراقي بقوله  
كاجري للدارقطني حيث عد له املاء اسماعيل عدل وسرد

او خصص غير الأورج  
من غير شك والسماع في الأصح  
ثالثها من ناسخ يفهم صح



قال المصنف ويشبه هذا ما روى عنه ايضا انه كان يصلي والقارئ يقرأ عليه  
فمحدث فيه فيسبره دَعْلوق فقال القارئ بشير فسمع الدار قطني فقال  
بشير فسمع فقال بشير فقال الدار قطني وقال القلم وقال حمق بن محمد بن  
طاهر كنت عند الدار قطني وهو قائم ينقل فقرأ عليه القارئ عمرو بن  
شعيب فقال عمرو بن شعيب فسمع الدار قطني فاعادته ووقف فقال الدار  
قطني يا شعيب اصلوتك تأمر بك **ورابعها** اي الا قول قول ابن بكير  
ابن اسحاق الضبي سئل عن يكت في السماء فقال يقول في الاداء **قد حضر**  
عند فالوه **ولا يقل** فيه **حدثت** بالبناء للمفعول **او اخبرت** كذلك ولا  
حدثنا ولا اخبرنا **وهذه الخلف** اي الخلاف الذي ذكرنا **انما يجري** مثله  
**ما رابعها** يقول قد حضرت **حيثما تكلم** اي فيما اذا كان الشيخ او السامع يتحد في **او اسرع** القارئ اي  
**ولا يقل** حدثت او اخبرت **افتر** القارئ الحديث في الال سراع بحيث ينحني بعض الكلام **او ان هينما**  
**والخلف** يجري حيثما تكلم **اي اخفي** صوته كذلك قال في القاموس الرينة الصوت الخفي **او بعد** **السامع**  
**او اسرع** القارئ او ان هينما **عن القارئ** بحيث لا يفهم المقروء **ولكن** الظاهر كما قاله ابن الصلاح والنووي  
**وغيرها** انه يعني في كل ذلك **من قدر** يسير نحو **كلمة واحدة وكلمتين** او ثلاثا  
**او بعد** السامع لكي يعني **تحفي** عند السامع قال ابن الصلاح وقد روي ناعني صالح بن احمد بن  
**عن كلمة وكلمتين تحفي** **حفل** قال قلت لابي رضي الله تعالى عنه الشيخ يدغم الحرف يعرف انه كذا  
**ويستحب ان يجيز** المسموع **وكذا** ولا يفهم عنه ترى ان يروي ذلك عنه قال الرجوان لا يضييق هذا  
**جبر** الذي سمي **ويستحب** ان يجيز الشيخ **المسموع** للسامعين مرواية جميع الجزاء او الكتاب  
الذي سمعوه وان جرى على كلمة اسم السماع واذا بدل واحد منهم خطه  
بذلك كتب الشيخ للمسموع من هذا الكتاب واجزت له مروايته عن كل  
كان بعض الشيوخ يفعل وذلك **جبر** الذي لا يقد يقنع بشي مما تقدم  
من التكلم والاسراع **والرينة** فينجبر بالاجازة **وجبر** ال **كل نقص**  
**قد يقع** منهم فربما يغلط القارئ ويغفل الشيخ او يغلط الشيخ ان كان  
هو القارئ ويغفل السامع فينجبر له ما فات بالاجازة ومن ثم قال ابو  
محمد بن عتاب لان ذلك لا يغني في السماع عن الاجازة قال الحافظ

العراقي

ما رابعها يقول قد حضرت  
حيثما تكلم اي فيما اذا كان الشيخ او السامع يتحد في  
ولا يقل حدثت او اخبرت  
افتر القارئ الحديث في الال سراع بحيث ينحني بعض الكلام  
او ان هينما  
والخلف يجري حيثما تكلم  
اي اخفي صوته كذلك قال في القاموس الرينة الصوت الخفي  
او بعد السامع  
عن القارئ بحيث لا يفهم المقروء  
ولكن الظاهر كما قاله ابن الصلاح والنووي  
وغيرها انه يعني في كل ذلك  
من قدر يسير نحو كلمة واحدة وكلمتين او ثلاثا  
او بعد السامع لكي يعني  
تحفي عند السامع قال ابن الصلاح وقد روي ناعني صالح بن احمد بن  
عن كلمة وكلمتين تحفي  
حفل قال قلت لابي رضي الله تعالى عنه الشيخ يدغم الحرف يعرف انه كذا  
ويستحب ان يجيز المسموع  
وكذا ولا يفهم عنه ترى ان يروي ذلك عنه قال الرجوان لا يضييق هذا  
جبر الذي سمي ويستحب ان يجيز الشيخ المسموع للسامعين مرواية جميع الجزاء او الكتاب الذي سمعوه وان جرى على كلمة اسم السماع واذا بدل واحد منهم خطه بذلك كتب الشيخ للمسموع من هذا الكتاب واجزت له مروايته عن كل كان بعض الشيوخ يفعل وذلك جبر الذي لا يقد يقنع بشي مما تقدم من التكلم والاسراع والرينة فينجبر بالاجازة وجبر ال كل نقص قد يقع منهم فربما يغلط القارئ ويغفل الشيخ او يغلط الشيخ ان كان هو القارئ ويغفل السامع فينجبر له ما فات بالاجازة ومن ثم قال ابو محمد بن عتاب لان ذلك لا يغني في السماع عن الاجازة قال الحافظ

العراقي يقال ان اول من فعل ذلك ابو الطاهر اسماعيل بن عبد المحسن الزماني  
فجزاه الله خيرا في سنة ذلك لاهل الحديث فلهذا حصل به نفع كبير ولقد  
انقطع بسبب ترك ذلك واهماله اتصال بعض الكتب في بعض البلاد  
بسبب كون بعضهم كان له قوت ولم يذكر في طبقة السماع اجازة الشيخ  
لهم فاتفق ان كان بعض المفتين آخر من بقي ممن سمع بعض ذلك  
الكتاب فتعذر قراءة جميع الكتاب عليه كابي الحسن بن الصواف الشافعي  
راوى غالب النساوي عن ابن باقا **لو عظم مجلس المولى فبلغ عنه المستمل**  
**جازان يروي** من سمع عن **مملية** ما بلغ بالمشهد يد من التبليغ قوله  
**السامع** بالنصب مفعول مقدم على الفاعل وهو **مستملية** وهذا ما  
**للاقدمين** من الحديثين فمن ابن عيينة انه قال له ابو مسام التقي المستمل  
ان الناس كثيرا لا يسمعون قال اسعهم انت وقال لا أعش كذا مجلس الى  
ابراهيم النخعي مع الخليفة فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه من تنحني  
فيسأل بعضهم بعضا عما قال ثم يرويه وما سمعوه منه ومن حماد بن زيد  
انه سأل رجلا في مثل ذلك فقال يا ابا اسماعيل كيف قلت فقال استفهم من  
يليك قال المصنف كالحافظ العراقي في غير آفته **وعليه** اي على الجواز جري  
**العمل** اي عمل جمهور اهل الحديث لان المستمل في حكم من يقرأ على الشيخ  
ويعرض حديثه عليه ولكن يشترط ان يسمع الشيخ المولى لفظ المستمل  
كالقارئ عليه والا حوط ان يبين حالة الاداء ان سماعه لذلك او  
لبعض الالفاظ من المستمل كما فعل ابن خزيمة وغيره كان يقول  
انا بتبليغ فالان وقد ثبت في الصحيحين عن جابر بن سمرة سمعت النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم يقول يكون اثنا عشر اميرا فقال كلمة لم  
اسمعها فسألت ابي فقال كلهم من قرئش وقد اخرجهم مسلم عنه  
كاملا من غير ان يفصل جابر الكلمة التي استفهمها من ابيه **واما**  
الحافظ ابو عمرو **ابن الصلاح** فقال في مختصره ان **هذه** اهل بعيد  
وقد روي ناعني ابن منق انه قال لواحد من اصحابه يا فالان يكفيناك

وجازان يروي عن مملية  
ما بلغ السامع مستملية  
للاقدمين وعليه العمل  
وابن الصلاح قال هذا



من السماع شمه وهذه ايامنا اول او متروك على قائمته ثم نقل عن ابيه مدي انه قال  
 كيفك من الحديث شمه قال حمزة بن محمد الحافظ يعني اذا سئل عن اول شيء  
 عرفه وليس يعني التسهيل في السماع ولذا قال النووي الصواب الذي قاله  
 المحققون انه يحظر ان يمتنع ذلك ولا يجوز **وهذا الخلف** اي الخلاف الذي  
 ذكرناه **يجري ايضا في السماع الذي لا يقم كلمة او اكثر فمنه قد يستفهم**  
 اي يطلب منه من رقيقته مثلاً فقد نقل عن الامام احمد انه قال في الكلمة  
 يستفهم من المستمل ان كانت مجتمعة عليها فلا بأس بروايتها عنه وقال  
 ابن الصلاح روي عن خلف بن عيسى سمعت من الثوري عشق آل و  
 حديث او نحوها فكنست استفهم جليسي فقلت لزامك فقال لا لا تحم  
 عنهما الا بما تحفظ بقلبك وسمع اذ ذلك قال فالقصة وانقل بعضهم عن ابي  
 زرعة بعده يروى ذلك عن الامام عيسى مرايت ابا نعيم لا يعجبه ذلك  
 ولا يرضى لنفسه والله اعلم **ثالثها** اي وجوب حمل الحديث **اجازة** وهي  
 كما قال صاحب المنهاج مشتقة من الجوز وهو التعدي فكأنه عدي روايته  
 حتى وصلها للراوي عنه وفي الاصطلاح كما قال الشافعي اذن في الرواية لفظاً  
 او خطاً اي لا اخبار الاجمال عرفاً او كانها اربعة المجزوء والمجاز له  
 والصفة وسيأتي انما انواع **وقد اختلفا** في جواز الرواية بما على اقول  
**فيل لا يروى** اي لا يجوز الرواية بها اي بالاجازة وهذا قول جماعة من  
 الحديث وغيرهم كسبعة قال لوجازته الاجازة لبطلت الرحلة  
 وابراهيم الحربي وابي نصر الوائلي وابي الشيخ الابرار وكالفاضي حسيه  
 والماوردي وابي بكر الجندي الشافعي وابي طاهر الدباس الحنفي وغيرهم  
 من قال غير اجزئ لك ان تروى عن مالم تسمع فكانه قال اجزئ لك  
 ان تكذب علي والشرع لا يبيح رواية مالم يسمع وهو احول الراييين عن  
 الشافعي ونقل ايضا عن ابي حنيفة ومالك **وضمنا** اي هذه القول لما  
 سياتي قال في التدریب وقيل ان كان المجزوء والمجاز له عالمه بالكتاب جاز  
 والا فلا واختار ابو بكر الرازي من الخفيفة **وقيل** وهو منقول

يحظر  
 والخلف يجري في الذي لا يفهم  
 كلمة فمنه قد يستفهم  
 ثالثها اجازة واختلاف  
 ففيل لا يروى بها وضعفا  
 وقيل

عن ابيه عمرو

عن ابيه عمرو والوزاعي انها لا يروى بها اي لا يجوز الرواية والتحديث بها **ولكن**  
**يعمل** اي يجوز العمل بها **وقيل** وهو منقول عن بعض الظاهرية **عكسه** اي  
 يجوز الرواية بها ولا يجوز العمل بالمرورى كما لم يسل قال ابن الصلاح وهذه  
 باطل لانه ليس في الاجازة ما يفتح في اصال المنقول بها وفي الثقة به  
**وقيل انها افضل من السماع** مطلقاً نقله الزركشي عن اختيار بعض المحققين  
 ونقل ايضا عن احمد بن حنبل ميسق المالكى انما على وجه اخر من السماع  
 الردي **وقيل التساوي** اي انهما متساويان في الرتبة فقد **نقل** اي نقله  
 ابن علق عن عبد الرحمن بن احمد بن يحيى بن محمد انه كان يقول الاجازة عنه  
 وعند ابيه وحده كالسماع **والقول الحق** الذي قاله الجمهور من الطوائف  
 اهل الحديث وغيرهم واستقر عليه العمل **ثانيها** اي يجوز الرواية  
 بالاجازة **وان يعمل** بالمرورى بها اي ادعى جماعة الاتفاق على ذلك **والحق**  
 ايضا انما اي الاجازة **دونه السماع** في الرتبة بالنسبة **للسلف** اي  
 المتقدمين ممن كان قبل ثمانية **واستوى** اي السماع والاجازة **للسلف**  
**لخلف** يعني بعد تدوين وجمع السنة واشتهارها قال الحافظ ابو عمرو بن  
 الصلاح وفي الاحتجاج للجواز غرض ويجه ان نقول اذا جاز له ان يروى  
 عنه مروياته وقد اخبر بها جماعة فهو كما لو اخبر بقبضات واخبار بها  
 غير متوقف على التصريح نطقاً كما في القراءة على الشيخ كما سبق وانما الغرض  
 حصول الا فهام والغرض وذلك يحصل بالاجازة المفردة انتهى واختار بعضهم  
 لذلك بانه صلى الله تعالى عليه وسلم كتب سورة براءة في صحيفة ودفعها  
 لابن بكير ثم بعث علياً فاخذها منه ولم يقرأها عليه ولا هو ايضاً حتى  
 وصل مكة وقرأها على الناس وعنه الكرابيسي انه اراد ان يقرأ على الشافعي  
 كتبه فابى وقال خذ كتب الزعفراني فاستخفها فقد اخبرك لك فاخذها  
 اجازة ثم بعث انواع الاجازة فقال **عنه ما اجاز** اي الحديث الذي  
 اجاز المجزوء **وعنه المجاز له** كما يقول اجزئك او فلانا او اجزئكم  
 صحيح البخاري او ما تضمنه بيتي المعلوم او ما اشتملت عليه فمرسني

منه ذوى النظر في شرح منظومة علم النثر

لا يروى ولكن يعمل  
 وقيل عكسه وقيل افضل  
 من السماع وتساوى نقله  
 والحق ان يروى بها ويعمالا  
 وانها دون السماع للسلف  
 واستوى لدى الناس الخلف  
 عني ما اجاز والمجاز له



أي جملة عدد مرويات والصواب في الفهرست انما بالناء المجروق وصلا وقفا  
 كما قاله صاحب تقييف اللسان واخطأ من وقف عليها بالهاء لفظة فارسية  
 معناها جملة العدد وهذا النوع هو المسمى بالجانبة خاص بنحاص وهو على  
 انواع الاجازات المجردة عن المناولة ودونها ما ذكره بقوله **او عين** **دا**  
 المجاز له ولكن لم يعين ما اجاز من الحديث او الكتب مثلال **قد اجاز**  
 وغيره وهذا هو المسمى بالجانبة خاص بعام كان يقول اجزتك او اجزتك  
 جميع مسموعاتي او مروياتي والخلاف في هذه القوي واكثر ولكن الجمهور من  
 الطوائف على تجوز الرواية بها ايضا وعلى ايجاب العمل بما روى بها بشرطه  
**فان يعمره مطلقا** بان يجيز لغير معين بوصف العموم مثل ان يقول  
 اجزت للمسلمين او لكل احد **او اجاز من وجد في عصره** اي زمنه  
 كان يقول اجزت من ادرك زمانه او اهل زمانه ففيه خلاف للماخزين  
 من جوز اصل الاجازة وقد **صح** في اي رد الرواية بهذا النوع واليه مال  
 ابن الصلاح حيث قال ولم نرو ولم نسمع من يقتدي به انه استعمل هذه  
 الاجازة فروى بها ولا عن الشريعة المتأخرين الذين سوغوها والاجازة في  
 اصلها ضعف وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفا كثيرا لا ينبغي  
 احتمالهم لكن قد قال بصحتها طائفة كثيرة كالخطيب والقاضي ابى الطيب  
 وابن عثاب وابى العلاء وابى رشيد وابى خير وبنو منده يقولون في الاجازة  
 اجزت لمن قال لا اله الا الله قال في التدريب وخلاف جمعهم بعضهم  
 في مجله وربهم على حروف المعجم اكثر منهم ومن ثم **اعتمد** اي اعتمد هذه النوع  
 جماعة منهم ابن الحاجب والشرقي والمياطي والنروي فقد قال في التقريب  
 متعقبا لابن الصلاح قلت الظاهر من كلام مصيحيها جوز الرواية بها  
 وهذا يقتضي صحتها واي فائدة لها غير الرواية فيل اصل هذه الاجازة  
 العامة قول عمر بن الخطاب من ادرك وفاته من سبي العرب فهو حر  
 ورده البليغيني بان ليس فيه دلالة فان العتق النافذ لا يحتاج الى  
 ضبط وتحديث وعمل بخلافه الاجازة فغيرها هذه الثلاثة فلا يصح

او اذا وما اجاز قد اجمله  
 فان يعمر مطلقا او من وجه  
 في عصره صح رد واعتمد

ان يكون

ان يكون ذلك دليلا لها قال ولو جعل دليله ما صح من قوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم يكفوا عن الحديث لكان له وجه قوي وحمل الخلاف المذكور  
 فيها **ما لم يكن عمومه** اي المجاز له مع حصر كما مثلنا فان كان مع الحصر **فصح**  
 من غير توقف فيه فقد قال القاضي عياض ما اظنهم اختلفوا في جواز ذلك  
 ولا رأت منعه لانه محصور موصوف كقوله اجزت لأولاد فلان او اخوتي  
 ومثل المحصور بقوله **كاجزت العلماء الموجودين بمصر القاهرة** وكما  
 طلة العلم بمكة المكرمة او اجزت من قرأ علي قبل هذه الوقت او اجزت  
 الشافعية في المدينة المنورة فكل ذلك ليس كالعادة المطلقة التي  
 قال فيها الحافظ العراقي وبالحمله ففي النفس من الرواية بامتناعها والاصح  
 ترك الرواية بها زاد تلميذه الحافظ ابن حجر الان الرواية بها في الجملة اولى  
 من ايراد الحديث معضلا هذه او ذكر ان اسم عزام الاسكندر يروي يقول اذا  
 سمعت الحديث من شيخ واجازته آخر سمعه من شيخ رواه الاول عنه  
 بالاجازة فشيخ السماع يروي عن شيخ الاجازة وشيخنا يرويه عن ذلك  
 الشيخ بعينه بالسماع كان ذلك في حكم السماع على السماع وفعل ابن  
 حجر ذلك كثير او استظهر المصنف منه انه اذا روى عن شيخ بالاجازة  
 الخاصة عن شيخ بالاجازة العامة عن ذلك الشيخ بعينه بالخاصة  
 كان ذلك في حكم الاجازة الخاصة عن الاجازة الخاصة قالنا ذلك  
 انه اروي عن شيخنا التنكري وقد سمعت عليه فاجاز في خاصة عن الجمال  
 الاسنوي فانه ادرك حياته ولم يجز خاصة واروى عن ابى الفتح المرغني  
 بالاجازة العامة عن الاسنوي بالخاصة تامل **والجمل** بالحديث  
**المجاز** به او الكتاب كذلك **والمجاز له** من الناس كاجزت بعض الطلبة  
 بعض مروياتي وكذا الجمل باحد هما الذي **لم يبين** بالبناء للمفعول  
**دواخير** الك من الكتب او الناس كاجزت بعض مسموعاتي او اجزت  
 كالبسخة وهو يروي سننا كثيرا وكما اجزت لمحمد بن عبد الله المكي  
 وهناك جماعة مشتركون في هذه الاسماء ولا يتضح مراده في المسئلتين

ما لم يكن عمومه مع حصر  
 فصح كالعالم بمصر  
 والجمل بالمجاز والمجاز له  
 كالم يبين دواخير



**أبطله** فهي اجازة فاسقة لا فائدة لها فان اتضح مراده بقراءة فهاك  
صحيحة كما صرح به في التدریب وليس من ذلك القليل الباطل ما  
اذ اجاز الجماعة مستعينين بانسابهم والمجيز جاهل باعيانهم  
غير عارف بهم فانه **لا يضر الجهل بالاعيان** ولا يقدح **مع وجود تسمية**  
على التعيين كما لا يضر ولا يقدح عدم معرفة الشيخ بالسامع اذا حضر  
شخصه في السماع منه **او اجاز للمسموعين المنتسبين في ان سجنه**  
ولم يعرفهم باعيانهم ولا يعرف عددهم ولم **يصفهم** ما جمع من اسمائهم  
واحد فواحد فقد قال ابن الصلاح ينبغي ان يصح ذلك ايضا كما يصح  
سماع من حضر مجلسه للسمع منه وان لم يعرفهم اصلا ولم يعرف  
**أبطله** عددهم ولا يصفهم اشتغالهم واحدا فواحد واختلاف في الاجازة  
و**لا يضر الجهل بالاعيان مع** المعلقة **في القول الاصح** وبه قطع القاضي ابو الطيب **أبطلوها ان**  
**تسمية او لم يصفهم ما جمع** **يقول المجيز في اجازته** **من شاء** الاجازة متى كثر في الجملة والانتشار  
من حيث انما معلقة بمشيئة من لا يحصى عددهم **وكذا ابطلوا في الاصح**  
**ان يقول اجازته من شاء على اجازته** لانه اجازة لمجهول فهو كقول  
اجزته لبعض الناس من غير تعيين ولما في من التعليق بالشرط  
فان ما يفسد بالجملة يفسد بالتعليق على ما عرفت عند قوم قال  
الخطيب وحجتهم القياس على تعليق الوكالة وصحة جماعة هذه الضربة  
منهم ابو علي الحنبلي ومحمد بن عمرو بن المالك لان الجملة ترفع عند وجود  
المشيئة ويتعين المجاز له عندها واحتج ابو يعلى لذلك بحديث  
فان قتل زيد فجعفر فان قتل جعفر فابن رواحة حيث علق هذه التامير  
وفرق الدامغان بيننا وبين الوكالة بان الوكيل ينعزل بعزل الموكل  
بخلاف المجاز وذكر العراقي من استعمل هذه الحافظا بالكره ان  
خيشمة وحفيدة يعقوب بن شيبه قال اعني العراقي فان عقلت بمشيئة  
مهم بطلت قطعا **وصحوا** اي جماعة من المحدثين ان قال المجيز **اجزته**  
اي فلانا كذا **ان شاء** رواية عنى او اجزته لك ان شئت او احببت

اوردت

اوردت فقد قال ابن الصلاح الاظهر الاقوى ان ذلك جائز اذ قد انتفت  
الجهالة وحقيقة التعليق ولم يبق سوى صيغته والعام عند الله تعالى  
**او قال اجزته من شاء رواية عنى** **راوا** صحته ايضا قال ابن الصلاح **هذه**  
**اولى بالجواز من حيث ان مقتضى كل اجازة تفويض الرواية بها الى مشيئة**  
**المجاز فكان هذا مع كونه بصيغة التعليق** تصرح بما يقتضيه الاطلاق  
وحكاية الحال لا تعليقاً في الحقيقة ولم اجاز في البيع ان يقول بعثك هذا  
بكذا ان شئت فيقول قبلت قال العراقي لكن الفرق بينهما تعيين المبتاع  
بمخلاف في الاجازة فانه مبهم والصحيح فيه عدم الصحة نعم وزاته هنا  
اجزته لك ان تروى عنى ان شئت ان تروى عنى والاظهر الاقوى هنا  
الجواز لانقاء الجملة وحقيقة التعليق انتهى وايد البليغني البطلان  
في المسألة الاولى ببطلان الوصية والوكالة فيما لو قال اوصيت بهذا لمن  
شاء او وكلت في بيعها من شاء ان يبيعها قال واذا بطل في الوصية صح  
احتمالها ما لا يحتملها غيرهما اوله فليتنامل **والاذن** اي الاجازة  
**المعذوم** كاجزته لمن سيولد لفلان **في القول الاقوى** الذي صححه ابن الصلاح  
والنوري وغيرهما انه **اشنع** وبه جزم القاضي ابو الطيب وابو نصر ابن  
الصباغ لان الاجازة في حكم الاخبار جملة بالمجاز فكلما لا يجوز ولا يصح  
الاخبار للمعذوم لا تصح الاجازة له قال ابن الصلاح ولو قدرنا ان اذن  
فالاصح ايضا ذلك للمعذوم كالا يصح الاذن في باب الوكالة للمعذوم  
لوقوعه في حالة لا يصح فيها المأذون فيه من المأذون له وقيل ان ذلك  
يصح وهو محكي عن ابن الفراء وابن عمرو بن وهب جزم الخطيب ان الفقيه  
جزأ وقال ان اصحاب مالك وابي حنيفة اجازوا الوقف على المعذوم وان  
لم يكن اصله موجودا ولا ان بعد اخذ الزمان من الاخر كعند احد  
الوطنين من الآخر **والثاني** اي الاقوال وصحة صاحب المهرج ان ذلك  
**جاز** اي جائز وصحيح **ان لم يوجد تبع** المعذوم بان عطف على الموجود  
قياسا على الوقف كاجزته لك ومن يولد لك اولك ولعقبك فها تاسلو

او اجزته من شاء رواية راوا  
والاذن للمعذوم في الوقف  
ثالثها جاز للمعذوم تبع



بمخلاف ما لو لم يتبع لموجود كما في المثال السابق وقد فعل الا جانق كذلك ابو  
 بكر عبد الله بن ابي داود السجستاني قال ابن الصلاح روي عنه انه سئل  
 الاجانق فقال اجرت لك ولا ولا ذكر الحمل الحيلة يعني الذين لم يولدوا  
 بعد قال البلقيني ويحتمل ان يكون ذلك على سبيل المبالغة وتأكيدها  
 قال المصنف اما الاجانق من يوجد مطلقا فلا يجوز اجماعا **وصحوا** اي  
 جمهور المحدثين وغيرهم **جوازها** اي الاجانق **الطفل** صغير لم يميز ولا يعتبر  
 فيه سن ولا غيره فقد سأل الخطيب شيخه القاضي ابا الطيب هل يعتبر في  
 صحته له سنة او تميزه كما يعتبر ذلك في صحة سماعه فاجاب بانه لا يعتبر  
 ذلك فيها فقال له ان بعضهم يقول لا تصح الا جانق لمن لا يصح سماعه  
 فقال قد يصح ان يميز ذلك للغائب عنه ولا يصح السماع له واجمع الخطيب  
 نفسه للصحة بان الاجانق اياحة المميز للمجاز له ان يروى عنه والاشارة  
 تصح للعاقل وغيره قال وعلى هذا رأينا كافة شيوخنا يميزون للاطفال  
 الغيب عنهم من غير ان يسئلوا عنه مبلغ استناهم وحال تميزهم قال ابن  
 الصلاح كما أنهم رأوا الطفل اهلا لتحمل هذا النوع من انواع تحمل الحديث  
 ليؤدي به بعد حصول اهليته حرصا على توسيع السبيل الى بقاء الينا  
 الذي خصت به هذه الامة وتقريبه من رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قال المصنف واما المميز فالأخلاق في صحة الاجانق له **وصح**  
**جوازها ايضا الكافر** قال الحافظ العراقي لم أجد فيه نقلا الا ان شخصا  
 من الاطباء يقال له محمد بن عبد السيد سمع الحديث في حاله يهوديته  
 على ابي عبد الله الصوري وكنت اسمه في الطليقة مع السامعيين واجاء  
 الصوري لهم وهو من جملتهم وكان ذلك بحضور الحافظ المزني فلولا انه  
 يرى جواز ذلك ما أقر عليه والى ذلك اشار في الالفية بقوله  
 ولم أجد في كافر نقلا ياتي بحضرة المزني تترافعا  
 قال ثم هدى الله هذا اليهودي الى الاسلام وحديثه وسمع منه اصحابنا  
**وصح جوازها المحذور** وهو المجنون كما تقدم في كلام الخطيب **وصح جوازها**

وصحوا جوازها لطفل  
 وكافر ونحوه او

ايضا حمل

**ايضا حمل** قال الحافظ العراقي ايضا لم أجد فيه نقلا الا ان الخطيب قال لم  
 نرهم اجازوا والمي لم يكن مولودا في الحال ولم يتعرض لكونه اذا وقع يصح ولا  
 ولا شك انه اولي بالصحة من المعلوم وقد رأيت شيخنا العلامة سئل  
 الاجانق حمل مع ابويه فأجاز واحترز ابو الشاء الميخي فكتب اجرت للمسيين  
 فيه ومن علم الاجانق للحمل وغيره اعلم واحفظ واتقن الا ان يقال ما اصفح  
 اسماء الاستدعاء حتى يعلم هل فيه حمل ام لا لكن الغالب ان اهل الحديث  
 لا يميزون الا بعد تصفهم وينبغي بناء الحكم فيه على الخلاف في ان الحمل هل  
 يعلم اولاً فان قلنا يعلم وهو لا يصح صحته الاجانق له وان قلنا لا يعلم  
 فيكون كالا جانق للمعلوم وقد ذكر كل ذلك في الفيتة اذ قال  
 ولم أجد في الحمل ايضا نقلا وهو من المعلوم اولاً فعلا  
 وللمخطيب لم أجد من فعله قلت رأيت بعضهم قبضه  
 مع ابويه فأجاز ولعل ما صنع الا ساء فيها اذ فعل  
 وينبغي البناء على ما ذكرنا هل يعلم الحمل وهذا الظاهر  
 قال المصنف وذكر ولده الحافظ ولي الدين ابو زرعة في فتاويه المكية وهي  
 اجوبة اسئلة سأل عنها شيخنا الحافظ ابو الفضل الراشمي الجوزيما  
 بعد نفخ الروح اولى وانما قبل نفخ الروح مرتبة متوسطة بينا وبين  
 الاجانق للمعلوم فهي اولي بالمنع من الأول وبالجواز من الثانية  
 والله اعلم **وصحوا متعيا** اي الاجانق **ما** اي الحديث الذي **المميز**  
**من بعد ما** بان يميز ما لم يتحمله بوجه من سماع او اجانق ليرويه  
 المجاز له اذا تحمله المميز بعد ذلك وقيل يصح لأن شرط الرواية الكثرة  
 يعتبر عند اداء لا عند التحمل فاذا ثبت عند الاداء انه تحمل بعد الاذن  
 صح الاداء وهذا القول حكاه القاضي عياض عن شيخ بعض معاصريه  
 ثم حكى عن ابى الوليد يونس بن مغيث منع ذلك لأن في ذلك اعطاء  
 ما لم يأخذه وهو محال قال عياض وهذا هو الصحيح وصوبه النووي  
 في التقريب فانه يميز ما لا خبر عنه منه وبأذنه له بالتحديث

حل  
 ومنعها بما المميز بحمله  
 من بعدها



بما لم يحدث به ويبين ما لم يعلم سواء قلنا ان الاجازة في حكم الاخبار  
جملة او اذن اذ لا يجوز بما لا خبر عنده منه ولا ياذن فيما لا يملكه  
الا اذن بعد كالاذن في بيع ما لم يملكه وعلى هذا يتعين على من اراد ان  
يروى عن شيخ اجازته جميع مسموعاته ان يبحث حتى يعلم ان هذه مما تخله  
شيخه قبل الاجازة له **فان قيل** اي المجيز ما يأتى على الاثر **فلا تبطل**  
**بل صححه اجزته** لك ما صح وما يصح لك اي عنده **ما سمعت**  
من الاحاديث والآثار لان هذا ليس من ذاك القبيل وقد فعله المار  
قطني وغيره وجاز ان يروى بذلك عنه ما صح عنده بعد الاجازة  
ان سمعه قبلها او كلمة **يصح ما سلك** اي لم يذكرها بان اقتصر على قوله  
ما صح عنده ولم يقل وما يصح لان المراد اجزته لك عنى ما صح عنده لك  
فالمعتبر اذ افضحة ذلك عنده حال الرواية وفي مثل هذا **لا تدخل**  
**الراوي المجاز** او **صح عنه غير من اجازته** فالمراد بما صح ما صح حال الاجازة  
او بعد ها عند المجازلة قال بعضهم وفارقت هذه بنوعها ما تقدم بان  
الشيخ ثمة لم يرو بعد وهناروى لكنه قد يكون غير عالم بما رواه فيجوز  
الا مرفعه على ثبوته عند المجازلة واختلف في اجازة المجاز لقوله اجزته  
لك مجازاته اوجم ما اجيزه في رواية فقال الحافظ ابو البركات عبد  
الوهاب انما طي لا يجوز وصنف فيه جزا لان الاجازة ضعيفة  
فيقوى الضعف باجماع اجازتين ولكن الصحيح الذي عليه العمل  
جوازها ومن ثم قال المصنف **من رآى من الأئمة الحفاظ اجازة**  
**المجاز** اي جوازها قطعاً كالدارقطني وابي نعيم الا صبران وابي العباس  
ابن علقم الكوفي في آخرين **ولو علما** اي اكثر من اجازة **فذلك ذو**  
**امتيار** عن لم يرد ذلك وقد فعله غير واحد منهم كالحاكم ابى عبد الله  
بل ادعى ابيه طاهر المقدسي لاتفاق عليه فكانه لم يعيهم بخلاف الا ناطي  
المذكور وبه صرح ابن الصلاح والنووي وكان ابو الفتح نصر المقدسي  
وابو الفتح وابو الفتح بن ابو الفوارس ربما واليا بين اجازات ووالى

فان قيل لا تبطله  
اجزته ما صح وما يصح لك  
ما سمعت او يصح ما سلك  
في مثل ذلك تدخل المجاز  
او صح عنه غير من اجازته  
ومن رأى اجازة المجاز  
ولو علما فذلك ذو امتياز

الرافعي

الرافعي بين اربع اجازات والحافظ قطب الدين الحلبي بين خمس اجازات  
والحافظ ابن حجر بين ست اجازات قال جمع وينبغي ان يروى بالاجازة  
عن الاجازة ان يتأمل كيفية اجازة شيخه ومقتضاها حتى لا  
يروى بها ما لم يندرج تحتها فربما قيدها بعضهم بما يصح عند المجاز له  
او بما سمعه المجيز ونحو ذلك ففي الاول لا يجوز له الرواية حتى يعرف  
انه عند شيخه كونه كذلك وفي الثاني لم يتعد الى مجازاته ولا يكتفي بمجرد  
صحة ذلك عند ذلك الراوي عملاً بنقطة وتقيده تدبر **ولفظ**  
اي الاجازة قال ابوه فارس من جواز الماء الذي تسقاه الماشية والخمر  
يقال استخرته فاجازته اذا اسقاك ماء لما شئتك وارضتك قال  
كذلك طالب العلم يستخير العالم علمه فيجيزه ايام قال ابوه الصلاح فعلى  
هذا يجوز ان يقال **اجزته** اي فالنا مسموعاته او مروياته فتعد يا  
بغير حرف جر من غير حاجة الى ذكر لفظ الرواية ومن جعل الاجازة اذا  
واباحة وتسويها وهو المعروف بقول اجزته له اي لقولان رواية مسموعة  
ومتى قال اجزته له مسموعاته فعلى الحذف كما في نظائره وتقدم عن  
صاحب المنهاج انها مشتقة من التجوز وهو التقدي قال فكانه عدى  
روايته حتى اوصلها للراوى عنه انتهى وينبغي للمجيز بالكتابة ان  
يتلفظ بالاجازة ايضا **فان يخط** اي يكتب الاجازة ولم يتلفظ بها  
والحال انه كان **ناوياً** للاجازة صحت لان الكتابة كناية وتكون حينئذ  
دون الملفوظ بها في الرتبة وان لم ينوها **فهي ماله** كما بحثه العراقي اذ قال  
الظاهر عدم الصحة لكن قال ابوه الصلاح وغيره يستبعد تصحيح ذلك  
بمجرد هذه الكتابة في باب الرواية التي جعلت فيه القراءة على الشيخ مع  
انه لم يتلفظ بما قرأ عليه اخباره بذلك تأمل **وليس شرطاً** في  
جواز الرواية بالاجازة **القبول** اي قبول المجاز له اياها بل اذا رواها  
المجاز له وكذا الورج عن الشيخ عن الاجازة كما في التدریب والذي عنى اي  
ينقح في نفس الصحة فذلك **غير قاذح** بصحة الاجازة قال في

ولفظه اجزته اجزته له  
وان يخط ناوياً فيهمله  
وليس شرطاً القبول بل اذا  
ودفعه عن غير قاذح يذا



التدريب ويحتل ان يقال ان قلنا الا جانحة اخبار لم يضرب الرد والرجوع وان قلنا  
اذن وباححة ضرر كالوقف والوكالة ولكن الاول هو الظاهر ولم ارضى  
لذلك انترى قالوا **وانما استحسن** اي الا جانحة اذا كانت **من مجيز عالم**  
بما يجيزه لمجاز **ماهر** اي حاذق بالفن لانه توسع وترخيص يتأهل له  
اهل العلم لميسر حاجتهم اليها قال عيسى بن مسكين في الا جانحة **رأس**  
مال كبير **وشروطه** اي اشتراط كون كل من المجيز والمجاز من اهل العلم **يعزى**  
اي ينسب الى ائمة **الكابر** فقد بالغ بعضهم في ذلك فجعله شرطاً في الا جانحة  
وحكاية ابو العباس الوليد بن بكر لما تكلم عن امامه مالك رضي الله تعالى عنه  
وقال ابيه عبيد البر انما لا تجوز الا لما هرب بالصناعة وفي شئ معين لا يشك  
اسناده انتهى ووجهه بعضهم بانهم لو لم يكن كذلك لم يؤمن ان تحدث المجاز  
له عن الشيخ بما ليس من حديثه او ينقص من اسناده راويا او اكثر قال لكن  
تقدم عن الجمهور ان لا يشترط ان التأهل عند التحمل بها والله اعلم **رابعها**  
اي وجوب تحمل الحديث **عندهم** اي العلماء **المناولة** احسن ما يستدل به عليها  
حديث ابن عباس انه صلى الله تعالى عليه وسلم بعث بكتابه الكسرى مع  
عبد الله بن حذافة وامره ان يدفعه الى عظيم البحرين فدفعه عظيم البحرين الى  
كسرى وفي البخاري معلقا وهو عند السري حتى موصول بسند حسن انه صلى الله  
تعالى عليه وسلم كتب الى مله السرية كتابا وقال لا تقرؤن حتى تبلغ مكانا  
وكذا فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس واخبرهم بامر النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم قال السري حتى احتج به البخاري على صحة المناولة فلهذا  
العالم اذا ناول التلميذ كتابا جازله ان يروي عنه ما فيه وهو فقه صحيح  
ثم المناولة عندهم على نوعين مقرونة بالاجانحة ومجردة عنها وقد بين  
الاول في قوله **ان يعطى** الشيخ الحديث **تلميذه** **الكتاب** اي اصل سماعه  
او فرعا مقابلا به ويقول له هذه اسماعى اوروايتى عن فلان فاروع عنى  
او اجزت لك روايتى عنى ثم يبقيه **له** اي للتلميذ **مجالا** **وتليه** **اعاد**  
له لينسخه او يقابل به ويرده اليه او يخود ذلك **وان يحضر** اي التلميذ

كتابه

واستحسن من عالم الماهر  
وشروطه يعزى الى اكابر  
رابعها عندهم المناولة  
ان يعطى الحديث الكتاب له  
ملكاً تلى اعاد او يحضره

كتابه **للشيخ ذى العلم** بذلك الكتاب **لكيما ينظره** فيتأمله الشيخ وهو  
عالم متيقظ **ثم يردده** اي الكتاب اليه اي التلميذ ويقول له وقفت على ما فيه هو  
كتابى اوروايتى عن فلان او عنى ذكر فاروع عنى او اجزت لك روايتى قال ابن  
الصلاح وهذا قد ساه غير واحد من ائمة الحديث عرضا وقد سبقت حكايته  
في القراءة على الشيخ انما تسمى عرضا فلننسى ذلك عرض القراءة وهذه عرض المناولة  
**وقد اذن** الشيخ للتلميذ في **الصورتين** المذكورتين **في رواية** بما في الكتاب  
عنه كما قرناه **واعرفه** **ودين** بذلك وانما اعطى انواع الا جانحة على الاطلاق  
كما صرح به جمع من المحققين **واخذوا** اي العلماء من الحديث والفقهاء  
وغيرهم **بهذه** المناولة المقرونة بالاجانحة **اجماعا** فقد نقل القاضي عياض  
الاتفاق على صحتها **بل قيل** اي المناولة **تعاذل** اي تساوى **السماع** في القوق  
والرتبة وهذا القول عن طائفة كثيرة من الكبار مثل ابن بكير بن عبد الرحمن وعكرمة  
مولد ابن عباس والزهرى وربيعه ويحيى بن سعيد الانصارى ومجاهد  
والشعبي وعلقمة وابراهيم وابن عيينة وابو وهب واحمد الروائين  
عن مالك **واخرون** من اهل الحديث **فضلوها** على السماع نقله ابن الاثير  
الجزري في جامع ال اصول وعلمه بان الثقة بكتاب الشيخ مع اذنه فوق الثقة  
بالسماع واثبت لما يدخل من الوهم على السامع والمستمع **ولكن الاصح** الذي  
عليه المحققون ان هذه المناولة **تلى** السماع في مخططة عن درجة الحديث  
لفظا والاخبار قراءة قال الحاكم ابو عبد الله اما فقهاء الامام الذين  
افتوا في الحلال والحرام فانهم لم يروها سماعا اي فضلا عن ترجيحها عليه  
وبه قال الشافعي وابو حنيفة واحمد والشافعي بن راهوية ويحيى بن يحيى  
وابن المبارك والثوري والبيهقي والمزني والرواية الاخرى عن الامام مالك  
قال عنى الحاكم وعليه عهدنا ائمتنا واليه ذهب ولا يشك في ذلك  
الامام ابو حنيفة هنا بما نقله صاحب الفتنه عنه اذ اعطاه الكتاب واجاز  
له ما فيه ولم يسمعه ولم يعرفه لم يجز له البطلان عنه لا للمناولة  
والاجازة بل لعدم المعرفة اذ الضمير في قوله ولم يعرفه ان كان للمجاز له

للشيخ ذى العلم لكيما ينظره  
ثم يردده اليه واذن  
في صورتين في رواية قد  
واخذوا بهذه اجماعا  
بل قيل ذى تعاذل السماع  
واخرون فضلوها والاصح



وهو الظاهر تفقيد الضمائر مقتضاه انه اذا عرف ما اجيز له صح وان كان  
 للشيخ فسيأتى ان ذلك لا يجوز الا اذا كان الطالب موثوقا بخبره افاده  
 الحافظ العراقي **وسبقنا** اي المناولة المقرونة بالاجازة **اجازة**  
 خالية عن المناولة **وضم** لا ينكر احد لما ان تلك فيها خلافا لاهذه  
 المناولة المقرونة بالاجازة فانها تجمع على صحتها كما تقر **وصح** التحمل  
**ان ناوله** الشيخ كتابه واجازته به **ولكن استردا** الشيخ ذلك الكتاب  
 من الطالب ولم يثق به عنده وهذا يتقاعده عما تقدم لعدم احتواء الطالب  
 على تحمله وغيبته عنه ويجوز للطالب رواية ذلك عن الشيخ من ذلك  
 الكتاب اذا ظفربه مع غلبة ظنه بسلامته من التغيير وروايته **من**  
**وسبقنا** الجازة **وضم** **ساوي** ذلك الاصل بان وجد فرعاً مقابلاً له موثقاً بموافقة  
**وضم** ان ناول واستردا ما تناولة الاجازة كما يعتبر ذلك فيما **أدى** في الاجازة المجردة **قبل** اي  
**ومن** ساوي ذلك الاصل **أدى** قال القاضي عياض وغيره **وما** اي ليس **لدى** المناولة **من امتياز** اي  
**قبل** وما الذي من امتياز **شيئاً** زائد على الشيء الذي **عين** من مجاز اي المعين من التصانيف ولا  
 فرق بين اجازته اياه ان يحدث عنه بكتاب الموطأ وهو غائب او حاضر  
 اذا المقصود تعيين ما اجازته انتهى وحاصله ان المناولة ليس لها  
 منزلة على الاجازة المجردة في معين من الكتب قال ابن الصلاح وقد  
 صار غير واحد من الفقهاء والاصوليين الى انه لا تأثير لها ولا فاسق  
 غير ان شيوخ الحديث في القديم والحديث او من حكى ذلك عنه يرون  
 لذلك منزلة معتبر والعلم عند الله تبارك وتعالى **وان يكن** قد  
**احضروا** اي الكتاب **من يعتمد** عليه من الطلبة في الخبر والمعرفة وقال  
 للشيخ هذا روايتك فناولني واجزله روايته فاجابه اليه اعتمادا  
 عليه **وما نافية** اي الشيخ في ذلك الكتاب ولا يتحقق روايته جميعه **صح**  
 ما ذكر وكان اجازته جازقة كما جازته في القراءة على الشيخ اعتمادا على الطالب  
 حتى يكون هو القاري من الاصل اذا كان موثوقا به معرفة **ودينا** **والا**  
 بان لم يكن الطالب ممن يعتمد عليه في خبره ومعرفة **فليرد** لانه غير جاز

ولا يصح

ولا يصح اذا لا يجوز الا اعتمادا على غير موثوق به **فان قيل** اي الشيخ للطالب  
 المذكور **اجزته** ان كانا هذا من حديثي **صح** وجاز عبارة ابن الصلاح  
 نقلا عن الخطيب ولو قال حدثنا في هذا الكتاب ان كان من حديثي مع  
 براء من الغلط والوهم كان ذلك جائزا حسنا **ويروى** الطالب  
 جواز اعنه اي عن الشيخ **حيث** باننا ان ذلك الكتاب من حديثه قال  
 الحافظ العراقي **فان** فعل ذلك والطالب غير موثوق به ثم يتبين بعد ذلك  
 بخبر من يعتمد عليه ان ذلك من مروياته فهل يحكم بصحة الاجازة  
 والمناولة الباقية لم ارض من تعرضي لذلك والظاهر نعم لرواها كنت  
 تخشاه من عدم ثقة المجيز **وان يناول** اي الشيخ الكتاب للطالب **لامع**  
 صاحب **الاذن** في الرواية به عنه **ولا** مع قوله **هذا** الكتاب **سماعي** **ولا** ما **فان** يقبل اجزته ان كانا  
 اجيزه في روايته **فوق** اعمى ما نقله الزركشي كالمصنف الهندي **بطلان** هذا **صح** ويروى عنه حيث باننا  
 المناولة فلا يجوز الرواية به **وان قيل** اي الشيخ للطالب عند المناولة **هذا**  
 الكتاب **سماعي** او مما اجيزه **لم** **يأذن** للطالب في الرواية بان اقتصر على  
 قوله المذكور ولا يقول له اذن عني ولا اجزته لروايته ونحو ذلك **هذا** **سماعي** **فوق** اعمى **بطلان**  
**ففي** صحته اي هذه المناولة الخالية عن الاجازة **خلف** بين العلماء **بضم** **وان** يقبل هذا **سماعي** **لم**  
 في التقريب لا يجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء واصحاب  
 الاصول وعابوا المحدثين المجوزين لها وتعليقه الحافظ العراقي **بانه**  
 مخالف لاصله الذي فيه انما هو التعبير بغير واحد من الفقهاء **والا**  
 وبين العبارتين فرق كبير وحكى الخطيب عن طائفة من اهل العلم انهم  
 صححوها وخالف ايضا لقول جماعة من اهل الاصول كالامام فانه  
 لم يشترط الاذن بل ولا المناولة بل اذا اشار الى كتاب وقال هذا **سماعي**  
 جاز لي سمعه ان يرويه عنه سواء ناوله ام لا وسواء قال له اذن  
 عني ام لا وقال ابن الصلاح ان الرواية تخرج على الرواية بمجرد اعلان  
 الشيخ لما فيه من المناولة فانها لا تخلو من اشعار بالاذن في الرواية  
 قال المصنف وعندي ان يقال ان كانت المناولة جوابا لسؤال كان قال

وان يناول لامع الاذن ولا  
 هذا سماعي فوق اعمى بطلان  
 وان يقبل هذا سماعي لم  
 يأذن ففي صحته خلف بضم



له ناولني هذا الكتاب لأرويه عندك فناولته ولم يصح بالأذن صحت وجأ  
له أنه يرويه كما تقدم في الجانق بالخط بل هذا البلغ وكذا إذا قال له  
حدثني بما سمعت من فلان فقال هذا اسمي من فلان كما وقع لا ينسأ  
من أنه إذا كثرت عليه آثامهم بحال معجم له والقاه اليهم وقال هذه  
أحاديث سمعتها من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكتبته  
وغيره ففصح أيضا وما عدا ذلك فلا تأمل ثم بين الفاظ الاء لمن  
يحل بالجانق والمناولة فقال **ومن** من الطلبة **يناول** أو من **يجز**  
بينهما للمفعول **فليقل** عنه الاء **أنا** أو **أنا** في المناولة والهاء  
**ونا** أو **نا** في المناولة **وأجاز** أو **أجاز** في الجانق المجردة  
عن المناولة سواء **اطلق** أي ما ذكر من الاء لفاظه التقيد فقه  
اصطلاح قوم من المتأخرين على إطلاق **أنا** في الجانق واختار  
أبو العباس العمري المالكي صاحب الجانق في الجانق قال المصنف  
وعليه عمل الناس الآن والمعروف عند المتقدمين أنها بمنزلة أخبرنا  
وحكي القاضي عياض عن شعبة أنه قال في الجانق من **أنا** **أنا**  
وأخبرنا واستبعد العراقي بأنه كان ممن لا يرى الجانق **أنا** أي  
أظهر في الجانق قال ابن الصلاح والهاء الحافظ المتقن  
أبو بكر البهقي إذا كان يقول **أنا** في الجانق وفيه أيضا رعاية  
لاصطلاح المتأخرين انتهى وفي نسخة هذا النظم اطلق أو **أنا** الخ  
وعليه فهم من الفاظ الاء وهو الموافق لألفظة العراقي ويصح حمل  
النسخة الاء عليه كما لا يخفى **أو فليقل** **سوي** في أي جوزه روايته  
**أو** في روايته **أوشبه** **هذه** المذكورة من كل عبارة مشعرة  
بالجانق ولا يجوز استعمال حديثنا وأخبرنا في الرواية بالمناولة  
هذه ما عليه الجمهور وأهل التحري وقيل يجوز ذلك فيها وفي الجانق المجردة  
أيضا وهو مخي عن مالك وابن جريج وغيرها وصححه إمام الحرمين  
**ورأوا** أي هؤلاء الجمهور **ثالثها** أي الاء قول **صحيح** وهو **بوردا**

الراوي

الراوي ويصح قراءته بالبناء للمفعول والتائب عن الفاعل قوله  
**حدثنا وأخبرنا** حال كونه **مقيدا** كحدثنا أبا جابر أو مناولة وأجانب  
وكأخبرنا أبا جابر أو مناولة وأجانب أو أذا أو في أذنه أو فيما أذن لنا  
أو فيما أطلق لنا روايته ونحو ذلك والقول الثاني ما قيل إنما يجب  
**قيده** **بجواز قصر** عن المناولة أما معها فيجوز إطلاق حديثنا وأخبرنا  
فيها وهو مخي عن الزهري ومالك أيضا وغيرهما قال ابن الصلاح وهو  
لائق بمن ذهب جميع من سبقت الحكاية عنهم أنهم جعلوا عرض المناولة  
المقرونة بالجانق سمعا **وبعضهم** أي الحديث وهو أبو عمرو والوزري  
**يخصه** أي الجواز بغير مناولة **بجواز** بتشديد الباء أي خبرنا وأخبرنا  
ويخص القراءة بأخبرنا أو أخبرنا بالهزق قال الحافظ العراقي ولم يخل  
من النزاع لأنه خبرنا وأخبرنا بمعنى واحد لغة واصطلاحا قال الحاكم  
أبو عبد الله الذي اختار وعمرته عليه أكثر مشايخي وأئمة عصره  
أن يقول فيما عرض على الحديث فأجانب شفاها **أنا** وفيها كت إليه  
كتب لي **وبعضهم** وهم قوم من المتأخرين **يروي** في الجانق بالكتابة  
**بنحو قوله في كتب** فلان وأنا كتابة أو في كتابه ويروي بالجانق  
باللفظ **شافهني** وأنا مشافهة **وهو** اصطلاح **مؤلف** أي موقع للوهم  
أي الرب والغلط قال ابن الصلاح ولا يخلو عن طرف من التدليس قال  
ابن الصلاح أما الكتابة فتوهم أنه كتب إليه بذلك الحديث بعينه  
كما كان يفعل المتقدمون وأما المشافهة فتوهم مشافهة بالتحدث  
**فليجئ** ذلك وقد نص الحافظ أبو المظفر الهمداني على المنع من  
ذلك للإبراهيم المذكور لكن بعد أن صار الآن ذلك اصطلاحا  
من ذلك وقد قال القطب القطب في بعد ثقله كلام ابن الصلاح  
الآن العرف الخاص من كثر الاء استعمال يرفع ما يتوقع من الإشكال  
انتهى واختار الإمام أبو الفتح ابن دقيق العيد **في كتابه الاقتراح**  
في علم الأصول أنه لا يجوز في الجانق إطلاق **أخبرنا** **مطلقا**

ومن يناول أو يجز فليقل  
أنا ناولني أجازني  
أطلق أو باح أو سوي أو  
أذن أو شبه هني ورأوا  
ثالثها صحيح أنه يوردا



ولا يقيد البعد دلالة الاجازة على الاخبار اذ معناه في الوضع هو الاذن  
 في الرواية قال ولا يمتنع اطلاق الخبر في او اخبرنا **لكن اسناد جزؤه**  
**سمع** فلو سمع الاسناد من الشيخ وناول له الكتاب جازله اطلاق اخبرنا  
 لانه صدق عليه انه اخبره بالكتاب وان كان اخبارا جمليا فلا فرق  
 بينه وبين التفصيل انتهى واستعمال كلمة **عن** فلان **وان** فلان  
**جودوا** اي المتأخرون فيما يشك **سماعه** من شيخه **وفي المجاز** به  
 وهو **مشارك** بينهما وقد شاع عن قوم منهم التعبير عن الاجازة بقول  
 اخبرنا ان فلانا حدثه او اخبره قيل ان الخطاب اختار او حكاه بل نقل  
 ايضا عن اختيار ابن حاتم الرازي قال اجمعه الصلاح وهذا اصطلاح بعده  
 لا يمتنع **عن** الاشعار بالاجازة وهو فيما اذا سمع الاسناد منه وناوله ما  
 اخبرنا اسناد جزؤه **سمع** رواه قريب فان فيها اشعارا بوجود اصل الخبر وان اجمعه  
 وعنه وان جودوا فيما يشك **وتفصيلا** قال المصنف واستعمالها **لان** في الاجازة شائع كما تقدم  
**سماعه** وفي المجاز مشترك **في الغنقة** وكثيرا ما يستعمل المتأخرون في الاجازة الواقعة في رواية  
 من فوق الشيخ حرف عن فيقول احدهم اذا سمع على شيخ باجازة عن شيخه  
 قرأت على فلان عن فلان واستقر به ابن الصلاح فيما اذا كان قد سمع  
 منه باجازة عن شيخه ان لم يكن سماعا فانه شاك وحرف عن مشترك بين  
 السماع والاجازة صادق عليها قال ابن مالك ومعنى عن في نحو رويت  
 عن فلان وانما تدعى فلان المجازة لان المروي والمنسأ به مجاوز للمروي  
 اخذ عنه قال ابن الصلاح ثم اعلم ان المنع من اطلاق حديثنا واخبرنا في  
 الاجازة لا يزول باباحة الجمل لئلا كما اعتاده قوم من المشايخ من قولهم  
 في اجازتهم لم يميزوه له ان شاء قال حديثنا وان شاء قال اخبرنا فليعلم  
 ذلك والعلم عند الله تبارك وتعالى **خامسا** اي وجوب حمل الحديث  
**كتاب الشيخ** كذا عبر به في التقریب وعبارته ابن الصلاح والعراق في المكاتبة  
 وهي ان يكتب الشيخ لمن اى الطالب الذي **يغيب** عنه او لمن **يحضر** عنده  
 شيئا من حديثه سواء كتبه بنفسه **او يا اذن** الشيخ غيب **ان** يكتب

ذلك

ذلك **عنه** ثم هو على نوعين احدهما ان تتجرد عن الاجازة والثاني ان تقترب  
**فتى اجازا** بان يكتب اليه ويقول اخبرني ذلك ما كتبه اليك وما كتبت به  
 اليك ونحو ذلك من عبارات الاجازة **فهي** في القوق والصحة **كمن ناول**  
 كتابه لطالبه **حيث امتازا** واقترن بالاجازة وقد تقدم الخاف في انهما  
 كالسمع والقراءة او دونهما كما هو الصحيح **اولا** يميز الشيخ بان لا يقرنه  
 بالاجازة **ففيه** خلاف **قيل** انها لا تصح وعليه المأوردى والامدى  
 وابن القطان وهذا ضعيف **والاصح** المشهور بين اهل الحديث المتقدمين  
 والمتأخرين **صحها** وكثيرا ما يوجد في مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم كتب  
 الى فلان قال حدثنا فلان والمراد به هذا وذلك معول به عندهم معدود في  
 المسند الموصول وفيها اشعار قوي بمعنى الاجازة **فهي** والله لم تقترب  
 بالاجازة لفظا فقد تضمنت الاجازة معنى وكتب النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم الى عماله بالاحكام شاهدا لقولهم **بل** زاد ابو الطاهر ابن السمعاني بان  
 هذا **اجازة** **صح** فهو اقوى عندهم من الاجازة بغير مكاتبة واختار **صحها** بل واجازة **صح**  
 المصنف قال بل واقوى من اكثر صور المناولة ونحو البخاري كتب الى محمد بن  
 بشار الخ ذكر في باب اليمان والندور وليس فيه بالمكاتبة عن شيخه  
 سواء وفيه وفي مسلم كثير بالمكاتبة في اثناء السند منها عن وارد قال  
 كتب معاوية الى المغيرة رضي الله تعالى عنهما انه كتب الى ما سمعت من  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكتب اليه الحديث في القول عقب  
 الصلاة ومنها عن ابن عون قال كتبت الى انا فكتب الي انه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم اغار على سبي المصطلق الحديث ومنها عن هشام قال كتب الى  
 يحيى بن ابي كثير عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه مرفوعا اذا اقيمت  
 الصلاة فلا تقوموا حتى تروني وغير ذلك **ويكتفي المكتوب** اليه في الرواية  
 بالكتابة **ان يعرف خطه** كاتبه وان لم تقم البيعة عليه **وشاهدا**  
 يعني بيعة تشهد على ذلك الخط **بعض** اي بعض العلماء منهم الغزالي  
**شرط** في ذلك لان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد على ذلك

عنه فتى اجازا  
 في كمن ناول حيث امتازا  
 او لا فيقول لا تصح والا صح  
 صحها بل واجازة صح  
 ويكتفي المكتوب ان يعرف خطه  
 كاتبه وشاهدا بعض شرط



قال ابن الصلاح وهذا غير مرضي لأن ذلك نادر والظاهر أن خط الإنسان لا يشبهه بغيره ولا يقع فيه التباس قال المصنف وإن كان الكاتب غير الشيخ فالأجود من ثبوت كونه ثقة كما تقدمت الإشارة في نوع المعلل **المعلل** الصحيح المختار وهو الأثر بمذهب أهل التيمري والنزاهة أن المكتوب إليه لا بد له من التقييد عند الأداء **ليقل حديثي** فلان كتابة أو **أخبرني** كتابة أو مكتوبة أو كتبت إلى فلان قال حدثنا فلان بكذا **والمطلقين** أي المجوزين الطلاق حديثي أو أخبرني فلم يقيده وهما بالكتابة **وهي** أي أحكم بضعفهم فيها المحدث وإن جوز ذلك غير واحد كاللث ومنصور وغيرهما لا يراه الدبس قال في التدریب وجوز آخرونه أخبرنا دوله حدثنا روى البيهقي عن أبي عصمة قال كنت في مجلس أبي سليمان الجوزقاني فجرت ذكر حديثنا وأخبرنا فقلت إن كلاهما سواء فقال رجل بينهما فرق ألا ترى محمد بن الحسين قال إذا قال رجل لعبد الله أخبرني بكذا فانت حر فقلت إليه بذلك صار حرا وإن قال له حديثي بكذا فقلت إليه بذلك لا يعتق **السادس** من وجوه تحمل الحديث **الأعلام** أي أعلام الشيخ للطالب **نحو قوله** هذا الحديث **روايتي** من فلان مقتصر عليه **من غير أذن** للطالب **جاء** في رواية عنه فلا يقول أروى عنى أو أذن لك في روايته أو أخذ لك وفي جواز الرواية بذلك خلاف **فصحي** أي طائفة من المحدثين وغيرهم **الغائه** أي الأعلام المجرى عن الأذن فلا يجوز الرواية بذلك وبه قطع الغزالي لأنه قد لا يجوز رواية مع كونه سماعا لخلل يعرف فيه وقاس جميع ذلك على مسألة استدعاء الشاهد أن يحمله الشهادة فانه لا يكفي أعلامه بل لابد أن يذهب له أن يشهد على شهادته ورده القاضي عياض بأن هذا القياس غير صحيح إذ الشهادة على الشهادة لا تصح إلا مع الأذن في كل حال والمحدث عن السماع والقرعة لا يحتاج فيه إلى أذن اتفاقا وأيضا فالشهادة تفارق الرواية

ثم ليقل حديثي أخبرني  
كتابة والمطلقين وهن  
السادس أعلام نحو هذا  
بروايتي من غير أذن حاد  
فصحيح الغائه

من أوجه كثير

من أوجه كثير كما لا يخفى **وقيل** أي وقال كثير من المحدثين والفقهاء **والله** كابن جرير وابن نصر وابن الصباغ وابن العباس الغري والمام غزاليه الرازي وغيرهم ولا سيما الظاهرية لا يبلغ ذلك بل هو صحيح **وأن يروى** أي يجوز الرواية بمجرد الأعلام بل حكى الرازي عن بعض الظاهرية أنه زاد **ولو قد حظا** أي منع الشيخ الرواية بذلك فلم يقل له هذه رواية ولكن لا تروها عني أو لا تجزها لك جازله مع ذلك روايتها عنه قال القاضي عياض هذا صحيح لا يقتضي النظر سواء لأن منعه أن لا يحدث بما حدثه لا للعلة ولا رتبة لا يؤثر لأنه قد حدثه فله شيء لا يرجع فيه **وذكر الخلف** أي الخلاف الذي ذكرناه في الأعلام المجرى عن الأذن في الرواية **يجري مثله في وصية** بأن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب يرويه ذلك الشيخ مقتصر عليها فقد حكى عن كثير من صحة الرواية به عن الشيخ بتلك الوصية قال القاضي عياض لأن في دفعها نوعا من الأذن ونسبها بالأعلام والمناولة قال ابن الصلاح هذا بعيد جدا **والمخلف يجري في وصية وفي** وهو ما زلة عالم أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل الرواية الآتية ولا يصح تشبيهه بقسم الأعلام والمناولة وردت إلى الدم بأن الوصية أرفع رتبة من الوجادة بخلاف وهي معمول بها عند الشافعي وغيره فهذا أولى فليتأمل **ويجوز المخلاف المذكور أيضا في وجادة** كأن يجرد كتابا أو حديثا بخط شيخ معروف عاصره أولا وهي بكسر الواو مصدر وتجد لكن ما مولد غير مسموعة قال المعافى الزهرواني فرع المولدون قولهم وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة من غير تفريق العرب بين مصادر وجه للتمييز بين المعافى المختلفة قال ابن الصلاح يعني قولهم وجد ضالته وجدانا ومطلوبه وجود أو في الغضب موحق وفي الغنى وجد وفي الحب وجد **والمنع** أي منع الرواية **فيها** أي بالوصية والوجادة **ففي** أي أتبع فانه الأصح فهما أما الوصية فقد مر أن الخلاف فيه قوي وأما الوجادة

وقيل لا  
وأنه يروى ولو قد حظا  
والمخلف يجري في وصية وفي  
وجادة والمنع فيهما قفي



فالتحالف ضعيف جدا كما يعلم مما يأتي في **آفاق هذه الثلاثة**  
 الالام والوصية والوجادة **اذا صح السند** في كل منها **تري**  
**وجوب عمل** برأوان لم يجز روايته بطريقه **في القول المعتمد**  
 لأن العمل يكفي فيه صحته في نفسه بل ادعى عياض الاتفاق على وجوب  
 العمل في الالام بخبره قال في التقريب وأما العمل بالوجادة  
 فنقل عن معظم المحققين والفقهاء المالكيين وغيرهم انه لا يجوز وعمل الشافعي  
 ونظارا صحابه جوازهم وقطع بعض المحققين بوجوب العمل بها  
 عند حصول الثقة بها وهذا هو الصحيح الذي لا يمتنع في هذه  
 الزمانه غير زاد ابن الصلاح فانه لو توقف العمل فيها على الرواية  
 لانتفاء العمل بالمنقول لتعذر شرط الرواية فيها واحتج لمحافظة  
 ابن كثير لذلك واستحسنه البلقيني بحديث اي الخلق اعجب ايمانا  
 الرقة قوم يا تون من بعدكم يجحدون صحفنا يؤمنون به ويعلمون  
 بما فيه أولئك اعظم اجرا منكم رواه احمد والحاكم وغيرهما وفي رواية  
 فهو لا افضل اهل الايمان ايمانا وأما الوصية فقد تقدم عن ابن ابي  
 الدرم انما رفع مرتبة من الوجادة بالاخلاق قائمه **يقال في وجادة**  
 بخبره انما بخط فلان او **وجدت بخطه** حدثنا فلان ويسوق الالام  
 والتمن او قرأت بخط فلان عن فلان الخ ونحو ذلك فلا يروى الواجد  
 تلك بسماع ولا اجازة قال النووي هذه الذي استمر عليه العمل  
 قدما وحديثا قال المصنف وفي مسنده احمد كثير من ذلك من روايته  
 ابنه عنه بالوجادة هذا كله اذا وثق بانه خط المذكور  
**وان نقل** اي تظن من وثوق بذلك فنقل **ظننت** انه بخط فلان  
 او بلغني عن فلان او ذكر كاتبة انه فلان ونحو ذلك من العبارات  
 المفصحة بالمستند وقد تستعمل الوجادة مع الاجازة فيقال  
 وجدت بخط فلان واجازته **ويقال في غير خطه** بان وجد حديثا  
 في تاليف شخص وليس بخطه **قال** فلان اخبرنا فلان او ذكر فلان

وفي الثلاثة اذا صح السند  
 تري وجوب عمل في المعتمد  
 يقال في وجادة وجدت  
 بخطه وان نقل ظننت  
 انه غير خطه قال

ومثل هذا

ومثل هذا ما لم يترتب اي لم تشك في نسخة بان وثقت انما تأليفه وخطة الالام  
 تحريفه كان تقول بلغني عن فلان او وجدت عند او قرأت في كتابه اخبرني  
 فلان انه بخط فلان او ظننت انه بخط فلان او ذكر كاتبة انه تصنيف فلان  
 ونحو ذلك **تصنيف** اي اصبت الحق في ذلك ومثل ذلك في النقل من تصنيف  
 المصنفين كما ذكره ابن الصلاح والنووي وغيرهما قالوا وقد تسامح اكثر الناس  
 في هذه الزمانه باطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرير وتثبت فيقال  
 احدهم كذا يا منسوب اليه تصنيف معين وينقل منه عنه من غير ان يثبت بصحة  
 النسخة قائلا قال فلان كذا وكذا والصواب ما قدمناه فانه كان المطالع عالما  
 فظنا بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الاسقاط والسقوط وما أحيل عن  
 جهة الى غيرهما رجونا ان يجوز اطلاق اللفظ الجازم فيما يحكيه من ذلك  
 والى هذا فيما احسب استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس العلم  
 عند الله تعالى انتهى **وطه** اي ما ذكر في النوعين من نحو وجدت بخطه  
 ونحو قال فلان اخبرنا فلان الخ **منقطع** غير ان الأول اخذ شعوبا من  
 الاتصال لقوله وجدت بخط فلان بخلاف الثاني فانه لم يأخذ ذلك  
 اصلا **ومن اني** في ذلك متساهلا بصيغة عن كانه ذكر الذي وجد  
 خطه وقال فيه عن فلان فهو يهوية ليس بتدليس قبيحا اذا كان بحيث لا  
 سماعه منه على ما تقدم في معناه او اني مجازفة واطلق **باخبرنا** او حدثنا  
 في ذلك **ردنا** الحالة وانتقدناها على فاعلمها قال القاضي عياض لا اعلم من  
 يقتدي به اجاز النقل فيه بذلك ولا من يمدح معه **السند** فان يقل بعض  
 البخاريين فالامام **سليم** بن الحجاج القشيري فيه اي في صحيحه **تري**  
**وجادة** اي احاديث مروية بالوجادة فبناء على ما تقدم تنقد بها  
 من بالمنقطع وكيف ادخلها فيه لقولهم في الفضائل حدثنا ابو بكر بن ابي  
 شيبة قال وجدت في كتابي عن ابي اسامة عن هشام عن ابيه عن عائشة  
 قالت ان كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليتفقد يقول انا  
 اليوم ايمانا غدا استبطاء اليوم عائشة رضي الله تعالى عنه او يروي

١٠ من مع دوى النظر في شرح منظومة علم النثر

ما لم يترتب  
 في نسخة تحريفية تصيب  
 وكلمة منقطع ومن اني  
 يعني يدلس او يا خبر ردتا  
 فانه يقل فسلم فيه تري  
 وجادة



وروي بهذا السند ايضا حديث قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
ان من اعلم اذ كبت عن راضية واذا كبت على غضبي وحديث تزوجني لست سني  
**فقل** قد اجاب عن ذلك الرشيد العطار بأفقه قد **اني** وروي الأحاديث الثلاثة  
من طريق آخر موصول الى الإمامة وهشام واجاب المصنف بجواب  
آخر وهو ان الوجادة المنقطعة ان يجد في كتاب شيخه لا في كتابه عن شيخه  
فليتأمل والله اعلم

**كتاب الحديث وضبطه** اي هذا مجتمعا وهو النوع الثامن والثلاثون  
في كتاب الحديث النبوي فيه اختلاف بين السلف الصالحة والتابعين  
فكرهم باطاقة كابن مسعود وابن عمر بن زيد بن ثابت وابي موسى وابي  
سعيد وابي هريرة وابن عباس ايضا وعمر بن عبد العزيز وغيرهم من الصحابة  
والتابعين قال المصنف منهم ابو قتادة وابو الميج ومن قوله في تعيين  
علينا ان نكتب العلم وندينه وقد قال الله عز وجل علمها عند رب في كتاب  
لا يضل رب ولا ينسى وحكي مذهب ثالث وهو الكتاب والمحجوب الحفظ ثم  
زال ذلك الخلاف واستقر الجواز بعد العمل عليه **اجماع** علماء الأمة  
وقا ولولادته وبنه في الكتب ليس في العصر الآخر فالتب قر  
وما حفظ فر **مستند المنع** من كتابته حديث **مسلم** عن ابي  
سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه انه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
**لا تكتبوا عني شيئا الا القرآن** ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليحمله  
واما مستند الابطحة فكثير لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اني انا نسي  
شاه متفق عليه وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لرجل من الانصار  
استعن بي منيكا واوما الى الخطا رواه الترمذي عن ابي هريرة  
وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لرافع بن خديج لما قال له انا نسي  
منك اشياء أفكيتك اليك ذلك ولا حرج رواه الترمذي عن ابيه  
صلى الله تعالى عليه وسلم لابي عمر بن عبد الله في حال الرضا والغضب  
قال فاني لا اقول فيهما الا حقارواه ابو داود وغيره واستند الميالي

عن علي

بن

فقل ان من آخر  
**كتاب الحديث وضبطه**  
**كتاب الحديث فيه اختلاف**  
ثم الجواز بعد اجماعا وفا  
**مستند المنع حديث مسلم**  
**لا تكتبوا عني**

عن علي مرفوعا اذ اكتبتم الحديث فاكتبوه بسنده وفيه موقوف عن انس  
قيد العلم بالكتاب وغير ذلك **فالخلف** اي الخلاف بين العلماء  
في الجمع بينا وبين حديث ابي سعيد المتقدم في اي نسب اليهم  
**فبعضهم** قد **أعله** اي حديث ابي سعيد بالوقف اي بأنه موقوف  
عليه وبه جزم البخاري اذ قال الصواب وقفه عليه **وآخرون** عللوا  
النهي عن الكتابة الذي في حديث ابي سعيد بالخوف من **اختلاط**  
اي اختلاط الحديث بالقرآن العزيز وذلك حين نزوله **فالتسليم**  
اي صار هذا الحديث منسوخا بعد **الامنه** من الاختلاط المخوف فيه  
**وقيل** ان النهي انما كان لمن **نسخ** اي كتب الكل اي القرآن والحديث  
معاً في صحيفة واحدة فانهم كانوا يستعملون تأويل الآية فزعموا  
كتبوا معها فزعموا عن ذلك الخوف الاستنباه وروي البيهقي عن عروة  
ابن الزبير ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه اراد ان يكتب السنن  
فاستشار في ذلك اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فانشاروا عليه ان يكتبها فطلق عمر يستخير الله تعالى فيها ثم اصاب  
يوم ما وقع عزم الله له فقال اني كنت اردت ان اكتب السنن واني ذكرت قوما  
كانوا قبلكم كتبوا كتابا وتركوا كتاب الله تعالى واني والله  
لا ايسر كتاب الله بشيء ابدا **وقيل** بل النهي عن ذلك انما هو لامن  
نسيانه ووافق بحفظه وخيفه اتكاله على الخط اذ كبت الذي  
**خلل** خيف منه النسيان فيكون الحديث عاما مخصوصا واستند ابن  
الصلاح هنا عن الأوزاعي انه كان يقول كان هذا العلم كرم  
يتلاقاه الرجال بينهم فلما دخل في الكتب دخل فيه غير اهله  
ثم يتبعه على كتابته اي الحديث وطالبه **صرف** العلم العالي  
للضبط اي ضبط ما يكتبه او يحصل بخط الغير من رواياته  
على الوجه الذي رواه **بالنقط** ويشكل ما عجم بحيث يؤمن معها  
الالتباس حتى يؤديه كما سمعه قال ابو عمرو والأوزاعي نور الكتاب

فالخلف نهي  
فبعضهم أعله بالوقف  
وآخرون عللوا بالخوف  
من اختلاط القرآن فالتسليم  
الامنه وقيل لمن نسخ  
الكل في صحيفة وقيل بل  
لا من نسيانه لاذي خلل  
ثم على كتابته صرف الهمم  
للضبط بالنقط وشكل ما عجم



أعجابه أي نقطه بتبيين الاء من الاء والشكل تقييد الاعراب والحركات  
 البناءة وقال ابن الصلاح وكثير ما يتهاون بذلك الواثق بهذه  
 وتيقظه وذلك وخيم العاقبة فان الانسان معرض للنسيان والعجا  
 المكتوب يمنع من استجمامه وشكله يمنع من شكله قال المصنف وقد  
 قيل ان النصارى كفروا بنقطة اخطوا في اعجامها وشكلها قال الله  
 في الانجيل لعيسى انت نبى ولدك من التبول فصحقوها وقالوا انت  
 بنى ولدك مخفيا وقيل اول فتنة وقعت في الاسلام سببها ذلك ايضا  
 وهي فتنة عثمان رضي الله تعالى عنه فانه كتب للذي ارسله امير الى  
 مصر اذ اجاءكم فاقبلوه فصحقوها فاقبلوه فجرى ما جرى ثم قيل انما  
 شكل المشكل فقط فقد نقل ان اهل العلم يكرهون الاعجام والاعراب  
 الا في الملبس اذ لا يحتاج اليها في غيره **وقيل يشك في المشكل وغير**  
 وصوبه القاضي عياض ولا سيما **لذي ابتداء** أي مبتدئ في العلم وغير  
 متبر فيه فانه لا يميز ما يشك مما لا يشك ولا صواب وجه الاعراب من  
 خطئه قال العراقي ربما ظن ان الشيء غير مشكل لوضوحه وهو في  
 الحقيقة محل نظر محتاج الى الضبط وقد وقع بين العلماء خلاف في  
 مسائل مرتبة على اعراب الحديث كحديث ذكاة الجنين ذكاة أمه  
 فاستدل به الجمهور على انه لا يجب ذكاة الجنين بناء على رفع ذكاة  
 أمه ورجح الحنفية الفتح على التشبيه أي يذكي مثل ذكاة أمه **والشكل**  
**في تسمية** أي اسماء الناس **محل لبس** بفتح اللام أي التباس **اللبس** فينبغي  
 ان يكون اعتناؤه بضمط ذلك اكثر لانه لا يستدرك بالمعنى ولا يستدل  
 عليه بالسياق كما قال النجاشي انه لا يخلو القياس ولا قبله ولا  
 بعده شيء يدل عليه ومن اللطف ما حكى عن بعض المحققين في  
 ذلك انه قال لما حدثني شعبة بجديد ابي الخوارزمي عن الحسن بن علي  
 كتب تحت حوزة عيسى لانا اغلط فاقراءه ابو الجوزاء بالجيم والزاى  
 أي المعجمين **واضبطه** أي المشكل **في الأصل** أي في نفس الكتاب  
 وكتبه أيضا

وقيل يشك في كل ذي ابتداء  
 وهو في محل لبس كذا  
 واضبطه في الأصل

وكتبه أيضا في الحواشي قبالة حال كونك مقطعا حروفه تظهر  
 للناسي فهذا اوضح من كتب ذلك المشكل مضبوطا وان كان في الحواشي  
 اذ يظهر شكل الحرف يكتبه مفردا في بعض الحروف كالنون والياء  
 التحتية بخلاف ما اذا كتبت الكلمة كلها وانما لم يضبط ذلك في نفس  
 الا بطلان ربه اذ اختلفت نقطه غيره وشكله مما فوقه او تحته ولا سيما عند  
 ضبطه ودقة الخط ومن ثم قال ابن دقيق العيد ومن عبادة المتقين ان  
 يبالغوا في ايضاح المشكل فيفوقوا حروف الكلمة في الحاشية ويضبطوا  
 حروفها **والخط أحق** **ولا يتعلق** **ولا تمشق** أي تسرع فيه قال ابن  
 الصلاح بلغنا عن ابن قتيبة قال قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
 شر الكتاب المشق وشر القراءة الهزلة وأجود الخط أبينه قال المصنف  
 والمشق تسعة الكتابة **ولا للخط** **بلا معذرة** ماسة **تدقيق** بل يكن  
 تدقيقه حشنة كما صرح به النووي كابن الصلاح لانه لا يتفقد به في  
 نظره ضعف بل ربما ضعف نظركا تبه بعد فلا يتفقد به ومن ثم كان **والخط أحق** **لا يتعلق** **تدقيق**  
 بعض الأجلة اذ رأى خطأ دقيقا قال هذا خطأ من لا يؤمن بالخط **ولا بلا معذرة** **تدقيق**  
 من الله تعالى وقال الامام احمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه ابن عمر حنبل  
 ابن اسحاق وقد رآه يكتب خطا دقيقا لا تفعل احوج ما تكون اليه  
 يخرجك اما اذا كان ذلك للعدو فلا يكره كان لا يكون في الورق سعة  
 أو يكون الكاتب حالا يحتاج الى تدقيق الخط ليخف عنه حمل كتابه ونحو  
 ذلك وكان ضبط الحروف المعجمة بالنقط كذلك **ينبغي ضبط الحروف**  
**المهملة** أي غير المعجمة بعلاقة الهمال ليدل على عدم اعجامها واستدل  
 لذلك بما رواه ابن عساكر وغيره عن عبيد بن أوس العناني قال كتبت  
 بين يدي معاوية كتابا فقال يا عبيد أرقش كتابك فانه كتبت بين  
 يدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا معاوية أرقش كتابك  
 قلت وما رقصه يا امير المؤمنين قال أعط كل حرف ما ينوبه من النقط قال  
 السراج البلقيني فهذا عام في كل حرف ثم اختلف في كيفية ضبطه ففعل

وفي الحواشي  
 مقطعا حروفه للناسي  
 والخط أحق لا يتعلق تمشق  
 ولا بلا معذرة تدقيق  
 وينبغي ضبط الحروف المهملة



بنقطه اي يجعل تحت الباء والياء والنون  
 التي فوق نظائرهما او يكتب حرف اسفله اي اسفل كل ما ذكر  
 يجعل تحته حرف صغير مثل صورته هكذا (العمال) قال في التدریب  
 ويتبع ذلك في الحاء قال القاضي عياض وعليه عمل اهل المشرق والاندلس  
 او كتب حرف اي مثلهما تحت الحرف المهمل هكذا (الطائف) وهذه اسفل  
 عن بعض الكتب القديمة او يكتب فوقها اي فوق الحروف المهملات  
 المذكورة علامة اي صورة هلال كقائمة الظفر مضجعة على قفاها  
 او فتحة اي خط صغير كفتحة او هجاء اي مثلهما فكل ذلك علامة  
 بنقطه او كتب حرف اسفله مشهوره للحروف المهملة وقد اختلفت على ان اول حرف واحد وهو  
 او هجاء او فوقها قامة النقط التي تحت السين المهملة فيجعل النقط تحته كما لا تثنائي للقدر تلتقي  
 او فتحة او هجاء علامه وقيل كالشيع المجبة فيجعل النقط تحته كما لا تثنائي للقدر تلتقي  
 والنقط تحت السين قبل صفاء اي توجد وعبارق التدریب قبل كصورة النقط من فوق وقيل لا بل  
 يجعل من فوق كما لا تثنائي ومن تحت مبسوطة صفا قال في القاموس  
 الاثنية بالضم ويكسر الحجر يوضع عليه القدر جمعه اثنا في ويخفف  
 والكاف لم تبسط فكاف كتابه قال واثق القدر تأنيضا جعله على الا تثنائي وافاد المصنف ان اهل  
 هذا الفن لم يتعرفوا الكاف واللام وقد كرهها اصحاب التصانيف في  
 الخط وقد ذكره هنا بقوله **والكاف** ان لم تبسط اي لم تكتب مبسوطة  
 فكاف صغير او هجاء كتابه **في بطنها** هكذا لك او ك واما اللام فتكت  
 لاما صغرا في بطنها قال اي هجاء الكلمة بحروفها الثلاثة لا صورة ل  
 ويوجه ذلك كثيرا في خط الادباء والهاء اخر الكلمة يكتب عليها هاء  
 مشقوقة تميزها من هاء التانيث التي في الصفات ونحوها والهمزة المكيمة  
 هل تكتب فوق الالف والكسرة اسفلهما او كلاهما اسفل اصطلاحا للكتاب  
 والثاني اوضح انتهى متى فعلت اي الكاتب من اخصا بكتابك فذلك  
 الرمز بين اي مرادك به في اول الكتاب او آخره فاذا جمع الكاتب  
 بين روايات مختلفة ورمز الى رواية كل واحد بحرف من اسمه او حرفين

بنقطه او كتب حرف اسفله  
 او هجاء او فوقها قامة  
 او فتحة او هجاء علامه  
 والنقط تحت السين قبل صفاء  
 وقيل كالشيع اثنا في تلتقي  
 والكاف لم تبسط فكاف كتابه  
 في بطنها واللام لاما صغرا  
 والرضيين

او نحو ذلك

او نحو ذلك فيبينه حتى لا يوقع غير في حقيق في فهم مراده **وسواء** هو  
 عدم الرمز لذلك **افضل** من الرمز فالاول ان يتجنبه بل يكتب عند كل رواية  
 اسم راويها بحاله ولا يقتصر على العلامة ببعضها قاله ابن الصلاح **ويستحب**  
 بين كل اثنين اي حديثيه انه **يفصل** بينهما **بداية** اي دائرة تميزا  
 بينهما قال ابن الصلاح ومن بلغنا عنه ذلك من الائمة ابو الزناد و احمد  
 ابن حنبل و ابراهيم بن السحاق الحربي ومحمد بن جرير رضي الله تعالى عنهم  
**والستحب** الخطيب ان يكون الدائرة غفلام **عند عرض** اي بعد العرض على  
 الشيخ **تج** اي نقطه انقطعة في الدائرة عقب الحديث الذي يفرغ او يخط في  
 وسطها خطأ قال وقد كان بعض اهل العلم لا يعتد بسماحه الا بما كان  
 كذلك او في معناه والله اعلم **وكرهوا** اي اهل الحديث وغيرهم **فصل**  
**مضاف** عن مضاف اليه في الخط حيث **يؤم** معنى غير لائق فيكون في مثل  
 عبد الله وعبد الرحمن بن فلان ان يكتب عبد آخر السطر واسم الله مع ابن  
 فلان اول الاخر وفي رسول الله ان يكتب رسول آخر والله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم اوله وما اشبه ذلك مما يستشع ك ان يكتب فقال من  
 قوله في حديث شارب اخبر فقال عمر اخراة الله ما اكثر ما يؤثر له اخبر  
 وعمر وما بعد اوله قال في التدریب واوجب احتياجا مثل ذلك ابن بطلة  
 والخطيب ووافقه ابن دقيق العيد على ان ذلك مكروه لاجرام اما فصل  
 المتصانيف اذ لم يؤم ذلك فلا يكره قال في التدریب كسبحان الله  
 العظيم يكتب سبحان آخر السطر والله العظيم اوله مع ان جمعها في سطر  
 واحد اول انتهى **واكتب** اي الكاتب للحديث وكل علم غير اذ كتبت اسم  
 الله فيه **ثناء الله** تعالى كعز وجل وجل وعلا او سبحان وتعالى ونحو  
 ذلك **واكتب التسليما** مع الصلاة اذ كتبت اسم النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم كره في الصيغة كما هو الشائع او عليه الصلاة والسلام او غيرها ولا  
 يسام من تكراره فان ذلك من الكبر الفوائد التي يتعجلها طالب الحديث  
 ومن اغفله حرم حفظا عظيما فقد قيل في الحديث الذي صححه ابن حبان قوله

وسواء افضل  
 وبين كل اثنين يفصل  
 بداية وعند عرض تجسم  
 وكرهوا افضل مضاف يؤمهم  
 واكتب ثناء الله والتسليما  
 مع الصلاة



صلى الله تعالى عليه وسلم انه اول الناس بجمع القيامة اكثرهم على صلاة انهم  
 اصحاب الحديث لكنهم ما يتكبرون في الرواية فيصلون عليه وفي الحديث من  
 صلى على كتاب لم ينزل الملائكة تستغفر له مادام اسمي في ذلك الكتاب قال  
 المصنف هذه الحديث وان كان ضعيفا فهو مما يحسن ايراده في هذا المعنى  
 ولا يلتفت الى ذكر ابن الجوزي له في الموضوعات فانه له طرقا يخرجها عن الوضع  
 وتقضي ان له اصلا في الخصال وجاء باسناد صحيح عن انس يرفعه اذا كان  
 يوم القيامة جاء اصحاب الحديث وبايديهم المحابر فيرسل الله تعالى اليهم جبريل  
 فيسألهم من انتم وهو اعلم فيقولون اصحاب الحديث فيقول ادخلوا الجنة  
 قالوا كنتم تصلون على نبي في دار الدنيا واه اليكم والكتب الرضوي اي  
 الرضوي والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الاخبار **تَعْظِيمًا** لهم قال النووي  
 والرضي تعظيما واذا جاء الرواية يشي من ذلك كانت العناية به اشد قال ولا يستعمل غيره  
 ولا تكن ترجمتها او تفرد **والصلاة والسلام** في الصحابة استقلال ويجوز تبعا ويستعمل كل من الرضوي  
 والترحم في كل من الصحابة وغيرهم **ولا تكن ايها الكاتب ترجمتها** اي  
 المذكورات ولا سيما الصلاة والسلام فيكون الرمز اليها في الكتابة بحرف  
 او حرفين كمن يكتب صلعم بل يكتب ذلك بحاله ويقال اي اول من ترجمها  
 بصلعم قطعت يدك او اي ولا تفرد احدهما عن الآخر فانه مكره كما نقله  
 النووي عن العلماء قال المصنف هنا وفي كل موضع شرعت فيه الصلاة  
 لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وان وقع ذلك في خط الخطيب وغيره  
 قال حمزة الكنازي كنت اكتب الحديث وكنت اكتب عند ذكر النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم صلى الله تعالى عليه ولا اكتب وسلم فرأيت النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم في المنام فقال لي مالك لا تتم الصلاة علي قال فاكتب بعد ذلك  
 صلى الله تعالى عليه **الاكتب** وسلم وبالحجاة فينبغي ان يحافظ على جميع  
 ذلك **ولو خلا** الاصل المنقول منه عنه بل يكتبه ويتلفظه عند القراءة  
 مطلقا لانه دعاء لا كلام يزويه خلافا لالمام احمد بن حنبل رضي الله تعالى

عنه

عنه حيث وجد اغفال ذلك عند ذكر اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ففعل بسببه كما قال ابن الصلاح **ان جري التقييد** في ذلك بالرواية وغير  
 عليه انصا لها في ذلك فجميع من فوقه من الرواية على ان الخطيب  
 قال بلغني ان احمد كان يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نطقا  
 الاخطا وقد خالفه غيره من الأئمة كعلي بن المديني وعباس بن عبد العظيم  
 قالوا ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في كل  
 حديث سمعناه ومن عجلنا فنبين في الكتاب في كل حديث حتى نرجع اليه  
 نعم قال ابن دقيق العيد الرضوي الامام احمد حيث قال ينبغي ان يتبع  
 الاصول والروايات واذا ذكر الصلاة لفظا من غير ان يكون في الاصل فينبغي  
 ان تصحح ما قرينه تدل على ذلك كرفع الرأس عن النظر في الكتاب ونحو  
 بقلبه انه هو المصلي لاحالها عن غيره والله اعلم ثم عليه اي على  
 الكاتب نفسه او نائبه **حكما** كما قاله القاضي عياض **المقابلة** اي مقابلة  
 كتابه **بأصله** المنقول عنه روي الطبراني بسند رجاله ثوثقون كما قاله  
 المصنف عن زيد بن ثابت انه قال كنت اكتب الوحى عند النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فاذا فرغت قال اقرأ فأقرأ فان كان فيه سقط اقامه وذكر  
 ابن السمعاني من حديث عطاء بن يسار قال كتب رجل عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم فقال له كتبت قال نعم قال عرضت قال لا قال لم تكتب حتى  
 تعرضه فيصح قال البيهقي وهذا الصرح في المقصود الا انه لم يقل يحيى  
 ابن ابي كثير وغيره من كت ولم يعارض من دخل الخلاء ولم يستنج ولم  
 ما كتبه ولم تقابل استحق ان يرمى في المنزل او المقابلة بغيره اصل  
 قابله فيكفي مقابلة فرع قول باصل الشيخ ومقابلة باصل اصل الشيخ  
 المقابل به اصل الشيخ لان الغرض مطابقة كتابه لاصل شيخه فسواء حصل  
 ذلك بواسطة او غيرها **وخبرها** اي المقابلة مع شيخه اذ يسمع  
 كان يمسك هو وشيخه كما يسير الحال التسميع قال ابن الصلاح لما يجمع  
 ذلك من وجوه الاحتياط والاتقان من الجانبين وما لم يجمع فيه

ثم عليه حتما المقابلة  
 بأصله او فرع اصل قابله  
 وخبرها مع شيخه اذ يسمع



هذه الاوصاف انقص من مرتبة بقدر ما فاتته **وقال قوم منهم ابو**  
الفضل الجارودي ان المقابلة مع نفس حرقا حرقا لا مع غيره انفع  
واصدق لان حينئذ لم يقله غيره ولم يجعل بينه وبين كتابتيه وسطة  
فهو حينئذ على يقين من مطابقة الكتابين **وقيل** ان هذه المقابلة مع  
نفسه واجب نقله القاضي عياض عن بعض اهل التحقيق فلا يصح  
ذلك مع احد غير نفسه ولا يجوز تقليده قال ابن الصلاح وهو مذهب  
متروك من مذاهب اهل التشديد المرفوضة في اعصارنا والقول الاول  
اولي ويكتفي بالبناء للمفعول **ان ثقة غيره** اي الكتاب في  
القول المقتضى اي المختار الذي قاله الجمهور فلا يشترط مقابلة بنفسه  
**وقال قوم مع نفس انفع** بل تكفي مقابلة ثقة له اي وقت كان حال القراءة او بعده **ونظر السامع**  
**وقيل هذا واجب ويكتفي** الذي ليس عنده كتاب معه مع الكاتب **ثمة** في نسخة بان ينظر  
معه في نسخة من حضر من الطلبة السامعين ممن ليس معه نسخة  
ولا سيما اذا اراد النقل من آخر وجا من الخراف الذي حكاه بقوله قال  
الامام ابو بكر بن يحيى **ابن معين** الناقد البغدادي **يجب** نظره فيها  
فانه شئ عني لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ هل يجوز ان يحدث بذلك  
فقال اما عندي فلا يجوز ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم قال ابن  
الصلاح وهذا من مذاهب اهل التشديد في الرواية والصحيح ان ذلك =  
لا يشترط وانه يصح السماع وان لم ينظر اصلا في الكتاب حالة القراءة انتهى  
وان لم يقابل كتابه بالاصل ونحوه اصلا **جاز له ان يروي** منه  
والحالة هذه على ما قاله الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائني وآباء بكر  
الاسماعيل والبرقاني والخطيب البغدادي بشرط ثلاثة **ان** ينسخه  
من اصل والنقل **صا** بان يكون غير سقيم النقل بل صحيحه قليل السقط  
ثم **يجب** انه لم يقابل فقد ذكر الخطيب انه يشترط ان تكون نسخة نقلت  
من الاصل وان تبين عند الرواية انه لم يعارض وحكي عن شيخه البرقاني  
انه سأل الاسماعيل هل لرجل ان يحدث بما كتبه عن الشيخ ولم يعارض باصلا

فقال نعم

فقال نعم ولكن لابد ان تبين انه لم يعارض قال وهذا مذهب البرقاني  
فان ادى لنا احاديث كثيرة قال فيها اخبرنا فلان ولم يعارض بالاصل  
انتهى واما اشتراط الضبط في الناقل فذكره ابن الصلاح قال المصنف  
واما القاضي عياض فحرم منهج الرواية عند عدم المقابلة وان اجتمعت  
الشروط **وكل ذلك** من المقابلة وما يتعلق به **معتبر في الاصل** اي  
المنقول عنه فقد قال ابن الصلاح ثم انه ينبغي ان يراعى في كتابتيه  
بالنسبة الى من فوقه مثل ما ذكرنا انه يراعى من كتابه ولا يكون كطائفة  
من الطلبة اذ اراوا سماع شيخه فرفع عنه من اي نسخة اتفقت  
والله اعلم ثم بين كيفية تخرج الساقط في الحواشي فقال **وساقط**  
في كتابه ويسمى عند اهل الحديث والكتابة بالحق بفتح الحاء اخذ من الحاف  
او من الزيادة فانه يطلق على كل منما لغة **خرج** من التخرج له اي  
للساقط بالفضل حال كونه **صفا** الى فوق السطر بان يخط من موضع  
سقوطه من السطر خطا صاعدا الى فوق ثم يعطفه بين السطرين عطفا  
يسير الى جهة الحاشية التي يكتب فيها الحق ويبدأ فيها بكتبته الحق مقابلا  
للخط المنعطف هذا هو المختار في ذلك **وقيل** يكتب الفاصل **موصولا** اي  
موضع التخرج الى اول الحق واختاره الرامهرمزي قال ابن الصلاح وهو غير  
مريض فانه وان كان فيه زيادة بيان تسخيم للكتاب وتسويد له لا سيما  
عند كثرة الحقائق قال العراقي الا انه لا يكون مقابلا خاليا ويكتب في موضع  
آخر فيستعين حينئذ جر الخط اليه او يكتب قبالة كذا وكذا في الموضع  
الفاصل ونحو ذلك لزوال اللبس ويكون ذلك **الى** الجهة اليسرى من  
الحاشية ان اتسعت له لاحتمال طر وسقط آخر في بقية السطر فيخرج  
الجهة اليسار فلو خرج للأول الى اليسار ثم ظهر سقط آخر فان خرج  
الى اليسار ايضا اشبه موضع هذا السقط بموضع ذاك وان خرج للمكان  
اليمنى تقابل طرفا التخرج بحتين وزمما التقيا لقرنها فيظن انه ضربه على  
ما بينهما نعم عمل ذلك اذا كان بغير طرف اي آخر **سطر** فان كان فيه

وكل ذا معتبر في الاصل  
وساقط خرج له بالفضل  
منعطا وقيل موصولا الى  
يمنى بغير طرف سطر



خرج الوجه اليسار لقربه منها ولا انتفاء العلة المذكورة قال الحافظ  
العراق نعم ان ضاق ما بعد آخر السطر لقرب الكتابة من طرف  
الورق او لضيقه بالتجليد بان يكون السطر في الصحيفة اليمنى  
فلا بأس حينئذ بالخرج الوجه اليميني وقد رأيت ذلك في خط  
غير واحد من اهل العلم ويكون ذلك الوجه اعتلا بان يكتب  
الساكن اصاعدا الى اعلى الورقة من أي جهة كان لاحتمال حدوث  
سقط حرف آخر فيكت الاسفل فان زاد اللحق على سطر ابتداء  
سطره من اعلى الى اسفل فان كان التخرج في يمين الورقة انتهت  
الكتابة الى باطنها وان كان في الشمال انتهت الكتابة الى طرفها اذ لو  
واعتلا لم يفعل ذلك لا تنقل الى موضع آخر بكلمة تخرج او اتصال ويكتب  
وبعد ما قيل في مرجع **بعض** اي بعد انتهاء اللحق فقط قال بعضهم والا وكونه صغيرا  
وقيل كركمة لكن منع **وقيل** اي وقال بعضهم زد مع صح لفظ **تخرج** او اقتصر على رجوع **وقيل**  
وهو مقول عن بعض اهل المغرب واختيار الرامهرمزي **كرامة** بان  
كتب الكلمة المتصلة باللحق داخل الكتاب ليؤذن باتصال الكلام لكن  
منع هذا القول بان غير مرضي لانه تطويل موهف قد يجيء في الكلام ما هو  
مكرر مرتين او ثلاثا لمعنى صحيح فاذا كررنا الحرف لم نأمن ان يوافق ما يكرر  
حقيقة او يشكل امر فيوجب ارتبا او زيادة اشكال ونقل القاضي  
عياض عن بعضهم انه يكتب انتهى اللحق قال والصواب صحيح وما تقرره  
في تخرج الساقط وما غيروه فقد بينه بقوله **وخرج** اي الطالب  
المتقن استجابا كما صرح به النوروي الحواشي المكتوبة **غير**  
**اصل** من شرح او تبينه على غلط او اختلافا رواية او نحو ذلك  
من على **وسط** للكلمة الخارج لا جملها لا بين الكلمتين **وقيل**  
اي وقال القاضي عياض الاول ان لا يخرج لانه خطا بل **ضرب**  
اي جعل على الحرف ضمة او نحوها تدل عليه **خوف** ليس اي الناس  
**ما سقط** فان ذلك يدخل اللبس ويحسب من الاصل قال ابن الصلاح  
التخرج اولى

وبعد ما قيل في مرجع  
وقيل كركمة لكن منع  
وقيل كركمة لكن منع  
وقيل كركمة لكن منع  
وقيل كركمة لكن منع  
وقيل كركمة لكن منع

التخرج اولى وادل في نفس هذا التخرج ما يمنع الا لباس لان هذا التخرج  
يخالف تخرج الساقط فان ذلك يقع بين الكلمتين اللتين بينهما  
سقط الساقط وهناك يقع على نفس الكلمة التي من اجلها خرج التخرج  
في الحاشية كما قرناه فليأمل ثم ان شأن المتن من الخلق عناية  
بالغة بالصحيح والتضبيب والترخيص وقد بينه بقوله **ما صح**  
اي كل كلام صحيح **في** نقل اي رواية وفي معنى ايضا وهو اي والحال ان  
ذلك الكلام الصحيح فيها معاني **معرض** بوزن مسجد اسم لموضع عن  
الشيء اي ذكره وظهوره وهو للشيء عبارة عن اللفظ الدال عليه فهو  
مكان اعتباري **شك** بان كان عرضة له او لخلافه كما في غير كتب  
**صح** تماما **فوقه** فقي اي شيع فيكتب ذلك الوجه الصحيح رواية ومعنى  
ليعرف انه لم يغفل عنه وانه قد ضبط وصح على ذلك الوجه **وما صح** نقلا  
اي رواية فقط **وهو** اي والحال انه في المعنى او في اللفظ **فسد** اي فاسد  
او ضعيف او ناقص مثل ان يكون غير جائز من حيث العربية او شاذ اعند  
اهلها يا بابه اكثرهم او مصحفا وما اشبه ذلك **فصيب** **ومرض** من الضبيب  
والترخيص فتكتب **فوقه** **صاد** اهله اصحاب حال كونها تامة على الكلمة  
الشارقة الى الحقل الحاصل وان الرواية ثابتة به قال في التدريب وفرق  
بين الصحيح والسقيم حيث كتب على الاول حرف كامل لتأمله وعلى  
الثاني حرف ناقص ليدل نقصه على اختلافا الكلمة ويسمى ذلك ضمة  
لكون الحرف مقفلا لا ياتيجه لقراءة كضمة الباب مقفلا بانقله ابن  
الصلاح عن الفيلسوف اللغوي وانما لم يجر تغيير مثل ذلك لاحتمال ان يأتي  
من له فيه وجه صحيح قال ابن الصلاح او يظهر له بعد ذلك ما لم يظهر له  
الآن ولو غير ذلك واصححه على ما عنده لكان متعرضا لما وقع فيه  
غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا ظهور الصواب فيما انكروا  
والفساد فيما اصححوه **كذا** اي يضيب في موضع القطع **والا** ارسال  
في الاسناد فهو من قيل ما تقدم آتفا من التضبيب على الكلام

**ما صح** في نقل ومعنى وهو في  
**معرض** شك صح فوقه فقي  
**او صح** نقلا وهو في المعنى فسد  
**ضبيب** **ومرض** من الضبيب  
**كذا** في القطع **والا** ارسال



وبعضهم اى المحدثين كذا في نسخة في اتصال تجمع فيه جماعة  
 لعطف اسماى اى اسماى بعضهم على بعض وكتب بصاد تشبه الضمة  
 بينهم اى فيما بين اسماىهم فقد وجد في بعض الاصول القديمة في الاسناد  
 الجامع لطائفة من الرواة في طبقة معطوفا بعضهم على بعض  
 علامة تشبه الضمة بين الاسماء فيقولون من لا خبر له ان الضمة  
 وليست بها وانما هي علامة اتصال بينهم اثبتت بكونه للعطف  
 خوفا من ان يجعل عن مكان الواو وربما اختصر التصحيح اى علامة  
 فيها اى الاسماء بعضهم فيكتبها هكذا من قال ابن الصلاح فحاء صورة  
 تشبه صورة التضييب واللفظة من خير ما اوتيه ان نسان والله  
 اعلم ثم بين كيفية تقي ما وقع في الكتاب ما ليس منه فقال وما يزيد  
 في الكتاب ما ليس منه او ما يكتب على غير وجهه فاح ذلك عنه بان  
 تكون الكتابة في لوح او ورق صغير جدا في حال طراوق المكتوب وقد  
 روى عن سحنون ابن سعد المالكى انه كان يكتب الشئ ثم لعقه قال ابن  
 الصلاح وهذا يروى الريا من ابراهيم النخعي رضى الله تعالى عنه  
 انه كان يقول من المروءة ان يرى في ثوب الرجل وشفته يداد او حلق  
 ذلك بنحو الظفر والمقامة ويعبر عنه بالكشط وهو سلخ الورق بنحو السكين  
 او اضرب على ذلك وهو اى الضرب او الحرق والحك فقد قال  
 الرامهرمزي قال اصحابنا الحكم زمة وقال غيره كان الشيخ يكرهون حضور  
 السكين لمجالس السماع حتى لا يبشر شئ لان ما يبشر منه ربما يصح في  
 رواية اخرى وقد يسمع الكتاب ثم اخرى على شئ اخرى يكون ما  
 يبشر من رواية هذا صحيحا في رواية الاخر فيحتاج الى الحاقه بعد ان  
 تبشر بخلاف ما اذا خط عليه واوقفه رواية الاول وصح عنه الاخر التقي  
 بعلامة الاخر عليه بصحة ولكن اختلف في كيفية هذا الضرب فادوا  
 اى الجهور وصلا هذه الخط البين الدال على ابطال ذلك بالاضرب  
 عليه بان يخط فوقه خطا متقاطعا باوائل كلماته ولا يطمس بها بل يكون  
 ماتحت الخط

وبعضهم كذا في اتصال  
 لعطف اسماى بصاد بينهم  
 واختصر التصحيح فيها بعضهم  
 وما يزيد في الكتاب فاح او  
 حلق او اضرب وهو اوله واول  
 وصلا هذه الخط بالاضرب

ماتحت الخط ممكن القراءة وهذا هو المسمى بالضرب عند المشارقة  
 وبالمشق عند المغاربة وهو من الشق الذي هو الصبح او شق العصا  
 وهو التقريق كانه فرق بين الزائد وما قبله وما بعد من الثابت بالضرب  
 وقيل الشق من شق الظبي في خبائه علق فيها فكأنه ابطال حركة  
 الكلمة واعمالها بجعلها في وثاق يمنعها من التصريف وقيل لا يوصل  
 الخط بالاضرب عليه بل يفصل من مكتوب بان يكون فقرة منفصلا  
 عنه ومنعطف من طرفه اوله وآخر مثاله هكذا او اى وقيل  
 بل كتب دائرة صغيره وهي المسماة صفرا كما يسميها اهل الحساب به وقيل بل يفصل من مكتوب  
 بجانبه اى اول الزائد وآخر مثاله هكذا وسميت بالصفرة  
 لاشعارها بخلوها بينهما من الصحة قال في القاموس الصفرة بالضم  
 من النحاس والذهب والخارج وثقلت وكثفت وزبر والجمع اصفار  
 اى وقيل بل هما اى الجانبان احسب بنصف دائرة بان  
 يحرق على اول المضروب عليه نصف دائرة وكذا على آخر مثاله  
 (هكذا) وعلى هذا القول فان تكررا زيادة اى مضروب عليه  
 فالأسطر سمي بان يحرق اول كل سطر وآخر في الاثناء وهو واضح  
 او غير التقريق في الاثناء بل يكتب به في الاول والآخر فقط وبعضهم  
 يكتب على الزائد كلمة لا النافية او كلمة من الجامق على اوله  
 اى الزائد او كلمة زائد ثم يكتب كلمة الى الجامق في آخر ذلك قال ابن  
 الصلاح ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية وسقط في رواية اخرى  
 قال المصنف وعلى هذا ايضا اذا كثر المضروب عليه اما يكتب بعلامة  
 الا بطل اوله وآخر او يكتب على اول كل سطر وآخر وهو واضح  
 هذا كله في زائد غير مكرر واما ان يك الضرب على زائد مكرر  
 مرتين مثالا للفظ الثاني اضرب عليه اذا كانا في ابتداء السطر  
 وان كانا في آخر السطر فاضرب لفظا اوله منها وحفظا  
 لاول السطر واول اخرها من الشمس او كان المكرر في غير عا بان اتفق



وبعضهم كذا في اتصال  
 لعطف اسماى بصاد بينهم  
 واختصر التصحيح فيها بعضهم  
 وما يزيد في الكتاب فاح او  
 حلق او اضرب وهو اوله واول  
 وصلا هذه الخط بالاضرب







ابن الصلاح جرت العادة بخلاف قال ولا بد من النطق بها حال  
القراءة وسيأتي تحقيقه في النوع الذي بعده هذا وكتبوا اي اهل  
الحديث وهي حارة مفردة مهملات **تكرر** سند اي فيما اذا كان  
للحديث اسنادان فالكثير وجعلوا بينهما في معنى واحد وارى ان يقال  
من اسناد آخر قال ابن الصلاح لم يأتنا عن احد ممن يعتمد بيان  
لامرها ثم ذكر ما تضمنه قول المصنف **فقل** انما مختصرة **من** صح فقد  
وجد بخط الحافظ ابي عثمان الصابوني وابي مسلم عمر بن علي الليثي  
وابي سعد الخليلي في مكانها صح بدل عنها قال وهذا يشعر بكونه من  
الصح وحسن اثبات صح هذا لا يثبتون ان حديث هذا الاسناد سقط  
ولما ترك الاسناد الثاني على الاسناد الاول فيجعل الاسناد واحد  
**وقيل** ان هذا **اي** **انفرد** **من** الحديث فهو من القولهم الحديث  
**فقل** من صح وقيل **ان** **انفرد** **من** الحديث **وقيل** ان بعض اهل العلم من اهل المغرب  
**من** الحديث او **لحقيل** ورد له عن بعض من لقيت من اهل الحديث انما جاء مهملات اشارة الى قولنا  
**او** **حائل** وقولها لفظا **اسد** الحديث فقال اهل المغرب وما عرفت بينهم اختلاف في جعلها مهملات  
ويقول احدهم اذا وصل اليها الحديث **او** **لحقيل** من اسناد الم اسناد  
ورد قول بذلك واختار في النوى عبارة في شرح مسلم المختار  
انها مأخوذة من التحول لثبوت من اسناد الاسناد **او** **حائل** من لفظ  
**حائل** نقله ابن الصلاح عن الحافظ الزهاوي فانه سأل عن ذلك فذكر  
قال ولا يلفظ بشيء عند الانتفاء اليها في القراءة وانكر كونها من الحديث  
وغير ذلك ولم يعرف غير هذا عن احد من مشايخه وفيهم عدد كانوا  
حفاظ الحديث في وقته **ولكن** **قوالها** اي النطق **باللفظ** عند الانتفاء  
اليها ويستمر في قراءة ما بعده **اسد** واحوط كما اختار ابن الصلاح  
والنوى وغيرهما وعليه عمل مشايخنا في الحرمين قال الامام النووي  
شرح مسلم ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيرا وهي كثيرة اي جدا  
في صحيح مسلم قليلة في صحيح البخاري فينا كذا احتياجا صاحب هذا الكتاب اي  
صحيح مسلم

صحيح مسلم الى معرفتها وقد ارشدناه الى ذلك والله الحمد والنعمة والفضل  
والمنة ثم بين ما ينبغي لمن كتب التسميع فقال **وكاتب التسميع** اي اي شخص  
كتب التسميع **فليبتس** اي يكتب بسم الله الرحمن الرحيم ويلفظ **يا** ايضا في  
اول الكتاب **وليدكر** بعد هذا اسم الشيخ المسموع **ناسبا** اي اذكر  
لنسبه وكيفية ثم **يسوق** بعد ذلك قال الخطيب وهو في ذلك حديثنا  
ابو فلان فلان ابنه فلان الفلاني قال حديثنا فلان **او** **وقتا** **على** لفظ  
**وليتجانب** اي الكاتب **وهنا** اي ضعفا للمتعين على كاتب التسميع **الغري**  
**والاختيار** وبيان السامع والمسموع بلفظ غير مختل ومجاوبة  
التساهل فيمن يثبته **ويكتب** كاتب التسميع **التاريخ** اي تاريخ وقت  
السماع **مع** اسماء **من** سمعوا كلامهم **وانسابهم** في موضع ما في اي  
موضع كان **ولكن** كونه ابتداء اي في ابتداء الكتاب **انفع** من غير عبارة **ابن**  
الصلاح عن الخطيب واذا كتب الكتاب المسموع فينبغي ان يكتب فوق سطر  
التسمية اسماء من سمع معه وتاريخ وقت السماع وان احب كتب ذلك في  
حاشية اول ورقة من الكتاب كما قد فعله شيوخنا قال ابن الصلاح كنية  
التسميع حيث ذكرها احوط له واخرى بان لا يخفى على من يحتاج اليه  
ولا بأس بكتب آخر الكتاب وفي ظهره وحيث لا يخفى موضعه **وليد** كاتب  
التسميع **موقوف** عليه غير محمول الخط **ولو** كان ذلك **خطه** **لنفسه**  
فلا بأس ان يكتب سماعه بخط نفسه اذا كان ثقة وكثيرا ما فعل الثقات  
قال ابن الصلاح وقد فرأى عبد الرحمن بن منبه جزاء على ابي احمد الفرضي  
وسا له خطه ليكون حجة له فقال له يا بني عليك بالصدق فانك  
اذا عرفت به لا يكذبك احد وصدق فيما تقول وتنقل واذا كان غير  
ذلك فلو قيل لك ان هذا خط ابي احمد الفرضي ما ذا تقول لهم **وليك**  
الكاتب قد **عدهم** اي السامعين واحدا فواحدا **بضبطه** لاسمائهم  
ولكنهم وانسابهم **او** **بضبط** **ثقة** غيره فاذا لم يحضر مثبت السامع ما  
سمع فله ان يعتمد في اثباته في حضورهم على خبر ثقة **حضر** ذلك **الشيخ**

وكاتب التسميع فليبتس  
ويذكر اسم الشيخ ناسبا  
ثم يسوق سند او متنا  
لاخر وليتجانب وهنا  
ويكتب التاريخ مع من سمعوا  
في موضع ما وابتداء انفع  
وليد موقوف ولو بخطه  
لنفسه وعدهم بضبطه  
او ثقة والشيخ



لم ينجح الى تصحيحه فلا يضر حيث كان الكاتب موثوقا به ان لا يكتب  
 الشيخ المسجع خطه بالتصحيح وحذف بعض من ثبت سماعه وذلك  
 الكتاب حفظا اي منع منه فلا يجوز كتمان اياه ومنعه نقل سماعه من  
 الكتاب ونسخه فقه قال سفيان الثوري من يخل بالعلم ابتلى باحدى الاثر  
 ان ينساه او يموت ولا ينتفع به او تذهب كتيبه وقال وكيع اول بركة  
 الحديث اعارة المكت وقال المصنف وقد دم الله تعالى مانع العارة  
 بقوله عز من قائل ومنعونه الماعون واعارة المكت اجل من الماعون  
 ومن اي كل احد من اهل الحديث وغيره سماع الغير مثبت في كتابه  
 بخطه اي صاحب الكتاب نفسه او لم يكن بخطه لكن سماع الغير  
 في ذلك الكتاب بالرضى منه اي بكتابة ذلك السماع فحق ارباب العلماء  
 لم ينجح الى نازحه اي صاحب الكتاب بان يعبره اي الغير ذلك الكتاب ومن اثبت  
 تصحيحه وحذف بعض خطه سماعه فيه بغير خطه من صاحب الكتاب او اي ولا يرضاه بذلك  
 ومن سماع الغير في كتابه فليس اعارته وهذا التفصيل منقول عن القاضي حفص بن غياث من  
 بخطه او خط بالرضى به كبار الحنفية والقاضي اسماعيل بن اسحاق المالكي وابي عبد الله الزبيري  
 نازحه بان يعبره ومن الشافعي وصوبه النووي روى الرامهرمزي ان رجلا ادعى على رجل  
 بالكوفة سماعا منه فحاكم الى القاضي ابن غياث المذكور فقال لصاحب  
 الكتاب اخرج اليك كتابك فاكان من سماع هذا الرجل بخط يدك الزمان  
 وما كان بخطه اغفناك عنه قال الرامهرمزي فساكت ابا عبد الله  
 الزبيري عن هذا فقال لا يجيئ في هذا الباب حكم احسن من هذا الخط  
 صاحب الكتاب دال على رضاه باسماع صاحب معه وروى الخطيب عن  
 القاضي اسماعيل المالكي انه تحوكم اليه في ذلك فاصطرق مليا ثم قال لله  
 عليه ان كان سماعه بخطه فيلزمك ان تعبره وان كان سماعه في  
 كتابه بخط غيرك فانت اعلم قال ابن الصلاح قد تعاضت اقوالهم  
 في ذلك ويرجع حاصلا الى ان سماع غيره اذ ثبت في كتابه برضاه  
 فيلزمه اعارته اياه وقد كان لا يشين له وجهه ثم وجهه بان ذلك بمنزلة

شهادة له عند

شهادة له عنه فعليه ادائها بما حوت وان كان فيه بدل ماله كما يلزم  
 لمثل الشهادة ادائها وان كان فيه بدل نفسه بالسعي المجلس الحكم ووجه  
 السراج البلقيني ذلك بان من المصالح العامة التي يحتاج اليها مع حصول  
 بين المحتاج والمحتاج اليه تقضي الزاومة باسعا في مقصده قال واصلا  
 اعارة الجاهل لو صنع جذوع الجار عليه وقد ثبت ذلك في الصحيحين وقال  
 بوجوب ذلك جمع من العلماء وهو احد قولي الشافعي فاذا كان يلزم الجار  
 بالعارية مع دوام الجذوع في الغالب فالان يلزم صاحب الكتاب مع عدم  
 دوام العارية او لم واذا اعاد الكتاب فليسرع المعار اي المستعير رده  
 ولا يبطئ على المالك بكتابه الا بقدر حاجته قال ابن شراياك وغزل  
 الكتب قيل له وما غزله قال حبس على اصحابها وقال ابو علي الفضيل بن  
 عياض ليس من فعال اهل الورع ولا من فعال العلماء ان يأخذ سماع  
 رجل وكتابه فيحبسه عليه ومن فعل ذلك فقه ظلم نفسه ثم اذا نسخ  
 الكتاب فلا ينقل سماعه الى نسخة الا من بعد عرض وتقايد يحصل  
 ويرضى قال ابن الصلاح وهكذا ينبغي لاحد ان ينقل سماعا الرشي من  
 النسخ او ينقله فيما عند السماع ابدا والابعد المقابلة المرضية بالسموع  
 كما لا يفتر احد بتلك النسخة غير المقابلة الا ان يبين مع النقل وعند  
 كون النسخة غير مقابلة والله اعلم

نسخة رواية الحديث واداءها وما يتعلق بها وهو النوع التاسع والثلاثون  
 وقد تقدم بيان كثير من ذلك في ضمن النسخ وغيرهما كالفاظ الا دي  
 من روى حديثا من كتب مصنفه فيه والحال انه قد عري حفظا لذلك  
 الحديث فضا عن الكتب او روى منها والحال انه السماع كما تشهد به الميم  
 اخذ لم الجازمة يكره اي بان وجد سماعه فيها ولكن غير ذكر السماع  
 لذلك الحديث او روى حديثا وقد غاب اصل اي كتابه عنه ان يك  
 التفسير والتبديل فيمنه بان كان الغالب على الظن من امر سلامة  
 من ذلك ولا سيما اذا كان ممن لا يخفى عليه غالبا او روى احي

منهج ذوي النظر في شرح منظومة عالم الاثر

ك



اي جاهل بصير او ضرر اي اعني غير حافظ لما سمعه ولكن ان يضبطها  
اي الا عني والضرر معتد مشهور بان استغاثته في ضبط سماعها  
وحفظ كتابها عن التغير واحسانا عند القراءة عليه بحيث يغلب  
على الظن السلامة من التغير فكل هذا الذي ذكرناه يجوز الجمهور  
وصوبه جماعة من المحققين لتوسطه بينه الا فراط والتفريط قالوا ما  
ملخصه شدد قوم في الرواية فافراطوا وتساهل فيها آخرون ففراطوا  
فمن هذا هب التشديد مذهب من قال لاجته الا فيما رواه الراوي من حفظه  
وتذكره ومن مذهب من اجاز الا اعتماد في الرواية غير انه لو اعاد كتابه  
واخرجه من يده لم ير الرواية منه لغيبته عنه ومن مذهب اهل التساهل  
ما تقدم ذكره ورده في وجوه العقل ومنها مذهب قوم من انهم اذا سمعوا  
كتابا مصنفه رويها من غير مقابلة باصول جعلهم الحاكم من الجمهور  
ومن نسب اليه التساهل ابن ابي عمير فانه مع جلالة كان الرجل ياتي  
بالكتاب فيقول هذا من حديثك فيحدثه به مقلدا له والصواب ما  
نقرر عن الجمهور من التوسط اذ خير الا مورا الوسط وما عاده شططا فاذا  
قام الراوي في العقل والمقابلة بما تقدم من الشروط فيهما جازت الرواية  
من الكتاب وان غاب عنه حيث كان الا غلب على الظن من امره سلامته  
من نحو التغير ولا سيما اذا كان ممن لا يخفى عليه التغير غالبا وذلك لان  
الاعتماد في الرواية على غالب الظن فاذا حصل اجزائه ولم يشترط  
مزيد عليه والله اعلم ومن روي اي اراد الرواية من نسخة من  
غير اصله بان لم يكن فيها سماعه ولا هي مقابلة ويسمع فيها اي  
النسخة الشيخ على الشيخ الاعلى او يسمع على الشيخ الذي هو عليه  
في نسخة خلاها او كتبت عن شيخه وسكت نفسه اليه بالنسبة  
يجوز اي لم يحكموا له بجواز الرواية من تلك النسخة قال ابن الصلاح  
قطعه الامام ابو نصر ابن الصباغ اذ لا يؤمن ان يكون فيها زوائد  
ليست في نسخة سماعه وراي الامام ابو بن نجيم السخاوي

ومحمد بن بكر

او ضرر  
يضبطها معتد مشهور  
فكل هذا يجوز الجمهور  
ومن روي من غير اصله بان  
يسمع فيها الشيخ او يسمع  
يجوز وراي ابيوب

ومحمد بن بكر البرسا في جوانح ترخيصا في الرواية وفصل الحافظ ابو بكر  
احمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي حيث قال الذي يوجب النظر  
انه متى عرف ان هذه الاحاديث هي التي سمعها من الشيخ جاز له ان يرويها  
عنه ان اطمان قلبه انما هي تلك الاحاديث والا فولي انه بالتدكير  
هو المسموع له منه وسكت نفسه الرخصة والسلامة والا فلا قال  
جمع كالنوري وابن الصلاح هذا اذا لم يكن له اجازة عامة عن شيخه  
لمروياته او لهذا الكتاب فان يجوز اي الشيخ التلمذ كذلك يجوز له  
الجمهور اي روايته مطلقا وليس فيه اكثر من رواية تلك الزيادات  
بالاجازة وله ان يقول حدثنا واخبرنا من غير بيان للاجازة والا فمر  
في ذلك يقع مثله في التسامح وقد تقدم انه لا غناء في كل سماع عن  
الاجازة ليقع ما يسقط في السماع على وجه السهو وغيره من كلام  
او اكثر مرويا بالاجازة وان لم يذكر لفظها فان كان في النسخة سماع  
شيخه مثالا فينبغي له حينئذ في روايته منها ان يكون له اجازة  
عامة عن شيخه ولشيخه مثالا وهكذا قال ابن الصلاح وهذه التفسير  
حسن هذا والله له وله الحمد والحاجة اليه ماسة في زماننا هذا والله  
اعلم ومنه اي الحافظ للحديث الذي كتبه باسكان التاء **خلاف** حفظه اذا يقن  
**حفظه بحجة** والحال ان حفظه منها اي من تلك الكتب  
فان الكتاب يعتمد ويرجع اليه في الرواية لا ياضط بخلاف  
الحفظ فانه خوان وكذا اذا كان حفظه من لسان الشيخ والحال انه  
قد شك في ذلك او من القراءة عليه واعتمد الحديث حفظه اي  
حفظه للحديث اذ يقن ولم يتشكك فيه والجمع بين الا مريد في  
رواية النسبة اي اقوى كان يقول حفظي كذا وفي كتابه كذا اهكذا فاعلم  
الا ثمة كشعة وغيره كاسدية الجمع فيما اذا خالفه شخص ذو  
حفظ واتقان فيقول حفظي كذا وقال فيه فلا ان او قال فيه غيري  
كذا وكذا ونحو ذلك كما فعله سفيان الثوري وغيره وتقدم اول

وفصل الخطيب  
ان اطمان انما المسموع  
فان يجوز يجمع الجمهور  
من كتبه خلافا حفظه بحجة  
وحفظه منها الكتاب يعتمد  
كذا من الشيخ وشك واعتمد  
حفظه اذا يقن والجمع  
كما اذا خالفه وحفظ



المبحث انه اذا اوجده سماعه في كتابه ولا يذکره جازله روايته عند الجمهور  
قال في التقریب وشرطه ان يكون بخطه او بخط من يثق به والكتاب  
يغلب على الظن سلامة من التغير وتسكن اليه فان شك لم يجز وغير  
في غير كالمرفعي عن هذا الشرط بقوله محفوظ عنده وفيه اشعار  
بعدم الاكتفاء بظن سلامة من التغير وتعقبه البليغيني بان المعتمد  
عند العلماء قديما وحديثا العمل بما يوجد من السماع والاجازة  
مكتوبا في الطبايق التي غلبت على الظن صحتها وان لم يذكروا السماع ولا  
الاجازة ولم تكن الطبقة محفوظة عنده قال المصنف هذه احوال الموافقة  
لما هنا وقد يشي عليه صاحب الحاوي الصغير فقال ويروى بخط  
المحفوظ ولم تكن الطبقة محفوظة عنده والله اعلم ثم بين الكلام على  
رواية الحديث بالمعنى فقال وثبت واشتهر في **رواية الحديث**  
**وفي** بالمعنى لا بلفظه الوارد **خلاف** بين العلماء قد فني اي شئ على اكثر من  
من يروي بالمعنى خلاف فني خمسة اقوال **قال اكثر من** من السلف والخلف الفقهاء وغيرهم منهم ان  
**قال اكثر من** يجوز واللعارفي **الاربعة** جواز ذلك وان كان الاولي اراد الحديث بلفظه دون  
التصرف فيه للعارفي ولو غير صحيح بما يبدل لولا ان اللفاظ ومواقع الكلام  
اي لا غرض والاحوال الداعية الى ابراده على وفقرها مقتضاها وقد استدلل  
الشافعي لذلك بحديث انزل القرآن على سبعة اجرف فافروا ما ينسب  
منه قال واذا كان الله تعالى برأفة بخلقهم انزل كتابه على سبعة اجرف  
علما منه بان الحفظ قد ينزل لتخل لهم قراءته وان اختلف لفظهم فيه ما لم  
يكن في اختلافهم احالة معنى كان ما سوى كتاب الله تعالى اولى بالخطأ  
فيه اختلاف اللفظ ما لم يخل معناه وروى ابن منق والطبراني  
عن عبد الله بن سليمان به اكمة النبي قال قلت يا رسول الله  
ان سمع منك الحديث لا يستطيع ان اوديه كما اسمع منك يزيد  
او ينقص حرفا فقال اذا لم تخلوا احراما ولم تحرموا احلالا واوصيتكم  
المعنى فلا بأس فذكر ذلك للحسن فقال لولا هذه اماحة نشأ

واستدل

واستدل بعض الحفاظ عليه بالاجماع على جواز شرح الشريعة للعجم  
بلسانهم للعارفي به فاذا جاز الا بدال بلغة أخرى فجوازهم باللغة العربية  
اولى وقيل لا يجوز ذلك مطلقا بل يجب الرواية بلفظ الحديث وهذا  
مذهب ابن سيرين وتعليق النخعي وابنه بكر الرازي من الخفيفة وحكاية  
ابن السمعاني عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وارضاهما واليه مال  
عباسي اذا قال ينبغي سدا بالرواية بالمعنى لا باللفظ لا يحسن  
من يظن انه من يحسن كما وقع للرواة كثيرا وحديثا واجب بان  
الكلام فبين يحسن وفي المعنى الظاهر لا فيما يختلف فيه على ان  
الحفاظ السخاوي قال كاذب الجواز ان يكون اجماعا **والله اعلم** اي الا قول  
وهو الخطيب البغدادي **يجوز** ذلك اذا كان **بالمعنى** بان يوثق بلفظ  
بدل مرادفه مع بقاء التركيب وموقع الكلام وهو ما سواه بان لم يثبت  
بلفظ مرادف فيغير الكلام فلا يجوز لانه لا يوثق بالمعنى وعبارة  
الترهة وقيل انما يجوز في المفردات دون المركبات **وقيل** يجوز ذلك ان  
**اوجب** علما اي اعتقاد الخبر لانه المحول على معناه ولا يجب مراعاة  
اللفظ وان اوجب علما لم يجز وهذه القول حكاية ابن السمعاني  
عن بعض اصحابنا **وقيل** اي وقال الماوردي من كبار اصحابنا ان  
**ينسب** لفظ الخبر بان كان يحفظه فنسي لفظه ونسي معناه مرتسا  
في ذهنه جاز ان يرويه بالمعنى لانه تحمل اللفظ والمعنى معا وقد  
يجز عن اداء احدهما فيلزمه اداء الاخر لمصلحة تحصل الحكم وان لم  
ينسه لم يجز ان يورده بغيره قال بعض المحققين هذا القول هو الاولي  
عندي حتى من الاول لانه المرء ولو كان في غاية من الفصاحة  
والبلاغة لا ينهض الى التعبير عن الفاظ من اوتي جوامع الحكم  
كما يؤدي معانيها اجمع بحيث لا يزيده ولا ينقص بل لا تصور  
ان يكون مساويا لهذا في الجملة والخفاء لا سيما وهو مقوت  
للتبرك بالفاظ صاحب الشريعة وفاح له بواب الشك والشبهة

ناله ما يجوز بالمعنى  
وقيل ان اوجب علما الخبر  
وقيل ان ينسب



في موارد السنة وقيل عكس هذه القول وهو الجواز ان ذكر اللفظ وعدمه ان  
نسيه وعبارق الزهدة وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتكلم من  
التصرف فيه وقيل يجوز في الموقوف على الصحابة لا في المرفوع اليه  
صلى الله تعالى وسلم عليه حكاه ابن الصلاح عن بعضهم وروى  
ايضا عن مالك والخليل ابن احمد واستدل له بحديث ربه مبلغ  
أونحي من سامع فاذا رواه بالمعنى فقد انزل عن موضعه معرفة  
ما فيه وقيل انما يجوز ذلك للصحابة دون غيرهم وبه جنم ابو  
بكر ابن العربي قال لا يجوزنا لكل احد لما كنا على ثقة من الأخذ  
بالحديث والصحابة اجتمع فيهم امران الفصاحة والبلاغة جسيمة  
ومشاهدة احوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وافعاله فاذا تم  
المشاهدة عقل المعنى جملة واستيفاء المقصد كله والخلاف للمقدم  
كل فيما يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الاول ايراد الحديث بالفاظ  
دونه التصرف فيه كما اشرت اليه اول البحث وفي غير الذي في الكتب  
المصنفة كما قال **امتنع** اي ما ذكر من الرواية بالمعنى قطعا **لدي**  
**كتاب مصنف** فليس لأحد ان يغير لفظي شيء منه وثبت بدله  
فيه لفظا آخر بمعناه فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص  
لما كان عليهم من ضبط اللفاظ من الحرج والنصب وذلك غير  
موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ولأنه ان ملك  
تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره **وامتنع** ايضا  
فيما اي الحديث الذي به اي لفظه **تعبد** بالبناء للمفعول  
كالأذية والتشديد والتكبير والتسليم وجميع الأذكار والآذعية  
النبوية وكذا ما هو من جوامع الكلام نحو الخراج بالضمات  
العجاء جبار ولا ضرر ولا ضرار من حسن اسلام المرء تركه ما لا  
يغنيه فلا يجوز تغيير الفاظها قيل **اجماعا** **وقل** اي الراوي للحديث  
بالمعنى **اخيرا** اي عقب الحديث **او كما قال** صلى الله تعالى عليه وسلم

وقيل ان ذكر  
وقيل في الموقوف وامتنع  
مصنف وما به تعبد  
وقل أخيرا او كما قال

في المرفوع

في المرفوع او كما قال رضي الله تعالى عنه في الموقوف وما **أشبهه** كخروج  
وشبهه وغيرهما من الالفاظ فقد كان كثير من الصحابة وغيرهم من السلف  
يفعلون ذلك مع انهم اعلم الناس بمعاني الكلام خذرا من الزلل  
لمعرفتهم بما في الرواية بالمعنى من الخطر فعن النبي بن مالك رضي الله  
تعالى عنه انه كان اذا حدث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم ففرغ قال او كما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
رواه ابن ماجه وغيره وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال  
يوم قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاغروقت عيناه  
وانقخت اوداجه ثم قال او مثله او نحو **أشبهه** به وعن ابن الزبير  
رضي الله تعالى عنه انه كان اذا حدث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم قال او نحو **أشبهه** كما انك تقول ذلك عند **الشك** والتردد  
**فيما بينهما** من الحديث فاذا التفتت عليك لفظا فانه يحسن ان تقول  
بعد ما على الشك او كما قال مثالا قال ابن الصلاح وهو الصواب في مثله  
لان قوله او كما قال يتضمن اجازة من الراوي واذا في رواية صوابا  
عنه اذا بان ثم لا يشترط افراد ذلك بالاجازة لما بيناه والله اعلم  
ثم بين الخلاف في اختصار الحديث فقال **وجاز** **خبرك** ايها  
الحديث حيث كنت عارفا به **بعضي الخبر** بان تروي بعض الحديث  
الواحد دون بعض لكن محله ان لم يخل ذلك بالباقي بان كان ما تركه  
متممزا عما نقله غير متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان ولا يختلف  
الدلالة فيما نقله وهذا عند **الكثير** من المحدثين وغيرهم وعليه  
يجوز سواء جوزنا الرواية بالمعنى ام لا وسواء رواه قبل تاما ام لا  
لان ذلك بمنزلة خبر من منفصلين وقد روى البيهقي عن ابن  
المبارك انه قال علمنا سفيان اختصار الحديث وقيل لا يجوز مطلقا  
بناء على منع الرواية بالمعنى وقيل لا يجوز وان قلنا بجواز الرواية  
بالمعنى اذا لم يكن رواه هو او غيره بتمامه قبله وان رواه هو

وما  
أشبهه كالشك فيما لهما  
وجاز خبرك بعض الخبر  
ان لم يخل الباقي عنه أكثر



مرق أخرى أو غير بالتمام جاز وقيل يجوز مطلقا لكن إذا لم يكن المحذوف  
 متعلقا بالباء في جملة تعلقاته يخل حذفه بالمعنى كالاستثناء والغاية  
 والشرط فقد حكى الاتفاق على المنع حينئذ وما تقرران ارتفعت  
 منزلة عن التهمة فان منع حذف بعض الخبر لذي تهمة في نقله أولا  
 تماما ونقله ناقصا ثانيا وعكسه فإن فعل أي المتهم بذلك فلا يكل  
 ولا ينقص خوف وقوع وصف عليه بخل في روايته فقد ذكر الخطيب  
 أن من روى حديثا على التمام وخاف أن يرواه مرق أخرى على التقصير  
 أن يترهم بأنه زائد في الآية ما لم يكن سمعه أو سمي في الثانية باقى  
 الحديث لقلة ضبطه وكثرة غلطه فوجب عليه أن ينفي هذه التهمة عن  
 نفسه وذكر سليم الرازي أن من روى بعض الخبر ثم أراد أن ينقل تمامه  
 وكان من يترهم بأنه زائد في حديثه كان ذلك عندنا في ترك الزيادة  
 فلا يكل خوف وصف بخل وكتماننا قال ابن الصلاح من كان هذا حاله فليس له من الابتدأ أن  
 يخلف في التقطيع في الضيف يروي الحديث غير تام إذا كان قد تعين عليه أداء تمامه لأنه إذا رواه  
 يجري وأولى منه بالتخفيف أولا ناقصا أخرجه باقية عن حيز الاحتجاج به ودار بين أن لا يرويه  
 أصلا فيضيه رأيا وبين أن يرويه متهما فيضيق شريكه  
 لسقوط الحق فيه والعلم عند الله تعالى والخلف أي الخلاف  
 الذي ذكرناه آنفا في اختصار الحديث في التقطيع أي تقطيع المضم  
 متن الحديث الواحد وتفريقه في أبواب التصنيف بحسب  
 الاحتجاج به في المسائل كل مسألة على حدة وخبر قوله والخلف قوله  
 يجري وبه يتعلق الظرف الأول فهو جائز عند الأكثر وأولى منه  
 أي من جواز الاختصار السابق بالتخفيف والتجوز قال ابن  
 الصلاح ولا يخلو من كراهة أي معنى الامام أحمد ينبغي أن لا يفعل  
 قال النووي وما أظنه يوافق عليه أي فقد فعله الأئمة مالك  
 والبخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم هذا قال السراج  
 البليغني يجوز حذف زيادة مشكوك فيها بخلافه وكان مالك  
 يفعل كثيرا

يفعل كثيرا غير قابل كان يقطع السناد الحديث إذا شك في وصله قال  
 وحمل ذلك زيادة لا تتعلق للمذكور بها فإن تعلق ذكرها مع الشك  
 الحديث العرايا خمسة أو سق أو دون خمسة أو سق وأفاد المصنف  
 أنه يجوز في كتابة الأطراف الاكتفاء ببعض الحديث مطلقا وإن لم  
 يفد والله أعلم واحذر أي المحدث من الوقوع في اللحن أو  
 التصحيف في قراءة الحديث خوفا من التبديل الكلامه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم والتخريف فيه فقد أسند ابن الصلاح عن الأصمعي  
 أنه يقول إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النون يدخل  
 في جملة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده  
 من النار لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن يلحن فمما روي عنه  
 ولحن في كذبه عليه وقرا سيبويه عنه حماد بن سلمة حديث  
 رجل رعى بضم العين فأنه يهرق وقال أخطأت أنا ما هو عطف  
 بفتح العين فشكاه إلى الخليل بن أحمد فقال صدق ألقى هذا الكلام  
 من أبي أسامة فتعلم سيبويه النحوي ولازمه فكان له منه ما كان  
 فالنحو واللغات العربية حتى من طلب علم الحديث وغير أيضا  
 فعليه أن يتعلم من ذلك ما يتخلص به من شين اللحن والتخريف  
 ومقرهما أسند المصنف عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال من  
 عمر رضي الله تعالى عنه يقوم قدامي شقا فخطوا فقال ما أسوأ  
 منكم قالوا نحن متعلمين قال نحنك أشد علي من سوء منكم سمعت  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول رحم الله امرأ أخطأ  
 مع لسانه وهو في مسند الشرايع وعن أبي جعفر أنه قال من فقه الرجل  
 عرفان اللحن وقال شعبة من طالب الحديث ولم يبصر العربية مثل رجل  
 عليه برنس وليس له رأس وقال حماد بن سلمة مثل الذي يطلب  
 الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة ولا شعير في يده إذا ردت  
 إليها الطالب السلامة من التصحيف فتنه الحديث من الأقران

واحذر من اللحن والتصحيف  
 خوفا من التبديل والتخريف  
 فالنحو واللغات حتى من طلب  
 وخذ من الأقوال



اي افواه اهل المعرفة والتحقيق والضبط عنه ولا تأخذ من بطونه  
الكتب لأن من اخذ وتعلم منها كان من شأن التبريت ولم يفلت  
من التبديل والتصحيف وقد نقل الاجماع على فضل التعلم من افواه  
المشايخ عليهم من الكتب اذ يوجه في الكتابات شيئا يصح عن العلم وهي  
معدومة عند المعلم كالتصحيف العارض من اشتباه الحروف مع عدم  
اللفظ وقلة الخبر بالاعراب وكتابة ما لا يقرأ وقراءة ما لا يكتب وغير  
ذلك ومن ثم قال العلماء لا تأخذ العلم من صحفي ولا من مصحفي يعني  
لا تقرأ القرآن على من قرأ من المصحف ولا الحديث وغيره على من اخذ  
ذلك من المصحف واذا كان رواية **في خطا من اصله** **والحق اصل فيروى**  
كل منهما اي يرويه من اول الامر **على الوجه الصواب** حال كونه  
لا من الكتب **معربا** اي **مينا في القول الا قوي** الذي عليه الجمهور منهم الا وزاعى  
في خطأ ولحق اصل يروى **وابن المبارك** والشعبي والقاسم بن محمد وعطاء وهمام والنضر بن  
عيسى **على الصواب معربا في الاقوي** **شميل** قال ابن الصلاح والقول به في الحسن الذي لا يختلف به المعنى  
وامثاله لا نرم على مذهب نجوينر رواية الحديث بالمعنى وقد سبق انه  
قول الاكثرين وقيل يرويه على الخطا كما سمعته وبه قال ابن سيرين  
وابن سفيان وابو عمر وابو عبيد قال ابن الصلاح هذا غلو في مذهب اتباع  
اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى **وثالثها** اي **الا قول ترك كلامها** اي  
الخطا والصواب حكاه ابن دقيق العيد عن شيخه العز ابن عبد السلام  
اما الصواب فلانه لم يسمع كذلك واما الخطا فلان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم لم يقله كذلك هذا كله في الرواية بالقراءة واما الاصلاح  
في الكتاب فبينه بقوله **ولا تمنع** ايها المحدث وغيره ايضا من  
**الاصول** اي النسخة اذا وقع الخطا والحسن **فيها على ما** اي القول الذي  
انتخا بالحاء المعجمة اي صفي واختير قال في القاموس نخلة ونخل  
وانتخله صفاه واختار وقيل يجوز تغييره ايضا وهو غلط كما  
افهمه صنيع ابن الصلاح والنووي وغيرهما وعبارة الفقه العراقي

وصوبوا

وصوبوا الا بقاء **اي ابقه** اي الخطا والحسن في الاصل وقرئ فيه على ما  
هو عليه حال كونك **مضيبا عليه** **ويبين** صوابه خارجا **جاف**  
**ها مشي** اي حاشية ذلك الاصل كما تقدم قال ابن الصلاح فان ذلك  
اجمع للمصلحة وانفي للمفسد قال وكثيرا ما ترى ما يتوهم كثير من اهل  
العلم خطأ وربما غير واصوابا ذا وجه صحيح وان خفي واستغفر لا  
سيما فيما بعدونه خطأ من جهة العربية وذلك لكثرة لغات العرب  
وتشعبها وقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يحيط بالغة  
الانبي ثم **ان** **تقرأه** اي الاصل **في قديم** في القراءة صوابا **بفتح** **بفتح**  
اسم مفعول وهو الذي في الراشدين **والا حسن** ثم اذكر ما وقع في  
الاصل كان تقول وقع في روايتي او عند شيخنا او من طريق فلان كذا اوله **بل ابقه مضيبا** **وبين**  
**ان** **تقرأه** ما في الاصل اوله كما وقع ثم تذكر وجه صوابه من جهة العربية او صوابه في هامش ثم ان  
الرواية وانما كان الاصل اوله لقله تقول على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم **تقرأه قديم** **مصلحا** في الاصل  
عليه وسلم ما لم يقل **والا** **خذ** في الاصل **من** **من** **آخر** **سواء** اي سوى  
اصل بان يعتمد في ذلك على ما جاء في رواية اخرى وحديث **اولي** **لان**  
ذاكره آمن عن ان يقول على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
ما لم يقل **وان يدك** **الاصح** من الاصل **لا يغير** معناه **لفظة** **ابن**  
**وحرف** لا يختلف المعنى به قال مرفي على ما سبق كذا في ابن الصلاح **وتبعه**  
النووي في التريب وقال العراقي لا بأس بالحاقه في الاصل من غير تبنيه  
على سقوطه وتبعه المصنف فقال **نزد** اي المحدث ذلك في الاصل  
**وانت لا تقصر** ولا تضيق فيه فقد سأل ابو داود السجستاني شيخه  
ابا عبد الله احمد بن حنبل فقال وجبت في كتاب حجاج عن جرير **اي يجوز**  
ان اصلحه ابن جرير قال ارجوان يكون هذا لا بأس به وقيل للامام  
مالك امرأت حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يراؤ فيه الواو  
والالف والمعنى واحد فقال ارجوان يكون خفيفا ولذا اكر الحكم فيها  
غاير اي الساقط الذي غاير معنى ما في الاصل حيث يعلم بالبناء للمفعول



اتيانه من علا بان علم ان بعض الرواة له اسقطه وحدث وان من فوق  
 من الرواة اتر به فله ايضا ان يحقه في نفس الكتاب ولكن الزموا  
 اي اهل الحديث حينئذ ان يأتى بحكمة يعني قبله كما فعل الخطيب البغدادي  
 اذ روى عن ابن عمر بن مهدي عن المجاملي باسنادهم عن عروة عن عميق  
 بنت عبد الرحمن تعني عن عائشة انما قالت كان رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم يذني الى رأسه فأرجله قال الخطيب كان في اصل  
 ابن مهدي عن عميق انما قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم يذني الى رأسه فالحقنا فيه ذكر عائشة اذ لم يكن منه بد وعلمنا  
 ان المجاملي كذلك رواه وانما سقط من كتاب شيخنا ابى عمر وقلنا فيه  
 تعني عن عائشة رضي الله تعالى عنها لاجل ان ابن مهدي لم يقل لنا ذلك  
 وهكذا امرت غير واحد من شيوخنا يفعل في مشابه ثم ذكر باسنادهم عن  
 الامام احمد رضي الله تعالى عنه قال سمعت وكيعا يقول انما الشيعي  
 في الحديث يعني وكذا ما ينسب بالنسبة للمفعول في الكتاب من بعض  
 الال سناد او المتن بتقطع او بل او بيا كل أرضه ونحو ذلك فانه من  
 غير الحق يجوز ان يستدرك في القول **الصواب** اذ اعرف صحته  
 وسكنت نفسه الان ذلك هو الساقط من كتابه وهذا ما قاله اهل  
 التحقيق ومن فعله نعيم بن حماد كما رواه عنه ابن معين ومنع  
 ذلك بعضهم وان كان معروفا محفوظا وهو منقول عن ابن محمد بن ماسي  
 كما اذا كان الحافظ **يشك** في بعض محفوظاته **واستشبه** من حفظ  
 ثقة معتمد فيه او من كتابه كما روى عن الامام احمد وابى عوانة  
 وغيرهما فيهما اي الصور **نديم** اي اظهر ذلك عند الرواة  
 كما فعل يزيد بن هارون وغيره ففي مسند احمد حديثا يزيد بن هارون  
 انا عاصم بالكوفة فلم اكبه فسمعت شعبة يحدث به فغرت به عن  
 عاصم عن عبد الله بن سرجس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 كان اذا سافر قال اللهم أعوذ بك من وعشاء السفر وغير المسند عن

يزيد

يزيد انا عاصم وثبتني في شعبة فان بين اصل التثبت دون من ثبته  
 فلا بأس فقد فعله ابو داود في سننه عقب حديث الحكم بن خزنه قال  
 ثبتني في شيء منه بعض اصحابنا **ومن** اي الراوي الذي عليه **كلمات**  
 في اصل كتابه **تشكك** كان كان في كتابه كلمة من غريب لغوية غير  
 مضبوطة جازله ان يسأل عنها اهل العلم **وبعد** **رواه** **علي** **او** **خو**  
 له اذ يسأل فله روى مثل ذلك عن الامام احمد واسحاق بن راهوية  
 وغيرهما روى الخطيب عن عفان بن مسلم انه كان يحكي الى ان خفش  
 واصحاب الخويعرض عليهم نحو الحديث يعربه **ومن** روى متناي حديثا ومن عليه **كلمات** **تشكك**  
 عن شيخين له او **اشباح** ثلاثة فالكثرة **وقد** **توافقا** **معنى** اي في روى على ما او نحو اذ يسأل  
 معنى المتن ولكن **لفظا** **ما** **نافية** **احد** بان كان بين روايتيهما تفاوت **ومن** روى متناهي شيئا **وقد**  
 في اللفظ والمعنى واحد حال كونه **مقتصر** في رواية ذلك **بلفظ** **راو** **توافقا** **معنى** **لفظا** **ما** **احد**  
**واحد** منهما بان يجمع بينهما في الال سناد ثم يسوق الحديث على لفظ  
 احدهما كان يقول انا فلان وفلان واللفظ فلان او هذا اللفظ  
 فلان وكذا الوهم **يبين** **اختصاصه** اي اللفظ باحدهما فانه لم يلم في  
 صنيعه ذلك لانه جائز وواقع من الحديث او لم يخص احدهما بنسبة  
 اللفظ بل اتي ببعض لفظ هذا او بعض لفظ الاخر فقال انا فلان **واحد** **المعنى** **على** **خلف** **حكوا**  
 وفلان **وقد** **تقاربا** **في** **اللفظ** **او** **اخبارنا** **فلان** **وفلان** **واحد** **المعنى**  
 اي معنى خبرهما او والمعنى واحد قال حدثنا فلان الخ جاز **ايضا** **على**  
**خلف** اي خلاف حكمه في جواز الرواية بالمعنى وله ان يخص فعل  
 القول من له القول وان يأتى به لهما فيقول بعدما تقدم قال او قال  
 انا فلان او نحو من العبارات فان لم يقل وتقاربا ولا شبهه  
 فلا بأس به ايضا على جواز الرواية بالمعنى **وان** **يكن** **اي** **الراوي**  
**لفظه** اي احد الشيخين **يبين** اي يصرح به مع قوله قال بالافراد  
**او** **مع** **قالا** **بالتشنية** او قالوا بالجمع **فذلك** **احسن** **ما** **تقدم** **وقد**  
 استحسن مثل تغيير مسلم حديثنا ابو بكر بن ابي شعبة وابو سعيد الاشج



كمالهما عن أبي خاله قال أبو بكر حدثنا خاله الأحمري عن الأعمش وساق  
 الحديث فاعادته ثانيا ذكر أحدهما خاصة اشعار بان اللفظ المذكور  
 لأبي بكر ويحتمل أنه أعاده لبيان التصريح بالحديث وان الأعمش لم يصرح  
 به قال ابن الصلاح وقول أبي داود حدثنا مسدد وأبو توبة المعنى  
 قال حدثنا أبو الأحوص الخ مع شبهة لهذا في كتابه يحتمل أن يكون  
 من قبيل الأول فيكون اللفظ مسدودا وبوافقه أبو توبة في المعنى وان  
 يكون من قبيل الثاني فلا يكون أوردا لفظا أحدهما خاصة بل رواه عنهما  
 بالمعنى قال وهذا الاحتمال يقر في قول مسلم حدثنا مسلم بن إبراهيم  
 وموسى بن اسماعيل المعنى واحد قال حدثنا ابن أبي عمير والدة أعلم وان  
 وان روى عنهما كتابا قويا **باب** روى عنهما أي عن الأعمش كتابا مصنفاسمعه منهم قويا ذلك  
 بأصل واحد يبين احتمالا الكتاب بأصل شيخ واحد فقط وهو يبين بان أراد ان يذكر جميعهم  
 في جوارحه ومنعه وفصلا في السناد ويقول واللفظ فلان كما تقدم فهذا **احتمال** باللفظ  
 مختلف بمقتل وبالأول ان طلاق **جوانح** كما تقدم لأن ما أورده قد سمعته بنصبه من ذكره  
 ولا تزد في نسب أو وصف من بلفظه واحتمل منعه لأنه لا علم عنده بكيفية روايته الأخيرة حتى  
 فوق شيوخ عنهم ما لم يبين يخبر عن اختلاف ما تقدم فانه اطلع على رواية من رواية غير من  
 بنحو يعني نسب اللفظ اليه وهو على موافقه ما من حيث المعنى فاحتمل ذلك  
 كذا قاله ابن الصلاح وحكاها النووي والعراقي ولم يرجحنا شيئا  
 من الاحتمالين قال المصنف وقال البدر ابن جماعة في المنهل الروي  
 يحتمل ان **فصلا** تفصيلا آخر وهو النظر في الطرق **فمختلف** بمقتل  
 يعني فان كانت الطرق متباينة باحاديث مستقلة لم يجز وان  
 كانت **بلا** استقلال بان كان تفاوتها في الفاظ اولغاها واختلاف  
 ضبط جاز تأمل ولا تزد أي ليس لك ايها الراوي ان تزيده **نسب**  
 ممن فوق شيخك من رجال الاسناد على ما ذكره شيخك من رجاله  
 من غير فصل ميز او في وصف من فوق شيوخ عنهم كذا  
 فاجتنب ذلك ما لم يبين أي يفصل ويميز بنحو يعني كنعني وأي

وبأن وبهو

**وبأن وبهو** وهي قال ابن الصلاح فان اتر بفضل جاز مثل ان يقول هو  
 ابنه فلان فلان أو يعني ابن فلان ونحو ذلك وذكر الحافظ الامام  
 أبو بكر البرقاني رحمه الله تعالى في كتابه للفظ له باسناده عن علي بن  
 المديني قال اذا حدثك الرجل فقال حدثنا فلان ولم ينسبه واجبت  
 ان تنسبه فقل حدثنا فلان ان فلان ابن فلان حدثنا فلان والدة  
 أعلم اما اذا كان شيخه قد ذكر نسب شيخه او صفته واثمه او له  
 أي الكتاب والجزء عند اول حديث منه واقصر فيما بعد من  
 الأحاديث على ذكر اسم الشيخ او بعض نسبه وأجزء أي الراوي  
 من ذلك الكتاب في الباقي أي باقي احاديثه مفصلا عن الحديث  
 الأول مستوفيا نسب شيخه واهله الذي الجهور حكاها عنهم  
 الخطيب البغدادي ولكن **الفصل** بنحو يعني او هو اول قاصد المذكور  
 لما فيه من الفصاح بصورق الحال والجمع بين الأمرين وقد روى  
 الخطيب عن بعضهم ان الاول ان يقول يعني ابن فلان وعن الامام  
 احمد انه اذا جاء اسم الرجل غير منسوب قال يعني فلان وعن ابن  
 المديني ما تقدم اتقا وعن شيخه ابن بكر الا صرحا في انه يقول حدثني  
 شيخني فلان ابن فلان حدثنا وعن بعضهم انه يقول اخبرنا فلان  
 هو ابن فلان الخ قال الخطيب وهذا الذي استحبته لأن قوام الرواة  
 كانوا يقولون فيما اخبرنا ان فلانا حدثنا قال ابن الصلاح  
 جميع هذه الوجوه جائز واولاها ان يقول هو ابن فلان او يعني ابن  
 فلان ثم انه يقول ان فلان ابن فلان ثم ان يذكر المذكور في اول الجزء  
 بعينه من غير فصل قال ابنه دقيق العيد ومن المنع ايضا ان يزيده  
 تاريخ السماع اذا لم يذكر الشيخ او يقول بقراءة فلان او يخرج فلان  
 حيث لم يذكره والدة أعلم واعلم انه قد جرت العادة بخلاف كلمة قال  
 ونحوها في ما بين رجال الاسناد اختصارا فقلنا عن الرواية  
**نظرا** فانه لا بد من ذكرها حالة القراءة لفظا على ما قاله ابن الصلاح

وبأن وبهو  
 اما اذا اتمه اوله  
 أجزء في الباقي الذي الجهور  
 والفصل اول قاصد المذكور  
 وقال في الاسناد قاصدا نطقا

لج



**أو** كان في أثناء السناد قرئ على فلان أخبرك فلان أو قرئ على فلان  
 حدثنا فلان فليقل القارئ في الأول **قيل له** أخبرك فلان وفي الثاني  
 قال حدثنا فلان قال ابن الصلاح وقد جاء هذا مصرحاً به خطأ  
 هكذا في بعض ما روينا قال المصنف وينبغي أن يقال قرأ على فلان  
 قلت له أخبرك فلان وإذا تكررت لفظاً قال كقول البخاري حدثنا  
 صالح بن حيانه قال قال عامر الشعبي فانهم يحذفون أحدهما خطأ  
 وهو الأول كما استظهره المصنف فليقل القارئ بهما جميعاً قال  
 النووي ولو ترك القارئ قال في هذه الكلمة فقد أخطأ ولكن الظاهر  
 صحة السماع وكذا قال ابن الصلاح في فتاويه معبراً بالظاهر بل جزم  
 النووي في شرح مسلم بالصحة ولذا قال المصنف **والترك** أي للفظ  
 قال فيه **جائزاً** أي لأن حذف القول جائز اختصاراً جاء به القرآن  
 العظيم ومن ثم أنكر شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل الفخوي  
**أو** اشتراط الحديثين التلقظ بقال في أثناء السناد وأما قول بعضهم  
 قيل له والترك جائزاً **أو** ما ادعى ما وجه انكاره لأن الأصل هو الفصل بين كلامي المتكلمين  
 ونسخ السناد ها قد اتحد للتمييز بينهما وحيث لم يفصل فهو مضمرة والاضمار خلاف الأصل فقد  
 تعقبه المصنف بأن وجه ذلك أن أخبرنا وحدثنا بمعنى قال لنا  
 أذ حدث بمعنى قال لنا بمعنى لنا فقوله حدثنا فلان حدثنا فلان  
 معناه قال لنا فلان قال لنا فلان وهو واضح قال وقد ظمير له هذا  
 الجواب وإننا في أوائل الطلب فخرضت لبعض المذاهب فلم يرتد لمجرد  
 بالعربية ثم رأيت بعد نحو عشرين سنين منقولاً عن شيخ الإسلام أي  
 الحافظ ابن حجر وأنه كان ينصر هذا القول ويرجحه ثم وقفت عليه  
 بخطه فله الحمد ثم نبه على أن مما يحذف خطأ أيضاً لفظاً كلمة أنه كما  
 في البخاري عن عطاء بن أبي ميمونة سمع أنس بن مالك أي أنه سمع  
 قال الحافظ ابن حجر لفظاً أنه يحذف في الخط عرفاً والله أعلم **و** أما  
 نسخ شتمه على أحاديث **سنادها** قد اتحد كنسخة همام به منه  
 عن أبي هريرة

عن أبي هريرة رواية عبد الرزاق عن معمر بن قيس **أعد** السناد في رواية  
 كل متن منها بان تحذف ذكر السناد في أول كل حديث منها **القول**  
 أي الأثر مما في ذلك من الاحتياط قال ابن الصلاح ويوجد هذا في  
 كثير من أصول القديمة **لا** واجباً خلافاً لما نزعته من أهل التشديد  
**والبدل** في أغلبه بأن يكفي في أول حديث منها أو في أول كل مجلس من  
 مجالس سماعها وبأن يبق منها **أدبر** جوا عليه مع أي صاحب القول في  
 كل حديث بعد الحديث الأول وبأن السناد **أدبر** وهو أن أغلب الأثر  
 وإذا أراد من كان سماعه على هذه الوجهة تفريق تلك الأحاديث ورواية  
 كل حديث منها **جائز** له مع ذلك ذكر بعض من تلك الأحاديث  
**بالسند** المذكور في أولها حديثاً منفرداً عنها **القول** الأصح  
 المعتمد الذي عليه أكثر منهم وكيع ويحيى بن معين وإلا سماعي  
 وذلك لأن الجميع معطوف على الأول فالمنع كونهما في حكم المنع كونهما  
 كل حديث فالمنع كونهما معطوف عليه وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد  
 في أبواب بالسناد المذكور في أوله وقيل لا يجوز ذلك بل هو ليس  
 سأل بعضهم الأستاذ أبا إسحاق الأسفرائيني عن ذلك فقال لا يجوز  
 وعلى هذا من كان سماعه على ذلك الوجه فطريقة **الميزان** البينين  
 والحكاية لذلك وهو على الأصح **أولى** وأحسن من عدمه كما فعله الإمام  
 مسلم في روايته من نسخة همام حدثنا محمد بن رافع قال حدثنا  
 عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة  
 وذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم أنه أدنى  
 مقعد أحدكم في الجنة أن يقول له ثمن الحديث وقد اطرده هذا الإمام  
 مسلم تومراً واحتياطاً وتحريراً واتقاناً وكذا بعض الأئمة ولم  
 الإمام البخاري فلم يسلك قاعده مطروقة فتارة يفعل مثل ذلك لقوله  
 في الطريق حدثنا أبو العباس ثنا أبو الزناد عن الأعرج أنه سمع أبا هريرة  
 أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نحن الآخرون

ندباً أعد في كل متن في السناد  
 لا واجباً والبدل في أغلبه  
 به وبقا أدبر جوا عليه  
 وجائز مع ذلك بعض السناد  
 منفرداً على الأصح المعتمد  
 والميزان أولى



السابقون وقال لا يقول احدكم في الماء الدائم الحديث فاشكل على  
 ذكره نحن الاخرون السابقون في هذا الباب وليس مقصود الا ما تقرر  
 وتارة يقتصر على الحديث الذي يريه وكأنه امراد بيان ان كلا الأمرين  
 جائز واما بعض أهل الحديث الذي يعيب ذكر الاسناد في آخر  
 الكتاب او آخر الجزء فلا يفيد ذلك رفع الخلاف الذي يمنع أفراد  
 كل حديث بذلك الاسناد عند روايته لانه لا يكون متصلا به احد  
 منها نعم يفيد تأكيد الاحتياط ويتضمن اجازة بالغة من اعلى  
 أنواعها ويفيد ايضا سماعه لمن لم يسمعه او لا وسابق بالمتن  
 اي مقدم المتن الحديث على الاسناد كقوله قال رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم كذا وكذا ثم يقول اخبرنا به فلان ثنا فلان  
 والذي يعيبه في آخر الكتاب لا يفيد او سابق ببعض سند بان يذكر المتن وبعض الاسناد فقط  
 وسابق بالمتن او بعض سند ثم يسمي اي السند كقوله مروى نافع عن ابن عمر قال صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ثم يقول حديثنا به احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع الخ  
 ثم يسمي اجزافا يرد وسلام ثم يقول حديثنا به احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع الخ  
 حسن تقديم كلمة مرجح به مشنه الحديث لا مرسله فان يرد اي اراد الراوي حينئذ اي حين  
 اذ كان سماعه عن الشيخ بتقديم المتن على السند او بتقديم المتن وبعض  
 السند على بعضه تقديم كلمة اي كل السند على المتن كما هو الغالب  
 في الرواية فقد رجع اجازة اي القول بجواز ذلك على القول بمنعه  
 فقد قال النووي ان الجواز هو الصحيح كتقديم بعض متن على بعض  
 فانه جائز في القول الاصح اذا لم يغير المعنى بل بحث النووي القطع  
 بالجواز هنا اذا لم يكن للمقدم ارتباط بالموخر وهو محكي عن الحسن  
 والشعبي في آخرين واما قول ابن الصلاح في الاول ينبغي ان يكون  
 فيه خلافا نحو الخلاف هنا بناء على منع الرواية بالمعنى فقد تعقبه  
 السراج اليميني بان هذا يخرج ممنوع والفرق ان تقديم بعض  
 الالفاظ على بعض يؤدي الى الاخلال بالمقصود في العطف وعود الضمير  
 ونحو ذلك

ونحو ذلك بخلاف تقديم السند كله او بعضه فلذلك جاز فيه ولم  
 يخرج علي الخلاف وقال الحافظ ابن حجر تقديم الحديث على السند فعلة  
 الامام ابو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة السلمي في صحيحه  
 كثير او لكن انما يقدم السند على المتن حيث كان في السند من فيه مقال  
 فيستدعي بالحديث ثم بعد الفراغ يذكر السند قال اعني ابن حجر وقد صرح ابن  
 خزيمة بان من رواه على غير ذلك الوجه لا يكون في حل منه فيجوز  
 اتباعه في رواية صحيحه ولا تعد مخالفا له فيما رواه قلنا يجوز  
 الرواية بالمعنى انتهى ولوروى الشيخ بسند تمامه متناهوا اعم وابنه خزيمة يقدم السند  
 من تعبير غير مجدي ثاقود جدد اسنادا آخر بعد ذلك حيث مقال فاتباع ولا تعد  
 ومتن لم يعد بان حذفه احواله على المتن بل انما قال في رواية اخرى ولوروى بسند متناهوا وقد  
 هذا الاسناد المجدد نحو او قال مثله فاذا سمعت ذلك فلا ترو جدد اسنادا ومتن لم يعد  
 عنه بالاسناد الثاني مقتصر عليه حديثا قبله يعني المتن الاول فقد بل قال فيه نحوه او مثله  
 قال ابن الصلاح الاظهر المنع من ذلك وروى عن ابى بكر الخطيب رحمه الله تعالى قال كان شعبة لا يجز ذلك وقيل جاز ذلك ان يكن من يروى  
 الله تعالى قال كان شعبة لا يجز ذلك وقيل جاز ذلك ان يكن من يروى  
 داميق بان عرف ان الشيخ ضابطا متفظ يذهب التمييز الالفاظ و  
 الحروف واللام يجز ذلك وقيل جاز ذلك في مثله ولا يجوز في نحو  
 عبارة التدريب مع المتن بعد نقل الجواز في مثله بغيره المذكور عن  
 الثوري وابن معين اما اذا قال يجوز فاجازة الثوري ايضا مثله والحكم باللفظ  
 ومنعه شعبة وقال هو يشك بل هو اول من المنع في مثله وابن معين  
 ايضا وان جوزه في مثله قال الخطيب فرقا بين معين بين مثله ونحو  
 ويصح على منع الرواية بالمعنى فاما على جوازه فافرق وقال  
 الحاكم ابو عبد الله النيسابوري اخصص قول الراوي نحو  
 بما اذا كان اتفاق الحديثين بالمعنى لا اللفظ وقوله مثله بما اذا  
 كان اتفاقهما باللفظ مع المعنى وعبارة ابن الصلاح عن الحاكم يقول  
 ان مما يلزم احديثي من الضبط والاتقان ان يفرق بين ان يقول



مثله او يقول فمخرج فلا يحل له ان يقول مثله الا بعد ان يعلم انهما على  
 لفظ واحد ويحل ان يقول فمخرج اذا كان على مثل معانيه  
 واستحسنه المصنف اذ قال **فرق** سنا اي حسن جدا ان السنا  
 ما قاله الراغب هو الضوء الساطع وفي القاموس السني ضوء البرق  
 قال واستنى البرق دخل سناه البيت او وقع على الارض او طال في السماء  
 وفي التنزيل يكاد سنا برقه يذهب بالابصار **والوجه** المختار  
 للخطيب وغيره **ان يقول الراوي مثل خبره قبل** في الا سناد ومثله  
**كذا وكذا** فليذكر ذلك فقد كان غير واحد من اهل العلم اذا روى مثل  
 ذلك يورد الا سناد ويقول مثل حديث قبله مثله كذا او كذا ثم يسوقه  
**فرق سنا** وكذلك اذا كان الحديث قد قال فمخرج قال الخطيب وهذا هو الذي  
 والوجه ان يقول مثل خبره **اختار** وان ذكر الشيخ الا سناد بتمامه ولم يتركه على سبيل  
 قبل ومثله كذا فليذكره **اي** وبقوله اي الشيخ وذكر الحديث او قوله بطلوله او قوله الحديث  
 وان يبعينه انه وقوله **واضمروا** كروا وادرت اي السامع روايته عنه فلا تتمه اي المتق  
 لا يتركه بالمرحوم من المسألة السابقة في مثله فمخرج فانه اذا منع  
 ثمة مع انه قد ساق في جميع المتن قبل ذلك باسناد آخر فلا  
 يمنع هنا ولم يسق الا بعض الحديث من باب اوله وبذلك جزم  
 جماعة منهم الا سناد ابو اسحاق فقد سئل عن ذلك فقال  
 لا يجوز لي سماع على هذا الوصف ان يروى الحديث بما فيه من الالفاظ  
 على التفصيل **وقيل** جازا للسامع على ذلك الوجه **ان يعبر** فا  
 اي هو الشيخ مثل ذلك الحديث وعليه ابو بكر الاسماعيل فقص  
 سأل الخافط البرقاني عن قراءة اسناد حديث على الشيخ ثم قال وذكر  
 الحديث هل يجوز ان يحدسه بجميع الحديث فقال اذا عرف الحديث  
 والقارئ ذلك الحديث فارجو ان يجوز والبيان اولى ان يقول كما كان  
**وقيل** جاز ذلك **ان اجاز** الشيخ للسامع عبارة ابن الصلاح  
 بعد حكاية قول الاسماعيل قلت اذا جوزنا ذلك **فالتحقيق**  
 فيه انه بطريق

فيه انه بطريق الا جاز في المنة كذا الشيخ لكنها اجازت قوية كيدق من جهتها  
 عديت فجاز له مع كون اوله سماعا ادراج الباقي عليه من غير اذله  
 بلفظ الا جازت والله اعلم وقل ايها السامع اذا اردت الا تمام على القول  
 الاول وهو المنع وكذا على الثاني والثالث لكن احتياطا كما تقر قال وذكر  
**حديثه** وهو هكذا او تمامه كذا او انت بالخبر بان تسوقه الى آخره قال في  
 التمر يب وفصل ابن كثير فقال ان كان سمع الحديث المشار اليه قبل ذلك  
 على الشيخ في ذلك المجلس او غيره جاز ولا فلا انتهى وهذا قريب من قول  
 الاسماعيل ان لم يكن عينه تامل واذا كان في سماعه عن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فاراد ان يرويه ويقول عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم او عكسه جاز له ان يبدل عند الرواية بلفظ  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم **رسوله** صلى الله تعالى عليه وسلم **وقيل** على الاول قال وذكر  
 وجاز العكس اي ابدل النبي بالرسول في القول القوي اي الصحيح **حديثه** وهو كذا انت بالخبر  
 الذي قاله حماد بن سلمة واحمد والخطيب في آخرين وصوبه النووي  
 والعراق وغيرهما وقال ابن الصلاح الظاهر ان ذلك لا يجوز وان  
 جازت الرواية بالمعنى فان شرط ذلك ان لا يختلف المعنى والمعنى  
 في هذه اختلاف ثم نقل عن الامام احمد انه اذا كان في الكتاب عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وقال الحديث رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فغيره وكذا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم **اي**  
 واجيب عن الاول بانه وان اختلفا معنى في الاصل لا يختلف به هنا  
 معنى اذا المقصود نسبة القول لقائله وهو حاصل بكل من اللفظين  
 وعن الثاني بان احمد سأل ولده صالح عن ذلك فقال ارجو ان لا يكون به  
 بأس فاقدم عنه محمول على استحباب اتباع اللفظ دون اللزوم **ومثله**  
 بعضهم لقول ابن الصلاح بحديث البراء في الدعاء عند النوم ففيه  
 ونبيك الذي ارسلت فاعاده على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وقال ورسولك الذي ارسلت فقال صلى الله تعالى عليه وسلم

١٤ منهاج ذوي النظر في شرح منظومة علم الآثار

ك



لا ونيك الذي ارسلت قال الحافظ العراقي ولا دليل فيه لأن الفاظ  
 الأذكار توقيفية وربما كان في اللفظ سر لا يحصل بغيره ولعله  
 اراد ان يجمع بين اللفظين في موضع واحد وتوسط البدر بين  
 جماعة اذ قال لو قيل يجوز تغيير النبي الى الرسول ولا يجوز عكسه  
 لما يتبع لأن في الرسول معنى زائد على النبي والله اعلم واذ كان  
**سماح** للحديث ببعض **الوهن** أي الضعف في سماعه كالسماع حال  
 المذكور فان العادة التساهل فيها والسماع من غير اصل او وقت  
 القراءة او النسخ او بقراءة لحان او التسميع بخط من فيه نظر وغير  
 ذلك فلا بد من أن يثبت ذلك حال الرواية حسنا لأن في اغفاله نوعا من  
 التدليس قال ابن الصلاح فليقل حدثنا فلان مذكور أو حدثنا في  
 المذكور فقد كان غير واحد من متقدمي العلماء يفعل ذلك  
 وكان جماعة من حفاظهم يمنعون من أن يحمل عنهم في المذكرة شيء  
 منهم عبد الرحمن بن مهدي والوزير ع الرأزي وروينا عن ابن المبارك  
 وغيره وذلك لما قد يقع فيه من المساهلة مع ان الحفاظ خوان ولذلك  
 امتنع جماعة من اعلام الحفاظ من رواية ما يحفظونه إلا من كتبهم  
 منهم أحمد بن حنبل حتى أتته بغاية عنهم اجمعين **والحديث** ما أي ان  
**شده** مرويا عن رجلين **ثقتين** أو ثرة عن رجلين وقد جرح **احدهما**  
 أي الرجلين وأنت المضاف لأن المراد بهما الطريقان والطريق مؤث  
 في أن أكثر فاكسيام التأييد أي أن احدهما ثقة والآخر مجرب ورح  
 قال ابن الصلاح مثل ان يكون عن ثابت البناني وابان بن يحيى  
 عن انس بن مالك فان ثابت ثقة بلا مدافعة جليل القدر والثان  
 قال انه هب ثابت ثابت كاسيه وابان بن ابي عياض أحد الضعفاء  
 اطلال انه هب في بيانهم **فخذه** **واحد** منها **ابن** عند الرواية  
 لذلك وان كان الأولى ذكرهما لاحتمال أنه يكون فيه شيء لأحدهما  
 لم يذكر الآخر وحمل لفظ احدهما على الآخر وانما لم يحرم ذلك

وسامع بالوهن كالمذكرة  
 بين حسنا والحديث ما تترج  
 عن رجلين ثقتين أو جرح  
 احدهما فخذ واحد

لأن الظاهر

لأن الظاهر اتفاق الروايتين وما ذكر من الاحتمال نادر بعيد نعم محمد وس  
 الحذف في الأول أقل من الثاني قال الخطيب وكان مسلم بن الحجاج في مثل  
 هذا ربما اسقط المخرج من الاسناد ويذكر الثقة ثم يقول وآخر  
 كناية عن المخرج وهذه **القول** **فائدة** فيه قال بعض المحققين بل له  
 فائدة **تكثر** الطرق **ومن** روى بالسماع أو غيره **بعض** حديث **عن** رجل  
 أي شيخ **وروى** بعضه الآخر **عن** رجل آخر ثم **جمل** بالجمع **ذلك**  
 أي خلاص ذلك الحديث وعزاه اليهما ورواه عن **دين** الرجلين جملة  
 حال كونه **مبيناً** ان بعضه عن احدهما وبعضه عن الآخر **بلا** **مبين** أي  
 غير مميز لما سمعه من كل رجل من الآخر **أجز** ذلك ثم يصدر كل جزء  
 منه كانه رواه عن احدهما مبيناً مثاله حديث **الافك** **والصحيح** من  
 طريق الزهري اذ قال حدثني عروق وسعيد بن المسيب وعائشة **ابن**  
 ابن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة قال وكل  
 قد حدثني طائفة من حديثها ودخل حديث بعضهم في بعض **وانا**  
 اروي لحديث بعضهم من بعض فذكر الحديث ولا يجوز ذكرهما جميعا  
 سكتا عن التبيين لذلك **وكذا** **أجز** **شخصي** **واحد** منهما فقط  
**فانه** **مظلل** أي منع سواء **يجر** **حايكون** ذلك الشخص المذوق  
 أو يكون **معدلاً** بل يجب ذكرهما مبيناً ان عن احدهما بعضه وعن  
 الآخر بعضه **وحيث** **وجد** **جرح** **واحد** منهما **والآخر** ثقة **لن**  
**تقبل** هذه الرواية فلا يحتج بشيء منه ان كان في المخرج اذ ما  
 من جزء من ذلك الحديث **ألا** ويحتمل كونه عن ذلك المخرج هذا  
 واعترض وجوب ذكرهما معا بان البخاري اسقط بعض شيوخه  
 في مثل تلك الصور واقصر على واحد اذ قال في كتاب الرقاق  
 من صحيحه شئ ابو نعيم بنصفه هذه الحديث شاعروا به دينار ثنا  
 مجاهد أن اباه روى كان يقول والله الذي لا اله الا هو ان كنت  
 لأعتمد بكبدى على الأرض من الجوع الحديث واجاب عنه الحافظ

ومن روى بعض حديث محمد بن  
 وبعضه عن آخر ثم **جمل**  
 ذلك عن دين مبين **بالا**  
 ميز أجز وحذف شخصي **حظلا**  
 مخرجاً يكون أو معدلاً  
 وحيث جرح واحد من تقبلاً



العراق بأن المتنع منها هو اسقاط بعضهم وإيراد كل الحديث عن بعضهم  
أذ يكون حينئذ قد حدث عن المذكور ببعض ما لم يسمعه منه بخلاف  
ما إذا بين أنه لم يسمع منه إلا بعض الحديث كما فعل البخاري هنا فإنه  
لا يمتنع وقد بين في كتابه الاستدانة ما سمعه من أبي نعيم فقال ثنا  
أبو نعيم ثنا عمرو بن عثمان بن قنائل أنا عبد الله بن عمرو بن دينار أنا  
بجاءه عن أبي هريرة قال دخلت مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فوجدنا في فرج فقال أبا هريرة الحق أهل الصفة فادعهم إلى قال  
فأبتهم فدعوتهم فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم فدخلوا انتهى قال  
العراق في هذا هو بعض حديث أبي نعيم الذي ذكر في الرقاق وأما بقية  
الحديث فيجوز أن البخاري اخذ من كتاب أبي نعيم وجادة أو اجازة  
أو سمعه من شيخ آخر غير أبي نعيم إما محمد بن مقاتل أو غيره ولم  
يبين ذلك بل أقصر على اتصال بعض الحديث من غير بيان ولكن  
ما من قطعة منه إلا وهي محتملة لأنها غير متصلة بالسماع إلا القطعة  
التي صرح بالاستدانة بانصافها والله أعلم

آداب الحديث ٦  
واشرف العلوم علم الشرع

آداب الحديث وهو النوع الأربعون  
اختلفوا في أفضل العلوم فقال المتكلمون علم الكلام أذ به يدرك  
التوحيد وما يتعلق به وقال الفقهاء علم الفقه لأن به تعرف العبادات  
والحلال والحرام وغيرها من الأحكام وقال المفسرون علم القرآن أذ به  
يتوصل إلى العلوم كلها وقال المحدثون اشرف العلوم على الإطلاق  
علم الحديث وكيف لا وهو الوصلة إلى رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم والباحث عن تصحيح أقواله وأفعاله ولأن سائر العلوم  
الشرعية محتاجة إليه أما الفقه فواضح وأما التفسير فالن الحديث  
أول ما فسر به القرآن وبقي هناك أقوال لا حاجة بنا إلا إلى طائفة  
بذكرها ولقد انصف من قال ولست أرى صاحب علم أي علم كان  
إلا وهو يرى أنه لا فوق ما يعلم وبالجملة فيعلم الحديث أن لم يكن اشرفا

فلا شك

فلا شك أنه من أشرفها فصيح أيها المحدث النية فيه وإخلاصها  
فإنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ثم ظهره قلبا من أعراف  
الدنيا وأدناسها فلا تحمد إلا لوجه الله تعالى وطلب التقرب إليه  
ولا تطلب الجزا إلا منه سبحانه وتعالى كما قال عز وجل ويا قوم لا تأسلكم  
عليه مالا إن أجرى إلا على الله فمن حق المحدث وغيره من العلماء  
مع طلبه أن يقتدى بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما علمه الله  
تعالى في هذه الآية فلا تطلع في فائقة من جهة من يفيد علما  
ثوابا لما تحمد به وتعلمه وأدنى درجات العالم كما قاله العلماء الأخوة  
أن يدرك حقائق الدنيا وخسبها وانصرامها وعظم الآخرة ودوامها  
وجلاله ملكها من ذابها المحدث خروفا أي شدة الاهتمام على

نشر الحديث والتبليغ عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ففي  
الصحيح بل نحو اعتمد ليبلغ الشاهد الغائب وروى الحاكم حديث من أدى  
الراعي حديثا واحدا يقيم به سنة أو يرد به بدعة فله الجنة وروى  
البيهقي عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا  
تغلب على أن تأمر بالمعروف ونهي عن المنكر وتعلم الناس السنن  
ومن ثم كان في السلف الصالح من يتألف الناس على حديثه كعروق  
ابن الزبير رضي الله تعالى عنه ثم اختلف في السنن الذي يحسن أن  
يتصدي للحديث فيه فقيل خمسين لأنها انتهاء الكهولة ومجتمع  
الاشد ولا ينكر في الأربعين لأنها بعد الاستواء ومنتهى الكمال  
ورده جماعة من المحققين بأن طائفة من السلف تحد ثواب هذا  
السنن كعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبلة وأبراهيم النخعي ومالك  
وبن كثير والشافعي والبخاري فرط طائفة كثيرة من يجمع إلى ما عنده  
من الأحاديث حديث أي تصدي للحديث في أي سنن كان كما قال  
شيخنا أي سواء كان شيخنا بأن بلغ عمق أربعين سنة كما هو معنى الشيخ  
لغة أو حديث بالوقف على لغة أربعة أي شابا فقد جلس مالك

فصيح النية ثم طهر  
قلبا من الدنيا وحرصا على  
نشر الحديث ثم يجمع إلى  
ما عنده حديث شيخنا أو حديث



للناس وهو ابن سبع عشق والعلماء حينئذ متوافرون وشيوخه احياء  
وكذلك الشافعي وغيره وحدث البخاري وما في وجهه شفق نعم حمل ابن  
الصلاح القول الاول على من يؤخذ عنه الحديث لجرد الاسناد من غير  
براعة في العلم فانه لا يحتاج اليه لعلواستاده الا عند السن المذكور  
غاليا اما من عنده براعة في العلوم فانه يؤخذ عنه قبل ذلك السن  
وينبغي للحديث اذا التمس منه ما يعلمه عنده غير في يده او غير باسناد  
اعلى من اسناده او ارجح من وجه آخر ان رد ان يعلم المتمس منه به  
ويريد **الارجح** بما ذكر حال كونه ناصحا للطالب وحث بالوقف على  
لغة ربعية فان الدين النصيحة فالراي من هذا شيئا وقال تقي الدين ابو  
الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد القشيري القوسي ينبغي ان يكون ذلك  
عند الاستواء فيما عدا الصفة المرجحة والاولى **بشدة** ارجح الحديث الى  
اعلى في الاسناد اذا ما جهل من كان اعلى في الاسناد فقط اذا ما نزلت جهلا اي بان يكون الاعلى  
ومن يحدث وهناك اولى في الاسناد عاميا والاولى عارفا ضابطا قال فقد يتوقف في الارشاد اليه  
فليس كرها او خلافا لاولى لانه قد يكون في الرواية عنه ما يوجب خلافا ومن يحدث اي ومن  
يتصدى للحديث وهناك من هو اولى منه لسنه او علمه او علوسنده  
او غير ذلك فليس تحديده حينئذ كرها اي مكرها او ايل ولا خلاف  
**الاول** هذا هو القول **الارجح** عند المحققين وقال ابن الصلاح لا ينبغي  
للحديث ان يحدث بحضرة من هو اولى منه بذلك وكان ابراهيم والشعبي  
اذا اجتمعوا تكلم ابراهيم بشيئ وزاد بعضهم فكرر الرواية بيده فيه من  
المحدثين من هو اولى منه لسنه او لغير ذلك روي عن يحيى بن  
معين قال اذا حدثت فريده فيه مثل ابي مسهر فجب للحديث ان يتخلق  
وعنه ايضا ان الذي يحدث باليد وفيها من هو اولى بالتقديم  
منه فهو احق قال المصنف **والصواب** اطلاق الحديث بحضرة **الاول**  
ليس بمكروه ولا خلافا لاولى فقد استنط العلماء من حديث  
ان ابني كان عسيضا الحديث وقوله سألت اهل العلم فاجابوني انه

عهد النبي

بلغ

عهد النبي اي في زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم وفي يده حديث وافق  
الصحاب رضي الله تعالى عنهم وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات  
بابا لذلك واخرج باسناد فيها الواقدي ان منهم الخلفاء الاربعة  
وعبد الرحمن بن عوف واخي به كعب ومعاذ بن جبل ونريد به ثابت  
رضي الله تعالى عنهم وفي عهد **الصحاب** حدث **الاتباع** روى البيهقي  
في المدخل بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قال السعيد  
ابن جبيرة حدث قال احدث وانت شاهد قال اوليس من نعم الله عليك  
ان تحدث وانت شاهد فان اخطأ علمت ذلك وهكذا الالهام جبرائيل  
فيه اي في الحديث بحضرة من هو اولى ان يرى **الاجماع** على فعله  
ويجوز مثل هؤلاء الصحابة والتابعين ان يفعلوا ما هو خلاف لاولى  
فضلا عن المكروه وهو اي الحديث فرض على العيين اذا ما نزلت  
انفرادا في بلدان لا يكون فيه اهل له سواء وقد سئل عنه قال  
صلى الله تعالى عليه وسلم من سئل عن علم فكمته اليوم القيامة بالجم  
من تاريخه ابوداود وغيره قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين وفي  
رواية زيادة مما ينفع الله به في امر الناس في الدين وروى ابن  
ماجه بسند منقطع اذا نحن آخر هذه الامة او لها فمن كتم حديثا فقد  
كتم ما اترك الله والطبراني في اسناده ابن اربعة مثل الذي يتعلم العلم  
ثم لا يحدث به كمثل الذي يكتم الكثير ثم لا يتفق منه وهو فرض كفاية  
يسقط الجرح بفعل البعض كما في ما هو شأن فروض الكفاية  
اذا تعدد المتأهل لذلك قال في التدریب ولو طالب من احدهم  
فاستغنى لم يأثم واما السن الذي ينبغي الاسالك عن الحديث فيه  
فغير محدد ومن على الحديث **تخلط** وان يري ما ليس من حديثه  
**يخف** اهرم او لعني والضعف اي الخرف كف عن الحديث ويختلف  
ذلك باختلاف الناس واما ضبط بعضهم له بشائين فمحمول  
على ان من بلغها ضعف حاله في الغالب وخيف عليه الاختلال



عهد النبي حدث الصحاب  
وفي الصحاب حدث الاتباع  
يحد فيه ان يرى الاجماع  
وهو على العيين اذا ما انفراد  
فرض كفاية اذا تعدد  
ومن على الحديث تخلط يخف  
اهرم او لعني والضعف كف



والاخلاق او ان لا يفتن له الا بعد ان يخلط كما اتفق لغير واحد من الثقات  
قال في التدريب فان يكنى اى ابن الثمانين وما فوقها ثابت العقل مجتمع الراى  
قال ابائى فقد حدث بعد هذا السن وسهل بن سعد وعبد الله بن ابي  
او في آخره ومن التابعين شرح القاصي ومجاهد والشعبي  
في آخرين ومن اتباعهم مالك واليث وابن عيينة وقال مالك انما  
يخبر في الكذا بكونه وحدث بعد المائة من الصحابة حكيم بن خزام ومن  
التابعين شريك النخعي ومن بعدهم الحسن بن عرفة وابو القاسم  
البغوي والقاضي ابو الطيب الطبري والسلفي وغيرهم رضي الله تعالى  
عنهم ولا يمنع من تحديث احده كونه غير صحيح النية فيه بل كل من اياه  
لطالبه حديثه ولو كان لم يتصلح **ينته فيه فانها اى نية ذلك**  
**ومن اى حديثه ولو لم يتصلح** الطالب سوف تصح فيما بعد **فقدرونا ايها العلماء عن ائمة كبار**  
**ينته فانها سوف تصح** **حجة** فحاشاكم عمر وجيب بن ابي ثابت والغزالي في آخرين بالفاظا =  
**فقدرونا عن كبار رجاله** **أبي علينا العلم الا لله** متقاربة طلبنا العلم لغير الله فابى **علينا العلم** ان يكون **الا لله**  
بالقصر كما هي لغة ولفظ الاولين طلبنا الحديث وما لنا فيه نية ثم نهزنا  
الله النية بعد وعن عمر ايضا قال ان الرجل يطلب العلم لغير الله  
فياى عليه حتى يكون لله تعالى واشهر عن الغزالي انه واخاه  
احمد انما دخلا المدرسة ليستقوتا فيها فلما حصل له من العلوم ما  
حصل قال طلبنا العلم لغير الله فابى العلم الا ان يكون لله وقرر جماعة  
ان معنى هذه المقالة ان تعلمنا في المبادئ لم يكن يخلو من عدم الاتصال  
في تحصيله فابى الا ان يخرجنا الى طريق السالك والهداية الى الله تعالى  
وفي الا حياء نقلا عن بعض المحققين ان معناها ان العلم اى وامتنع  
عليها فلم تنكشف لنا حقيقة وانما حصل لنا حديثه والفاظه  
قال شارحه المرتضى طالما كنت اسمع الشيوخ يغزون تلك المقالة  
الى المصنف اى الغزالي وانه ابو عندها وكنت افهم من تقاريرهم  
ما تقدم والآن قد ظهر من سياقه انها لا احد من المتقدمين ليست له

وانما هو ناقل

وانما هو ناقل بل هو مقادير لصاحب القوت فانه هو الذي نقلها هكذا  
او فيرهابه ذلك وهو ناقل اخر لها غير ما كنا نسمعه من الشيوخ  
ونفهمه وقال الثوري ما كان في الناس افضل من طلاب الحديث فقبل  
يطلبونه بغيرة فقال طلبهم اياه نية ويستحب لقراءة =  
**الحديث النبوي** كغيره من العلوم والحديث آكد **الفعل** بتعميم  
البدن **والنظر** الشامل للموضوع والسم ببشرطه **والطبيب** يعنى  
التزيم باستعمال الطبيب في بدنه ونحو شابه **والسواك** والتبخر  
بعد ازالة الريج الكريه واتخذ نحو الفطر كما في الجملة حال كونه مسترخيا  
لشعر رأسه ونحوه ولا بسا للثياب البيضى والعمامة وغير ذلك  
فقد كان مالك يفعل ذلك فقبل له فقال **ايحيا** ان اعظم حديث رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أحدث الا على طهره وقال **والحديث** الغسل **والنظر**  
قتادة لقد كان يستحب ان لا يقرأ الا حديث الا على طهره وقال **والطبيب** والسواك **والتبخر**  
ضرار بن مرق كانوا يكرهون ان يجده ثوبا على غير طهره **واجلس** **مسرحا** واجلس بصدره يادى  
ايها الحديث **بصدره** اى وسط جملته متلبسا بكمال ادب **وهيبة** **وهيبة** متكئا على رتب  
وخشوع قال مالك رضي الله تعالى عنه جمالس العلم تحتضر =  
بالخشوع والسكينة والوقار حال كونه **متكئا** على رتب **متكئا** ولا تقوم لاحد  
فيها كما كان الامام مالك فانه اذا جاء احد يطلب الحديث فعل ما  
تقدم ثم يجلس على منصة ولا يزال يجزى العود حتى يفرغ ولا يتم ايها  
الحديث **لاحد** كانا من كان فانه مكروى على ما صرح به في التدريب  
قال فقد قيل اذا قام القارئ لحديث رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم لا حد فانه يكتب عليه بخطيبته انتهى وقد نقله ابن الصلاح  
عن محمد بن احمد بن عبد الله الفقيه لكن صرح بعضهم بانه لا يكتب  
للمدرس القيام **لا** كما بر اهل الاسلام وعلمه بان ذلك من تعظيم  
شعائر الله وحرماته وقد قال تعالى ومن يعظم شعائر الله  
فانها من تقوى القلوب ومن يعظم حرما الله فهو خير له

والحديث الغسل والنظر  
مسرحا واجلس بصدره يادى  
وهيبة متكئا على رتب  
ولا تقوم لاحد



وصح حديث قوم السيدكم او خيركم يعني سعد بن معاذ قال وقد ورد الامر  
 باكرام العلماء واكرام طلبة العلم في نصوص كثيرة فليست امل ولا يراجع  
 ومن رفع من الحاضرين صوتا على الحديث في مجلسه فاز به  
 اي انه ترفع وانزعج ودعه اي اتركه حتى يخرج من الحاقة فقد كان  
 الامام مالك رضي الله تعالى عنه يفعل ذلك ويقول قال الله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي فمن رفع صوته  
 عنده حديثه فكما ترفع صوته فوق صوت الله تعالى عليه وسلم  
 ولا تحدث حال كونك قائما او مضطجعا بالوقوف على لغة ربعية او  
 ومن رفع حال كونك في انشاء الطريق ولو كنت جالسا في حال شئخ  
 صوتا على الحديث فاز به من نحو الجوع او الشبع المفرطين ونحوهما مما يسوء خلقك فقد كان مالك  
 ولا تحدث قائما او مضطجعا يكره ان يحدث في الطريق او وهو قائم او وهو مستجيب وقال احيب ان  
 اكون في الطريق او على حال شئخ اتقوا ما أحدث به عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسئل  
 سعيد بن المسيب عن حديث وهو مضطجع في مرضه فجلس وحديثه  
 قيل له وددت انك لم تتعن فقال كرهت ان أحدث عن رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وانا مضطجع وسئل ابن المبارك عن حديث  
 وهو يمشي فقال ليس هذا من توقير العلم **واقترح** ايها الحديث المجلس  
 اي مجلس الحديث كالتميم له بالبسلة والحمد لله عز وجل **والصلاة**  
**والتسليم** على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وآله وصحبه  
 قال ابن الصلاح ومن ابغى ما يقتضيه به ان يقول الحمد لله رب العالمين  
 الحمد لله على كل حال والصلاة والسلام الاثمان على سيد المرسلين  
 كلما ذكرنا ذكره وكلما غفل عن ذكر الغافلون اللهم صل عليه وعلى آله  
 وصحبه وسائر النبيين والكل وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي ان  
 يسأله السائلون انتهى وذلك **بعد قراءة قارئ حسن الصوت** كافي  
 التقريب لا يجمع آية من القرآن العزيز فقد روي الحاكم عن ابي سعيد  
 رضي الله تعالى عنه قال كان اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

اذا اجتمعوا

عليه

اذا اجتمعوا تذكروا العلم وقرؤا سورة ودعاء من المحدث يليق بالحال  
 ومن اهمه هذا الدعاء بالتوفيق والاعانة والعصمة كأن يقول اللهم  
 ثبت جناننا وأدبر الحق على لساننا وافتح على الحاضرين فتوح العارفين  
**وليكن** مستقبلا للقبلة **ومقبلا** على ما اى الحاضرين معا  
 كلهم لحديث ابيه عمر رضي الله تعالى عنه ما روي عن اكرم المجالس  
 ما استقبل به القبلة رواه ابو يعلى وغيره وحديث ابي هريرة  
 رضي الله تعالى عنه مرفوعا ايضا ان لكل شئ سيدا وان سيد المجالس  
 قبالة القبلة رواه الطبراني بسند حسن وقال جيب بن ابي ثابته  
 ان من السنة اذا حدث الرجل القوم ان يقبل عليهم جميعا وعلى ذلك  
 عمل الاكثرين في الدروس ولا سيما في المسجد الحرام وبعضهم يجلس  
 لا لقاء المدرس مستبدا للقبلة والقوم امامه قيا على الخطبة ولأن  
 احوال صلى الله تعالى عليه وسلم في مواضعه ان يخطب لهم وهو  
 مستبدا للقبلة مستقبلا للناس قال بعض المحققين والحكمة في ذلك  
 ان السنة كون المنبر في صدر المجلس فلو استقبل القبلة مع ذلك لكان  
 ذلك خارجا عن مقاصد الخطاب اذ يخاطب حينئذ من يكون خلف  
 ظهره ولو جعل المنبر في آخر المسجد واستقبل القبلة فان استبدا القوم  
 واستقبلوا القبلة كان خارجا عن مقاصد الخطاب كما تقدم وان استقبل  
 واستبدا رها لزم ترك الاستقبال لخلق كثير وتركه لو احدهم سهل تأمل  
 وسئل ايها المحدث الحديث اي تان في قراءته ولا تسردها سررا  
 يمنع فهم بعضها ففي الصحيح انه صلى الله تعالى عليه وسلم انما كان  
 يحدث حديثا لوعده العاد احصاه وفي لفظه عند مسلم انه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم لم يكن يسرد الحديث كسردهم وفي لفظه عند البيهقي  
 عقيبها انما كان حديثه تفهيمه القلوب وتبقي من آداب الحديث شئ كثير  
 فليطلب من المؤلفات في التعليم ثم بين الكلام على الاملاء فقال  
**واقترح** ايها المحدث العارف استجابا كما صرح به غير مجلس

ودعاء  
 وليكن مقبلا عليه بموعدا  
 وترتل الحديث واقعد مجلسا



يوما واحدا **باسبوع** كيوم الجمعة **للإمام** أي إمام الحديث لم يكتبوا  
 فانه من أعلى مراتب الرواية والسماع فيه أحسن وجوه التحمل وأقواها  
 وذلك **لأنه** أي اقتداء بفعل الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة  
 قال أبو الخطاب معروف الحنابلة **لأنه** أي اقتداء بفعل الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة  
 تعالى عنه يما على الناس إلا حديث وهم يكتبونه بيده برأيه  
 البهقي وغيره وفي البخاري كان ابن مسعود يذكر الناس في كل يوم  
 خميس وقال ابن الأثير أن إمامكم وإنه اتخولكم بالموعظة كما كان رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتخولنا بالموعظة مخافة السامة  
 علينا وعن ابن عباس حدث الناس كل جمعة مرة فان أبيت فمرتين  
 فان أكثرته فثلاث مرات وكان ابن عباس وغيره من الحفاظ يملون  
 يوم الجمعة بعد الصلاة قال المصنف فستجدهم في ذلك وقد ظفرت  
 بحديث يدل على استحبابه بعد عصر يوم الجمعة وهو حديث أنس  
 مرفوعا عن علي بن أبي طالب عن رجل من أصحابه قال قال رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم **يا أيها الناس** أي أيها الناس **يا أيها الناس** أي أيها الناس  
 فذكر في أبو داود وغيره عن رافع بن خديج عن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم **يا أيها الناس** أي أيها الناس **يا أيها الناس** أي أيها الناس  
 وعلى رضي الله تعالى عنه **يا أيها الناس** أي أيها الناس **يا أيها الناس** أي أيها الناس  
 أنرجم بين ابن عباس وبين الناس ويكون المستمل **مستملا** مستملا  
 لا يلبس المستمل يزيد بن هارون حيث سئل يزيد عن حديث فقال  
 حديثنا به علق فصاح المستمل **يا أيها الناس** أي أيها الناس **يا أيها الناس** أي أيها الناس  
 له ابن فقديك **وإذا** أي إذا **يا أيها الناس** أي أيها الناس **يا أيها الناس** أي أيها الناس  
 من الطلبة بحسب الحاجة فقد أمدى أبو مسلم الكجي وكان في مجلسه سبعة  
 مستملون يبلغ كل واحد صاحب الذي يليه وحضر عنده سيف وأربعون  
 الف محقق سوى النظارة وحضر مجلسه عاصم بن علي أكثر من مائة  
 الف إنسان ومن لطيف ما ورد في الاستملاء حكاية للزبيدي عن عبد الله

يوما باسبوع للإمام أنس  
 ثم اتخذ مستمليا محصلا  
 وزد إذا أكثر جمع

ابن محمد

ابن محمد المروزي قال رأيت لأفظ يعقوب بن سفيان النسوي في النوم  
 فقلت ما فعل الله تعالى بك قال غفرت له وأمرته أن أحدث في السماء كما كنت  
 أحدث في الأرض فحدثت في السماء السابعة فاجتمع على الملائكة واستلموا  
 على جبريل وكتبوا بالقلام من الذهب ورأه في النوم أخبرني جعفر  
 السعدي أنه كان يحدث في السماء السابعة وجبريل يستلم عليه  
 وينبغي أن يكون المستمل **أعلا** أي يستلم مرتقا على كرسي وشجر وال  
 فقا ثم على قدميه حتى يكون يبلغ السامعين **ويبلغ** المستمل وجوبا  
 لفظ الممل ويؤديه **السامع** على وجهه من غير تغيير أو إفهام فيقول  
 من يسمع لفظ الممل على بعد منه الرقعة وتحققه بأبلغ المستمل  
 وأما من لم يسمع اللفظ المستمل فليس يستفيد بذلك جوارز روايته  
 لذلك عن الممل مطلقا من غير بيان الحال فيه على كلام تقدم **استملى**  
 المستمل **الناس** الحاضرين حيث احتيج للاستنصات للخبر المتفق **يبلغ** السامع أو فهمهم  
 عليه من حديث جابر بن عبد الله أنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم **واستنصت** الناس كيما يفهموا  
 قال له استنصت الناس **وكيما يفهموا** أي أيها الناس الحاضرون **وبعد** بيسمى ثم يحمد  
 الحديث الممل ويقرأ قارئ حسن الصوت شيئا من القرآن كما تقدم  
 ثم **بعث** أي قال المستمل بسم الله الرحمن الرحيم ثم يحمد الله  
 عز وجل **تفصليا** ومسلم على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويتجمل بالأبلغ  
 في الفاظ ذلك مثل ما تقدم عن ابن الصلاح ونقل النووي عن جماعة  
 أن يبلغ الفاظ الحمد الحمد لله حمد أيوا في نعمه ويكافي مزيد ثم قال ليس  
 لذلك دليل يعتمد وقال السراج البلقيني بل لا يبلغ الحمد لله رب العالمين  
 لأنه فائضة الكتاب وأخره غوى أهل أخته قال جمع فينبغي الجمع بينهما  
 ونقل النووي عن إبراهيم المروزي أن يبلغ الصلاة اللهم صل على محمد كلما  
 ذكرك الذكرون وغفل عن ذكر الغافلون ثم صوب النووي بأن الذي  
 ينبغي أن يقرأ به أن يبلغ الصلاة اللهم صل على محمد كلما ذكرك  
 وفيها روايات فلو طلب من مطلقا **وبعد** ذلك كله **يورد** المستمل

واعتلى  
 يبلغ السامع أو فهمهم  
 واستنصت الناس كيما يفهموا  
 وبعد بيسمى ثم يحمد  
 مصليا وبعد ذلك يورد



ويقول للملح **ما قلت** يا سيد ناصه الأحاديث **أومن قلت** يا سيدنا  
 من الأسانيد **مع دعائه** أي المستمل له أي للشيخ المملح بنحو حمك  
 الله تعالى أو رضى الله تعالى عنك قال يحيى بن الكتم قلت القضاء  
 وقضاء القضاء والوزار وكذا وكذا ما تشرعت بشي مثل قول المستمل  
 من ذكرت رحمتك الله تعالى أو رضى الله تعالى عنك **وقال الشيخ**  
 المملح **في انتباهه** أي المستمل من ذلك **حدثنا** شيخنا العلامة المتقن  
 فلان حدثنا فلان وهكذا إلا أن اتصل به صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
 يحيى بن الكتم قال لي الرشيد ما أنبل البراءة قلت ما أنت فيه قال لكني أعرقة  
 رجل في حلقة يقول حدثنا فلان عن فلان قال قال رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم كذا هذه الخبر مني لأن اسمه فقيرين باسم رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم لا يموت أبدا نحن نموت ونفنى والعلماء باقون  
 ما بقي الدهر وقال عمر بن حبيب العدوي قال في المأمون أي ابن الرشيد  
 ما طرقتني نفسي شيئا إلا وقد نالت هذا الحديث فأن كنت أحب  
 أن أقعد على كرسي ويقال من حدثك فاقول حدثني فلان قال فقلت  
 يا أمير المؤمنين فلم لا تحدث قال لا تصلح الخرافة مع الحديث للناس  
 أو روى الخطيب البغدادي **وتورد** الشيخ المملح **الاستناد** بتمامه  
 وكما ذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى وسلم المستمل رافعا  
 صوته وكذا أيتري ويترجم على الأئمة روى الخطيب أنه الربع قال له  
 القارئ يوم أحد تكلم الشافعي ولم يقل رضى الله تعالى عنه فقال الربع  
 ولا خرف حتى يقال رضى الله تعالى عنه **مترجما** شيخه أي ذا كرا  
 لترجمتهم ومنقبهم على وجه التعظيم والاختصار **الفراد**  
 كقول عطاء حدثني الجري بن عباس وقول مسروق حدثني الهذلي  
 بنت الصديق جيبه جيب الله المبرأة يعني عائشة ويحيى  
 في الشيخ بيمينه اسمه وكنته فها بلخ في اعطائه نعم يقتصر الرواية  
 على اسم من لا يشك كالك والدث وايبوب ويونس وكذا النسبة المشهور

ما قلت أومن قلت مع دعائه  
 له وقال الشيخ في انتباهه  
 حدثنا ويورد الاستناد  
 مترجما شيخه الفراد

بها

بها كاشافعي والزهرى في الشعبي **وذكر** أي الشيخ بالوصف أي صفة  
 نقص في جسد عرف بها سليمان الأعمش الكوفي وعاصم الحول أو  
 باللقب كذا كغندر لقب محمد بن جعفر صاحب شعبة ولوين لقب  
 ابن سليمان المصيصي **أو بحرفة** كخناط والسمان والزيات والزبال  
 لا بأس بذلك حيث كان معروفا **بأن** لم يعيب أي لم يقصد عيبه  
 وإنما قصد تفرقه وظاهر ألقابهم وإن كرهه الموصوف مثل ذلك  
 وبه صرح جماعة لكن في ابن الصلاح إلا ما يكرهه من ذلك كإسماعيل  
 ابن إبراهيم المعروف بأبيه عليه وهي أمه وقيل جدته رويناع يحيى  
 ابن معين أنه كان يقول حدثنا إسماعيل بن علية فها أحمد بن حنبل  
 وقال قل إسماعيل بن إبراهيم فانه بلغني أنه كان يكنى ابن عيب  
 فقال قد قبلنا منك يا معلم الخير انتهى وفي الزهرة كان الشافعي يقول  
 أنا إسماعيل الذي يقال له ابن علية **وأروا** أي الحديث في **الاملاء** أحداث  
 عن شيوخ عدلوا لا غيرهم كالنكاح أو الفاسق أو المبتدع روى مسلم  
 في مقدمة صحيحه عن ابن مهدي قال لا يكون الرجل أما ما وهو يحدث  
 بكل ما سمع ولا يكون الرجل أما ما وهو يحدث عن كل أحد كذا في الترمذي  
 وأرو عن كل شيخ منهم **أثرا** أي حديثا واحدا في مجلس **ويصل**  
**الترجم** جعلوا أسناده أو غيره **مقدم** ما في الرواية على من دونه في  
 الأرحية وحررا بها المملح ما تملبه وتحرر المستفاد منه **واختار** **عاليا**  
 في سنده وقصير متن في الفقه أو الترغيب **أختر** الاملاء قال علي بن  
 حجر وضيفنا ما لا لغريب في كل يوم سوى ما يعاد شريكية  
 أو هيشية أحاديث فقه قصار جواد **ثم** **ابن** أي أظهرها المملح علوه  
 وجلالة فالسناد وفائق فيه وفي الحديث كقدم تأريخ سماعه وفارده  
 عن شيخه وكونه لا يوجد عند غيره أو نحو ذلك **وابن** **صحة** وحسنه **ونبط**  
 ومشكلا في الاسماء واللفاظ ومعنى غامض أو غريب في المتن **وابن**  
 ضعفه **وعلمته** أن كان معلا كحديث نفي البسملة السابق **واجتنب**

وذكر بالوصف أو باللقب  
 أو حرفة لا بأس أن لم يعيب  
 وأرو في الاملاء عن شيوخ عدلوا  
 عن كل شيخ أثرا ويجعل  
 من ترجم مقديما وحرر  
 وعاليا قصير متن اختر  
 ثم ابن علوق وصحته  
 وضبطه ومشكلا وعلمته

واجتنب



الحديث **المشكل** الذي لا يتحمل عقلهم ولا يفهمونه كأحاديث  
**الصفات** لما لا يؤمن عليهم من الخطأ والوهم والوقوع في التشبيه  
والجسيم في الحديث إذا حدثتم الناس عن ربهم فلا تحدثوهم  
بما يعرفون أو يشق عليهم رواه البيهقي مرفوعا وقال علي بن أبي طالب  
الحسين أن يكذب الله ورسوله حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما  
ينكرون رواه البخاري وقال ابن مسعود ما أنت بمحدث قوم ما حدثنا لا تبلغه  
عقولهم إلا لبعضهم فتنة رواه مسلم وقال الخطيب البغدادي ويحجب أيضا  
في روايته للعوام **رخصا** أي أحاديثها مع أحاديث المشاجرات أي  
المخاصمات الواقعة بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم وكذا الأحاديث  
الأسرار والدينيات وإنما **الزهد** والأدب مع أحاديث مكاسم الأخلاق  
**المشكل كالصفات** من الكرم وليمه الجانب وأنما الزهد والوعود وغيرها أولى من غير ذلك  
**ورخصا مع المشاجرات** أي مجلسه بالاتفاق من الحديث وغيره **واختتمه** أي مجلسه بالأحاديث  
**والزهد مع مكاسم الأخلاق** بالإنشاء للشعر المناسب لما هو بصدد قوله فقد كان الزهري يقول لأصحابه  
**هاقوا من أشعاركم** هاقوا من أحاديثكم فإن الأذن بحاجة والقلب  
**أولى في الأملاء بالاتفاق** تخفف وبالنوادر والحكايات وأحكام النكاح والقبضات الدقيقة كما هو عادة الأئمة  
**واختتمه بالإنشاء والنوادر** واستدل لذلك بقول علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه روي  
القبول وابتغوا إلى طريق الحكمة رواه الخطيب قال الناج ابن السبكي  
سمعت الوالد في درس العصر يقول وقد قيل له كانت العادة قديما  
أن يذكر مدرس العصر نكتة أذكرها مسألة استخرج منها نكتة  
فقلت النكاح بلاولي فقال فوراه هو باطل لأن قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل ما  
أن يراد به حقيقة اللفظ أو صورة النزاع وهي الحق البالغة العاقلة  
أو مقيد بقيد ندرج فيه أو شيء يلزم منه أو أحد هذه الأمور الأربعة أو  
القدر المشترك بين الأول والثاني والثالث والرابع أو بين الثاني  
والثالث والثاني والرابع أو الثالث والرابع فهذه أحد عشر قسما على تقدير

المرادة

إرادة واحدة منها يلزم ثبوت الحكم في صورة النزاع وواحد منها مراد  
لأنه جائز لا إرادة مع صلاحية اللفظ له وغيرهما متفق بالأصل فإذا  
ثبت أحد الميزومات الأحد عشر ثبت الإلزام وهو أن النكاح بلاولي  
باطل وأيضا فاعتقاد البطالة راجح لأنه على أحد عشر تقديرا كما عليه  
دليل واحتمال الصحة على احتمال واحد لا دليل عليه فيكون ترجوحها  
فاعتقاد الصحة مع ذلك محتج لأنه يلزم منه الترجيح بالإصحاح وهو باطل  
فيكون اعتقاد الصحة باطلا فيثبت مقابله وهو اعتقاد البطالة  
والله أعلم وإذا كان مريدا الأملاء قاصرا عن تخريج ما يملكه وهناك  
**متفق** أي حافظا عارفا بالتخريج **خبرجه** أي الحديث للملأ القاصر  
عن ذلك العناية له في قصده ولم يكن الملأ قاصرا بل **حافظا** متمكن  
من التخريج لما يملكه لكنه بما يملكه **يشغل** كالأقواء أو التصنيف  
مثلا فيجئ حافظ آخر في تخريج الأحاديث التي يريد أملاءها  
فالأبأس بذلك فقد فعلاه جماعة كبار الحسين بن بشران وأبي  
القاسم السراج وغيرهما وقابل إيرا الملأ **أملاء** أي الحديث الذي  
قد أملاء **حين يحكى** منه قال ابن الصلاح فلا غناء عن مقابله وأقواء  
وأصالح ما فسد فيه بزيغ القلم وطغيانه هذا كلامه وتقدم في بحث  
المقابلة حديث تريد من ثابت قال الحافظ العراقي وقد رخص ابن الصلاح  
هناك في الرواية بدون المقابلة بشرط ثلاثة ولم يذكر ذلك هنا فيجمل  
أنه يحكى هذا على ما تقدم ويحتمل الفرق بين النسخ من أصل سماع الشيخ  
والنسخ من أملائه حفظا لأن الحفظ خزان وقد جرى عادة المصنف  
السيوطي بتخريج الأملاء وتحريره في كراسة ثم يلى حفظا وإذا انجز قابله  
الملأ معه على الأصل الذي حرق وهو اتفق وذكر أن الأملاء درس بعد  
ابن الصلاح إلا أن أخرا يام الحافظ العراقي فافتحه سنة ٧٩٦  
فأملأ أربعين مجلسا وبضعة عشر مجلسا إلى سنة وفاته سنة  
ثم أملأ وله أبو زرعة إلى وفاته سنة ستين مجلسا وكسرتهم أملأ

ومتفق خرجه للقاصر  
أو حافظ بما يملكه يشغل  
وقابل الأملاء حين يحكى



الحافظ ابن حجر الى ان توفي سنة ٨٥٦<sup>هـ</sup> اكثر من الف مجلس ثم درس تسع  
عشر سنة ثم افتتح المصنف اول سنة ٨٧٢<sup>هـ</sup> قاضي ثمانين مجلسا ثم  
خمس اخرى والله اعلم **مسئلة** في بيان حد الحافظ والمحدث والمصنف  
وذكر الحديث اي اهل الحديث النبوي **وصفوا** باوصاف متعددة اصلا  
منهم وبعضهم خصا **باسم حافظ** من الحفظ قال ابن مهدي هو  
الاتقان وقال ابو زرعة الاتقان اكثر من حفظ السرد وقال غيره  
وذكر الحديث **كذا** ابو بكر الخطيب البغدادي **نصا** على ذلك وغيره  
ايضا وهو اي الحافظ في اصطلاح المحققين وهو الحديث الذي يروي  
التصحيح اي الحكم بالصحة للاسناد والمتون **يرجع** بالبناء للمفعول  
ويرجع اليه في التعديل للرواة والتجريح لهم وانما كان كذلك لان  
**يحفظ** السنة النبوية ما صح منها **يحفظ** ما يدرى به الانسان في حديثه  
وما قد وهما اي غلط في الرواة سواء كان زائفا او مديرا في المتن او في  
الاسناد **وما به الاعلال** فيها اي الاسانيد والرواة **انما** اي سلكا  
وهو مع ذلك يدرى اي يعرف معرفة تامة **اصطلاح** القوم المحدثين  
في علم الحديث وهو يشتمل على انواع كثيرة تبلغ نحو مائة كل نوع منها علم  
مستقل وقد ذكر ابن الصلاح منها خمسة وستين وقال وليس ذلك  
باخر المكن في ذلك فانه قابل للتبويب الى ما لا يحصى اذ لا تحصى احوال  
رواة الحديث وصفاتهم ولا احوال متون الاحاديث وصفاتهم وما  
حالة منها ولا صفة الا وهي بصدان تفرد بالذكر واهلها فاذا اختلف  
على حاله انتهى **يدري التمييز** اي التميز الذي بين مراتب الرجال  
الرواة وهي كثيرة جدا غير ان مسلما ذكر انه يقسم الاحاديث ثلاثة  
اقسام ما رواه الحفاظ المتقنون وما رواه المستورون المتوسطون  
في الحفظ والاتقان وما رواه الضعفاء والمتروكون وانه اذا فرغ من  
الاول اتبعه الثاني واما الثالث فلا يعرج عليه وقد **ميزا** ايضا  
الرجال الذين في مرتبة **ثقة** وفي مرتبة **الضعف** وميز بكتابة

**مسئلة**  
وذكر الحديث وصفوا خصا  
بالحافظ كذا الخطيب نصا  
وهو الذي اليه في التصحيح  
يرجع والتعديل والتجريح  
ان يحفظ السنة ما صح وما  
يدري ان سائده وما قد وهما  
فيه الرواة زائفا او مديرا  
وما به الاعلال فيها انما  
يدري اصطلاح القوم والتمييز  
بين مراتب الرجال ميزا  
في ثقة والضعف و

الطباق

**الطباق** زاد ابن السبكي وادعى الشيوع وتكلم في الوفيات والمساكن  
**كذا** الخطيب ابو بكر البغدادي **حد** اي عرف في الحديث **للاطلاق**  
اي اطلاق اسم الحافظ عليه وسأل الامام النقي السبكي الحافظ جمال  
الدين ابا الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني عن حد الحفظ الذي  
اذا انتهى اليه جائز ان يطلق عليه الحافظ فاجاب بانه يرجع الى اهل  
العرف فقال وايضا اهل العرف قليل جدا **فصرح** الحافظ المزني في الجواب  
ثانيا بان يكون **ما ينفرد به** من الرجال وتراجمهم واحوالهم وبلداتهم  
**اقل** ما علم من ذلك ليكون الحكم للغالب فقال ابن السبكي له هذا  
عزيز في هذه الزمان اصرحت انت احد كذا ذلك فقال ما راينا مثل الشيخ  
شرف الدين المياحي ثم قال وابنه دقيق العيد كان له في هذه مشاركة  
جيدة ولكن ابن السبكي قال الحافظ السبكي كان يصل اليه هذه الحدا  
قال المزني ما هو الا كان يشارك مشاركة جيدة في هذا المعنى والاسانيد  
وكان في المتن اكثر الاجل الفقه والاصول ودونه اي الحافظ في الرتبة  
محدث فالحافظ اخص منه هذا هو التحقيق عند المتأخرين واما  
المقدمون فيطلقون المحدث والحافظ بمعنى افادة والتدريج في الحديث  
**ان تبصره** اي تعرفه من ذلك الذي ذكرناه في منابط الحافظ **يخبر**  
فيه بان يعلم من ذلك **جملا** مستكثرا لا كلها فقد قال التاج السبكي انما  
المحدث من عرف الاسانيد والعلل واسماء الرجال والعالي والنازل  
وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتن وسمع الكتب الستة  
ومسند احمد بن حنبل وسنن البيهقي ومجمع الطبراني وضم الى هذا  
القدر الف جزء من الاجزاء الحديثة هذا اقل درجاته قال ثم  
يزيد الله من يشاء ما يشاء انتهى وهذا الشارح الى الحافظ  
وقال ابو الفتح ابن سبيد الناس اما المحدث في عصرنا فهو من اشتغل  
بالحديث رواية ودراية وجمع رواية واطلع على كثير من الرواة  
والروايات في عصره وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه

**والطباق**  
**كذا** الخطيب حد للاطلاق  
وصرح المزني ان يكون ما  
يفوته اقل ما علم  
ودونه محدث ان تبصره  
من ذاك يجري جملا مستكثرا



واشتهر فيه ضبطه فان توسع في ذلك حتى عرف شيوخته وشيخ  
 شيوخته طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه اكثر مما يجدها منها  
 فهذا هو الحافظ انتهى وسأل الحافظ ابن حجر شيوخته الحافظ  
 العراقي هل يتباح بنقص بعض الاوصاف التي ذكرها المزني وابو  
 الفتح في وصف الحافظ لنقص زمانه ام لا فاجاب ان الاجابة في  
 ذلك تختلف باختلاف غلبة الظن قال وكلام المزني فيه  
 ضيق وكلام ابى الفتح سهل لمن جعل ما ذكره شغلة دون غيره من  
 حفظ المتن والاسانيد ومعرفة انواع علوم الحديث كلها  
 ومعرفة الصحيح من السقيم والمعمول به من غيره واختلاف العلماء  
 واستنباط الاحكام فهذا امر ممكن بخلاف ما ذكره جميع ذلك  
 فانه يحتاج الى فراغ وطول عمر وانتقاء المراجع وقد روى عن الزهري  
 انه قال لا يولد الحافظ الا في كل اربعين سنة فان صح كان المراد  
 رتبة الكمال في الحفظ والانتقان وان وجد في زمانه بالحفظ وكما من  
 حافظ وغيره احفظ منه والله اعلم ومنه على سماع المحدث عن معرفة  
 ما ذكرناه في الحافظ والمحدث مقتصر عليه والاعلم اي تلك  
 الامور المستترضة في الحافظ والمحدث فاشتهر اسمه ووصفه بمسند  
 بكسر النون فهو من يروي الحديث باسناده سواء كان عنده علم  
 به او ليس له الا مجرد الرواية ويقال له الطالب والمبتدئ والراوي  
 وزاد جمع فوق الحافظ آخران الحق قالوا وهو من احاط علمه  
 بثلاثمائة الحديث متنا واسنادا واحوال رواة جرحا وتعدى لا  
 وتأثر بخلافه الحاكم قالوا وهو الذي احاط علمه بجميع الاحاديث  
 المروية كذلك وبأثير المؤمنين الذي هو لقب الخلفاء بعد ابى  
 بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم لقبوا اي العلماء ذوي الحديث  
 اي اصحاب الحفظ الكبار قد ما اي في العصر الاول واللقب  
 لقب اي منقب لهم وروى الطبراني وغيره عن ابن عباس رضي الله تعالى

ومن على سماعه المحدث  
 مقتصر على علمها بمسند  
 وبأثير المؤمنين لقبوا  
 ذوي الحديث قدما ذامنقب

عنهما

عنهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم ارحم خلفائي  
 قلنا يا رسول الله ومن خلفاءك قال الذين يا قون من بعدي وروى  
 احاديثي وتسنيتي فكان لقب المحدث بأثير المؤمنين ما خذ اسم  
 هذا الحديث اذ لا ريب ان اداء السنن الى المسلمين نصيحة لهم من  
 وظائف الانبياء عليهم الصلاة والسلام فكان المحدثون خلفاءهم وقد  
 لقب بأثير المؤمنين جماعة منهم سفيان واسحاق بن راهوية  
 والمام البخاري والدارقطني وغيرهم والله اعلم  
 آداب طالب الحديث وهو النوع الحادي والاربعون  
 وقد اندرج طرف منه في ضمن ما تقدم فاء ولما عليك صح ايها الطالب  
 للحديث النية فيه بتحقيق الاخلاص في طلبه واخذ بكل المحدث من التوصل  
 به الى شيء من الاغراض الدينية كالرياسة والجاه والمال  
 ومباهاة الاقران والتصدير في المجالس وتعظيم الناس له وغير  
 ذلك فتستدل الاذن بالذي هو خير قال صلى الله تعالى عليه وسلم  
 من تعلم علما مما يتفني به وجه الله تعالى لا يتعلمه الا ليصيب به غرضا  
 من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة رواه ابو داود وغيره قال  
 حماد بن سلمة من طلب الحديث لغير الله تعالى فليكرهه سئل ابو جعفر  
 ابن حمدان عن اي نية يكتب الحديث فاجاب بان غرضا الصالحين تنزل  
 الرحمة ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لرأس الصالحين ثم  
 استعمل ايها الطالب مكاسب الا خلاق ومحاسن الشيم لان الحديث  
 علم يناسبها وينافضها قال ابو عاصم النبيل من طلب هذا الحديث  
 فقد طلب اعلى امور الدين فيجب ان يكون خيرا للناس واسأل  
 الله عز وجل التيسير والتأييد والتوفيق والتشديد لذلك ثم  
 حصل ايها الطالب بافراغ جهده في التحصيل والاعتناء فيه فحق  
 مسلم عن ابى هريرة مرفوعا احرص على ما ينفعك واستعن بالله  
 ولا تعجز وقال يحيى بن ابي كثير لا ينال العلم براحته الجسم وقال الامام

منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الاثر

آداب طالب الحديث  
 وصح النية ثم استعمل  
 مكاسب الا خلاق ثم حصل



الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يطلب العلم من يطلبه بالملك والغنى  
 فيعلم ولكن من طلبه بذلة النفس وضييق العيش وخدمة العلم أفلم  
 وقال أيضا لا يدرك العلم إلا بالصبر على الدل وقال أيضا لا يصلح طلب  
 العلم إلا لفلس قبل ولا الغنى المكلف قال ولا الغنى المكلف وقال مالك لا يبلغ  
 أحد هذا العلم ما يريد حتى يضرب به الفقر ويؤثره على كل شيء وابتدئ  
 بالسماع من **أهل مصر** أي شيخه بدر ك **العلوي** فالعلوي من حيث  
 العلم ولا سناد والشرقي واليهين وغيره إلى أن يفرغ منهم وابتدئ  
 بأفرادهم فمن تفرّد بشيء اخذ عنه أول ولا ترحل عن بلدك قبل ذلك  
 لأن المقصود من الرحلة كما قاله الخطيب تحصيل علو السناد وقدم  
 السماع ولقاء الحفاظ ومن أكرتهم والاستفادة منهم فحث وجدت  
 ذلك في بلدك ولم يوجد فترغب في بلاد أخرى في الرحلة أو وجدته  
 فيها فحصل حديث بلدك ثم **البلاد** إلا خراج حل وعند غزمتك  
 على الرحلة فلا تترك أحد في بلدك من الرواة إلا وتكتب عنه ما  
 تيسر من الأحاديث وإن قلت كما قال بعض الأ خيار ضيق ورقة  
 ولا تصنع شيخا ثم الرحلة عادة الحفاظ المبرزين والأصل فيها  
 رحلة جابر بن عبد الله من المدينة إلى الشام لسماع حديث  
 القصاص في القيامة عن عبد الله بن أنيس ورحلة بعض  
 أنصار من المدينة أيضا إلى مصر لسماع حديث من وجد مسلما  
 على عروق فستره فكانما أحياء مودة من قبره عن عقبة بن عامر  
 وأهل البصرة وغيره قال يحيى بن معين أربعة لا تؤنس منهم  
 من شد ذكرهم رجال يكت في بلدك ولا يرحل في طلب الحديث وقال  
 إبراهيم بن أدهم إن الله تعالى يدفع البلاد عن هذه الأمة بركة  
 أصحاب الحديث **ولا تسهر** بحذف إحدى التاءين أي لا يميل  
 الشره والحرص على التسهرل في **الحمل** الحديث فتتخل بشيء من شروطه  
 المتقدمة فان شرب السماع لا تسترئ وتزهد الطلب لا تنقض

من أهل مصر ك العلوي فالعلوي  
 ثم البلاد وارجل ولا تسهرل  
 في الحمل

والعلم

والعلم كالبحار الذي يتعد كلبها والمعادن التي لا ينقطع نيلها  
 قال علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه العلم كثر فخذ وأمن كل شيء  
 أحسنه وقال بعض الفضلاء  
 ما حوى العلم جميعا أحدا لا ولو ما برسه ألف سنة  
 إنما العلم كبحر نرا خسر فخذ وأمن كل شيء أحسنه  
**واعمل** أي الطالب بالحديث الذي ترويه من أحاديث الفضائل فإنه  
 سبب الحفاظ وزكاة الحديث قال وكيع إذا أردت أن تحفظ الحديث  
 فاعمل به وقال إبراهيم بن محمد كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل  
 وقال بشر بن الحارث الحافري أدوا زكاة هذا الحديث إعمالوا من كل مائتي  
 حديث بخمسة أحاديث وفي التبريل انفقوا من طيبات ما كسبتم  
 وفيه أيضا التبرع يستمعون القول فيتبعونه أحسنه **والشيخ** يجمل  
 أي عظم أي الطالب شيخك وانظر إليه بعين الإجلال واعتقد فيه  
 درجة الكمال ففي الحديث تعواضوا لمن تعلمون منوراه البيهقي **والشيخ** يجمل لا تطل عليه  
 وقد كان الائمة على غاية في تجمل شيخهم قال المغيرة لثابت بن الربيع  
 كان نأب الأمير وقال أبو عبيد ما دقت على محدث بابه قط لقوله  
 تعالى ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خبرهم وقال الشافعي  
 كنت أنصف الورقة صفحا رفيقا لئلا يسمع أي مالك وقعتها وقال  
 الربيع والله ما اجترأ أن أشرب الماء والشافعي ينظر الإهنية له  
 وقال الإمام أحمد ما رأيت أحدا أوفر للمحدثين من يحيى بن معين  
**ولا تطل عليه** أي على شيخك بحيث تضجرة بل اقنع بما يحدّثك به  
 لأن الأحجار تغير الالهام وفيه خلق ويجمل الطباع سأل  
 رجل ابنه يسير من عن حديث وقد أراد القيام فقال إنك إن كنتني  
 ما لم اطق ساءك ما سرّك مني من خلق قال ابن الصلاح ويخشى  
 على فاعل ذلك أن يحرم الانقطاع وقال الزهري إذا طال المجلس  
 كان للشيطان فيه نصيب **ولا يعوقك** بنون التوكيد الحقيقة الحيا

واعمل بالذي ترويه  
 والشيخ يجمل لا تطل عليه  
 ولا يعوقك الحيا



عن طالب اي لا ينعكس الحياء ولا الكبر عن السعي التام في طلب الحديث  
واخذته بل تأخذ ولومين هو دونك في السن قالت عائشة نعم النساء  
نساء ان نساء لم يكن ينعمن الحياء ان يتفقهن في الدين وقال عمر بن  
الخطاب رضي الله تعالى عنه من ترق وجهه ذق علمه وقال ايضا لا تترك  
اي العلم حياء من طلبه ولا زهادة فيه ولا رضا بجهالة وقال مجاهد  
لا يزال العلم مستحي ولا مستكبر وقال وكيع لا ينبل الرجل من احكام الحديث  
حتى يكتسب هو فقه وعلم هو مثله وعلم هو دونه واذا اظفر ايها  
الطالب بسماع شيخك فابذل بالذل المعجزة اي ارشد غيرك من  
الطلبة ما تقاد به من ذلك ولا تكن مستبد به لانه لو وقع فيه  
غالب الطلبة قال الامام مالك من ترك الحديث افادة بعضهم بعضا  
وقال ابنه معين من بخل بالحديث وكتم على الناس سماعهم لم يفهم  
وقال ابن راهوية قد راينا اقواما منعوا هذا السماء فوالله ما  
افلحوا ولا انجحوا وعن ابن عباس رفعه اخوانه تاصحوا في العلم  
ولا يكتنم بعضهم بعضا فان حياثة الرجل في علمه اشدهم خياثة  
في ماله مرواه الخطيب وقال ابن المبارك من بخل بالعلم ابتلى ثلاث  
اما ان يموت فيذهب علمه او ينسى او يتبع السلطان والكتب  
ايها الطالب لكل ما وقع لك من العلم والتأمل من الاسانيد  
والكتب والاجزاء الاجل انتصار بذلك لا لاجل كثرة الشيوخ  
والكتب ونحوها لا فتحة قال ابن الصلاح وليس بموفق من ضيع  
نفسا من وقته في الاكثار من الشيوخ بجر داسم الكثرة وصيتها  
قال المصنف فان ذلك شئ لا طائل تحته ومن يفكر ايها الطالب  
العلم فلا يؤخر اخذه منه بل خذه منه كائنا من كان فعن انس  
مرفوعا العلم ضالة المؤمن حيث وجدها اخذها وفي رواية  
للقيصاني حينما وجد المؤمن ضالة فليجزم اليه وعن ابن عمر  
خذ الحكمة ولا يضررك من اي وعاء خرجت وقال علي بن ابي طالب  
ولا تنظر الى من قال

عن طالب  
والكبر وابدل ما تقاد وكتب  
للعال والنازل الاستبصار  
الكثر الشيوخ لا فتحة  
ومن يفكر العلم لا يؤخر  
بل خذ

ولا تنظر الى من قال ولكن مهاترو عنه اي ترو الرواية لذلك عن ذلك  
المفيدة فانظر وتأمل ولا ترو كله ففي الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث  
بكل ما سمع وقال ابنه مهدي لا يكون احما ما يقتدي به حتى يمسك  
بعض ما سمع قال النووي معناه انه اذا حدث بكل ما سمع كثر خطا  
في روايته فترك الاعتماد عليه والاخذ عنه قال المصنف فقد روي  
اي جماعة من المحققين عن ابي حاتم محمد بن ادريس الرازي ذلك  
الحافظ الجليل انه قال اذا كتبت ايها الطالب ففتش من الناس  
وهو في اصل كتابه القاموس ما علي وجه الارض من فتاها الا شيئا حتى  
يقال لردالة الناس قماش وما اعطاه الا قماش اي ارد اما وجد  
وقمشت كل ما وجد وان كان دون ما اذا رويته اي اردت رواية  
ما كتبت ففتش حتى لا يروى الا ليسوع لك رواية قال الحافظ  
العراقي كانه اي اباحام اراد ان يفتش من سمعته ولا تؤخر  
حتى تنظر هل هو اهل للاخذ عنه ام لا فربما فات بموته او سقى او غير  
ذلك فاذا كتبت وقتر الرواية او العمل ففتش حينئذ ويحتمل انه اراد  
استيعاب الكتاب وترك انتخابه او استيعاب ما عند الشيخ وقت  
التحليل ويكون النظر فيه حال الرواية قال وقد يكون قصد الحديث كثر  
طرق الحديث وجمع اطرافه فيكثر بذلك شيوخه ولا بأس به  
فقد قال ابو حاتم نفسه لو لم تكتب الحديث من ستين وجنبا  
ما عبقناه وتعلم ايها الطالب الكتاب والجزء والكتاب ايضا  
ولا تختب فقد قال ابن المبارك ما انتخب على عالم قط الا اندمست  
وقال ايضا ما جاء من متيق خير قط وقال ابن معين يستند المصنف  
في الحديث جيله لا تنفعه الندامة ولكن ان يكن للانتخاب داع  
ككون الشيخ مكثرا وفي الرواية عسرا او يكون الطالب غريبا لا يمكنه  
طول الإقامة فليستخب بنفسه ان كان اهلا مميذا عارفا بما يصلح  
للاختخاب والاختيار عاليه وما كثر من رواياته وما انفرد

ومها ترو عنه فانظر  
فقد روي اذا كتبت ففتش  
ثم اذا رويته ففتش  
وتم الكتاب في السماع  
وان يكن للانتخاب داع  
فليستخب عاليه وما انفرد





بحث لا يجده عند غيره وقاصراً عن اهلية الانتخاب أعانته فيه من  
 استعد وتأهل لذلك من الحفاظ قال ابن الصلاح فقد كان جماعة  
 منهم مقصد من الانتقاء على الشيوخ والطلبة تسمع وتكتب بانتخابهم  
 منهم إبراهيم بن أرومة الأصم بن أبي عبد الله الحسين بن محمد  
 العجلي والديرقطني وأبو بكر الجعاني في آخرين وجرى العادة أنهم  
 علموا أي رسموا علامة في الأصل أي الأصل الشيخ على ما ينتخبه فكان  
 النعماني أبو الحسن يعلم بصاد محمد ودة وأبو محمد الخلال بطاء معدود  
 وأبو الفضل الفلكي بصورهم تين وكلهم يعلم بجبر في الحاشية  
 وقاصراً عنه من استعد **اليعني من الورقة** وعلم الديرقطني في الحاشية اليسرى بخط عريض  
 وعلموا في الأصل للمقابلة **بالحق** وأبو القاسم الألكاني يعلم بخط صغير بالحق على أول اسناد  
 أوله هـ فرعه فعاد له **الحديث** ولا جبر في ذلك ولكل خيار وذلك لأجل المقابلة بين  
 المنتخب وذلك الأصل أو الاحتمال **ذهب فرعه** المنتخب منه  
 وسامع الحديث باقتصار **فعاد له** أي يرجع إلى ذلك الأصل الذي وضع فيه العلامة **وسامع**  
 عن فهمه كمثل الجمار **الحديث** وكانت **باقتصار** عليها عن فهمه أي الحديث وعن معرفته  
 فليست في ضعفه وصحته **كمثل الجمار** الذي هو أبداً الحيوان فهو مثل في العيان وبئس ما قيل به  
 وفقهه ونحوه وأغته **فلا ينبغي** لسامع الحديث أن يقتصر عليه لا تعابه نفسه من غير أن يظهر  
 بطلان ولا حصول في عداد أهل الحديث قال بعض الأدباء  
 أن الذي يروى ولكنه **يجهل ما يروى وما يكتب**  
**كصحة** تنبع أمواها **تسقي** الراعي وهي لا تشرب  
 وقال أبو عاصم النبيل الرياسة في الحديث بلا دراية رياسته بذلة قال  
 الخطيب هي اجتماع الطلبة على الراوي للسمع عند علوسه **فليست**  
 أي سامع الحديث وكانت **ضعفه وصحته** وحسنه وفقهه ومعانيه  
**ونحوه** المراد به ما يعرف به أو آخر الكلام أعرباً وبناء وما يعرف به  
 ذواتاً صحيحة واعتلالاً في شمل الصرف **ولغته** هي عند حملة الشريعة  
 عبارة عما حفظ من كلام العرب المختص ونقل عنهم من الألفاظ الدالة  
 على المعاني

على المعاني وليتفرق ما به من **مشكل** يتعلق بكل ما ذكر من الضعف وما  
 بعده ومن **السماء** رجاله أي روايته وكناهم والقابهم واسما بهم  
 وليتفرق جميع **ما حواه** الحديث علماً بحمد ومبينه وناسخه ومنسوخه  
 وغير ذلك مما يطول ذكره قال الحفاظ أبو شامة عليهم السلام الحديث الآن ثلاثة  
 اشرفها حفظ مقونه ومعرفة غريبها وفقهها والثاني حفظ أسانيد  
 ومعرفة رجالها وتمييز صحيحها من سقيمها وهذا كان مما وقد كفيته  
 المشتغل بالعلم بما صنفت فيه من الكتب فلا فائدة في التحصيل ما هو  
 حاصل والثالث جمعه وكتابته وسماعه وتطريقه وطلب العلو فيه  
 والرحلة إلى البلدان والمشتغل بهذا المشتغل عما هو أهم من العلوم  
 النافعة فضلاً عن العمل به الذي هو المطلوب إلا صلى الله عليه وآله وسلم  
 لما فيه من بقاء سلسلة الإسناد المصداق بأشرف البشر صلى الله تعالى  
 عليه وسلم هذا كلامه ويتبعه الحفاظ ابن حجر بن عسكراً نظراً  
 لقوله وهذا قد كفيته المشتغل بما صنفت فيه يقال عليه السلام كان التخصيف  
 في الفن يوجب أن تكال على ذلك وعدم الاشتغال به قال قولك ذلك  
 في الفن الأول فإن فقه الحديث وغريبه لا يخصى كم صنفت فيه حتى لو  
 ادعى مدعي أن النصائيف فيه أكثر منها في تمييز الرجال والصحيح من السقيم  
 لما بعد بل هو الواقع فإن كان الاشتغال بالأول مما قبل الثاني أهم  
 أذ هو المراقبة إلى الأول فهو أخل به خلطاً السقيم بالصحيح والمعدل  
 بالمجرب وهو لا يشعر فالحق أن كلامهما في علم الحديث فيهم ولا شك أن  
 من جمع ما حاز القبح المعلى مع قصور فيه إن أخل بالثالث ومن أخل  
 بهما فلا حظ له في اسم الحديث ومن أحرز الأول وأخل بالثاني كان  
 بعيداً من اسم الحديث عرفاً ومن يحرز الثاني وأخل بالأول لم يبعد  
 عنه اسم الحديث ولكن فيه نقص بالنسبة إلى الأول وفي الكلام في الفن  
 الثالث ولا شك أن جمع ذلك مع الأولين كان أوفر من قسمها  
 ومن اقتصر عليه كان أخس حظاً وأبعد حفظاً ومن جمع الثلاثة

وما به من مشكل واسما  
 رجاله وما حواه علماً



كان فيهم محمد بن كمالا ومن انفرادا شين من كان دونه الا ان من اقتصر  
على الثاني والثالث فهو محدث صرف لا حظ له في اسم الفقيه كما ان من انفر  
بالاول فلا حظ له في اسم المحدث ومن انفر بالاول والثاني فيل يسمى  
محدثا فيه بحث انتهى وهو في مكان من التحرير فيقاله من عالم تحرير  
**واقرا** ايها الطالب الحديث **كتابا** **بأنه** **منه** **اصطلاح** هو لغة مطابق  
الا اتفاق وعرفا اتفاق طائفة على امر مخصوص بينهم متى اطلق انصرف  
اليهم ثم صار علما بالعلية عند العلماء على الفين الذي نحن بصدده وهو  
اصطلاح الحديث كشرح النخبة وهو مفيد جدا للطلبة الصغار بل  
والمتأخرين الكبار وكذا هذه المنظومة التي قال المصنف آخرها  
نظم يدبغ الوصف سهل حلوه ليس به تعقده او حشو  
فأعني باب الحفظ والتفريع ونخصر باب الفضل والتقديم  
**واقرا** كتابا **بأنه** **منه** **اصطلاح** الظاهر ان مراده به الفينة الحافظة للعراق لقوله السابق  
**كهنه** واصلا وابنه **اصطلاح** في الحظية وهذه الفينة تحكي الدرر منظومة تضمنت ما علم الاثر  
فائدة الفينة العراقية في اجمع ولا يجازي واتساق  
والا فلم ينظم باسم كتاب مخصوص كعقود الجمان نظم لمنخصى المفتاح  
والكوكب الساطع نظم لجمع الجوامع **واختصر** الامام الحافظ ابو عمر **وابنه**  
**اصطلاح** الشهرزوري ذاك الكتاب النافع الشهير عند الاخيار بل  
اشهر من الشمس في رابعة النهار  
وليس يصح في الازهار شيء اذا احتاج النهار الى دليل  
كتابا يجمع فيه ما تفرق في غيره قال مصنفه رضي الله تعالى عنه في هذا العمل  
انه مدخل الى هذه الشأن مفصص عن اصوله وفروعه شارح لمصطلحات  
اهله ومقاصدهم ومهارتهم التي ينقص الحديث بالجمال بما نقصا  
فاحشا فهو ان شاء الله تعالى جدير بان تقدم العناية به  
ونسأل الله فضله العظيم والسه اعلم **واقرا** ايها الطالب  
في السماع والضبط والتفهم والمعرفة **الصحيح** يعني الصحيحين  
للبخاري

واقرا كتابا **بأنه** **منه** **اصطلاح**  
**كهنه** واصلا وابنه **اصطلاح**  
**واقرا** كتابا **بأنه** **منه** **اصطلاح**  
**واقرا** كتابا **بأنه** **منه** **اصطلاح**

للبخاري ومسلم ثم بعدهما **السنة** لابي داود والترمذي والنسائي  
وابنه ما جبه وابنه خزينة وابنه حبان وغيرها ولا سيما السنة الكبير  
والمعرفة الكبير في فليحصر الطالب عليهما قال ابن السبكي اما السنة  
الكبير فما صنف في علم الحديث مثله تهذيبا وترتيا وجودة واما  
المعرفة معرفة السنة والا تثار فلا يستغنى عنه فقيه شافعي سمعت  
الشيخ الامام رحمه الله تعالى يقول مراده معرفة الشافعي بالسنة  
والا تثار ثم بعد ذلك **المسانيد** والجوامع فاهم **المسانيد** **لسنة** الامام  
احمد وابنه سائر **المسانيد** غيره واهم الجوامع الموطأ ثم سائر الكتب  
المصنفة في العلم ككتاب ابو جريح وابنه في شعبة وكل ما لا يغني  
عنه من كتب العمل ككتاب احمد والدارقطني في باب من كتب الاسماء  
كتاب ربيع البخاري وكتاب الجرح والتعديل لابن ابى حاتم والميزان والمغني  
للحافظ الذهبي وتبجيل النفع للحافظ ابن حجر وغير ذلك لكتب  
غريب الحديث وشروحه **واختصر** اي الحديث وما يتعلق به حال  
كونك **مستقنا** فيه بان تكون كل امر بك اسم مشكل او كلمة غريبة  
تبحث عنها وتودعها قلبك فقد تقدم عن ابن مهيدي ان الحفظ هو  
الان تقان فانه يجمع لك بذلك علم كثير فييسر ان شاء الله تعالى  
وليس تحفظك الحديث على التدريج شيئا فشيئا مع الملازمة  
ليلا ونهارا فذلك اخرى ان تمتع بحفوفاتك قال الزهري من طلب  
العلم جملة فانه جملة وانما يدرك العلم حديثا وحديثا وفي  
الصحيح خذ وامن الاعمال ما تطيقون **واقرا** ايها الطالب  
بحفوفاتك ويا بحث بعلمك اهل المعرفة قال علي بن ابي طالب  
تذكروا هذه الحديث ان لا تفعلوا يدرس وعن ابن مسعود حياة  
العلم عند الكثرة وقال ابو سعيد منذ اكرم الحديث افضل من فراوة  
القرآن وقال ابن عباس منذ اكرم العلم ساعة خير من احياء ليلة  
وقال الزهري آفة العلم النسيان وقلة المذاكرة **واقرا** اي العلماء

ثم السنة  
ثم المسانيد وما لا يغني  
واختصر مستقنا وذكر الزهري



**جواز كتم العلم الحديث وغيره عن خلاف اهل اهل** اي غير اهل العلم  
 لأن ذلك ليس من الكتمان المنهي عنه بل ورد في حديث ابن ماجة  
 واضع العلم عند غير اهل العلم كحديث الخازن وهو الدر والذهب وسئل  
 بعض العلماء عن شيء من العلم فلم يجب فقال السائل اما سمعت  
 حديث من علم علما فليكنه اليوم القيامة بالعلم من نار وهو حديث  
 مشهور صحيح فقال أترك الكلام واذهب فان جاء من يفقه وكتمته  
 فليكن مني به وقال بعضهم تصفح طلاب علمك كما تصفح طلاب حرمك  
 اي عن من ينكر الصواب ان يذكر بان لا يقبله اذا ارشد اليه ونحو ذلك  
 وعلى ذلك فيل ما نقل عن الأئمة من الكتم قال في الاحياء ليس الظلم في  
 اعطاء غير المستحق باقل من الظلم في منع المستحق ولله در القائل  
 فمن تمنع الجاهل علما افناغه ومن منع المستوجبين فقد ظلم  
 وقال الخليل بن احمد لا بد من غيبة لا ترد على من يجب فيستفيد من علما  
 ويتخذك عدوا ثم اذا اهلت اي جعلت اهلا للمحدث كغيره من  
 العلوم فصنف اهل المأهل التام المعرفة في ذلك ثم اى صرت ماها  
 فيه فقد قال الخطيب لا يتم في الحديث الا من جمع متفرقة والقب  
 مشتهرة وهو ثبت الحفظ ويذكر القلب ويشهد الطبع وقال النوري  
 بالتصنيف يطلع على حقائق العلوم ودقائقه ويثبت ان لا يضطر الى  
 كثرة التفتيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة والا طالع على مختلف  
 كلام الأئمة ومتفرقة وواضحة ومشككة وما لا اعتراض فيه من غيره  
 وبه يتصف المحقق بصفة المجتهد قال الربيع الأرساني في رضى الله تعالى  
 عنه اكمل من اهل العلم ولا تأملا بل لا اهتماما بالتصنيف ويؤي من الاقواء  
 فاعله ضمير المصنف بفتح النون وكذا حسنالك ما نافية اي ليس له  
 من غاية فهو ذلك المخدوم لك الشواب المؤيد  
 يموت قوما فيعلم العلم ذكرهم والجهل يلحق اميا بمات  
 ومن الناس من ينكر التصنيف في هذه الزمان على من ظهرته اهليته  
 وعلمت معرفته

جواز كتم عن خلاف اهل اهل او  
 من ينكر الصواب ان يذكر  
 ثم اذا اهلت صنف ثم  
 ويبقى ذكر ما له من غاية

وعلمت معرفته ولا وجه لهذا النكار الا التناقص بين اهل الاعصار  
 وقد قال بعض الفضلاء ان حديث او علم يتفقد به يشمل التعليم  
 والتعليم والتصنيف والكتابة ومقابلة الكتب لتصحيحها بل ذكر ابن  
 السبكي ان التصنيف في ذلك اقوى لظول بقائه على مر الزمان وكثرة  
 نصبه والا جرح على قدر نعم من لم يتأهل له فالانكار عليه متبع  
 بما تضمنته من الجهل وتقرير من يقف على تصنيفه ولو كان يصح  
 زمانه فيما لم يتفقه ويدع ان تقان الذي هو احري به تأمل واعلم انه  
 اي التصنيف في الحديث وغيره من سائر العلوم الشرعية وما يتعلق  
 بها فرض على الكفاية لأن ذلك من جملة القيام بعلوم الشرع وقد  
 صرح العلماء انه من فروض الكفايات وصرح بعضهم بان من علم  
 اسماء الرواة والخرج والتعديل وغيرها وذكر جماعة انه انما يتوجه  
 فرض الكفاية في العلم على كل مكلف حرز كغيره بليد مكفى اي قادر على  
 الا تطلع بان يكون له كفاية وللعلماء بالحديث في تصنيفه طرق كثيرة  
 فبعضهم يجمع ويؤلف بالابواب وهو ان يخرج على احكام الفقه وغيره  
 وينوعه انواعا ويجمع ما ورد في كل حكم وكل نوع في باب فباب كالكتب  
 الستة ونحوها وشعب الايمان والبعث والنشور للسيرة في قال المصنف  
 والاول ان يقتصر على ما صح او حسن فان جمع الجميع فليس من علم الضعف  
 وقوم منهم يجمع على المسند اي المسانيد **للصحاب** رضى الله تعالى عنهم  
 كل مسند على حدة فيجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه الصحيح  
 وغيره وعليه في **جواز ابوالاسبق** في الاسلام فيسبأ بالعشرة  
 ثم اهل بيته ثم الحديثية ثم المهاجرين بيننا وبين الفتح ثم من اسلام يوم  
 الفتح ثم اصاغر الصحابة سنا كالسائب بن يزيد وابي الطفيل وابن الزبير  
 ثم النساء بادناهم بالموافقين قال ابن الصلاح هذا الحسن او يبدأ  
 بالقرابة منهم **ابن النبي** صلى الله تعالى عليه وسلم نسباً فيقدم بن  
 هاشم فبنو المطلب وهكذا على ترتيب القبائل او العروفا فيجئ

وانه فرض على الكفاية  
 فبعضهم يجمع بالابواب  
 وقوم المسند للصحاب  
 يبدأ بالاسبق او بالقرابة  
 الى النبي او العروفا فيجئ



أي يختار ترتيباً أسماء الصحابة على حروف المعجم كما فعل الطبراني وهو  
 أسهل في التناول ومن أول من صنف المسانيد تميم بن حماد وأسند  
 ابن موسى ويحيى الحافظ ومسددين مسرهد قال الحاكم أبو عبد الله  
 أول من صنف المسند على تراجم الرجال في الإسلام عبيد الله بن موسى  
 العنسي وأبو داود الطيالسي وتلقب بأن الحامل على هذا القول  
 تقدم عصر الطيالسي على عصر من صنف المسانيد فظن أنه هو الذي  
 صنفه وليس كذلك وإنما هو من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين  
 جمع فيه رواية يونس بن جبيب خاصة وشذ عنه كثير منه قال  
 المصنف ويشبه هذا مسنداً شافعي فإنه ليس تصنيفه وإنما نقله  
 بعض الحفاظ النيسابوريين من مسند الأئمة من الأئمة وسمعه عليه  
 فإنه سمع الأئمة أو غالبها على الربيع عن الشافعي وغيره وكان آخر من روى  
 عنه وحصل له فهم فكان في السماع عليه مشقة والله أعلم **بالحديث**  
 يعني من أحسن مراتب تصنيف الحديث **معلل** أي تصنيفه معللاً  
 بأن يجمع في كل حديث أبواب طرقه واختلاف الرواة فيه قال المصنف  
 لأن معرفة العلل أجل أنواع الحديث ثم الأول جعله على الأبواب ليس  
 تناوله وقد صنف يعقوب بن شيبة مسنده معللاً ولم يتم قبل ولم يتم  
 مسنده معللاً وقد صنف بعضهم مسند أبي هريرة في مائتي جزء  
**وقدر** أي المحدثون من طرق التصنيف أيضاً **الطراف**  
 فيذكر طرق الحديث الدال على بقيقته ويجمع أسانيد أبا مسعود  
 أو معيداً بكتب مخصوصة كأطراف الكتب الستة لا به ظاهر قال  
 المصنف يجوز في كتابة الأطراف الاكتفاء ببعض الحديث مطلقاً  
 وإن لم يفد وأن يجمع **شيئاً** أي أحاديثهم كل شيخ منهم على انفراد  
 قال عثمان بن سعيد الدارمي يقال من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة  
 فهو مفلس في الحديث سفاهة وشعبة ومالك وإمام بن زيد وأبو  
 عيينة وهم أصول الدين وبعضهم يجمع حديث شيخ غير

وخبر معلل وقدر أو  
 أن يجمع الأطراف أو شيئاً

هؤلاء

هؤلاء كأيوب والزهري والأوزاعي ويجمع **أبواباً** أي أبواب الكتب المولفة  
 بأن يفرد كل باب على حديث بالتصنيف كرواية الله تعالى والنية ورفع  
 اليدين والصلاة والقراءة خلف الإمام والسمامة وغير ذلك أو  
 يجمع **تراجماً** أي أسانيد معينة كدرجة مالك عن نافع عن ابن عمر ودرجة  
 هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وغيرهما ما تقدم أول الكتاب  
 أو يجمع **طرقاً** الحديث وأحد الطرق حديث من كذب على وطرق حديث  
 أنزل القرآن على سبعة أحرف وطرق حديث الحوض والشفاعة  
 وغيرها قال أحمد الصالح وعليه أي المصنف في كل ذلك تصحيح القصد  
 والحذر من قصد المكاشف ونحوه بل غنا عن تحقيق الكتاب أنه يخرج  
 حديثاً واحداً من نحو مائتي طريق فأعجبه ذلك فرأى يحيى بن معين  
 في منامه فذكر له ذلك فقال له أخشى أن يدخل هذا تحت الباب المكاشف  
 وينبغي للمصنف أن يتحرى في تأليفه العبارات الواضحة والموجزة  
 والأصطلاحات المستعملة وكان لا يبالغ في الإيضاح بحيث ينتهي إلى  
 الركاكز ولا في الإيجاز بحيث يفرضي إلا استغلق وأن يعتنى بالمصنف  
 إليه أكثر من غيره بأن لا يكون هناك تصنيف يغني عن مصنفه من  
 جميع أسانيد فإنه أغنى عن بعضها فليصنف من جنبه ما يزيد  
 زياداته يختلف بها مع ضم النكات والفوائد وغيرها **أبواباً**  
 المصنف من **الأخراج** أي إخراج تصنيفك من يدك إلى الناس **الانتقاء**  
 أي التهذيب والتحرير وتكرير النظر فيه ولا يضرك فيه كثرة  
 الأحكام فقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه إذا رأيت الكتاب فيه  
 الحاق وإصلاح فاشهد به بالصحة وقال بعض الفضلاء لا يضيئ  
 الكتاب حتى يظلم وأما ذم الناس لك فيه فلا تعبأ به إذا انتفك عنه  
 أحد قال الخطيب من صنف فقد جعل عقله على طبق يعرفه على الناس  
 فعول على هذا الكلام ولا حاجتك بكتابك إلا كثرة الاعتذارات  
 فإنما الأعمال بالنيات **وهل ثياب** ويؤجر قارئ متون **الأنوار** أي الأحاديث

أو  
 أبواباً أو تراجماً أو طرقاً  
 واحداً من الأخراج قبل الانتقاء  
 وهل ثياب قارئ الآثار



وسامعها من غير قصد الحفظ ونحوه **كقارئ القرآن** العزيز منه حيث  
 اصل الثواب فيه **خلف** أي خلاف **جاري** بين العلماء فقال الشيخ أبو  
 اسحاق أن قراءة متونها لا يتعلق بها ثواب خاص لجوانز قراءتها ورواها  
 بالمعنى واستظهره ابن العماد لا فخرشي قال فلو تعلق بنفس القارئ  
 ثواب خاص لما جاز تغييرها ورواها بالمعنى لأن ما تعلق به حكم  
 شرعي لا يجوز تغييره بخلاف القرآن فإنه معجز وإذا كانت قراءة المجردة  
 لا ثواب فيها لم يكن في استماعه المجرود ثواب بالآلة وكذا وقال بعضهم بالثواب  
 على ذلك واستوجهه المحقق ابن حجر الرسي قال لأن سماعه بالآلة يخلو من  
 فائدة لو لم يكن إلا عود بركة على القارئ والمستمع فالأولى ذلك قولهم إن  
 سماع الآلة ذكرا ومباح لا سنة أما أن قصد بسماعه الحفظ وتعلم الأحكام  
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واتصال السنة فيه ثواب  
 اتفاقا فهذا أود ذكر جماعة عن الإمام الحافظ الحجة أبي عبد الله محمد بن  
 إسماعيل البخاري صاحب الجامع الصحيح اثره الطيف جامع الآداب  
 في طلب الحديث **نيرات** طالب الحديث أحببت إرادته هنا بعد إشارته إليه بقولي  
**وللبخاري رباعيات** في طلب الحديث **نيرات**

وقد الحقته في الرها من حمير الممداد الأحمر ذلك ما روينا عن أسباطنا  
 بأساندهم إلى أبي المظفر محمد بن أحمد بن الفضل البخاري قال لما غزل أبو  
 العباس الوليد بن إبراهيم الرهازي عن قضاء الري ورد بخاري فنزل  
 في جوارحه الخاني معلمي أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الختلي إليه فقال له  
 أسألك أن تحدثني هذا الصبي مما سمعت من مشايخك فقال مالي  
 سماع قال فكيف وانت فقيه فها هذا قال لا لما بلغت مبلغ الرجال  
 تأقت نفسي المعرفة الحديث وسماعه فقصدت الإمام محمد بن إسماعيل  
 البخاري صاحب الصحيح والمنظور إليه في علم الحديث وأحدثت أدي  
 وسألته أن يقال عليه فقال يا بني لا تدخل في أمر إلا بعد معرفة حدوده  
 والوقوف على مقادير فقلت عرفني رحمك الله تعالى عرفني حدود ما

قصدتك

قصدتك ومقادير فقال لعلهم أن الرجل لا يصير محدثا كما لا في الحديث  
 إلا بعد أن يكتب أربعين كتابا مثل أربعين في أربعين عند أربعين  
 باربع على أربعين عن أربعين أربعين وكل هذه الرباعيات لا تتم إلا بأربعين مع  
 أربعين فإذا تمت له كلها هان له أربعين وأبلى بأربعين فإذا صبر على ذلك  
 أكرمته الله تعالى في الدنيا بأربعين وأثابه في الآخرة بأربعين فقلت له  
 فيسر لي رحمك الله تعالى ما ذكرت من أحوال هذه الرباعيات من قلب البخاري  
 صاف منشرح كاف وبيان شاف طلبا لا تجروا ف فقال نعم الأربعين  
 التي يحتاج إليها أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم وشرايعه  
 والصحابة ومقاديرهم والتابعين وأحوالهم وسائر العلماء وقواربهم  
 مع أسماء رجالهم وكنائهم وأقربهم وأنهم من كمالهم مع الخطب  
 والدعاء مع الرضا والبسملة مع السور والتكبير مع الصلوات  
 مثل المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات في صفه وفي  
 أدراكه وفي شيا به وفي كونه عند فراغه وشغله وفقره وغناه  
 بالجمال والبخار والبلدان والبراري على الحجارة والصدف والجلود  
 والآلات في الوقت الذي يمكن نقله إلى الأوراق عن هوفوقه وعن  
 هو مثله وعن هودونه وعن كتابه يتيقن أنه بخطه يدونه  
 غيره لوجه الله تعالى طلبا لمصانعه والعمل بما وافق كتاب الله تعالى  
 منها ونشرها بين طلابها والتأليف في أحياء ذكره بعد ثم لا تتم  
 له هذه الأشياء إلا بأربعين من كتب العبد معرفة الكتابة واللغة  
 والصرف والنحو مع أربعين من محض عطاء الله تعالى الصحة والقدرة  
 والحرص والحفظ فإذا تمت له هذه الأشياء هان عليه أربعين الوهل  
 والولد والمال والوطن وأبلى بأربعين شمانية ألاء وملازمة الصدقاء  
 وطعن الجهلاء وحسد العلماء فإذا صبر على هذه المحن أكرمته الله  
 تعالى بأربعين بغير القناعة وترهينة العيش ولذو العلم وبجياق الأبد  
 وأثابه في الآخرة بأربعين بالشفاعة لمن أراد من أخوانه وبظل



العرش حيث لا ظل الا ظله ويسقى من امرار من حوض نبيه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وبجوار النبيين في اعلى عليين في الجنة  
 فقد علمت ان يا بني بحال ما كنت سمعته من مشايخي متفرقا في  
 هذا الباب فاقبل الا ان الرما وقصدت اودع قال في كذا قوله فسكت  
 متفكرا واطرفت متادبا فلما رأي ذلك مني قال في كذا لم يطق حمل  
 هذه المشاق كلها فاعلم انك بالفقير الذي يملكك تعلمه وانت قادر  
 بيتك لا يحتاج الى بعد السفر وروضة الديار وركوب البحار  
 وهو مع ذلك شمرق الحديث وليس ثواب الفقه دون ثواب  
 الحديث ولا عز الفقيه باقل من عز المحدث قال فلما سمعت ذلك  
 نقضت عزمي في طلب الحديث واقبلت على دراسة الفقه وتعلمه  
 الى ان صرت فيه متقدما ووقفت فيه على معرفة ما امكنت من تعلمه  
 بتوفيق الله تعالى ومنته فإني لك لم يكن عندي ما املية على  
 هذا الصبي يا ابا ابراهيم فقال له ابو ابراهيم انه هذا الحديث الذي لا  
 يوجد عند غيرك خير للصبي من الف حديث يجده عند غيره انتهى  
 قال المحقق ابن حجر واستفيد من ذلك مزيد فضل الفقه وانه شمرق  
 الحديث وان كان طلب الحديث اشد وتحصيله اشق قال  
 الشافعي اريد ان تجمع بين الفقه والحديث ههنا وقال ايضا  
 من حفظ الفقه عظمت قيمته ومن تعلم الحديث قويت حجته  
 ومن لم يصنع نفسه لم ينفعه علمه والله اعلم

العال والنازل  
 قد خست الأمة بالسناد

العال والنازل اي هذا مجتمعا وهو النوع الثاني والاربعون  
 قد خست هذه الأمة المحدث بالسناد المتصل بالنبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم فهو امر خصنا الله عز وجل من بين سائر اهل  
 الملل قال ابو علي الجيا في خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة  
 اشياء لم يعطها من قبلها الا سناد والاسباب والاعراب  
 قال المصنف ومن ادلة ذلك ما رواه الحكم وغيره عن مطر  
 الوراق

الوراق في قوله تعالى او انا مع من علم قال اسناد الحديث وهو اي اسناد  
 من الدين المحمد وسنة بالغة من سننه المؤكدة بالاشهاد  
 ففي صحيح مسلم قال عبد الله بن المبارك ان اسناد من الدين لول الاسناد  
 لقيل من شاء بما شاء وقال سفيان الثوري ان اسناد شيوخ المؤمنين  
 وقال سفيان بن عيينة حدثت الزهري يوما بحديث فقلت هاتيه  
 بلا اسناد فقال الزهري اشر في السطح بلا اسناد وطلب العرف  
 الاسناد سنة اي طريقة مطلوبة عن سلف فقد كان اصحاب  
 ابن مسعود يدخلون من الكوفة الى المدينة فيتعلمون من عمر بن  
 الخطاب رضي الله تعالى عنه ويسمعون منه وقال الطبرسي في  
 الاسناد قرب الى الله تعالى ومن ثم انفقت ائمة الحديث قدسما كماله  
 الحافظ العلو في على الرحلة التي عنده الاسناد وهو افضل من النزول  
 فيه واما من يفضل النزول في الاسناد عنه اي على العلو وهو قول  
 بعض اهل النظر فاحتماله بان الاسناد كلما زاد عدده نزلت جلالته  
 فيه فاما من يفضل الاسناد لان كثرة المشقة غير مطلوبة  
 بنفسها وضرورة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة الاولى  
 قال ابن الصلاح العلو يتبع الاسناد من الخلل لان كل واحد من  
 رجاله يحتمل ان يقع الخلل من جهته سهوا او عمدا ففي قلتم قد جهات  
 الخلل فمكثر من جهات الخلل وهذا اجلي واضمح وتسمى  
 اي المحدثون العلو اقسام خمسة مرتبة في الاجلية كما رواه ان اهلها  
 قرب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حيث العدد اذا كان  
 باسناد صحيح نظيف بخلاف ما كان مع الضعف فلا التفات الى هذا  
 العلو ولا سيما ان كان فيه بعض الكذابين المتأخرين من ادعي  
 سماعه من الصحابة كابن هب وديار وخرائشة ونعيم بن سالم ويعلى  
 ابن الاسودق وابي الدنيا الا شيع قال الحافظ الذهبي متى رايت المحدث  
 يفرح بعواليه هو فاعلم انه غاي يقد او قرب الى امام من ائمة

وهو من الدين بالاشهاد  
 وطلب العلو سنة ومن  
 يفضل النزول عنه ما فطن  
 وقسم خمسة كما راوا  
 قرب النبي وامام



الحديث كابن جريج والزهرى والاوزاعى ومالك وشعبة ونظر انهم  
مع الصحة ايضا وان كثر بعد ذلك الامام العبد الى الله تعالى  
عليه وسلم وهذا هو القسم الثاني قال ابن الصلاح وكلام الحاكم بهم  
ان القرب منه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعد من العلوم المطلوبة  
اصلا وهذا غلط من قائله لان القرب منه صلى الله تعالى عليه  
وسلم بشرطه المذكور اوله بذلك ولا ينافى في هذا من له ادرك مسكة  
من معرفة وكان مراد الحاكم اثبات العلوم للقسم الثاني في هذه الاخبار  
على من ادعى العلوم في الاول مطلقا من غير مراعاة لشرطه السابق  
كما يوضح اليه تمثيله بحديث ابن هبة واضرابه تأمل او قرب مقيد  
او بنسبة الى رواية كتاب معتد كالكتب الستة ونحوها فينزل الراوى  
نسبة الكتاب معتد اذا الحديث من طريقة اى الكتاب ورد يكون العدد من مصنفه  
ينزل لودامن طريقة ورد الى منزله كثيرا وهذا هو القسم الثالث وسماه ابن دقيق العيد علوم  
فان يصل شيخه موافقة التتزيل وليس عاليا مطلقا لان الراوى لو روى الحديث من طريق  
كتاب من تلك الطرق وقع انزل ما لو رواه من طريقه ولكن قد يكون  
عاليا مطلقا ايضا كما هو ظاهر وقد عظمت رغبة المتأخرين في هذا  
القسم حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث اهلوا الاشتغال بما هو  
منه كالحفظ والفقه وانواع علوم القرآن وتحصيل الاخلاق احسان  
وفيه الموافقة والبذل والمساواة والمصافحة كما بينه بقوله فان  
يصل الراوى لشيخه اى مصنف الكتاب فاسمه موافقة ففى ان  
يروى الراوى حديثا في احد الكتب الستة مثلا باسناد لنفسه  
من غير طريقها بحيث يجمع مع احد الستة في شيخه مع علومه هذا  
الطريق الذي رواه على ما لو رواه من طريق احدهم قال الحافظ ابن  
حجر مثاله روى البخارى عن قتيبة حديثه عن مالك فانور وبنائه  
من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولبور وبنائه ذلك الحديث  
بعينه من طريق ابى العباس السراج عن قتيبة مثلا لكن بيننا وبين

او بنسبة الى رواية كتاب معتد  
نسبة الكتاب معتد  
ينزل لودامن طريقة ورد  
فان يصل شيخه موافقة

قتيبة

قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخارى في شيخه بعينه  
مع علو الاسناد على الاسناد اليه او يصل الى شيخه لمؤلف الكتاب  
فهو يدل اى يسمى به قال الحافظ ابن حجر كان يقع لنا ذلك الاسناد  
بعينه من طريق اخرى الى القعنى عن مالك فيكون القعنى به لافيه  
من قتيبة قال المصنف لم اقف على تصريحه بانه يشترط استواء  
الاسناد بعد الشيخ المجمع فيه اولا وقد وقع في حديث امية من طريق  
الترمذى عن قتيبة عن البراء بن رضى عن سهل بن ابراهيم عن ابيه  
عن ابيه هريز مرفوعا لا تجعلوا بيوتكم مقابر الحديث وقد اخرج  
مسلم عن قتيبة عن يعقوب القارى عن سهل في قتيبة له في شيخه  
عن سهل بن نفي مسلم عن احمد بن ابراهيم الترمذى عن الاخضر بن سفيان  
موافقة لاجتماعهم معا في قتيبة او بدلا للتخالف في شيخه والاحتمال  
في سهل اولا ويكون واسطة بين الموافقة والبذل احتمالا اقرب  
عندى الثالث وان وافقه اى مؤلف الكتاب في عدد او عدد فهو المساواة  
اسنادها فهو المساواة اى المسمى بها وهي تساوى عدد الاسناد  
من الراوى الا يخرج مع اسناد المصنفين وهذا يوجد قديما واما  
الآن فلا يوجد في حديث بعينه بل ولا في مطلق العدد نعم هذا  
واجب في عصر الحافظ ابن حجر والمصنف والسخاوى فقد ذكروا  
انه وقع لهم احاديث بينهم وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
عشرة رجال ووقع للنساء في حديث سند كذا قال المصنف  
وذلك مساواة لنا وهو ما رواه في كتاب في الصلاة قال انا محمد  
ابن بشار انا عبد الرحمن انا زائدة عن منصور عن ابي الازهر عن الربيع  
ابن خثيم عن عمرو بن ميمون عن ابن ابي ليلى عن ابي ايوب  
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن  
قال النساء في العلم في الحديث اسنادا اصول من هذا في ستة من التابعين  
اولهم منصور وكذا امرأه الترمذى وحسنه والمرأة هي زوجة ابي ايوب وهو

اشيخ شيخ بدل او وافقه  
اشيخ شيخ بدل او وافقه  
اشيخ شيخ بدل او وافقه



عشاري للترمذي ايضا وان **فرد** ايزد اي الاسناد في مصنفاتك  
 او شيخك او شيخ شيخك وهكذا اي تسمى **فانستين** اي استوفج المصنف  
 مما تقدم في المساواة وبيان ان المساواة ان يقل عدد اسنادك الى نحو  
 الصحابة او الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بحيث يكون بينك وبينه  
 من العدد مثل ما وقع بينه الامام البخاري مثلاً وبينه والمصنف  
 ان يقل عدد اسنادك الى نحو الصحابة او الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 بحيث يكون الاسناد منك الى آخر مساوية الاسناد احد المصنفين  
 مع تلمذ ذلك المصنف في كل طريق احد الكتب الستة عن المساواة  
 بدرجته فيكون الراوي كأنه سمع من البخاري مثلاً ومصنفه  
 وتسمى بالمصنفه لأن العادة جرت في الغالب بالمصنفه بين  
 وان من تلاقي قال ابن الصلاح ثم لا يخفى على الماء ان في المساواة  
 فرد ايزد مصنفات فاستبين او المصنفه الواقعيين لك لا يلتقي اسنادك واسناد مسلم  
 وقدم الوفاة او خمسين او نحوها لا بعيداً عن شيخ مسلم فيلتقيان في الصحابة او قريباً  
 عما تفتت او سوى عشرين منه انتهى **والقسم الرابع قدم الوفاة** اي العلو المستفاد من تقدم  
 الوفاة للراوي وان تساوي بعدد افتد قال الحلبي قد يكون  
 الاسناد يعالو على غيره بتقدم موت راويه وان كان امتساويين  
 في العدد او الشيخ لا مع التفات لا من آخر من خمسين **عاماً تفتت**  
 من وفاة الشيخ قال ابن الصلاح وذلك ما روينا عن ابن علي الحافظ  
 النيسابوري قال سمعت احمد بن عمر الميثقي وكان من اركان الحديث  
 يقول اسناد خمسين سنة من موت الشيخ اسناد علو او فيما سوى  
 عشرين عاماً يعني ثلاثين سنة كما في الفية العرفية وعبارق ابن  
 الصلاح وفيما زوي عن ابن عبد الله بن منق الحافظ قال اذا امر  
 على الاسناد ثلاثون سنة فهو عال وهذا اوسع من الاول **والقسم**  
**الخامس قدم السماع** من الشيخ فمن سمع منه متقد ما كان اعلى من سمع  
 منه بعد ويدخل كثير منه فيما قبله ويمتاز عنه بان يسمع شخصاً

من شيخ

من شيخ وسماع احدهما من سنين سنة مثلاً والاخر من اربعين سنة  
 وتساوي العدد اليهما فالاول اعلى من الثاني وثبات ذلك في حق من  
 اختلط شيخه او خريف وربما كان المتأخر ارجح بان يكون تحديثه  
 للاول قبل بلوغ درجة التقان والضبط ثم حصل له بعد ذلك بعد  
 لكن هذا علو معنوي كاي في قريباً **واما النزول** فهو تقيضه اي العلو  
 باقسامه **فخسة** من الاقسام **مجهول** اي النزول كل قسم من اقسام  
 العلو المتقدمة هذه قسم من اقسام النزول ويعلم تفصيلها مما  
 تقدم وهو مفصول مرغوب عنه في قول الجمهور ووصوبه في التقريب  
 قال ابن المديني النزول شئوم وقال ابنه معيه الاسناد النازل  
 درجة في الوجه ولكن **انما ينزل** النزول ما لم يتخير بتميز عن العلو  
 بفائق والا فهو مختار كزيادة الثقة في رجاله على العالي او كونهم احفظاً  
 او افاقه او بخودك قال ابن المبارك ليس جودة الحديث قرباً لسنه وانما ينزل ما لم يتخير  
 بل جودة صحة الرجال وقال وكيع لاصحابه الا عمن أحب اليكم عن  
 واثنى عن عبد الله ام سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن  
 عبد الله فقالوا الا عمن عن واثنى اقرب فقال وكيع الا عمن عن شيخ  
 وسفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة فقه عن فقيه من عالم ينزل او عال فقه  
 عن فقيه لكنه اي النزول المتخير وان كان مختاراً على معنى يقتصر  
 وليس من قبيل العلو المتعارف اطلاقاً بين اهل الحديث كما صرح بذلك  
 ابن الصلاح ويقرّب منه قول الحافظ السلفي الاصل هو الاخذ  
 عن العلماء فنزلوا من العلم عن الجبهة على مذهب المحققين  
 من النقلة والتاخر حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق  
 والحافظ ابراهيم بن حاتم **ابن حبان** البستي صاحب الانواع والتقايم  
 تفصيل حسن وهو اذا **ادار السنه** من عالم اي فقيه متقن  
 وهو في العدد نازل او اي ومن عال فقه عالما بان كان عامياً ولكن  
 عدم سنه اقل بالنسبة الى ذلك العالم كما تقدم في سنده في الاغمش

١٤ منهج ذوي النظر في شرح منظومة عالم الاثر

والنزول  
 تقيضه فخسة مجهول  
 وانما ينزل ما لم يتخير  
 لكن علو معنى يقتصر  
 ولا ابن حبان اذا ارسله  
 من عالم ينزل او عال فقه



وسفيان عن عبد الله بن مسعود قال تری ای تنظر للمتن قال علام  
 بفتح الهمزة جمع علم ای الفقهاء الذين كالأعلام اولی وای تری الاسناد  
 ای تنظر الاسناد فالعوام اولی وبالجملة فالمعتبر انما هو العلم المعنوي  
 وهو توثيق الراوي ولذا يقدم حديث الشيخين على حديث الموطأ مثلاً  
 مع ان احاديثه ثنائيات وثلاثيات واعلى ما في البخاري ثلاثيات  
 وفي مسلم رباعيات قال بعض المحققين اعلم ان كل حديث عز  
 على الحديث ولم يجده عالياً ولا بد له من ايراده فمن اي وجه اوردته فهو  
 عال بعزته ومثل ذلك بانه البخاري روى عن امان بن ابي مالك  
 ثم روى حديثاً لا يري اسحاق الفزاري عن مالك لمعنى فيه فكان  
 فيه بينه وبين مالك ثلاثة رجال والله اعلم

**المسلسل** ای هذه الصنف وهو النوع الثالث والاربعون  
 صنف في مؤلفات من اجملها جيات المسلسلات للمصنف والفوائد  
 الجليلة للشيخ محمد عقيلة المكي هو ای المسلسل من صفات الاسناد  
 فقط بخلاف نحو المرفوع فانه من صفات المتن فقط وبخلاف نحو  
 الصحيح فانه من صفاتهما معا فالسلسل الحديث الذي اسناده  
 يعني رجاله ای رواه ذكره كانوا ام اناثا قد تابعوا وتواردوا واحدا  
 بعد واحد في صفة واحدة او في حالة واحدة سواء كانت قولية  
 ام فعلية ام كليهما ای القولية والفعلية معا كان ذلك لهم ای  
 الرجال اول الاسناد ای الرواية فالاسناد هنا بمعنى رفع المتن  
 لقائله بخلافه في البيت الاول فانه بمعنى الرجال كما قرناه وسواء  
 فيما يتعلق بصيغ الاداء او بضمها او مكانها فيما قسما ای المسلسل  
 ای ما ذكره مثال الصفات القولية المسلسل بقراءة سورة الصف  
 وهو ما ورد عن عبد الله بن سلام قال فعدنا نقرأ من اصحاب  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقد اكرنا فقلنا لو تعلم اي  
 الاعمال اقرب الى الله لعلنا فانتزلا الله عز وجل سبحانه في السموات  
 وما في الارض

فان تری للمتن فالاعلام  
 وان تری الاسناد فالعوام  
**المسلسل**  
 هو الذي اسناده رجاله  
 قد تابعوا في صفة او حاله  
 قولية فعلية كليهما  
 لهم والاسناد فيما قسما

وما في الارض وهو العزيز الحكيم يا ايها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلونه  
 قال ابرهه سلام فقرأها علينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 هكذا فانه مسلسل بقول كل راو قرأها فلان هكذا او الحال القولية  
 كحديث معاذ بن جبل انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا معاذ  
 انا احبك فقل في دبر كل صلاة اللهم اغني عني ذكرك وشكرك وحسن عبادتك  
 تسلسلنا بقول كل راو من رواه وانا احبك فقل والقول والفعلية  
 مع احديث انس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 لا يجد العبد حلاوق الايمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره  
 وحلوه ومره وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على  
 الخبيث وقال آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره وهكذا  
 كل راو والينا وصيغ الاداء نحو وجدنا او اخبرنا والزمان كالمسلسل  
 بيوم العيد والمكان كالدعاء في الملتزم وهو حديث ابن عباس  
 مرفوعاً ما دعا احد في هذه الملتزم الا استجب له قال ابن عباس  
 وانا ما دعوت الله في الا استجب له وهكذا كل راو يستجاب دعائه  
 هناك ويقول نحو ذلك حتى انقل الى فقد دعوت الله فيه  
 باشيء استجيبت له قلله الحمد وخير اي المسلسل هو الدال  
 على الوصف بخواله اتصال في السماع وعدم التليس كما تقدم في  
 المسلسل بقراءة سورة الصف قال الحافظ ابن حجر انه من الصحيح  
 مسلسل يروي في الدنيا ومن مفاده اي المسلسل زيادة الضبط  
 من الرواة تركن اي علم قال الحافظ السخاوي ومنه ايضا ان قداء  
 بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعلا ونحوه كالقبض على الخبيث  
 والتشديد باليد والعذوبة في الحديث فاما يسلم في وصف التسلسل  
 لا في اصل المتن بل في خلل اي ضعف كونه بالقراء او الالباء قال السخاوي  
 كسلسل المشابة فمنه صحيح في مسلم والطريق بالتسلسل في مقال وقد  
 لا يصح وصفها ومتنا كحديث بالله العظيم لقد حدثني جبريل وقال

وخير الله على الوصف ومن  
 مفاده زيادة الضبط تركن  
 وقلمنا يسلم في التسلسل  
 من خلل



بالله العظيم لقد حدثني ميكائيل وقال بالله العظيم لقد حدثني اسرافيل  
وقال قال الله تبارك وتعالى يا اسرافيل بعزتي وجلالي ووجودي وكبري  
من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم مفصلة بفاتحة الكتاب مرة واحدة  
اشهد واعلى انه قد غفرت له وقبيلت منه الحسنات وتجاوزت عنه  
السيئات ولا احرق لسانه في النار واجيره من عذاب القبر وعذاب النار  
وعذاب القيامة والفرج الاكبر ويلقاه قبل الانبياء والا وليا  
اجمعين قال الحافظ السخاوي هذا الحديث باطل متناوئلا  
قال الشيخ عفيقة واشتبه اهل الكشف وكذا اوردته ابن عطاء في مفتاح  
الفلاح والله اعلم وربما يصل الى التسلسل بل انقطع في اوله  
او وسطه او آخره كسلسل باولية وهو الراحمون يرحمهم الرحمن  
ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء فانه لسفيان بن عيينة  
انتهى تسلسله قال جمع من الحفاظ فانقطع في سماع ابن عيينة من  
عمرو بن دينار وفي سماع عمرو بن ابي قابوس وفي سماع ابي قابوس  
من عبد الله بن عمرو وفي سماع عبد الله بن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم هذا هو الصحيح فيه ومن رواه سلسلا الى منتهاه فقد وهم  
وخير اى المسلسل على الاطلاق **سلسل** بالحفاظ مع الفقهاء  
فقد ذكر الحافظ ابن حجر انه مما يفيد العلم القطعي اذ الخبر المحتف  
بالقراءات التي منها ما اخرجها الشيخان مما لم يبلغ حد التواتر  
المشهور اذ كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل  
ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المتقين حيث لا يكون غريبا  
كحديث احمد عن الشافعي عن مالك مع مشاركة غيرهم لهم قال  
ويحصل الا نواع الثلاثة التي ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين  
والثاني بما له طرق متعددة والثالث بما رواه الاثمة ويمكن اجتماع  
الثلاثة في حديث واحد فلا يبعد حينئذ القطع بصحة انتهى  
ومن متون المسلسل بالحفاظ حديث عائشة قالت كن انواج  
النبي

وبما لم يصل  
كأولية لسفيان انتهى  
وخير سلسل بالفقهاء

النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ياخذ من من رؤسهم حتى يكون كالفرق  
أورده صاحب الدرر وغيره وبالفقهاء حديث ابن عباس الذي دعا  
له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اللهم فقهه في الدين وعلمه  
التأويل قال قتل رجل من بني عدى فجعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
ديته اثني عشر الفا اوردته ابن السبكي في الطبقات وبها معا حديث  
المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا وهذه ايضا  
من متون سلسلة الذهب كما تقدم والله اعلم

**غريب الفاظ الحديث** اي هذه امثلة وهو النوع الخامس والاربعون

وهو كماله ابن الصلاح وغيره عبارة عما وقع في متون الاتحادية  
من الفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها وقد  
صنف في مؤلفات المتقدمين والمتأخرين وهي **أول من صنف فيه**  
اي في الغريب البرعي **معم** بن الكشي التميمي البصري المتوفى  
نسبة واي او اول من صنف فيه ابو الحسن **النضر** بن شميل المازني  
النجدي المتوفى في سنة **قوله** وبالثاني جزم الحاكم ابو عبد الله  
وكما باها صغيران وكفى الصغر فيهما لا على حال من مؤلفيها وانما هو  
لا مرية احدتهما ان كل مبتدئ بشيء لم يسبق اليه يكون قلبا لثمن  
يكثر والثاني ان الناس كان فيهم يومئذ بقاء وعندهم معرفة فلم يكن  
الجهل قد عم **وقوم** بعدها **اشروا** اي رووا اذ ينك الكتابين والفقهاء  
كتابا اكبر منهما كما بعبد القاسم بن جبر سلام وابنه قتيبة الدينوري  
والخطابي والمبرد وابنه دهان وابنه كيسان في آخرين وقد  
تبع ما في مؤلفاتهم الحافظ ابو السعادات مبارك بن محمد بن  
**الشيخ الجزري** فصنف كتابا فيه **الآثار** **أعلى** من ذلك كله وسماه  
نهاية غريب الحديث فهي احسن كتب الغريب واجمعها  
واشهرها **الآثار** واكثرها تداولا بين أيدي العلماء وقد فاته  
الكثير فذيل عليه الصفي **الارموي** قال المصنف **لقد**



لخصته اي كتابه الاثير مع زيادة زوائد عليه تعد قليلة بالنسبة  
 الى الاصل وقد سماه الدر الثمين وكذا الحفصه محمد بن المتقي الهندى  
 وسيد عيسى بن محمد الصفوى في قريب من نصف حجمه فاعن وتحرر  
 اي الحديث به اي بغريب الحديث فانهم مهم جدا في جمع جهله باهل  
 الحديث خاصة ثم باهل العلم عامة ولا تخفى فيه بالظن لان  
 الخوف فيه ليس بالرهيب واليق الله ان تقدم على تفسير كلام  
 رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بمجرد الظنون ولا تقلد في  
 ذلك غير اهل الفن فان كل علم انما يسأل عنه اهله ويناعن  
 الامام احمد انه سئل عن حرف منهم فقال سلوا اصحاب الغريب  
 فاني اكره ان اتكلم في قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 بالظن وسئل الاصحعي عن معنى حديث الجار حتى يستقبله فقال انا  
 لا افسر حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن العرب  
 ترجم ان السبق الزريق وهكذا كان العلماء يتشبهون فيه اشد  
 وخير ما جاء من طريق او ثبت وخير اي ما يفسره غريب الحديث ما جاء من طريق  
 اخرى او ما جاء عن الصحابة الراوي لذلك الحديث او غيره وعن  
 راو اخر غير الصحابة ههنا قد حثوا في ذلك الحديث المتفق عليه  
 في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبي صياد خبثا ذلك خبيثا ثانيا  
 هو قال البخاري قال البخاري ههنا الخبثان وهو لغة فيه حكاة الجوهري  
 وغيره فقد روى ابو داود والترمذي من طريق الزهري عن سالم  
 عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في هذه الحديث انه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قال له ان خبثا لا خبا وخبثا له يوم تاتي السماء  
 بدخان ميين فقال ابن صياد هو البخ فقال صلى الله تعالى عليه وسلم  
 اخسا فلن تعد وقدرك قال ابن الصلاح وهذه اثابت صحيح فادركت  
 ابن صياد من ذلك ههنا الكلمة فحسب على عادة الكرام في الخطا  
 بعض الشيء من الشياطين من غير وقوف على تمام البيان ولهذا  
 قال اخسا

لخصته مع زوائد تعد  
 فاعن به ولا تخفى بالظن  
 ولا تقلد غير اهل الفن  
 وخير ما جاء من طريق او ثبت  
 عن الصحابة وراو قد حثوا

قال اخسا فلن تعد وقدرك اي فلا مزيد لك على قدر ادراك الكرام  
 قال ابو موسى والسرف في كونه خبا له الخان ان عيسى صلى الله تعالى  
 عليه وسلم يقتله بجل الخان فهذا هو الصواب في تفسير البخاري وقد  
 فسح غير واحد على غير ذلك فقلبت موجود بين النخل قال  
 المصنف وهو غير مرضي وقيل هو الجماع قال ابن الصلاح وهذه  
 تخليط فاحش يخطا العالم والمؤمن والله اعلم

**المصنف والمعرف**

اي هذا مشتمل على النوع السادس والسابع والاربعون وجعلها  
 نوعين تنوع في الحفاظ ابن حجر واما ابن الصلاح ومتابعوه فجلوه  
 نوعا واحدا قال ههنا في جليل انما ينهض باعباء الخذاق من الحفاظ  
 والامام ابو احمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري قد صنف  
 في فن التصنيف كتابا مشهورا جمع فيه قانني قبل اول من تكلم  
 فيه على بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ومن كلامه في خراب البصرة  
 بالرجع بالراء والحاء المملتين والياء التحتية بينهما قال الحفاظ  
 الذهبي ما علم تصنيف هذه الكلمة الا بعد المائتين من الهجرة  
 يعني خراب البصرة بالزنج بالزاي والنون والجيم وصنف في ايضا  
 الحفاظ ابو الحسن الدارقطني كتابا تصنيف فانه مفيد جدا  
 في هذا الفن قال المصنف اورد فيه كل تصحيح وقع للعلماء حتى  
 في القرآن قيل ان عثمان بن ابي شيبة لم يحفظ القرآن فراعلى  
 اصحابه في التفسير من الم تركيف فعمل ربك قالها الف لام ميم  
 يعني كاول البقر قال الذهبي لعله يسبق في لسانه ولا فطحا  
 انه يحفظ سورة الفيل وقرأ فيه ايضا جعل السفينة في رجل اخيه  
 فقل له انما هو جعل السفينة فقال انا واخي ابو بكر لا نقرا العاصم  
 وقرأ ايضا فضرر لهم بسنن له ناب فردوا عليه فقالوا فراءة  
 حمزة عنه ناب عه قال الذهبي فكانه كان صاحب دعاية  
 لو هرت

المصنف والمعرف  
 والعسكري صنف في التصنيف  
 والدارقطني ايمان تصنيف



والله اعلم **فما يغير نقطه** من الالفاظ كالزنج والرج  
**فما يغير** اسم مفعول من التصحيف اى مسمى به **او يغير** شكله  
منها **ولا يغير** حرف كجبر بضم فسكون وجبر بفتحين فهو **حرف**  
اسم مفعول من التحريف اى مسمى به وهذا هو الفرق بينهما بناء على  
ما جرى عليه ثم هو على اقسام **فقد يكون** كل من التصحيف والتحريف  
**سندا** اى فيه يكون **متنا** اى فيه يكون سامعا بان يكون الاسم  
واللقب والاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه او اسم آخر واسم  
ابيه والحروف مختلفة شكلا ونقطا فيشتبه على السامع قاله في  
التحريف ويكون **ظاهرا** يعنى لفظا ويكون **معنى** فهذه خمسة اقسام  
**قوله** اى مثال التصحيف في الالفاظ **سناد** مراجع في حديث شعبة عن  
العوام بن مراجع عن ابي عثمان النهدي عن عثمان بن عفان رضي الله  
تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لتؤدن  
الحقوق الالهة الحديث **صحفه** فيه الامام يحيى بن معين فقال  
**مراجعا** بالزاي والحاء المهملة **فما** نافية **انصفه** فقد رده عليه في  
ذلك بان صوابه مراجع بالراء المهملة والهمزة قال ابن الصلاح وبلغنا  
عن الماروطي ان ابن جرير الطبري قال فيمن روى عن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم من بني سليم ومنهم عتبة بن النضر قاله  
بالياء الموحدة والذال المعجمة روى له حديثا وانما هو ابن النضر  
بالنون والذال غير المعجمة **ومثال ما يبعث** وهو التصحيف والمقتضيات  
معاوية بن ابي سفيان رضي الله تعالى عنهما قال لعن رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم الذين **يشققون الخطا** تشقيق الشعر **صحفه**  
الامام **وكيع** بن الحجاج فانه **قاله** مرق الخطا بالحاء مفتوحة ذكر  
الماروطي ان ابا نعم شاهد فرد عليه بالحاء المعجمة المضمومة قال ابن  
الصلاح وقرأت بخط مضاف ان ابن شاهين قال في جامع المنصور  
في الحديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن تشقيق الخطب اى

فما يغير نقطه مصحف  
او شكله احرف محرف  
فقد يكون سندا ومتنا  
وسامعا وظاهرا ومعنى  
قوله مراجع صحفه  
يحيى مراجعا فانصفه  
وبعده يشققون الخطبا  
صحفه وكيع قال الخطبا

بالحاء المهملة

بالحاء المهملة المفتوحة فقال بعض الملاحين باقوم فكيف فعل والحا  
مامسة وعن الماروطي ان ابا بكر الصوري املا في الجامع حديث ابي  
رضي الله تعالى عنه من صام رمضان وابتعه ستا من شوال الحديث  
فصحفه وقال شيئا بالسين المعجمة والياء التحتية والهمزة وصحف  
هشام حديث ابي ذر رضي الله تعالى عنه يعني صانعا بالمهملة والنون  
فقال شيئا بالهمزة والهمزة **وثالث** اى مثال التصحيف في السمع  
وهو في السنة **كخالد بن علقمة** في مسند الامام احمد قال حدثنا  
محمد بن جعفر ثنا شعبة عن مالك بن عوف بن عمرو بن عبد خير عن  
عائشة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الدباء  
والزفت قال احمد صحفه **شعبة** بن الحجاج **فقال** فيه عن **مالك**  
**ابن عوف** كما رأيت وانما هو خالد بن علقمة قال ابن الصلاح وقد  
رواه زائدة بن قدامة وغيره على ما قاله احمد وكحديث عاصم  
الاحول رواه بعضهم فقال واصل الاخدب **ورابع** اى التصحيف في  
اللفظ **مثل** حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم **اختبر** في المسجد **صحفه** بالميم بدل الراء بعض  
الكبار وهو عبد الله بن اربعة المصري فقال الاختبر اى بالميم في  
المسجد قال جمع انما هو بالراء **اختبر** في المسجد **بجيم** او **حضير**  
**حجيرة** يصلي فيها **فصحفه** اى اربعة لكونه اخذ من كتاب موسى  
ابنه عتبة بغير سماع ذكر الامام مسلم في التمييز وذكر الماروطي  
في حديث جابر قال روى النبي يوم الاحزاب على اجد فلو انه رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان غنمرا قال فيه ايم بالاضافة  
وانما هو ابي بالصغير وهو ايم بن اعب واما ابو جابر فقد استشهد به قبل  
ذلك **بأحد** **خامس** اى التصحيف في المعنى **مثل** حديث ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم صلى الى الغنق وهي الجربة تنصب بين يديه فبصر الى  
فطن ان المراد بهذا القليل اى القليلة المشهورة في العرب وقاع فطن قوله



عالم جليل وهو ابو موسى محمد بن المثنى العنزي الملقب بالزمن أحد شيوخ  
السنن سنة فانه قال يوما لصحابي نحي قوم لنا شرفا نحن من عنق  
التي هي قبيلة قد صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اليها يريد ذلك  
الحديث تهاميه انه صلى الي قبيلته وانما المراد بالعنق في الحديث  
ما ذكرناه قال جمع من الحفاظ واظرف واعجب من ذلك ما ذكره الحاكم  
ابو عبد الله عن اعرابهم انه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى الى الشام  
صحبها عنق بسكون النون ثم رواه بالمعنى على وجهه فأخطأ من رواه  
ومن ذلك ان بعضهم سمع حديث النبي عن التخليق يوم الجمعة قبل الصلاة  
فقال ما حدثت رأسي قبل الصلاة منذ اربعين سنة فانه تخلق  
الرأس وانما المراد تخلق الناس خلقا قال ابن الصلاح وكثير من التصحيف  
عالم من عنق المنقول عن الأكارم الجاهل لهم فيه اعتدالهم ينقلها ناقولهم قال الامام احمد

النسخ والمنسوخ  
النسخ رفع اوبى ان الصواب  
في احد

النسخ والمنسوخ اي هذه امثله وهو النوع الثامن والاربعون  
من لغة الانزال والنقل كسخت الشمس الظل ونسخت الكتاب فقل  
مشترك بينهما وقل حقيقة في الأول وقيل في الثاني واصطلاحا رفع  
الحكم اي لتعلق الخطا بالتجزئي الحادث المستقدا بتأنيده من اطلاق  
اللفظ اعلى معنى ان المزيل للحكم الأول هو النسخ اذ لو لم يرد ولا يستمر  
فالمراد بالرفع نوال التعلق المظنون قطعا لا التعلق الواقع اذ لا يرتفع  
وهذا اقول القاضي ابي بكر ومنا بعبه **البيان** لانه انتهاء امد الحكم اي  
التعبد به بمعنى انه انتهى ثم حصل بعد حكمه لانه مغايرة معلومة  
فالنسخ بيان اياه وهذا قول الاستاذ ابي اسحاق ومنا بعبه الصحيح  
هو الأول كما يشير اليه قوله **والصواب** في احد النسخ لا يثبت  
شامل للنسخ قبل التمكن فانه جائز على الصحيح بخلاف الثاني  
فانه لا يشمل اذ بيان الامد هو الالام بان الخطا لم يتعلق  
والفعل قبل التمكن قد تعلق به الخطا بجزء ما كما اذا قيل ضم يوم

الخمس

الخمس ثم قبله نسخ لا يتأني الالام ههنا انه رفع حكم شرع من حيث  
تعلقه بالفعل **بخطا** فنخرج بالشرع رفع الالباحه الاصلية اي  
المأخوذة من العقل وبخطا بالرفع بالموتة والجنون والغفلة ولا يرتفع  
عليه النسخ بالفعل لان الفعل نفسه لا ينسخ وانما يدل على نسخ  
مقدم على ان بعضهم ذكر ان النسخ المعروف بالخطا هو بمعنى  
النسخ وهو ما يحصل به الرفع والمراد بالخطا اعم من ان يكون  
حقيقة او تقديرية فيشمل الفعل وعلم من ذلك ان لا نسخ بالاجماع  
وسياير الكلام عليه ولا بالعقل وقول بعض الصولييين يجوز  
النسخ به لان من انكسر جلاله سقط عنه فرض غسل الرجلين وهو  
انما يعرف بالعقل مردود بانه مخالف للاصطلاح كما اوصحته في

رفع حكم شرع بخطا

رفع حكم شرع بخطا

رفع حكم شرع بخطا

رفع حكم شرع بخطا

رفع حكم شرع بخطا

الاسعاف فراجعها فاعني به اي بعلم النسخ فانه من صعب  
فقد مر على من ابطل كرم الله تعالى وجهه على قاضي فقال اتفق  
النسخ والمنسوخ فقال لا فقال هلكت واهلكت وقال الزهري  
اعيا الفقهاء وانجزهم ان يعرفوا بانسخ الحديث ومنسوخه وكان  
لالامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فيه يد طولي وسابقة أولى صاحبه  
فقد قال الامام احمد لمحمد بن مسلم بن وارق وقد قديم من مصر كتبت  
كتب الشافعي فقال لا قال فرطت ما علمنا الجمل من المفسر ولا ناسخ الحديث  
من منسوخه حتى جالسنا الشافعي رضي الله تعالى عنه وبعضهم  
اي اهل الحديث من منسوخ فيه اتيه فيه اي في هذه الفقه **الوجه** حشا دخل  
فيه ما ليس منه لبقاء معناه وشرطه ثم ان نسخ الحديث ومنسوخه  
ينقسم قساما ما يعرف بالنسخ اي التصريح من الشارع اي النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم به كقوله كنت نبيكم عن نبي ارق القبور فزوروا  
وكنتم نبيكم عن نبيكم الا ضاحي فوق ثلاث فكلوا ما بدا لكم رواه مسلم  
او من صاحبه كقول ابي بكر كان الماء من الماء حصة فاول  
الاسلام ثم امر بالغسل رواه ابو داود والترمذي وصححه وقول جابر



ابن عبد الله كان آخر الامم ترك الوضوء مما مست النار رواه ابو داود وغيره واشترطوا اصوليون هنا ان يخبر بالتأخر فلو قال هذا نسخ لم يثبت به النسخ لاحتمال قوله عن اجتهاد لكن قال العرف ان اطلاق اهل الحديث او نسخ واشهر اذ النسخ لا يصح واليه بالاجتهاد والرائي انما يصح واليه عند معرفة التأريخ والاصح ان يترك من ان يحكم احدهم على حكم شرعي بنسخ من غير معرفة تأخر النسخ عنه وقد اطلق الشافعي رضي الله تعالى عنه ذلك ايضا **وعرف الوقت** اي تأريخ ورود الحديث مثلا الحديث شد ادب من اوس مرفوعا فيظهر الحاحه والمجهر رواه ابو داود وغيره ذكر الشافعي انه منسوخ بحديث ابن عباس انه صلى الله تعالى عليه وسلم احتجم وهو محرم رواه مسلم لان ابن عباس انما صحبه محرما في حجة الوداع سنة عشر وفي بعض طرق حديث شد ادب ان ذلك كان في فتح مكة سنة ثمان **ولو صح حديث** باستيفائه شروط الصحة المتقدمة **ولكن على ترك العمل** بذلك الحديث اي اجمع العلماء على عدم العمل به فلهذا **الوقوف** اي الاجماع لا يكون ناسخا لذلك الحديث ولكن **على وجود النسخ** له دل الحديث الترمذي عن جابر رضي الله تعالى عنه قال كنا اذا اجتمعنا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فكننا نلبي عن النساء ونرعى عن الصبيان قال الترمذي اجمع اهل العلم ان المراد لا يلبي عنها غيرها وانما قد دل بصفة الحديث لانه لا يحكم عليه بالنسخ بالاجماع على ترك العمل به الا اذا عرف صحته والا فيجوز ان غلطوا بالجملة قال اجماع لا يشعنه شيء ولا ينسخ غيره ولكن يدل على وجود ناسخ غيره لانه انما يتعقد بعد وفاته صلى الله تعالى عليه وسلم اذ في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم الحجة في قوله دونهم ولا ينسخ بعده وفاته ولا في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم المستند قال بعض المحققين وعلى ذلك يحمل قول الشافعي رضي الله تعالى عنه ان النسخ ما ثبت به ذلك يثبت بالاجماع والله سبحانه وتعالى اعلم

أوعرف الوقت ولو  
صح حديث وعلى ترك العمل  
أجمع فالوقوف على النسخ دل

وتعالى اعلم  
**مختلف الحديث** اي هذا البحث وهو النوع التاسع والا رجعون  
**أول من تكلم وصنف في المختلف** اي مختلف الحديث امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه صنف فيه كتابا يختلف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه بل انما ذكر حجة يثبت بها على طريق الجمع فلهذا لم يصنف فيلبي قسمة فانه في بابا حجة حجة واشياء غير حجة فصر فيها بانه يكون غير اول واقوى منها وترك معظم المختلف ثم صنف في ذلك الا ما مام ابن جرير الطبري والطحاوي كتابه مشكل الآثار وغيرهم فكن ايها الحديث **بذ النوع** المسمى بمختلف الحديث **بالوقف** اول من صنف في المختلف على لغة ربيعة اي عالما مستقيما فيقال في القاموس الحفي كغني العالم يتعلم باستقصاء والملح في سؤاله والجمع حفوا كعلماء فهو اي هذا النوع فمنهم جدام اهم الانواع **ويجمع الفرق** اي فرق العلماء فهمهم وجميع الفرق في الدين الحديثون والمفسرون والفقهاء **تضطرره** اي المعرفة في تحقيق اي اذكر ذلك على الوجه الحق او اثبت ذلك بدليله لان التحقيق عندهم ذكر المسألة على الوجه الحق او اثبتا بدليله وهو اي التحقيق احد خمسة المار في كلام العلماء وقد نظروا بعضهم في قوله **وكن** ذكر الدليل ثم تحقيقا وان ما ان دل دافقة فيكون **وكن** وما المعان والبيان روعيا في تحقيق فكن في داعيا وحسن تعبير بترقيق علم وفاق شرع قل بتوفيق وتسمي وانما يصلح للتصدي في اي في الكلام على مختلف الحديث **من كل من** الا انه فقرا واصلا وحديثا وغاص في هذه العلوم على المعان الى حقيقة ذلك فيها فانه لا يشك عليه من ذلك الا النادر في الحيان وكان الامام ابو بكر ابن خزيمة من احسن الناس كلاما فيه حتى قال لا اعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان عنه شيء من ذلك فليأتني به لا والله بينهما قال الناج ابن السبكي يعني من كان عنه ما حسب فيه التعارض

مختلف الحديث  
أول من صنف في المختلف  
الشافعي فكن في النوع حفي  
فهمهم وجميع الفرق  
في الدين تضطرره  
اي المعرفة في تحقيق  
عندهم  
ذكر المسألة  
المار في كلام  
العلماء وقد  
نظروا بعضهم  
في قوله  
وكن  
ذكر الدليل  
ثم تحقيقا  
وان ما  
المعان  
والبيان  
روعيا  
في تحقيق  
فكن في  
داعيا  
وحسن  
تعبير  
بترقيق  
علم  
وفاق  
شرع  
قل  
بتوفيق  
وتسمي  
وانما  
يصلح  
للتصدي  
في اي  
في الكلام  
على مختلف  
الحديث  
من كل  
من  
الا انه  
فقرا  
واصلا  
وحديثا  
وغاص  
في هذه  
العلوم  
على المعان  
الى حقيقة  
ذلك  
فيها  
فانه  
لا يشك  
عليه  
من ذلك  
الا النادر  
في الحيان  
وكان  
الامام  
ابو بكر  
ابن خزيمة  
من احسن  
الناس  
كلاما  
فيه حتى  
قال لا  
اعرف  
حديثين  
صحيحين  
متضادين  
فمن كان  
عنه شيء  
من ذلك  
فليأتني  
به لا والله  
بينهما  
قال الناج  
ابن السبكي  
يعني من  
كان عنه  
ما حسب  
فيه التعارض



فلا أت به حق أبين خطأه في حساباته والآن فكيف يؤلف بين متعاً  
 حقيقة وانما ينسب الحسبان عن اختلاف في الفهم أو السنة ولا يرتدي  
 لتعيين تلك الجهة فافهم **وهو** أي النوع المسمى بمختلف الحديث  
**حديث قد أباه** أي عارضه حديث آخر مثله بان يأتي حديثان  
 متضادان في المعنى ظاهرهما فالحديث المقبول أن عوارض فلا يخلو  
 إما أن يكون معارضه مقبولا مثله أو مردودا فالنار لا أثر له إذ القوي  
 لا يؤثر فيه معارضه الضعيف وإن كانت المعارضة بمثل فلا يخلو  
 إما أن يمكن الجمع بينهما ولو يتكلف أولا فالجمع بين مدلولي الحديثين  
 المتعارضين ظاهر **أنه** أي غير تعسف وهو الخروج عن الجادة  
 قال الحافظ لأن ما كان بتعسف فلا يخصم أن يردده ويتقل الإجابة  
 من المراتب انتهى وهو أن يرد من التكلف كالأن يخفى فلا ينظر إلى  
 يترك الجمع بينهما ولا يصر إلى التعارض ولا التمسح بل يجب العمل بها  
 مثاله في الأحكام كحديث إذا بلغ الماء قلبيين لم يجل الخبت مع حديث  
 خلق الله الماء طهورا لا يجسه إلا ما غير طعمه أو لونه أو ريحه  
 فإن ظاهر الأول طهارة القلبين تغييرا له وظاهر الثاني طهارة غير  
 المتغير قلبيين أو أقل فخصي عموم كل منهما بالآخر فغير الأحكام **كأن**  
 أي حديث **لا عدوى** ولا طلاق رواه مسلم وغيره من حديث جابر  
 مرفوعا وعدوى اسم من الأعداء قال في النهاية أعداء الأعداء وهو  
 أن يخصبه مثل ما أصاب صاحب الداء **ومنه** أي حديث **فرا من المجذوم**  
 فرأى من الأعداء متفق عليه فظاهر الحديثين التعارض إذا أن نول  
 يدل على نفي الأعداء مطلقا والثاني على إثباته المؤكدة بالأمر المجزم  
 المشبه بالحتم وكذا حديث لا يؤرد مرفوعا على صحيح وقد تلتك العلماء  
 في وجه الجمع بينهما ما لا يمكن فقال جماعة منهم أجم الصالح أن ذلك  
 الحديث الأول نفي **الطبع** أي طبع الإنسان مرضى **والحديث الثاني لا استقرار**  
 ببيان أن هذه الأمراض لا تعدى بطبعها ولكن الله تبارك وتعالى

جعل مخالطة

وهو حديث قد أباه آخر  
 فالجمع إن أمكن لا ينظر  
 كمتن لا عدوى ومتن فراء  
 فذلك للطبع وذلك لا استقرار

جعل مخالطة المريض بالصحیح سببا لأعدائه مرضه ثم قد يختلف  
 ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب ففي الحديث الأول نفي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم ما كان يعتقد الجاهل من أن ذلك يعدى بطبعه  
 ولهذا قال فمن أعدى الأول وفي الثاني أعلم بأنه سبحانه جعل ذلك سببا  
 لذلك وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعله  
 تعالى **وقيل** أي قال الحافظ ابن حجر في شرح التلخيص **بل** الأول في الجمع  
 بينهما أن يقال إن نفيه صلى الله تعالى عليه وسلم للعدوى باق على  
 عمومهم وقد صح قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعدى شيء شيئا  
 وقوله لمن عارضه بأن البعير لا يجرب يكون في الأصل الصحة  
 فيخالطها فتجرب بحيث رد عليه بقوله فمن أعدى الأول يعني أن  
 الله تعالى ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداء في الأول وأما الأمر بالفرار  
 من المجذوم **فمنه** **درية** **لأنه** لا يتفق الشخصي الذي مخالطه **وقيل** بل منه **درية** ومن  
 مسمى من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفردة فيظن  
 أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الخرج  
 فأمر بتجنبه حسبا للمادة والله أعلم **ومن** **يقول** في وجه الجمع بينهما  
 وهو القاضي أبو بكر الباقلاني أن العدوى **مخصوص** بهذا الجذام  
 ثمانية **وهي** أي غير ضعيف وعبارة التبريد عن القاضي بناء  
 العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى فيكون  
 معنى قوله لا عدوى أي إلا من الجذام ونحوه فكانت قال لا يعدى  
 شيئا إلا فيما سبق تبين له أنه يعدى وقيل إن الأمر بالفرار رعاية  
 لحاظر المجذوم لأنه إذا رأى الصحيح تعظم مصيبتة وتزداد حسرة  
 وأين المصنف بجديث لا تدعى النظر إلى المجذوم وفيه فأنه يحمل على  
 هذه المعنى وقيل إن النفي للاعتقاد والأمر بالفرار للمفعول وقيل إن الأمر  
 بالفرار للضعفاء ولأنه خصه بالمخاطبة وأما الكاملون في التوكل فلا  
 حرج فيه إذ صح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أكل مع مجذوم وقال

وقيل بل منه درية ومن  
 يقول مخصوص بهذا ما وهن



بسم الله ثقة بالله وتوكل عليه رواه ابوداود وغيره **اولا** يمكن الجمع  
 بين مدلولي الحديثين فلا يخلو اما ان يعرف التأريخ **اولا** فاذا يعلم  
 الناس بنبوت تأخر **قفي** اي عمل به وقد تقدم الكلام عليه **اولا** يعلم  
 الناس فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح احدهما **اولا** فان امكن **ترجيحه**  
 على الآخر بوجه من وجوه الترجيح وهي كثير قسم المصنف الى  
 سبعة اقسام **اولا** ترجيح بحال الراوي والثاني ترجيح بالتأمل  
 والثالث ترجيح بكيفية الرواية والرابع ترجيح بوقت الرواية والخامس  
 ترجيح بلفظ الخبر والسادس ترجيح بالحكم والسابع بامر خارج  
 وفي كل من هذه السبعة وجوب كثير بل في مجموعها اكثر من مائة  
 مرجح لان المرجحات غير منحصرة مثارها غلبة الظن فكل ما كان فيه  
 الظن اغلب يكون راجحا على غيره ومنع بعض العلماء الترجيح في الأدلة  
 قياسا على البناء وقالوا اذا تعارضنا لزم التخيير والوقف ورد بان  
 ما لا يرى ترجيح البينة على البينة ايضا ومن لم يرد ذلك يقول  
 البينة مستندة الى توقيفات تعبدية ومن ثم لا تقبل الا بلفظ  
 الشهادة **واذا ايجز** الترجيح بان لم يمكن **فقف** عن العمل بأحد الحديثين  
 حتى يتبين امر فصار ما ظاهره التعارض على هذه الترتيبات  
 ان امكن فاعتبار النسخ والمنسوخ فالترجيح ان يبين ثم التوقف وقيل  
 يقتضي بواحد منهما او يقتضي بغير وقت وبهذا في آخر التعبير بالتوقف  
**اولا** منه بالتساوي لان خفا ترجيح احدهما عن الآخر انما هو بالنسبة  
 للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال ان يظهر لغير ما خفي عليه غير تلك  
 الحالة وفوق كل ذي علم عليم والله اعلم **وغير ما عرفت** من الاحاديث  
 بان سلم من معارضة حديث آخرنا ومنه في المعنى اي لم يأت خبر  
 يعضاده **والحديث الحكم** اي المسمى به الذي يعمل به بالاشبهه هذا  
**ترجم** به اي عقده له بابا في كتاب **علم الحديث** وعده نوعا من انواع الحكم  
 ابو عبد الله المنسابوري وامثلة كثيرة لان اكثر الاحاديث لم يعارضها  
 معارضة

١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

معلم من احاديث ان اشد الناس عدايا يوم القيامة الذين يشبهوه بخلق  
 الله وحديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول وحديث  
 اذا وضع العشاء واقيمت الصلاة فابدوا بالعشاء وحديث لا يشغار  
 في الاسلام وقد صنف فيه عثمان بن سعيد المديني كتابا كبيرا **ومنه**  
 اي من الحديث النبوي **دوتشابه** كما ان القرآن منه حكم ومنه متشابه  
 وهو ما لم يعلم **تاويله** بل يؤمن به ولا يعمل به وهل يمكن ان اطلاع على  
 علمه **اولا** يعلمه الا الله عز وجل ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم قولا  
 فذهب طائفة الى **اولا** والاكثرون الى الثاني والكلام على ذلك طويل الازل  
 ومن ثم قال **فلا تكلم** في المتشابه **تسلم** من الزيف فيه فقد دلت الآية  
 على ذم متبعي المتشابه ووصفهم بالزيف واستغناء الفتنة وعلى مدح الذين  
 فوضوا العلم الى الله تعالى وسلموا اليه كما مدح تعالى المؤمنين بالغيب  
 قال الخطابي ان المتشابه على ضربين احدهما ما اذا ارد الى الحكم واعتبر  
 به عرف معناه والاخر ما لا تسيل الى الوقوف على حقيقته وهو الذي  
 يتبعه اهل الزيف فطلبون تاويله ولا يبلغون كنهه فيربطون فيه  
 فيفتشون انتهى والحديث المتشابه **مثل** قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
**في حديث انه** كيعان على قلبي واني لا استغفر الله في اليوم مائة مرة  
 رواه مسلم وابوداود وغيرهما من حديث الا غير المزني رضي الله تعالى عنه  
 فهذا عند المصنف من المتشابه الذي لا يخالف في معناه وقد سئل الصمعي  
 عنه فقال لو كان قلب غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تكلمت عليه  
 ولكن العرب تزعم ان الغيم الرقيق انقضى وقال بعض شراح  
 الحديث قوله كيعان اي يغطي على قلبي بانوار ربانية فاذا افقت منها  
 وحصل لي انوار من عبادتي تلك ذنبا فاستغفر الله وهذا شأن  
 المظهرين وهناك اقوال وكذا من المتشابه **حديث انزل القرآن**  
 على سبعة اجرف فافروا اما يتسرف منه وتقدم انه من الاحاديث  
 المتواترة قال في الاقان اختلف في معنى هذا الحديث على نحوين فقول



احدها انه من المشكل الذي لا يترى معناه لان الحرف يصدق لغة على  
الاجزاء وعلى الكلمة وعلى المعنى وعلى الجملة قال ابن سعد ان النحوي لم يذكر  
بقية الا قول فرج بن امرئته والله اعلم

**اسباب الحديث** اي هذا البحث وهو النوع الخمسون  
ذكره في النخبة كالسراج البلقيني في المحاسن **اول من قد الف** من  
المتقدمين في سبب الحديث كما سائر حامدين كزناه **الجرياني**  
قال الحافظ الذهبي انه لم يسبق اليه ذلك فبعده الف ابو خنيس العكري  
بضم العين المرملة والموحدة من مشايخ ابي يعلى بن الفراء الخنيس  
في سبب ورود الآثار اي الاحاديث النبوية وذكر ابن دقيق العيد  
ان بعض اهل عصره شرع في جمع ذلك فيجعل اسم ما راي تصنيفي  
الجرياني والعكري وانه راها و اراد الزيادة عليها وهو اي سبب  
الاشارة في معرفة من المرات **كاف** معرفة سبب نزول القرآن العزيز  
وزعم زاعم انه لا طائل تحت هذا الفن لجرى التاخر في خطأ  
في زعمه ذلك بل له فوائد اشارة اليها هنا بقوله **مبيح للفقهاء** اي  
فهم الحديث كالقرآن **والمعاني** له لان العلم بالسبب يؤدي الى  
العلم بالسبب فقد لا يمكن معرفة تفسير الحديث دون الوقوف على  
قصته وبيان وروده فبيان سببه طريق قوي في فهم معاني الحديث  
ومن فوائد ان اللفظ قد يكون عاما ويقوم الدليل على تخصيصه  
فاذا عرف السبب قصر التخصيص على ما عدا صورته فان دخول صورة  
السبب في معنى واخراجها بالاجزاء ممنوع اجماعا كما حكاه القاضي  
ابو بكر خلافا لما في شذفيه ومنها معرفة وجه الحكمة الباعثة على  
تشرع الحكم ومنها تخصيص الحكم به عند القائل بان العبرة  
بتخصيص السبب وان كان الاصح عندنا انه العبرة بعموم اللفظ  
كما هو معلوم في اصول الفقه **مثل حديث انما الاعمال بالنيات** وانما  
الحل امرئ ما نوى الخ **فسيبه** اي سبب ورود **فيما روى** اي العلماء

المحدثون

**اسباب الحديث**

- 1 اول من قد الف الجرياني
- 2 قال العكري في سبب الآثار
- 3 وهو كما في سبب القرآن
- 4 مبيح للفقهاء والمعاني
- 5 مثل حديث انما الاعمال
- 6 سببه فيما روى

المحدثون **وقالوا** انه ما جرح قيس اي ان رجلا هاجر من مكة الى  
المدينة لا يريد بذلك الرجوع الحقيقية بل لكي لا يزوج امرأة  
يقال اما ام قيس فسمي ما جرح قيس ومن ثم اي من اجل سبب ورد  
الحديث ما ذكر **ذكر امرأة** فيه اي في الحديث من قوله صلى الله  
تعالى عليه وسلم ومن كانت هجرته الى دينا يصيبها او امرأة يتزوجها  
فاجرتة الى ما هاجر اليه **صلح** وحسن دون سائر الامور النبوية قال  
البلقيني والسبب قد ينقل في الحديث كحديث سؤال جبريل عليه  
الصلاة والسلام عن الايمان والاسلام والاحسان وحديث اقلتين  
سئل عن الماء يكون في القلاة وما ينبو به من السباع والدواب وحديث  
صل فان لم ينقل وحديث خذي فرجة من مسك وحديث سؤال  
اي الذنب الكبر وغير ذلك وقد لا ينقل فيه او ينقل في بعض طرقه  
وهو الذي ينبغي الاعتناء به فنذكر السبب يتبع الفقه في المسألة  
من ذلك حديث الخراج بالضمان في بعض طرقه عند ابي داود  
وابنه ما جرح ان رجلا ابتاع عبدا فاقام عنده ما شاء الله ان يقيم ثم  
وجده عبدا فخاصمه الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فرده عليه  
فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال الخراج بالضمان انتهى  
واهل الناطق هنا تواريخ المتون وذكر في الترتيب عن البلقيني عقب  
الترجمة المذكورة وقد نظمت في اربعة ابيات فالحق لها مشروحة  
تتبعها الانواع نظير ما صنعت فيما تقدم في نوع المعمل فقلت بعون  
الله تعالى وتوفيقه **وهكذا** من انواع علوم الحديث **نواع المتون**  
اي معرفتها **افرد** اي ذكره وجعل نوعا مفردا من ذلك **سراجنا**  
اي الامام سراج الدين ابو حفص عمر بن سيار البلقيني في كتابه  
شامس الاصطلاح وقال ان فوائدها كثيرة فما استفيد منه اي  
من هذا النوع **علم الناسخ** من المنسوخ بشرطه فلم ينفع كثير فكن ايها  
الراغب في الحديث له اي لهذا النوع **صاحب** في اثنان **اسخ** اي ثابت

- وقالوا
- ما جرح قيس كي
- من ثم ذكر امرأة فيه صلح
- وهكذا تواريخ المتون
- افرد سراجنا البلقيني
- ما استفيد منه علم الناسخ
- كان له صاحب فيهم اسخ



ممكن فيه قال ويعرف التأريخ **بابتداء** اي بأول ما كان كذا كحديث عائشة رضي الله تعالى عنها اول ما بدى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة الخ وكحديث اول ما كان عنده بعد عبادة الاوثان شرب الخمر وملاحاة الرجال رواه ابن ماجه قال المصنف وقد صنف العلماء في ذلك واكثر وافرد ابن ابي شيبة في مصنفه بابا الاول و يعرف ايضا بذكر **قبلي** كحديث احمد وابنه داود وغيرهما عن جابر رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يظن ان نستبر القتل او نستقبله بفر وجنا اذا اهرقنا الماء ثم رأيت قبل موته بعام يستقبله ويذكر **بعده** كحديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله تعالى عنه انه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يمشي على الخف فيقول قبل نزول المائدة ام بعد ها فقال ما اسلمت الا بعد نزول المائدة ويعرف ايضا **بغير ذلك** كآخر **المريين** في حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ما كان آخر **المريين** من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ترك الوضوء ما مسست النار رواه ابو داود وغيره **كشهر** نحو حديث عبد الله بن عكيم اتنا كتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبل موته بشهران لا تنفعوا من الميتة باهاب ولا عصب رواه الأربعة فائدة وقعت فيناظر بين الشافعي واسحاق بن راهوية عند احمد بن حنبل في جلود الميتة اذا دبغت فقال الشافعي دباغها طهرها فقال اسحاق ما الدليل فقال الشافعي حديث ميمونة انه صلى الله تعالى عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا انتفعت بمجاءها فقال اسحاق حديث ابنه عكيم ان شاة ان يكون ناسخا لحديث ميمونة لانه قبل موته بشهر فقال الشافعي ههنا كتاب وذالك سماع فقال اسحاق انه صلى الله تعالى عليه وسلم كتب الكسرى وقيصر وكان حجة عليهم عند الله تعالى فسكت الشافعي فلما سمع ذلك احمد بن حنبل ذهب الى حديث ابن عكيم وافق ورجع اسحاق الى حديث الشافعي فافق بحديث ميمونة قال الساج

السبكي

يعرف بابتداء ما كان كذا  
قبليته بعبودية وغير ذلك  
كآخر المريين شهر

السبكي هذه المناظرة قد حكاها البيهقي وغيره وقد ظن قاصد الفهم ان الشافعي انقطع في راجع اسحاق وليس كذلك ويمكنه مع تصور فهمه ان يتأمل مرجوع اسحاق الى قول الشافعي فلو كانت حجة قد رخصت على الشافعي لما رجع اليه ثم تحقيق هذا انه اعترض اسحاق فاسد الوضع لا يقابل بغير السكوت ببيان ان حديث ابن عكيم كتاب عارضه سماع ولم يتيقن انه مسبق بالسماع ولمناظر ذلك ظننا لفتنة التاريخ ومجرد هذا لا يفيض بالنسخ اما كتبه صلى الله تعالى عليه وسلم الكسرى وقيصر فلم يعارضه شيئا بل اعترضه القرائن وساعدها التواتر الذي اعلى ان هذا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جاء بالدعوى الرافعة للكتاب فلاح بهذا ان سكوت الشافعي تسجل على اسحاق بان اعترضه فاسد الوضع فلم يستحي جوابا وهذا ان الخارج عن المبحث عند المجديين فانه لا يقابل بغير السكوت ورجع اسحاق الى اسحاق ولو كان سكوت الشافعي لقيام الحجة عليه لا كذا ذلك ما عند اسحاق فافهم ما يليق اليك انتهى وكسنة مثل حديث وضوءه اي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم له اي عند الامام مسلم في صحيحه من رواة بريدة وهو قوله كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة فلما كان يوم الفتح اي عامه صلى الصلوات بوضوء واحد انتهى والله اعلم **معرفة الصحابة** رضي الله تعالى عنهم اي هذا مبني على وهو النوع الحادي وهو هذا علم كبير جليل عظيم الفائدة وبه يعرف المتصل من المرسل فاسياني في كلام المصنف ثم **الصحابة** اي الشخص الذي يسمى بالصحابة **لا في الرسول** اي حقه من لا في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ملاقاته عرفية في حال الحياة حال كونه مسلما ومؤمنا به فخرج من لاقاه كافر اقليس بصاحب له لعداوته ومن ادرك عصره ولم يلاقه كالجاشي وكذا من لاقاه وراه بعد وفاته صلى الله تعالى عليه وسلم كابن دؤيب خريدا الهند فانه لا صحة له وتعيينه بالملاقات

١٥ منبر ذوي النظر في شرح منظومة علم الاثر

سنة  
مثل وضوءه لدى بريدة  
معرفة الصحابة  
ثم الصحابة مسلما لا في الرسول



كالا اجتماع أو من التعبير بالرؤية لا دخال ذلك للأعمى كونه أم مكتم  
فانه صحابه بلو خلافي والمراد باللقاء ما هو اعم من المجالسة والمناشاة  
ووصول احدهما الى الآخر وان لم يكلمه ويدخل في رؤية  
احدهما الآخر سواء كان ذلك بنفسه أم بغيره قال بعض  
المحققين واعتزض على التعريف بأنه يقصد في على من مات مرتدا  
كعبدا لله بن خطي ولا يسمى صحابيا واجيب بأنه كان يسمى قبل الردة  
ويكفي ذلك في صحبته اذ لا يشترط فيه الاحتراز عن المناقاة العارضة  
ولذا لم يحتزروا في تعريفه المؤمن عن الردة العارضة لبعض افراده  
وسياق زيادة على هذا وان كان ملاقاته **بالرواية** للحديث عنه  
صلى الله تعالى عليه وسلم **بلا طول** في زمان الملاقاة هذا هو الصحيح  
الذي عليه الجمهور لأن الاجتماع بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤثر  
من النور القلبي اضعاف ما يؤثر في الاجتماع بغيره من الأخيار  
فالا عرابي الجلف بمجرد ما يجتمع به صلى الله تعالى عليه وسلم  
مؤمننا ينطق بالحكمة الغريزية ببركة طلعته صلى الله تعالى عليه  
وسلم **كذلك الاتباع مع الصحابة** يكفي فيه مجرد الملاقاة في قول  
المرآة الحديث قال العراقي وقد اشار صلى الله تعالى عليه وسلم  
الى الصحابة والتابعين بقوله طوبى لمن رآني وآمن بي وطوبى لمن  
رآني من رآني الحديث فاكفي فيهما مجرد الرؤية وذهب جماعة  
الطول للصحة في التابعي مع الصحابة فلا يكفي فيه مجرد الملاقاة  
بخلاف الصحابة مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذ الملاقاة به  
تؤثر في النور القلبي اضعاف ما يؤثره الطويل بالصحابة وغيره من  
الأخيار **وقيل** اي وقال للمحافظ المعتزلي ان الصحابة مع الرسول  
صلى الله تعالى عليه وسلم مسلم **مع طول** في الصحة ومع رواية  
الحديث عنه فلا يصدق عنده اسم الصحابة الا بذلك نظر في  
الطول الى العرف وفي الرواية انما المقصود الأعظم من صحبته  
صلى الله

وان بالرواية عنه وطول  
كذلك الاتباع مع الصحابة  
وقيل مع طول ومع رواية

صلى الله تعالى عليه وسلم لتبليغ الأحكام عنه **وقيل** اي وقال بعض  
الأصوليين انه من لا قاه صلى الله تعالى عليه وسلم **مع طول** في  
قطر ولا يشترط الرواية نظر العرف كما تقرره المحاظا والقول أنس  
وقد قيل له أنت آخر من بقي من اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم وقد بقي قوم من الأعراب فأما من اصحابه فأنا آخر من بقي  
واجيب بأنه اراد اثبات صحة خاصة ليست لأولئك ونقل عن بعض  
المناظرين اشتراط الرواية فقط ولو لحديث واحد **وقيل** وهو  
منسوب الى سعيد بن المسيب أنه من لا قاه صلى الله تعالى عليه وسلم  
مع الغزو في بعض مغازيه صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن  
يغزو معه ولكن مع كل عام في صحبته لأن لها شرفا عظيما فلا تزال  
الاباء اجتماع طويلا يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص كالغزو  
المشتغل على السفر وهو قطعة من العذاب وأعام المشتغل على الفصول  
التي يختلف بها المزاج ويعارضه ما تقدم ان الاجتماع به صلى الله  
تعالى عليه وسلم يؤثر ما لا يؤثر في الاجتماع بغيره على ان هذا القول  
يقضي أن لا يعد مثل جبر بن عبد الله وقاتل بن جبر وغيرهما ممن لم  
يغزوه ولا اقام عاما وهم صحابة اجماعا وانما قلت منسوب الى ابي  
المسيب لقول المحافظ العراقي انه غير صحيح عنه ففي الاسناد اليه محمد بن عمر  
الواقدي وهو ضعيف في الحديث **وقيل** اي وقال يحيى بن عثمان بن صالح  
المصري ان الصحابة **مدرك العصر** اي عصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
فكل من ادرك زمانه وهو مسلم فهو عنه من الصحابة ولو لم يره ولم يلقه  
وعده منهم بالائمة عبد الله بن مالك الجشاني ولم يرحل الى المدينة  
الا في خلافة عمر رضي الله تعالى عنه اتفاقا وكذا من حكم بإسلامه تبعا  
لأحد أبويه قال المصنف وعليه عمل ابيه عبد البر وابنه منذ في كتابها  
فتلخص من ذلك ستة أقوال في حد الصحابة المحمديين الأول نعم لانسك  
في رجاء رتبة من لازمه صلى الله تعالى عليه وسلم وقائل معه او قتل

وقيل مع طول وقيل الغزو أو  
عام وقيل مدرك العصر ولو



تحت رايته على من لم يلزمه اولم يحضر معه مشهرا وعلى من كلفه سيرا أو  
 ماشاء قليلا او رآه على بعد او في حال الطفولية وان كان شرقا للصحة  
 حاصلا للجميع ومن ليس له منهم سماع وان كان معه ودامت الصحابة  
 فحديثة مرسل من حيث الرواية لكنه مقبول اتفاقا ولذا الكثرة  
 فيقال لنا مرسل يوجب من غير خلاف والله اعلم **وشروط** اي الصحابة  
 الموت على الدين اي دية الاسلام فلا يبعد من الصحابة من ارتد بعد ان لقي  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مؤمنا به ومات على الردة كعبيد الله بن  
 جحش وعبد الله بن خطل قال بعض المحققين في زاده التعريف  
 ومات على الايمان للاحتراز عن ذكر ارادته تعريف من يسمى صحابيا  
 بعد انقراض الصحابة لانه مطلقا ولا يلزمه ان لا يسمى الشخص حال حياته  
 صحابيا ولا يقول بذلك أحد وان كان ما اراده ليس من شأن التعريف  
**ولو دخل الردة** أي بيه لقيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مؤمنا  
 به وبه موته على الاسلام فان اسم الصحة باق له فلا يصح سواء  
 رجع الى الاسلام في حياته صلى الله تعالى عليه وسلم ام بعده سواء  
 لقيه ثانيا ام لا قال الحافظ ابن حجر ويدل عليه قصة الاشعث بن  
 قيس فانه كان من ارتد واتى به الى ابي بكر الصديق رضي الله تعالى  
 عنه اسير افعالا الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه اخته ولم  
 يتخله احد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخرجه احادته في المسانيد  
 وغيرها **والجواب** الذي لا فوالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم مؤمنين  
 به **والا** اي العلماء المحدثون وغيرهم **دخولهم** اي هؤلاء الجاهل في  
 الصحابة **دونه ملائكة** فقد قال الحافظ العراقي الظاهر اشتراط  
 رؤيته في عالم الشهادة فلا يطلق اسم الصحة على من رآه من  
 الملائكة والنبية وقد اشترت الى هذا بقولنا المتقدم اجتماعا  
 متعارفا واستشكل ابنه الا نيز ذلك بان الملائكة الذين لا تقع اولى  
 بالعدم جملة الصحابة من هؤلاء الجاهل واجاب الحافظ العراقي  
 بان الجاهل

وشروط الموت على الدين ولو  
 تخلل الردة واجه راء  
 دخولهم دون ملائكة

بان الجاهل من جملة المكلفين الذين شملتهم الرسالة والبيعة فكان ذكرهم  
 عرف اسمهم من رآه حسنا بخلاف الملائكة وظاهر هذا الجواب لا  
 يتمشى على قول جماعة من المحققين انه صلى الله تعالى عليه وسلم يبعث  
 الى الملائكة الا ان يقال ان بعثة الرسل ارسال تشرية لا تكليف واليه  
 يؤمى قوله من جملة المكلفين هذا وذكر اهل الانبياء المتأخرين تسند  
 من بعض الجاهل منهم صاحب الدرر السنية ذكر فيها انه قرأ الفاتحة على  
 شيخه القدوى عن الفيض عن محمد بن عيسى البرقي عن السيد  
 الحريري عن القاضي شمس الدين الجني قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم يقرأ فاتحة الكتاب وسمعت يقول مالك بالمدى وهي قراءة عام  
 والمكان من السبعة ويعقوب وخلفه في اختياره من العشر والله  
 اعلم **وما نافية** أي لم يشترط ايها الحافظ لصدق الصحابة بلوغا  
 اذ لو اشترط هذا لخرج من اجمع على عدمه في الصحابة كالسبطيين  
 واجه الزبير ونظائرهم وقوله في الأصح فيهما اي في مسألتهم الملائكة  
 والبلد قال الحافظ العراقي هل يشترط فيه التمييز حتى لا يدخل من  
 رآه وهو لا يعقل ولا طفل الذين حكمهم ولم يروى بعد التمييز  
 اوله يشترط ظاهرا كلام جماعة من الأئمة ان يشترطوا طه فانهم لم  
 يشترطوا الصحة لا طفل حكمهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم او  
 سمع وجوههم او نقل في افواههم الخ ولكن التحقيق خلافه كما افاده  
 كلام الحافظ ابن حجر والله اعلم **وتعرف الصحة** اي كونه الشخص  
 صحابيا باحد امور التواتر كالحلفاء الأربعة وبقيّة العشر في  
 خلق منهم **وشهرق** واستفاضة قاصرة عن التواتر كضام بن ثعلبة  
 وعكاشة بن حصين **وقول صحابا** أخر عنه انه صحابا كجمعة بن ارحمة  
 الدوسي المتوفى باصبهان مبطونا فشهد له ابو موسى الاشعري انه سمع  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حكم له بالشهادة وقصته في مع الطبراني  
 وغيره **او قول تابعي** ثقة كما قيل في النزاهة به انه صحابا قال المصنف

وما  
 ونشرط بلوغا في الأصح فيهما  
 وتعرف الصحة بالتواتر  
 وشهرق وقول صحابا آخر  
 او تابعي



بناء على قبول التزكية من واحد وهو الراجح والقول الأصح الذي عليه  
 الأكثر من أنه **يقبل** ، **إذا ادعى** صحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 لنفسه **معاصر معدل** له صلى الله تعالى عليه وسلم ولو في إجماع فيشمل من ادعى  
 بعد وفاته **معدل** أي محكوم له بالعدالة لا تمنعه من الكذب وذلك  
 لتضمنها التقوى التي تنزه عن المعاصي وتمنع عادة منها فلا يردان للعدالة  
 غير منافية لمطلق الكذب إذ هو صغير وقيل لا يقبل وبه حزم الأمدى  
 وأبو الحسن ابن القطان لا دعاء لنفسه بتهمة هو فيها مقيم كالقائل أنا  
 عدل واجب بانه هنا محكوم بالوصف المقتضى لقبول قوله وهو  
 العدالة بخلاف ثمة فانه يدعى الوصف المقتضى للقبول وبينهما فرق  
 فمن اثبت لنفسه العدالة صراحة لا يقبل ومن اثبت لنفسه الصحة  
 المتضمنة للعدالة يقبل إذ يغتفر في الضمائم ما لا يغتفر في الصراحة  
 نعم محل الخلاف حيث أمكن ذلك فانه ادعائها بعد مائة سنة من وفاته  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يقبل اتفاقا وان ثبتت عدالة قبل ذلك  
 للنصوص على انحراف ذلك القرن بعد مائة سنة منها وقد ظهر في القرن  
 السابع رجل يسمى زين الهندى ادعى الصحة وهو كاذب فيما كان يسمعه  
 من العلماء قال الحافظ الذهبي في الميزان زين الهندى وما ادراك ما زين  
 شيخ دجال بلارب ظهر بعد الستمائة فادعى الصحة والصحاب  
 لا يذكرون وهذا جرى على الله عز وجل ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وقد ألفت في أمم جزأ وقد قيل انه مات سنة اثنتين وثلاثين وستمائة  
 ومع كونه كذا بافتدائه بواعليه جملة كبير من اسم الكذب والمحال انه  
 وهم أي الصحابة رضي الله تعالى عنهم **عدول** كلام سوء من لا يسن  
 الفتن وغيرهم لا يشبهه لقوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا  
 الآية أي عدولا وقوله كتم خيرا مة أخرجت للناس والخطاب  
 للموجودين حينئذ وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم خير الناس قرني  
 متفق عليه وهو عام مخصوص بالذين اجتمعوا به صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فلا يقال ان قرنه يشمل غير الصحابة ويترتب على كونهم عدولا انه لا يبحث  
 عن عدالتهم

والأصح يقبل

إذا ادعى معاصر معدل  
 وهم عدول كلام لا يشته

عن عدالتهم في الرواية ولا في الشهادة فانهم حملت الشريعة فلو ثبت توقف في  
 روايتهم لا تحضر الشريعة على عصره صلى الله تعالى عليه وسلم ولما  
 استرسلت على سائر الأوصاف وطرا منهم فادح كسرقة أو زنا على  
 بمقتضاه وما ذكر من عدالتهم مطلقا ذهب الجمهور بل قال الإمام يحيى  
 الدين النورى قد **اجمع** على ذلك **من يفتد به** أي بإجماعه وكأنه لم  
 يعتبر القول بأنهم كغيرهم يجب البحث عن عدالتهم مطلقا ولا القول بأنهم  
 عدول الرقت عثمان ولا القول بأنهم عدول الأمة قاتل عليا ولا  
 القول بعدالة المنفرد عن قتاله ولا القول بغير المقاتل والمقاتل فكل هذه  
 الأقال غير معتقة لخطأها بل الصواب إطلاق عدالتهم إحسانا للظن بهم جلا  
 لهم فذلك على لا جبراد المأجور فيكمل منهم لأن المخطي في مأجور غير  
 آثم والله اعلم **والملكون** من الصحابة في رواية الأثرى أحدث النبوي  
 أبو هريرة رضي الله تعالى عنه روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين  
 حديثا قال الشافعي أبو هريرة أحفظهم روى الحديث فذكره إسناد  
 البيرقي وروى الحاكم عن يزيد بن ثابت قال كنت أنا وأبو هريرة وآخر  
 عنده النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ادعوا فدعوتنا وأصحابي  
 وأمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم دعا أبو هريرة فقال اللهم اني  
 أسألك مثل ما سألك صاحبائي وأسألك علما لا ينسى فأمن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم فقلنا ونحن يا رسول الله فقال سبقكم الغلام الذي  
 وفي الصحيح عن أبي هريرة قلت يا رسول الله اني اسمع منك حديثا كثيرا  
 أنساه قال أبسط يدك فبسطت فغفر فبسطت فغفر فبسطت فغفر فبسطت  
 شيئا بعد ويليه أي أبا هريرة قال ان كان من رواية الحديث عبد الله  
 ابن عمر رضي الله تعالى عنهما روى التي حديث وستمائة وثلاثين وأنس  
 ابن مالك رضي الله تعالى عنه روى الفتيحة ومائتين وستا وثمانين  
 حديثا والبحري عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما روى ألفا  
 وستمائة وستين حديثا كائنه سعيد **الغدرى** رضي الله تعالى عنه

النورى اجمع من يفتد به  
 والملكون في رواية الأثرى  
 أبو هريرة يليه ابن عمر  
 وأنس والبحري الخدرى







نفسا قال المصنف وزاد عليه بن فتون جماعة يبلغون ثلثمائة رجل  
 والعدل لا يحصرهم أي الصحابة كلهم لكنهم جدا فقد اسند ابو موسى المديني  
 عن ابن زرعقة الحافظ الرازي انه قال توفي أي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 عايز يد من رآه وسمع منه عشر بضم المعية واسكان الشين الف الف  
 أي مائة الف انسان من رجل وامرأة قال جمع هذا لا تحديده فيه  
 وكيف يمكن الاطلاع على تحرير ذلك مع تفرق الصحابة في البلدان  
 والبادي والقرى وقد روى البخاري عن كعب بن مالك انه قال اصحاب  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كثير لا يحصى كتابه حافظ  
 يعني الذين روى الخطيب ان رجلا قال لا نبي زرعقة أليس يقال  
 حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم اربعة آلا في حديث فقال ابو  
 زرعقة له من قال هذا قلل الله انبابة هذا قول الزنادقة ومن  
 يخص حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد قبض عن مائة الف  
 واربعة عشر الفا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه فقل له  
 هؤلاء اين كانوا اين سمعوا قال اهل المدينة ومكة والأعراب ومن  
 شهد معه حجة الوداع كل رآه وسمع منه بعرفة وقيل انهم ستمون الفا  
 بالمدينة وثلاثون الفا في قبائل العرب وغير ذلك قال جماعة ومع  
 هذا فجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة  
 آلا في مع كونهم يذكرون من توفي في حياته ومن عاينوه او ادركوه  
 صغيرا واول الجامع في التصنيف للصحابة رضي الله تعالى عنهم  
 هو الامام ابو عبد الله البخاري صاحب الصحيح ثم تلاه من بعده  
 كابن جبان وابن منبج وابي موسى المديني وابي نعيم والعسكري  
 وابن عبد البر وابن فتون وابنه الأثير الجزري وكتابيه من أشهر  
 الكتب فيه وهو المسمى بأسد الغابة وقد اختصره النووي والذهبي  
 وقد جمع غالب ما في تلك الكتب الحافظ ابن حجر في كتابه الاصابة  
 في تمييز الصحابة قد أكثر مصنفة فيها من جمع وتحرير ما لم يوجد في  
 غيره

والعدل لا يحصرهم توفي  
 عايز يد عشر الف الف  
 واول الجامع في الصحابة  
 هو البخاري وفي الاصابة  
 أكثر من جمع وتحرير

غيره وهو كتاب كبير حافظ متداول في أيدي العلماء المتأخرين قال المصنف  
 وقد خصته أي كتابا لا صابة مجلدا سماه عيسى الا صابة فليست  
 لكنه لم يشتر كشرهق اصله والله اعلم وهم أي الصحابة طباق بكسر الطاء  
 جمع طبقة وهي جماعة متفقة في شيء واحد وقد اختلف في عدد  
 طبقاتهم باعتبار المسبق الا لا سلام او المبحر او مشهور المشاهير  
 الفاضلة فقليل انها خمس وعليه عمل ابن سعد في كتابه وذكرنا أكثر  
 من الخمس وهي عشر مع اثنين أي اثنتا عشرة طبقة والله عليها  
 أثر أي نقل ايضا عن بعض المؤلفين ولنا بسند طويل تفصيله  
 فالمشهور ما ذكره الحاكم انها اثنتا عشرة ولذا فصلها المصنف بقوله عشر مع اثنين وزائد أثر  
 فالأولون من قوم أسلموا أي تقدم اسلامهم مكة المكرمة كالخلفاء  
 الأربعة ويليهما أصحاب دار الندوة وهم اهل الطبقة الثانية  
 قال الحلبي دار الندوة من جهة البحر عند مقام الخفي الآن وكانها  
 باب إلى المسجد أعنت للاجتماع المشروق وكانت قریش لا تقضي ثم المهاجرون للحبشة  
 أمرا لا فيما الخ والمراد باصحابه ههنا هم الصحابة اسلموا قبل تشاور  
 قریش فيها لمكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم الطبقة الثالثة  
 المهاجرون للحبشة والمبحر إليها أول فحبق في الإسلام وذلك من فأول المهاجرين لقبها  
 رجب سنة خمس من النبوة هاجر عدد كثير منهم من هاجر بنفسه  
 وحده ومنهم من هاجر باهله كما هو مفصل في السير ثم اشان أي  
 طبقتان اشهرهما إلى العقبة فالطبقة الرابعة اصحاب العقبة الأولى  
 والطبقة الخامسة اصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار  
 والطبقة السادسة اول المهاجرين الذين وصلوا ليقبلا قبل ان يدخلوا  
 المدينة والطبقة السابعة اهل بدر وهم ثلثمائة وبضعة عشر ويليهما  
 الطبقة الثامنة من غر يا يعني هاجر إلى المدينة من بعده أي غزوة  
 بدر وقبل المدينة والطبقة التاسعة بيعة الرضوان أي اهل بيعة  
 الرضوان في المدينة ثم الطبقة العاشرة من بعده صلح أي صلح

وقد

من بعده صلح



الحديث وقيل فتم مكة **هاجروا** الى المدينة كحال من الوليد وعمر بن العاص  
 وبعدهم الطبقة الحادية عشرة **مسلمة الفتح** اي الذين اسلموا في فتح  
 مكة المكرمة والطبقة الثانية عشرة **صبيان** واقفال **راوا** النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم يوم الفتح وروحة الوداع وغيرهما روى  
 البيهقي ان الشافعي رضي الله تعالى عنه ذكر الصحابة واشي عليهم  
 بما هم اهل ثم قال وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وامر  
 استمرك به علم واستنباط به وارأؤهم لنا احمد واولينا من  
 آرائنا عندنا لا نفسنا والله اعلم **والا فضل** اي افضل الصحابة على  
 الاطلاق هو **سيرة ابو بكر الصديق** رضي الله تعالى عنه وروى في تسمية  
 بالصدق احاديث كثيرة وكان على كرم الله تعالى وجهه يحلف  
 لا نزل الله اسم ابي بكر من السماء الصديق وروى انه سئل عنه فقال  
 هاجروا وبعدهم **مسلمة الفتح** **صبيان** **راوا**  
 اي جمعا عليهم من الصحابة والتابعين كما **حكوا** اي العلماء ذلك منهم  
 ذلك امر وسماه الله تعالى الصديق رواه عنه البيهقي في الاعتقاد قال  
 الحق ابن حجر وصحتم كان هو الحق بالخلافة عنه جميع اهل السنة  
 والجماعة في كل عصر منا الا الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين  
 قال القرطبي ولا مبالاة باقوال اهل الشيع ولا اهل البع واما ما  
 حكاه الخطابي عن بعض مشايخه انه قال ابو بكر خير وعلى افضل فقال  
 جمع منهم المصنف ان هذا اتفاق من القول قال الحق ابن حجر لانه  
 لا معنى للخيرية الا فضيلة فان اريد ان خيرية ابي بكر من بعض  
 الوجوه وافضلية على من وجه آخر لم يكن ذلك من عمل الكلام  
 ولم يكن الا مرة ذلك خاصا بابي بكر بل هو ابو عبيد مثلك ذلك  
 اخذ خص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالامانة ولم يخص ابا بكر  
 بمثلها فكان ابو عبيد خيرا من ابي بكر من هذه الوجه والحاصل ان  
 المفضول قد توجه فيه منزلة بل منزلة لا توجد في الفاضل فان لم يرد ذلك

البعض

البعض ذلك وان ابا بكر افضل مطلقا الا ان عليا وجدت فيه منزلة لم توجد  
 في ابي بكر فكلامة صحيح وان فكلامة في غاية الترافت وامير المؤمنين سينا  
 عن الخطابي رضي الله تعالى عنه بعد ابي بكر في الافضلية لا  
 خلافا في ذلك بين علماء الامة من اهل السنة وامير المؤمنين سينا  
 عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه يلي سينا عن غيرهما **بعده** اي عثمان  
 وبنو ابي ابي قبل عثمان فينا قول **للعلماء** امير المؤمنين **علي** به اي  
 قالا رضي الله تعالى عنه قال لا نزاع من الشافعي واحمد وهو المشهور  
 عن مالك والثوري في آخر قوليه على القول الاول من افضلية عثمان  
 على علي وجزم الكوفيون منهم الثوري في أحد قوليه بالقول الثاني  
 وبقي قول بالتوقف وهو يحكي عن مالك فانه سئل عن ذلك فقال ما  
 اذكر كنت احدا ممن اقتدى بهم يفضل احدهما على الاخر كمن حكى  
 القاضي عياض عنه انه قد رجع عن التوقف الى تفضيل عثمان قال  
 القرطبي وهو الاصح ان شاء الله تعالى قال جمع من المحققين ثم الذي  
 مال اليه لا شعري ان تفضيل ابي بكر على من بعده قطعي وخالفه  
 القاضي ابو بكر الباقلا في جزم بانه ظني واختير وروى بان هذا  
 التفضل وان كان جمعا عليه في بعضه الا ان اهل الاجماع انفسهم  
 لم يقطعوها به وانما ظنوه فقط كما هو المفهوم من عبارات الائمة  
 وانشاءاتهم وسبب ذلك ان المسألة اجتهادية ومن مستندهم ان  
 هؤلاء الخلفاء الاربعة اختارهم الله تعالى لخلافة نبيه واقامه دينه  
 فكان الظاهر ان منزلتهم عنده بحسب ترتيبهم في الخلافة والله اعلم  
 فسعد هؤلاء الخلفاء الاربعة في الافضلية **سائر** اي باقر العشر  
 المشهور لهم بالجنة سعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد وطلحة بن  
 عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وابو عبيد بن  
 الجراح رضي الله تعالى عنهم **بعده** هؤلاء العشرة فينا **البدرية**  
 اي اهل غزوة بدر الكبرى وهم ثلثمائة وبضعة عشر كعد اصحاب طلحة



وعمره وعثمان يلي  
 وبعده اوقيل قولان على  
 فاسر العشق فالبدرية



وقد اُريدت في فضائلهم مؤلفات فبعد هؤلاء البصريين في اهل غزوة أحد  
وهم كثير وشهدوا وهم سبعون اربعة من المهاجرين تنشق ومصعب بن عمير  
وعبد الله بن جحش وشمس بن عثمان والباقر بن عثمان بن النضر وقيل غير  
ذلك فبعدهم اهل البيعة الزكية اي بيعة الرضوان في الحديث قال تعالى  
لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة الآية وقال  
صلى الله تعالى عليه وسلم لا يدخل النار احد ممن بايع تحت الشجرة  
صححه الترمذي واصله في مسلم واليا بقرن الا ولون من المهاجرين  
والانصار **امواي** لكل واحد منهم منزلة اي فضيلة على غيرهم وكيف لا  
وقد قال تعالى رضي الله عنهم ورضوا عنه واعدا لهم جنات تجري تحتها  
الانهار خالدين فيها ابدا ذلك الفوز العظيم واختلف في المراد بهم على اربعة  
اقوال **فيلهم اهل البيعة المرسية** اي بيعة الرضوان تحت الشجرة في  
الحديثية وهذا قول الشعبي **وقيل هم اهل القبليتين** اي من صلى الى  
القبليتين بيت المقدس والكعبة المعظمة وهذا قول سعيد بن  
المسيب وابنه سير بن وغيرهما **او اي وقيل هم بدمرية** اي اصحاب  
غزوة بدر الكبرى وهذا قول محمد بن كعب القرظي وعطاء بن يسار  
رواه تميم عنهما قال المصنف بسند مجهول وضعيف وسننه ضعيف  
ايضا وروي القولين السابقين عن ذكر عبد بن حميد في تفسيره وعبد  
الرزاق وسعيد بن منصور في سننه باسناد صحيحة **او اي وقيل هم**  
**من قبل فتح** اي فتح مكة المكرمة **اسلموا** وهذا قول الحسن البصري قال  
المصنف رواه تميم عنه بسند صحيح انتهى **واختلفوا** اي العلماء  
الصحاب والتابعون فيمن **اولهم** اي الصحابة **اسلاما** اي دخولهم في  
الاسلام **فيلهم ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه** روي ذلك عن ابن  
عباس وحسانه والشعبي وغيرهم **وقيل على كرم الله تعالى وجهه**  
روي ذلك عن زيد بن ارقم وابنه ذر والمقداد وغيرهم **وقيل زيد بن حارثة**  
رضي الله تعالى عنه وعليه الزهري **وقيل خديجة رضي الله تعالى عنها وعليه**

فأحد فالبيعة الزكية  
والسابقون لهم منزلة  
فيلهم اهل البيعة المرسية  
وقيل اهل القبليتين او هم  
بدمرية او قبل فتح اسلاموا  
واختلفوا اولهم اسلاما

ابن اسحاق

ابن اسحاق وقادة وقيل بلال رضي الله تعالى عنه حكاة المسعودي وحكي  
ايضا انه خبا ببن الامية **وقد روي** اي المحققون كابن الصلاح والنوري  
وغيرهما **جمعهم** اي جمع اقوال هؤلاء الاثمة **انتظاما** من غير منافاة  
بينها فقالوا الا وسمع ان يقال **اول من اسلم في الرجال** اي البالغيين الا حارثة  
ابوبكر **صديقهم** رضي الله تعالى عنه ثم اظهر اسلامه ودعا الى الله عز وجل  
فاسلم بدعا ثم عثمان بن عفان والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف  
وسعد بن ابى وقاص وطليحة بن عبيد الله وغيرهم وذكر الحلبى ان ابابكر  
لم يسجد لصنم قط **واول من اسلم زيد بن حارثة بن شرجيل الكلبي المولى**  
**وهو مولى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم** وهبته له خديجة لما تزوج بها  
فاعتقه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتبناه حتى يقال انه زيد بن محمد  
ولم يذكر في القرآن من الصحابة احد باسمه غير وهو قوله تعالى قلما  
تفنى زيد منها وطرا **واول من اسلم في النساء** ام المؤمنين **خديجة**  
بنت خويلد رضي الله تعالى عنها قامت باعباء الصدقة وكانت تقول له  
صلى الله تعالى عليه وسلم لا يغزيك الله ابدا وازوته على امره  
فخفف الله بذلك عنه فكان لا يسمع شيئا يكرهه من رده وتكذيب الا  
ففرج الله تعالى عنها اذ ارجع اليها تشبها وتخفف عنه وتصدقته وتخفف  
عنه امر الناس **واول من اسلم من ذى الصغر** اي من الصبيان قبل البلوغ  
على بن ابي طالب كرم الله تعالى وجهه وكان يخفي اسلامه خوفا من ابيه  
الا ان اطلع عليه وامير بالنبات عليه فاطهم حينئذ **واول من اسلم من**  
**ذى الرق** اي من الارقاء **بلال اشهر** كان حين اسلامه عبدا لابن جدع  
فامر الناس بتعذيبه فعذبوه بانواع العذاب فاشتراه وامه حمامة  
ابوبكر واعتقه بارضى الله تعالى عنهم وهذا الجمع ايضا حكي عن الامام ابى  
حنيفة قال ابن خالوية **واول امرأة اسلمت** بعد خديجة ليابة بنت الحارث  
نروجة العباس قال الحلبى وبناته صلى الله تعالى عليه وسلم كن موجودا  
عند البعثة فنبعثت تأخر ايمانهن فمن اول الناس ايمانا بل هو محمد لم

وقد روي اجمعهم انتظاما  
اول من اسلم في الرجال  
صديقهم وزيد في المولى  
وفي النساخديجة وذي الصغر  
علي والرق بلال اشهر



يتقدم لهم اشرك فلم يذكر مع اول من آمن الكفا بذلك ولا يمانه  
أمره ولذلك قال الحافظ ابن كثير ان اهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم  
آمنوا به قبل كل أحد خديجة وبناترا وزيد ووزجته وعلى رضي الله  
تعالى عنهم وأما فاطمة رضي الله تعالى عنها فأولت الابعاد بعثة  
فلا يحتاج إلى التنبية عليها **وافضل الأزواج** أي انزواج النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم أمهات المؤمنين **بالتحقيق** والاطلاق **خديجة** رضي  
الله تعالى عنها كيف لا وقال جبريل للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقر  
عليها السلام من ربها ومشي وبشرها بسبب في الجنة من نصب لأصحاب فيه  
ولأنه فقالت هو السلام ومنه السلام وعلى جبريل السلام وعليك  
يا رسول الله السلام ورحمة الله وبركاته قال بعض المحققين هذا  
من وفور فقرها حيث جعلت مكان رد السلام على الله تعالى النساء  
عليه ثم غايرت بين ما يليق به وما يليق بغيره وتميزت ايضا عن غيرها  
بانزالات عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل تعب وأنسته من  
كل وحشة وبانزالاته لم تشوهه ولم تغاصبه قط وبلغت منه صلى الله  
تعالى عليه وسلم ما لم تبلغه امرأة قط من نزجته ووليت له صلى الله تعالى  
عليه وسلم جميع أولاده سوى ابراهيم مع أي وعائشة الصديقية **ابنة** أي  
**بكر الصديق** رضي الله تعالى عنها وأختلف فيهما أي في التفضيل بين خديجة  
وعائشة على ثلاثة أوجه حكاهما النووي **ثالثها** أي **الوجه الوقف** أي  
التوقف عن ذلك لتعارض فضيلتهما ولكن اختار النقي السبكي  
ومتابعه تفضيل خديجة على عائشة رضي الله تعالى عنها وثبت في  
التفضيل بين أم المؤمنين **عائشة بنت** بكر الصديق رضي الله تعالى  
عنها وبين فاطمة الزهراء **ابنته** صلى الله تعالى عليه وسلم **الخلف**  
أي الخلاف بين العلماء **قفي** على ثلاثة أوجه ايضا قال المصنف والأصح  
تفضيل فاطمة رضي الله تعالى عنها فهي بصنعة منه صلى الله تعالى  
عليه وسلم وقد صححه الشيخ الإمام النقي السبكي وبالغ فيه في البخاري

و افضل الأزواج بالتحقيق  
خديجة مع ابنة الصديق  
وفيها ثالثا الوقف وفي  
عائشة وابنته الخلف قفي

انها سيدت

انها سيدت نساء هذه الأمة وفي خبر مرسل مبرم خير نساء عالمها وفاطمة  
خير نساء عالمها ورواه الترمذي موصولا بلفظ خير نساء مريم وخير  
نساء فاطمة قال الحافظ ابن حجر والمرسل نفس المتصل **يليهما** أي خديجة  
وعائشة **والأفضل** **حفصة بنت** عمر بن الخطاب **فالبواقي** أي بواقي  
انزواج صلى الله تعالى عليه وسلم سواء وهن سودة بنت زمعة  
وزينب بنت خزيمة وأم سلمة وزينب بنت جحش وجويرية بنت  
الحارث وربيعانة وأم حبيبة وميمونة وصفية فجلتهن مع تلك الأرواح  
اشتراكا عشق اختارهن الله تعالى لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم  
ورضيهن له ازواجه الدنيا والآخرة وأنزل الله في شأنهن ما أنزل  
من آياتهن أجبرهن مرتين وكثرهن لسنن كأحد من النساء إلى غير  
ذلك من فضائلهن وذكر جماعة انه صلى الله تعالى عليه وسلم  
عقد على سبع ولم يدخل بهن فيخرج من هؤلاء من حيث وصفهن  
بأمهات المؤمنين وغيره والله اعلم **آخر الصحاب** رضي الله تعالى عنهم  
**باتفاق** بين العلماء **موتا** مطلقا **ابو الطفيل** عامر بن والمثة الليثي جزم  
بذلك مسلم بن الحجاج والزيدي والمزني وابن مندق في آخرين **وهو**  
**ابو الطفيل آخر** من توفي بمكة المكرمة وذلك سنة مائة من الهجرة كما قاله  
مسلم في صحيحه والحاكم في المستدرک وقيل انه تأخر عن المائة فقال  
مصعب الزبيري سنة اثنتين ومائة وابن حبان وابن مندق سنة سبع  
ومائة وقال جبريل بن حازم كت بمكة سنة عشر ومائة فرأيت جنابا  
فسألت عنها فقالوا هذا **ابو الطفيل** وصححه الحافظ الذهبي وفي  
مسلم عن ابنه الطفيل رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
وما على وجه الأرض من رجل ما غيري **وقيل** أي وقال ابن أبي داود آخر  
من توفي فيها أي في مكة المكرمة **جابر بن** عبد الله الأنصاري رضي  
الله تعالى عنها قال المصنف والمشهور وفاته بالمدينة وقيل ابن  
عمرو وهو منقول عن قتادة وأبي الشيخ ابن حبان وكانت سنة اربع

يليهما حفصة فالبواقي  
آخر الصحاب باتفاق  
موتا ابو الطفيل وهو آخر  
بمكة وقيل فيها جابر







عن يزيد بن جبيب **ان معنا** بن يزيد بن الأخشن السلمي وابنه علي لغة  
 القصر اى اياه يزيد **وجده** الاخشن **بالمعنى** اى شهده واكلمهم غزوة  
 بدر رضى الله تعالى عنهم قال ابن الجوزي ولا يعلم ذلك لغيرهم  
 قال مدين غريب ذلك امرأة ابا اربعة اخوة وعمان شهده وابنه  
 اخوان وعم مع المسلمين واخوان وعم مع المشركين وهى ام ابان  
 بنت عتبة بن ربيعة اخوها المسلمان الوليد بن عتبة ومصعب بن  
 عمير والعم المسلم عمر بن الخطاب واخواها المشركان الوليد بن عتبة  
 وابو عزة والعم المشرك شيبة بن ربيعة **واربع** من النساء **توالدها**  
 كلامهم **صحابة** وهم **حارثة** الكلبى والد **المولى** زيد الحب فقد جزم  
**ان معنا** باسلامه الحافظ المنذرى وحديث اسلامه في المستدرک وقد  
 ولد لحارثة سيدنا يزيد وولد له اسامة قال الحافظ ابن حجر وقد  
 ذكروا ان اسامة له ولد في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيكون  
 اربعة متوالدون كلامهم صحابة رضى الله تعالى عنهم وسيدنا **ابو**  
**خافة** فابن الزبير عبد الله بن اسماء بنت ابي بكر الصديق بن ابي  
 خافة وابو عتيق محمد بن عبد الرحمن بن ابي بكر بن ابي خافة رضى الله  
 تعالى عنهم قال الحافظ ابن حجر واذا اياس بن سلمة بن عمرو بن الأكوع  
 الأثر بعة ذكره في الصحابة وطلحة بن معاوية بن خالد بن العباس  
 ابن مرداس في امثلة أخرى هذا وأفاد المصنف انه ليس في  
 الصحابة من اسمه عبد الرحيم بل ولا من التابعين ولا من اسمه اسماء بل  
 من وجه يصح الا واحد بصرى روى عنه ابو بكر ابن عمار حديث  
 لا يلبث النار احد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها اخرج ابن  
 خزيمة والله اعلم

**معرفة التابعين واتباعهم** اى هذه امثلة وهو النوع الثاني والخمسون  
 وقد افرد الحاكم ابو عبد الله معرفة اتباع التابعين وعليه هو النوع الثالث  
 والخمسون ولقد تم ان التابعين عند اكثر اهل الحديث من لقي الصحابة  
 ولولا طول

**ان معنا**  
**وابنه وجده بالمعنى**  
**واربع توالدها وصحابة**  
**حارثة المولى وابو خافة**  
**معرفة التابعين**  
**واتباعهم**

٦٠

ك

ولولا طول في اللقاء كالصحابى معه صلى الله تعالى عليه وسلم ومن  
**مفاد علم** ذا اى معرفة التابعين **وعلم الاول** اى معرفة الصحابة  
**معرفة الحديث المرسل** ومعرفة الحديث **المتصل** فكل من النوعين اصل  
 عظيم في ذلك اذ لا يعرف المرسل ولا المتصل الا به هذا قال ابن الصلاح  
 مطلق التابعي مخصوص بالتابع باحسان وتعقبه الحافظ العراقي  
 بان ان اراد بالاحسان الاسلام فواضح الا ان الاحسان امر زائد  
 عليه وان اراد به الحال في الاسلام والعدالة فلم أره اشتراط  
 ذلك في حد التابعي بل من صنف في الطبقات ادخل فيهم التفاضل وغيرهم  
 واستظهر بعضهم ان المراد منه طول الملازمة اذ الاتباع باحسان  
 لا يكون بدونه انتهى وقد علمت انه ليس بشرط عند اكثر على انه  
 يخالف ابن الصلاح نفسه اذ قال الاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء اقرب  
 منه في الصحابة نظير الى مقتضى اللفظين فيه تبصر **والتابعون**  
**طبقات** فقبل ثلاث وعليه الامام مسلم وقبل اربع وعليه ابن سعد وقبل  
**عشرة** مع خمسة اى خمسة عشرة طبقة وعليه الحاكم ابو عبد الله  
 وتقدم انه جعل طبقات الصحابة اثنتى عشرة طبقة قال الحافظ ابن حجر  
 وبقي بين الصحابة والتابعين طبقة اختلاف في الحاقهم باي القسمين  
 وهم المختصرون فذهب ابن عبد البر في الصحابة والصحيح انهم معدودون  
 في كبار التابعين سواء عرفوا به الواحد منهم كان مسلما فترى منه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم كالتجاسي ام لا لكن ان ثبت انه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ليلة الاسراء كشف له عن جميع من في الارض فرأه فينبغي ان  
 يعد من كان مؤمنا به في حياته اذ ذلك وان لم يلاقه في الصحابة  
 لحصول الرؤية من جانبه صلى الله تعالى عليه وسلم **اولهم** اى التابعين  
 طبقة التابعي ذواي الذي ثبت لقيه بالصحابة **العشرة** المشهور  
 لهم بالجنة رضى الله تعالى عنهم **وذلك** اى ذوا العشرة **قيس** بن  
 ابي حازم وحده ما اى ليس له نظير من التابعين قال ابن

ومن مفاد علم ذوا الاول  
 معرفة المرسل والمتصل  
 والتابعون طبقات عشرة  
 مع خمسة اولهم ذوا العشرة  
 وذلك قيس ماله نظير

١٦ منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الآثار